

340.52  
1851/52

# الأحوال الشخصية

في الشريعة الإسلامية

مع الإشارة إلى ما يقابلها في الشرائع الأخرى

تأليف

محمد محي الدين عبد الحميد

الأستاذ في علم الفقه بكلية الشريعة بالجامعة الأزهرية  
وأستاذ الشريعة الإسلامية بمدرسة الحقوق العليا بالخرطوم

جميع حق الطبع محفوظ للمؤلف

يطلب من

للكاتب التجارية الكبرى - شارع محمد علي - مصر  
لصاحبها: مصطفى محمد

طبعة الأولى

مطبعة الأهرام - القاهرة

١٩٤٢ - ١٣٦١

Conf. 5/11/1952

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسل الله ، وعلى آلهم  
وأصحابهم . وبعد فهذا تلخيص ما ألقينه من المحاضرات في أحكام  
الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية على أبنائي طلبة السنة  
الثالثة في مدرسة الحقوق العليا بالخرطوم ، أردت أن أجمعه لهم في  
هذه الأوراق ؛ لتكون ذكراى بين أيديهم ، وليرجع إليها منهم من يجد  
في نفسه حاجة إلى ذلك

وقد توخيت في هذه المحاضرات أن أبين مذهب أبي حنيفة  
وأصحابه بياناً وافياً ، وأن أذكر مذاهب أئمة الشريعة الأعلام  
رجوعاً إلى أوثق المصادر في كل مذهب ، وربما استدلت للمذاهب  
والآراء ، وربما بينت أرجح هذه المذاهب والآراء ، وبينت مع  
ذلك ما اختارته المحاكم الشرعية المصرية من الأقوال في مذهب  
أبي حنيفة وأصحابه ، وما عدلت إليه من مذاهب غيرهم .

وقد كان مما لا بد لي منه أن أشير إشارة خفيفة إلى ما يقابل  
هذه الأحكام من الشرائع الدينية الأخرى ؛ ليظهر فضل الله على  
الإنسانية بما جدد لهم من الأحكام على لسان خاتم النبيين



ولا أريد أن أذكر لنفسي فضلا في هذا العمل ؛ فإنما أنا متبع  
ولست بمبتدع ، وقد سرت على ضوء ما تركه لنا الأولون من علماثنا  
رضى الله عنهم ، فإن يكن في هذا العمل خير فإليهم ترجع فضائله ،  
وإن تكن الأخرى فهو قصوري عن اللحاق بهم ، ومعدرتي أتى  
بذلت الجهد وما ألوت

والله المستول أن ينفع به ، وأن يهديني وإخواني سواء السبيل ؟

محمد محيي الدين عبد الحميد

القاهرة { ثمان ١٣٦١  
المسرى ١٩٤٢

# فهرست

## کتاب الاحوال الشخصية

ص	الموضوع	ص	الموضوع
			کتاب الزواج
٦٠	الجمع بين حرمين	٢	حکمة مشروعية الزواج
٦٦	تطلق حق الفهر من براد القصد عليها	٤	حق التبرعة الاسلامية على الزواج
٦٩	زواج الرجل من مطلقها طلاقاً ثالثاً		والحکمة فيه
٧٢	زواج الرجل بعد أن يكون عنده أربع حرائر	٦	مضى الزواج
٧٩	زواج الرجل المسلم بامرأة لا تدین	٧	عقد الزواج وأجزائه
	بدین سخاوی	٨	ما يكون به الايجاب وقبول
٨١	الزوج بالامة بعد الحرة	١١	الكلام على خطبة النساء، ومضى نحو ذلك
٨٤	الولاية في النكاح		ومضى تحريم؟
	أبواب الولاية	١٥	شروط الزواج
٨٥	أسباب ولاية الاجبار وبيان من ثبت عليه		شروط انعقاد الزواج
	بيان من له ولاية الاجبار ومضى ثبت	٢٧	شروط صحة الزواج
٨٩	منع زواج الصبي أو الصبية بعد البلوغ	٢٩	شروط فساد الزواج
٩٢	ولاية القصد والاستعجاب وعمل من قبله	٢٨	شروط لزوم الزواج
٩٦	ما يقتضيه في الولی	٣٠	هل يدخل الخیار عند الزواج؟
٩٨	بم ثبت الولاية	٣١	أنواع صیحة الزواج، وحکم كل نوع
	الولاية بسبب القرابة		القصد الشعر وحكمه
١٠١	الولاية بالولاء	٣٢	القصد المطلق وحكمه
١٠٥	الولاية بالولاية العامة	٣٤	القصد الذي أضيق إليه شرط، وحكمه
١٠٦	ترتيب الأولياء	٣٩	زواج النكح والزواج الموقت
	نية الولی	٣٩	زواج القساق
١٠٧	تحلل الولی	٤١	حكم الزواج
١٠٩	قانون تحديد من الزواج	٤١	الحرمات من النساء، وأسباب تحريمهن :
١١٢	الوكالة في الزواج	٥٢	ما يحرم بسبب القرابة، أو القرب
١١٦	الكفاءة في الزواج	٥٤	ما يحرم بالمصاهرة
١٢٦	بيان من تكون الكفاءة حقاً له	٥٦	هل ثبت حرمة المصاهرة بالزنا؟
١٢٩	الوقت الذي تقتضيه الكفاءة	٥٧	الحرمات بالرماع



ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٢٠	بعض آثار كوث الكتابة حقاً للمرأة وللأولاد.	١٩٨	من لا يجب حل الزوج شيء.
١٢١	القول في زواج الكتابات	٢٠١	إضافة الشرط إلى المهر
١٢٧	زواج غير المسلمين بعضهم بعض	٢٠٥	من له ولاية قبض المهر
١٢٨	إثبات الزواج - والأقارب	٢٠٧	تصرف الزوجة في مهرها
	<b>حقوق الزوجية</b>	٢١٠	حيان المهر
١٥٠	واجبات المرأة ، وهي حقوق الرجل	٢١٢	هلاك المهر ، واستهلاكه ، واستحقاقه
١٥٥	حقوق المرأة ، وهي واجبات الرجل	٢١٦	نضاي المهر
١٥٨	المفروق المفترق بين الزوجين	٢٢٩	المهار ومناخ البيت
	<b>كتاب المهر</b>	٢٣٢	نضاي المهار وأثاث البيت
١٦٢	أمر المهر		<b>كتاب النفقة</b>
١٦٣	الدليل على وجوب المهر	٢٤٢	مبنى النفقة
١٦٤	المهر واجب على الزوج	٢٤٣	الأسباب في وجوبها النفقة
١٦٥	لا يجب تسمية المهر في العقد	٢٤٤	الدليل على وجوب نفقة
١٦٦	أقل المهر وأكثره	٢٤٩	يجب استحقاق الزوجة نفقة
١٧١	موجب العقد	٢٥٠	شروط استحقاق الزوجة نفقة
	الحقوق المتعلقة بالمهر	٢٥٥	فسخ بالزوجة ، ومنى يكون أماتها
١٧٢	تسجيل المهر وتأجيله		مستطاً لتفتتها
١٧٤	من تصح تسمية المهر ومن تصد	٢٥٧	القول في تقدير نفقة
١٧٥	من يجب المسمى ومن يجب مهر المثل	٢٦٢	استباح الزوج من الاتفاق بعد فرض
	ومن يجب الأقل منها		قاضي
١٧٨	م يعتبر مهر مثل الزوجة	٢٦٤	المسكن
١٧٩	م يثبت مهر مثل الزوجة	٢٦٧	أجرة عادم الزوجة وعقد
١٨٠	الزيادة على المهر والمخط منه	٢٦٨	نفقة زوجة الغائب
١٨٢	من يجب حل الزوج كل مهر الزوجة	٢٧٦	من تكون نفقة الزوجة ويتأ على زوجها
١٨٦	الحقنة وأوامرها وأحكامها	٢٨٢	تسجيل الزوج نفقة زوجته
١٩٠	من يجب حل الزوج نصف مهر الزوجة	٢٨٣	نفقة الأقارب
١٩٥	تصرف الزوج فيما سقط عنه من مهر الزوجة	٢٨٤	نفقة المهر على أمه
		٢٩٠	نفقة الأصول على فرع
		٢٩٤	نفقة زوجة الأب وخادمه
٢٩٦	من يجب المنة الزوجة		نفقة ذوى الأرحام
٢٩٧	المنة ، وتقدرها	٢٩٦	نظرة عامة في مباحث النفقات

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	<b>العدل بين الزوجات</b>		
٢٠٠	موضع وجوب العدل ودليل وجوبه	٢٤١	أنواع صيغة الطلاق
	المراد بالعدل	٢٤٥	صيغة التمسح وحكمها
٢٠١	ليس تقسيم مدة معدومة شرعا ، يجوز أن	٢٤٦	الصيغة المضافة إلى المستقل وحكمها
	تنبأ إحدى الزوجات قسمها لأخرى	٢٤٨	الصيغة المعلقة على شرط ، وحكمها
	العدل واجب ولو كان بعض الزوجات	٢٥٢	بيان من له الحق في إيقاع الطلاق
	غير مسلمات	٢٥٣	الطلاق إما رجسي أو باتني
٢٠٧	سفر الزوج بإحدى زوجاته	٢٥٨	طلاق الرجسي وأحكامه
	الفرج المصود للشارع من ذكر توفج	٢٦٦	الطلاق الباتني ينونه صري وأحكامه
	العدل	٢٦٣	الطلاق الباتني ينونه كبري وأحكامه
٢٠٢	حكم الزوج إذا كان يجوز على إحدى	٢٦٤	مقارنة بين أنواع الطلاق
	زوجاته	٢٦٧	طلاق إما سن أو بدني
		٢٧٠	الكلام على الرجعة
		٢٧٣	التضام التي تكون في شأن الرجعة
		٢٧٥	طلاق المريض
	<b>فروق النكاح</b>	٢٨٠	تسمل المرأة وهي مريضة شذبا بقضي
٢٠٦	مضى القرعة		فسخ الزواج
	فروق النكاح إما طلاق وإما فسخ		تفويض الرجل إلى زوجته الطلاق
٢٠٨	الفرق بين الطلاق والفسخ	٢٨٣	صيغة التفويض وأحكامها
٢٠٩	قد يتوقف الفسخ على قضاء القاض وقد	٢٨٧	الأحوال التي يفرق فيها القاضي بين
	لا يفرق		الزوجين
٢١٢	القرعة قد تقضي انحلال العقد مؤبدا	٢٩٠	تطبيق القاضي لعدم إيقاع الزوج
	وقد تقضي انحلالا مؤقتا	٢٩٦	تطبيق القاضي بسبب العيب
٢١٤	أحكام القرعة	٤٠٣	تطبيق القاضي بسبب الضرر
		٤٠٩	التطبيق بسبب عيب الزوج
		٤١٢	التطبيق لحبس الزوج
	<b>كتاب الطلاق</b>		
٢١٨	معنى الطلاق		<b>كتاب الخلع</b>
٢٢١	الدليل على جواز الطلاق	٤١٦	تعريف الخلع
٢٢٢	حكمه مشروعية الطلاق	٤١٧	ما لا بد منه لتحقيق معنى الخلع
٢٢٦	شروط الطلاق	٤١٨	حكم الخلع
-	شروط من يقع منه الطلاق	٤١٩	صفة الخلع
٢٢٤	شروط من يقع عليه الطلاق	٤٢١	ميقة الخلع ، وأنواعها ، وحكم كل نوع
٢٢٥	شروط ما يقع به الطلاق	٤٢٣	بدل الخلع
٢٤١	عدد الطلقات		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٢٨	أثار الخلع	١٨	لا بد من إقراره ، وحكم كل
٤٣٠	وجوه الاتفاق والامتناع بين الخلع	١٩	زوج
	والطلاق على مال	٤٨٥	ثبوت نسب بيمينه
٤٣٢	ما يشترط في الزوجة المختلعة	٤٩٠	الطلاق وأحكامه
٤٣٣	خلع الصغيرة	٤٩٥	ثبوت حكمه
٤٣٥	خلع المرأة		
٤٣٧	خلع المحرم عليها لغيره		
	<b>كتاب العدة</b>		
٤٤١	عمى العدة	٤٩٨	عمى العدة
	من بعد عده لغيره	٥٠	حكم طلاق
٤٤٢	نسب من بعد عدها العدة ومن		طلاق من أسباب محرم الزواج
	لا بد منها		عدو لا يصاب إلى حد من عدو الغير
٤٤٤	حكمه مشروطة بغيره	٥١	عدو الغير من بعد طلاق
٤٤٦	أروع العدة	٥١٢	إدخاله من وراء غيره ممن محرم
	الأعداء من غير	٥١٣	من لا يحرم بالطلاق من غيره
٤٤٨	الاعتداد بالأكثر	٥١٧	إرجاء الطلاق واجب على أمه أو على أمه
٤٥٠	الاعتداد بأصح الخبر	٥١٩	بغيره من غيره
٤٥١	غلاصة أنواع المصالحات	٥٢٠	من بعد طلاق المرأة ودفع من بعد
	أبعد العدة من زوجة زوج آخر	٥٢٣	الطلاق من بعد طلاق
٤٥٦	ما يجب على من طلقها زوجها ثم		
	أنها تطلقه	٥٢٦	من طلقها
٤٥٨	أدت إلى طلاقها العدة		ثبوت حكمه
٤٦٠	وجبات الزوجة بعد العدة	٥٢٩	مراتب طلاقها وبين أول الناس بها
٤٦٣	من يجب لها بعد العدة ومن لا يجب	٥٣١	من طلقها
٤٦٥	بعد العدة وثبوتها ، وجوب زوجها	٥٣٣	أجره عدها ، وعلى من يجب
٤٦٦	مقابلة مكرمة العدة ، ما على الزوج	٥٣٤	في طلاقها من غير طلاق
			في طلاقها
	<b>كتاب نفوت النسب</b>	٥٣٧	من طلقها غير طلاق لا أجر عليه
٤٧٠	الأسباب التي ينفك بها نسب الولد	٥٣٨	فروع طلاقها
	المراد بالفرأش ، والنفقة ونسب النسب	٥٣٩	فروع من طلاقها ، طلاقها وقتها
٤٧١	ما يثبت النسب ما قبل من		الطلاق
٤٧٩	أدعوى يشبه وهو يثبت به النسب	٥٤٠	سفر المأذنة بالصغير

الموضوع	ص	الموضوع	ص
الوقت الذي يبدأ فيه الحجر على السفيه	٥٥٢	من الأساقفة الحجر بها الخاصة	٥٢٤
وحى القننة			
الفرق بين الحجر القننة والحجر قدين	٥٥١	كتاب الحجر والولاية على المال	
نق يزول الحجر	٥٥٥		
الولاية على مال المجهور عليهم ومن	٥٥٦	سبب الحجر	٥٤٤
تتمتع له		حكمه سرورعه الحجر	٥٤١
شرط من تكون له الولاية على المجهور عليه	٥٥٧	أسباب الحجر	٥٤٣
مدى ولاية الأب		حجر على محرم	٥٤٦
ومن لأب ومدى ولايته	٥٥٩	الحجر على الصغير	٥٤٧
ولاية الجد	٥٦٢	حجر عن عموه	٥٤٨
ولاية وصي الجد	٥٦٤	الحجر على السفيه وفي القننة	٥٤٩
ولاية القاضي ووصيه		الحجر على المدبر	٥٥٠

کتاب الزواج



# ١ - حكمة مشروعية الرواح

فصت العطرة التي فطر الله الناس عليها بضرورة اجتماع الدكود  
بالإناث ، ذمماً إلى بقاء النوع الإنساني ليتعمّر الارض ويستتير  
كنورها ويستخر نواها الطبيعية طوال المدة التي أراد الله تعالى أن  
تبقى هذه الارض إليها ، ولولا هذه الخيلة التي برأ الله عليها الإنسان  
لغلبت الارض في عصر زمان . ولقد كان من الممكن أن يترك  
الله الناس إلى طائفتهم الحيوانية يجمع كل رجل بكل امرأة أراد أن يجمع  
بها ، كما ترك نحل الحيواد إلى هذه الطبيعة ، ولكن ذلك يدعو إلى  
مفاسد عظيمة الخطر على هذا النوع الذي كرمه الله وجعله صاحب  
السلطان الأعظم في هذا الكون وقد له في أسباب التعلل والقهر لما  
عداه من أنواع المحروقات ، فلو أن الله تركه إلى طبيعته كما ترك سائر  
الحيوان لكان يصد أن يتدافع الكثيرون من أفرادها على امرأة  
واحدة ، ولكان كل واحد منهم يحاول بكل قوته ومما وهه الله من  
واسع الخيلة إلى أن يستحلها لعمه إشباعاً لأماية التي جعل عليها :  
فتنشأ عن هذه المحاولة صروب كثيرة من الصلم ، ولو أن الله تعالى  
ترك الإنسان إلى طبيعته كما ترك سائر الحيوان لقلّت عناية الإنسان  
بذريته وهم صغاف في ميسيس الحاجة إلى اعناية بهم والاحتفال  
لشؤونهم ، ذلك لأن الطفل حينئذ يولد من غير أن يعلم له أب

يكفله ويعنى بأمره : فيكون مشتركا بين الناس ، ومن شأن الأمور المشتركة بين الناس ألا تنزل من نفوسهم منزلة الأمور الخاصة ؛ فترك الإنسان إلى طبيعته ذريعة إلى الظلم والتحاسد وأصطغان البعوس وحقد بعضها على بعض ، وهو كذلك ذريعة إلى إهمال الداررى وترك رعايتهم والعبية بهم ، فتعشو الجهالات ونوابع الجهالات من معاسد الاخلاق وسبي العادات والممقوت من المعاملات ، ونفى الإنسانية — حين تلتغ هذا الذرك — على حال لا تصلح معها للعلاقة مع الله تعالى في هذه الارض .

من أجل ذلك كله شرع الله تعالى على لسان أنبيائه — مند بعث إلى الناس رُسُلا بلغونهم أوامرا لله ويدون لهم سبيل الهدى — الرواح ، ليكون هو الواسطة في اتصال الرجل بالمرأة ، وليكون هو السبب في الترام كل واحد منهما القيام بما عليه من الحقوق قتل الآخر ، وليكون هو النظام الذى يحدد علاقته كل واحد منهما بالآخر ، ولولا هذا النظام الذى جاءت به الشرائع لتكفل به حق الزوج على زوجته وحق الزوجة على زوجها ولتضع للعلاق بينهما حدوداً لا يجوز لأحدهما أن يتجاوزها ولترسم لكل منهما الطريق الواضح الذى يجب عليه أن يسلكه . أمّا أين أحدهما عدوان صاحبه عليه وظلمه إياه ، ولما كان الرواح وسيلة للتعاون بين الزوجين واشتركا في

تعمل أعماء الحياة والاصطلاح بشؤونها ، ولولا هذا الظلم لما كان  
 الزواج سبباً في المردة والرحمة اللين يشير إليهما القرآن الكريم في  
 قوله سبحانه : ( وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ الَّذِينَ إِذَا أَتَىٰ أَحَدَهُمُ امْرَأَتُهُمْ مِنْ أَرْوَاحِهِمْ  
 فَذَكَرُوا إِلَهُهَا وَفَعَلُوا مَا وَصَّيْنَا بِهِمْ فَمِنْ بَيْنَهُمْ زَوَاجٌ لَا نَجَسَ فِيهِمْ شَيْءٌ )  
 (الفرج : ١٠) .

وبعد - كمعاني الشريعة الإسلامية تنبأ حدود هذه العلاقة ،  
 وقد صممت رتبته على أقرب وجه إلى السعادة العائلية ، وقد صرح  
 الرسول صلى الله عليه وسلم عن أمته وأفرادها ، كما سبق في هذه الكلمات ، ونحن  
 لا نرى ولا نرى أنهم إذا قلنا : إن النهج الذي وضعت الشريعة  
 الإسلامية هو النهج الذي ملائم طبيعة الوجود ويتفق كل اتفاق مع  
 حياة السلم الاجتماعية إذا أريد تهذيبها والتربية إلى معارج الكمال ،  
 فإن ذلك في حده حص المسلم ما يؤخذ عنه فليس منه تعاليم  
 دينية ، وإن كان السبب الحقيقي أن هؤلاء قد انحرفوا عن حادته هذه لتعاليمهم  
 وقطعوا كثيراً من أمر الله به أن يوصل ، وأفسدوا في الأرض حرباً  
 وراء الغريزة الخيرية غير أنهم بما اضططعت لها الشريعة من تهذيب

٢ - حص " مع الإسلام على الزواج والحكماء فيه

وردت في الشريعة الإسلامية نصوص كثيرة ترغب في الزواج ،

ونُهي بالاشباب أن يتزوجوا ، وتنهى عن الرضاينة والدروبة ؛ فمن ذلك ما رواه أبو داود في سننه عن عبد الله بن مسعود قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من استطاع منكم البتة فليتزوج ، فإنه أنقض لذخيره ، وأصر لله زرع . ومن لم يفتطع منكم عتية ياتقوهم . فإنه له رجاء » . ومن ذلك ما روى الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم : « ألا أخبركم بحبر ما يكثر المرء ؟ المرأة الصالحة . إذا نظر إليها تریته ، وإذا غاب عنها حزنه ، وإذا أمرها أطاعته ، ومن ذلك ما روى ابن ماجه ، والحاكم عن ابن عباس : « لم يزل الأنبياء ينزلون الروح ، ولا تنزل في هذا المعنى كثيرة تفوق الحصر .

ولما حُصِّب الشريعة الإسلامية على الرواج لسدين عظيمين أولهما رغبتهما في تحصيل النفس الإلهية ، والبُعد بها عن انتهاك الحرمات ، وذلك بإباحة أن يقع كل واحد حاجته الجنسية من طريق مُباح حلال ، قدس أصر بالآلة ولا أدعى إلى دنسها ولا أزيد تأثيراً في كيانها وأسباب حيويتها من انتشار الفسق وترك حبل الشرب منها على نوازلهم ، ويشير إلى هذا المعنى قوله تعالى : ( وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تنسوا الزنا والكفر تخصير غير ذلك )<sup>(١)</sup> وقوله عليه

الصلاة والسلام فيما روينا عن ابن مسعود : « فإنه آتس للبصر وأحضر للصرح » . والسبب الثاني : قصد هذه الشريعة إلى الاستكثار من العمل ، عيماً بها بأن الأمم إنما تعلموا كلها ونشأ لنفسها الطريق إلى الحق . والعزة بين أمم الأرض بكثرة تعدادها ، ذلك بأن كثرة العدد تمكنها من القيام بمراقب الحياء كلها تنقيم الأمة إلى طريق تؤدي كل حرفة منها بعض ما تحتاجه الأمة من شؤون ، إلى هداية بشر قوله عليه الصلاة والسلام : « تَمَّ كَحَرَاتِكُمْ تُرَوِّا » . فإن منكم الأمم : ثم لقائمة « وقوله فيما رواه أبو داود عن معقل بن يسار : « تَزُوجُوا التَّوَدَّادَ تَوَدَّادًا » . « فَإِنَّ مُكَائِرُكُمْ الْأُمَمَ » وقوله : « تَوَدَّادُ حَبْرٍ مِنْ حَسَّةٍ عَفِيمٍ »

٢ - معنى الزواج

يقال : زَوَّجَ . و زَكَحَ

أما الزواج لغة فهو اقتران أحد شيئين بالآخر وار . واحدهما : أى صبر ورتبهما زَوْجًا بعد أن كان كل واحد منهما فرداً ، ومعنى قوله تعالى : ( أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ ) يريد - والله أعلم - أحشروهم وقربانهم الذين كانوا يُزَيِّنُونَ لهم الظلم ، ومعنى تقول العرب : زَوَّجَ فُلَانٌ لِبَيْتِهِ ، وهم يريدون أنه قرن بعضها ببعض . وأما النكاح لغة فهو الضم ، ومعنى قول الشاعر :



تَحْتَمِلُ إِلَى صَدْرِي مُعْطَرَّ صَدْرَهَا كَمَا تَكْتَحِلُ أُمُّ الْعِلَامِ صَبِيهَا  
ويطلق كل واحد من الرواح والسكاح في الشريعة على العقد  
الذي يُعطى لكل واحد من الزوجين حق الاستمتاع بالآخر على  
الوجه المشروع .

#### ٤ - عقد الرواح وأجزأه

وصى بالعقد مجموع الإيجاب والقول ، والإيجاب : ما صدر أولاً  
من أحد العادين ، سواء أكان صدورهُ من الزوج أو من يقوم مقامه  
بوكالة أو ولاية ، أم كان صدرهُ من الزوجة أو من يقوم مقامها  
بوكالة أو ولاية ، والقول : ما صدر ثانياً من العايد الثاني كذلك .

والأصل في الإيجاب والقول أن يتولاهما اثنان : واحد من  
فل الزوج أو الروح نفسه ، وواحد من قبل الزوجة أو الزوجة  
نفسها . ولكنه لا مانع من أن يتولى الإيجاب والقول شخص واحد  
يقوم مقام الطرفين : إما بصفة واحدة كما لو كان رجلٌ ولياً عن  
صبي وصبي يحور رواح أحدهما بالآخر (١) فروح الصبي للامنية بهذه  
الصفة ، وإما بصفتين محاليتين كما لو كان رجلٌ ولياً على بنت عمه الصغيرة  
مروحها من نفسه بحكم هذه الولاية وقيل الرواح لنفسه

والعقد المعبر شرعاً هو الذي يعيد حل استمتاع أحد الزوجين

(١) مثله أن يكون لرجل أخوان - مذهب أحداهما بنت وموت الآخر وله ابن ، ثم يكون  
الأخ الثاني بينهما ولياً للبنت والأبن جليلاً

بالآخر ، وبهذا يخرج العقد الذي لا يفيد ذلك ، كالعقد على إحدى  
الحرمان كالأخت وبنت الأخ وبنت الأخت ، وكالعقد على مُعْتَدَّة في  
أثناء عدتها ، وكالعقد على امرأة متزوجة ؛ فإن شيئاً من هذه العقود  
لا يفيد حل استمتاع الرجل بالمرأة

٥ - ما يكون به الإيجاب والقبول

الأصل في كل عقد من العقود أنه يعقد بكل ما يدل على إرادة  
الماضين ، سواء أكان ما يدل على هذه الإرادة لفظاً أم كان غير  
لفظ ، وسواء أكان لفظ صحيحاً في اللغة التي يتخاطب بها المتعاقدان  
أم لم يكن . لأن العبرة في الشريعة الإسلامية بالمعاصد والمعاني  
لا بالألفاظ والمعاني غير أن الأصل — مع هذا — أن يقع  
الإيجاب والقول في عقد الزواج بألفاظ صحيحة دالة على المقصود . كقول  
وكيل الروحة أو ربيها : روحك فلانة ، وكقول الروح أو وكيله :  
قبِلْتُ

وجزياً على الأصل الذي مررنا به يقع لإيجاب وقبول ، لانهط  
المحرقة . كقول ولي الروحة . جورنتك فلانة ، أو قوله رورتك ،  
وما أشبه ذلك ، وذلك لأن هذه الألفاظ لما أصبحت لغة يتعارفها  
الناس ويسمونها لادلالة على المعنى المقصود من العقد ويفهمون  
منها هذا المعنى إذا سمعوها اعتبرتها الشريعة كذلك

ولا يشترط كون العبارة المستعملة في الإيجاب والقول من عبارات اللغة العربية ، بل يتم العقد بكل لغة من لغات العالم متى كان المتعاقدان وشهود العقد يفهمون هذه اللغة وكانت العبارات المستعملة تؤدي المعنى الذي يُقصد من العقد

ولا تشترط الشريعة الإسلامية أن يتولى عقد الزواج رجل من رجال الدين ، بل الأصل أنه يتولاه الزوجان بأنفسهما أو بوكيلهما أو بولييه أو بوكيل أحدهما وولي الآخر<sup>(١)</sup>

وبشارة الآخر من تقوم مقام العدة ، ثم إن كان الآخر لا يحسن الكتابة فلا خلاف في أن يشاره كاتبة ، وإن كان يحسن الكتابة فقد اختلف لزوانة في مدف الحقة بمعنى رواية الأصل لأنك في إشارته حيثما لا الكتابة أدل على المراد وأبعد من الاحتمال وقد أُنكِت<sup>(٢)</sup> على المدونة أنها وعلى رواية الجامع الصغير تنك في إشارته مع كونه يحسن الكتابة لأن المبره بحصول المقصود - وهو لإفهام المقصود - وهو رخص كثير من العلماء رواية الأصل و تعتمد ، هذا في أدنى

والكتابة تقوم مقام المشاهدة ، بشرط ألا يكون الزوجان حاضرين

(١) هذا المذهب هو الذي في قوله الله عز وجل : "وإذا طلق الرجل زوجته فليس له أن يرجع إليها من قبله حتى تنكح زوجاً غيره" (٢) قوله الله عز وجل : "وإذا طلق الرجل زوجته فليس له أن يرجع إليها من قبله حتى تنكح زوجاً غيره"

في مجلس واحد ، ومعى ددا أنه إذا كان الزوجان حاضرين في مجلس واحد لم يصح العقد بينهما إلا بالمكالة ، وذلك لأن العدول عن المكالة إما جاز في المأخوذ لعدم إمكانها ، وعند حضورهما لا تتعدر المكالة فلا يُبدل عنها ، وصورة المكاتب أن يكتب رجل إلى امرأة خطابا يقول له به ربحى نفسك ، أو ما يدل على معنى هذه العبارة ، فإذا ، ها الخطاب أحضرت شهادتين وقرأت عليهما خطابه أو أقرانه غيرها أو أحدهم مصمونه ، ثم قالت : وآتيها أنى روجت نفسى منه ، فإن لم تقرأ الخطاب على الشهود ولم تُقرئه غيرها ولم تحدثهم مصمونه واكتب بأن تقول : اشهدوا أننى زوجت نفسى من فلان — لم يصح العقد ، وأسر في ذلك أن الشهود يجب أن يسموا ، أعدهم أو من يقوم مقامهما ، أو يسموا ما يدل على عارتها كالمكتوب في الخطاب أو مصمونه ، فإذا لم يحصل واحد من الأمور الثلاثة إلى ذكرها لم يكونوا قد سموا إلا عارتها هي ، ويحصى شرط الشهادة ، وبإسماعهم نص الكتاب منها أو من قارئ آخر أو إسماعهم مصمونه وانضمام عارتها إلى واحد من هذه الأمور الثلاثة يكون قد سموا عبارة العاقدين أو ما يقوم مقامها ، فيحصى شرط الشهادة ، ومثل ذلك يقال فيما لو كانت هي المرسله إليه بالخطاب .

وإرسال الرسول مثل الكتابة ، فلو أن رجلا أرسل إلى امرأة  
برسول يقول لها . فلاب يقول لك روحيني نفسك ، فقالت : قد  
زوجته بمسي ، وكان هذا بحضرة شاهدين سمعا كلام الرسول وجوابها  
فقد صح هذا العقد ، ومثل ذلك يقال فيما لو كانت هي المرسل وقيل  
هو بحضرة شاهدين

٦ - الكلام على حطه النساء متى يحوز ومتى تحرم

الخطه - بكسر الحاء وسكون الهمزة - هي طأ الرجل المرأة للزواج  
وهذا الطأ قد يحصل من الرجل بعبارة صريحة ، كأن يقول لها :  
إني أرب في رواجك ، وقد يحصل منه بعبارة غير صريحة ، كأن  
يقول لها . إن الراعي بيت كثير ، أو يقول : إني أرب في أرواح  
بامرأة جميلة . أو نحو ذلك ، ويسمى هذا النوع الثاني قمر بصاً والمرأة  
إما أن تكون متزوجة وإما أن تكون حالية من الأرواح . الحالية  
من الأرواح إما أن تكون معتدة : أي في الزمن الذي حدّه الشرع  
للاعتبار . من رواج سبب طلاقها من روح أو بسبب وفاة زوجها  
عنها ، وإما أن تكون غير معتدة ، والمعتدة إما أن تكون معتدة  
بسبب الطلاق وإما أن تكون معتدة بسبب الوفاة ، والمعتدة بسبب

(١) الصحيح هو . . . . . عند عرقه روح . . . . . والمرح بشين ضريب :  
أولها ما لا يدل على رغبته . . . . . من الأرواح أصلاً . كالكال الأول مما مضى له ، وكانها ما يدل  
على رغبته في الزواج مطلقاً من غير تعرض لها ، كالكال الثاني



الطلاق إما أن يكون طلاقاً رجعياً وإما أن يكون طلاقاً غير رجعى ، ويسمى طلاقاً بائناً ، وينقسم إلى قسمين الأول الدين يفتونه صغرى . والثانى الدين يفتونه كبرى . وغير المعتدة إما أن تكون محرماً لم يريد خطبتها وإما لا

فإذا كانت المرأة متزوجة برجل فلا يحل لرجل آخر أن يطهر لها رعتها في الرواح بها ، لا تعريجاً ولا تمريضاً ، لأن معنى تطهر هذه الرعة تحريضها على فراق زوجها ودعوتها إلى أن تُفسد ما بينها وبين من سائق الرحية ، وهذا مما لا يحبه الشرع ولا الخلق الكريم

وإذا كانت المرأة حالة من الأرواح، ولكها كانت معدة  
وكانت عدتها من طلاق ونجس أو غير رجعي فهي كالمتروكة لاحتل  
لرجل غير زوجها الذي تعتد من طلاقه أن ظهر له رجعه في "أرواح  
بها، لا تعريها ولا ترضأ" . أم الحكم في الميع من حصنة المعدة  
من طلاق رجعي هو في غاية الوضوح . ولذا يجب أن زوجها  
الأول ثمثلك مراجعهم ما دامت في العدة من غير احتياج إلى رصد  
فكانت مثمة الروحة التي لم يتغير عنها طلاق . وأما الحكمة في طمع

[illegible]

من حطة المدة من طلاق بائن يئونة صغرى هى أن هذا النوع من الطلاق وإن أزال ملك كل من الزوجين الاستمتاع بالآخر بمجرد وقوعه، لم يزل كل واحد منهما للآخر، فلا يزال للرجل معه أن يمسكها أى إلى سكاحه بغير مهر جديد، سواء أنقضت عيبه أم لم ينقض، نعم يشترط لإعادة المطلق طلاقاً ثانياً يئونة صغرى إلى عصمة زوجها رضاها بذلك، وأما الحكمة فى المانع من حطة المدة من طلاق بائن يئونة كبرى فحصة وقوع البعضاء والشجاء بين المطلق والمطلقة، وذلك مما لا راع فيه، لأن الرجل يفار على زوجته وإن طافها، أى أى أسمى إليه أن عره يتصل بها لم يستطع أن يتألك نفسه من العكبرى بإفزع الثرة أى بها أو بهما حملاً، خصوصاً وهو لا يزال يتفق عليها، لأن على الزوج نفقة زوجته مادامت فى العدة

ومن هذا تعلم أن الصلاق ثلاثة أنواع: طلاق رجعى، وطلاق بائن يئونة صغرى، وطلاق بائن يئونة كبرى، وتعلم أن الطلاق الرجعى لا يرين ملك الاستمتاع ولا حله وللزوج أن يرجع معه زوجته رخصت أو لم رخص، وأن الطلاق البائن يئونة صغرى يزيل ملك الاستمتاع ولا يزيل حله وللزوج أن يعيد زوجته معه بشرط رضاها، وأن الطلاق البائن يئونة كبرى يزيل ملك الاستمتاع وحله جميعاً وليس للزوج معه أن يعيد زوجته إلى عصمته ولو رخصت بالعودة

إليه إلا أن تزوج رجلاً آخر بعد انقضاء عدتها من الأول ثم يدخل بها الزوج الجديد ثم يطلقها وتنتهي عدتها منه ، وسيأتى تفصيل ذلك في مباحث الطلاق .

وإن كانت المرأة حالية من الأرواح ، ولكنها كانت معتدة ، وكانت عدتها بسبب وفاة زوجها - لم يجر أن يصرح لها أحد بأنه يريد الزواج بها ، كأن يقول لها : إني لراغب في الزواج بك ، ويجوز أن يعرض لها بأن يقول كلاماً غير مصر في رغبته في الزواج بها ، نحو أن يقول : إني لراغب في الزواج ، أو يقول : وددت أن يتيسر لي الحصول على امرأة صالحة ، أو يقول : إن الله لسائق إليك زوجاً صالحاً ، وهذا الموضع هو الذي ورد فيه قوله تعالى : (وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطَّةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتَسْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ ، عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُنَّهُنَّ ، وَلَكِنْ لَا تُؤَاخِذُوا نَفْسَكُمْ بِرَأْسِكُمْ) (١)

وإن كانت المرأة حالية من الأزواج ولم تكن مع ذلك معتدة عن طلاق أو وفاة ، ولكنها كانت محرماً لرجل ، كأن تكون أخته ولو من الرضاع ، حرم على ذلك الرجل أن يحط بها تصريحاً أو تعريضاً ؛ وذلك لأن القصد من الخطبة هو أن تكون وسيلة إلى الزواج ، والأرواح ههنا غير ممكن ، فتكون الخطبة من العبث واللهو والمجون

وإن كانت المرأة غالية من الأدراج ولم تكن مع ذلك معتدة ولا تحرماً: فإن سق إليها غائط ورصيته وبقيت على رضاها - حرم على مَنْ عداه أن يتقدم إلى غطتها نصرياً أو تعريضاً ، لقوله عليه الصلاة والسلام « لا يخطب أحدكم على حطية أجنبية » ، وإن لم يكن قد تقدم أحد لخطتها ، أو تقدم ولكنها لم تزسه ، أو رصيته ثم انقطع ما بينهما لسبب ما ، جار لكل رجل أن يحطها له أو لمؤنثه أو لمركله

ولما كان الرواح يقتضى احتلاط الرجل بالمرأة إلى أحد حدود الاحتلاط كما يقتضى اشتراكهما في جميع مراتق الحياة ، وكان شرع الرواح - مع ذلك - على أن يكون مؤثداً غير مقدر زمان ، ولهذا لم يصح رواح المنه . وكان ذلك كله يقتضى أن يكون بين الرجل والمرأة تمام الملازمة والموافقة بحيث يرصى كل منهما صاحبه ولا يجد في معاشرته شيئاً مما يمتص عليه حياته . أباحت الشريعة الإسلامية لكل واحد منهما أن ينظر إلى الآخر قبل أن يتم العقد بينهما ؛ فأباح للرجل أن ينظر إلى المرأة وإن كانت أجنبية عنه حين النظر ، وأباح للمرأة أن تنظر إلى الرجل وإن تكن أجنبية عنها . بل أباحت أن يكرر الرجل النظر إلى المرأة لخطتها حتى يتأكد من أنها توافقه وأن حالتها تلائم ما يريد من شريك حياته ، والأصل في هذا الموصوع أن المغيره برشعة رصى الله عنه جطت امرأه ، فأحر النبي صلى الله عليه

وسلم، فقال: أنظرت إليها؟ قال: لا، قال: «فاظر إليها فإنه أحرى أن يؤذى بينكما». وحكمة تجوير الشريعة نظر الرجل إلى المرأة التي يريد الزواج بها تظهر في قوله عليه الصلاة والسلام: «فإنه أحرى أن يؤذى بينكما». فإن نظر الرجل إلى من يريد الزواج بها ورأى بها بعد الطرسة في حصول الموافقة والملاءمة بينهما عاباً

وقد أجمع علماء الشريعة الإسلامية على أنه يجوز للرجل أن ينظر إلى وجه المرأة التي يريد الزواج بها، إلى كفها، حواشها، غير كراهة<sup>(١)</sup> أما الوجه فلأن فيه الملاح وهو الذي تحب كل واحد إلى صاحبه أو تنفره منه، وهي أنصاف الله على أخلاق صاحبا، وأما الكفان فهما يدلان على املاء الحشم أو مخافة وهما من الأوصاف التي لها علامة رغبة، الخاطئة، وراد بعض علماء الحنفية على ذلك القدامى وأما الصر لهما للحطه، وذهب داود الطاهري رحمه الله إلى أنه يجوز أن ينظر إلى كل موضع من جسمها إلا الشرة. وقال مالك رحمه الله: إن أدت المرأة للرجل الذي يحطها في أن ينظر إليها حازله أن ينظر إليها، وإن لم تأدب كره له النظر إليها، والأقرب هو ما ذكرنا أولاً لدلالة الحديث الذي رواه على إباحة النظر من غير تمرقة بين الإذن وعدمه

(١) م يشهد بذلك إلا ما حكاه بعض عوام من كراهيته، وهو قول مخالف للعصم  
أورد في الشريعة والتي صاحت به غيره والإمام عليه السلام

وقد جرى الناس منذ زمن بعيد على أن يقرأوا الفاتحة إذا نأ  
 رصا الزوجين أو وليهما بالخطبة ، وعلى أن يقدم الخاطب بعض الهدايا  
 وأنواعا من المأكولات لخطوته ، وربما عجن الخاطب بعض المهر  
 أو كله وقت الخطبة ، من غير أن يعقدوا عقد الزواج . فإذا حدث  
 ذلك كله أو بعضه فإن الزواج لا يحصل به ، وإنما يحصل بالعقد ،  
 فما لم يحصل العقد لا يحصل الزواج . ويترب على ذلك أن لكل  
 واحد من الخاطب والخطوبة أن يرجع عن الخطبة من غير أن يلزمه  
 شيء . ومنى رجع أحدهما استحق الخاطب كل ما عله من المهر ، واستحق  
 كذلك ما هو قائم من الهدايا ، فأما ما هلك من الهدايا كالمأكولات  
 فلا يجب رده إليه : لأنه وهبها وقت الإهداء . والرجوع في الهبة  
 إنما يجوز إذا كان الموهوب موجودا لم يهلك .

وذهب علماء الشافعية إلى أن للخطب الرجوع في كل ما قدمه إلى  
 الخطوبة ، سواء أكان الترك من جهة الخاطب أم كان من جهتها : فما  
 كان باقيا أحده . وما كان قد هلك أحد قسمته .

وذهب علماء المالكية إلى أنه إذا كان الرجوع من جهة الخاطب  
 لم يكن له أن يسرد شيئا مما قدمه ، سواء أكان باقيا في وقت رجوعه  
 أم لم يكن . وإن كان الرجوع من جهة الخطوبة وجب عليها أن ترد  
 كل شيء قدمه الخاطب لها : فإن كان قائما ردت به ، وإن كان  
 ( لا حول ولا قوة )





لا نفقده ، وسأق ساه فر ما

وأما ما يرجع إلى محس العقد من شروط الانعقاد فثلاثة  
شروط :

الأول : أن يتعد المجلس الذي صدر فيه الإيجاب والقبول ، إذا  
كان له قدر حاضرين فلو احتدم المجلس وهما حاضران بأن أوجب  
أحدهما فقام الآخر عن المجلس من القبول أو التسلل ليعمل يعتبره  
العرف انصرافاً عن الإيجاب لم يسهل اروج : أما إذا كان أحد  
العاقدين غائباً عن المجلس ، كما لو كان رجل ، زو زوجته فهو من  
فلاة ، وليست فلاة حاضرة بمحس العقد ، مع ذلك في محس  
آخر ، فقال فلة ، فإن كان الزوج مع زوجته ففلة شرطه  
التي أسماها بالزوج ، ما يكون به لإيجاب والقبول

وسر شرط في مهر الزوج بدو أو حصة ، أصح  
ومع ذلك فإن المهر لا يقدّر لإيجاب بدو أو حصة أصلاً ، ولكن  
الشرط أن يكون قابل ما يد ، وعلى الإعراض عن فلة  
وبين ذلك أن المحس ما أن يكون من الأعمال لمصلحة العقد  
كأن يكون استقهما من القابل عن المهر أو نحو ذلك ؛ وإما ألا  
يكون كذلك : فإن كان الفصل لا يعمل من الأعمال المتعلقة  
بالعقد صح العقد ، وإن كان يعمل أحسن عن العقد بحيث يعتبره العرف

إعراضاً عنه لم يعقد الزواج ، واشتراط الشافعي رحمه الله لا يعقد  
الزواج حصول القول من قور حصول الإيجاب ، والحجة عليه أن  
الاشتغال بما هو متعلق بالعقد هو في الحقيقة اشتغال بالعقد نفسه ،  
لأنه من تمامه ، فلا يكون قاطعاً له

الشرط الذي : أن يسمع كل واحد من العاقدين كلام الآخر  
ويفهم ما يرد به : فلا ينعقد الزواج إذا كان أحد العاقدين أصم ،  
ولا إذا كان أحدهم لا يفهم المراد من العاقد ، بأن لقى رجل آخر  
ع رده ، غير اللغة التي يعرفها ، وتكلم به ، ولم يعرف أن المراد بهذا  
الظن "زواج" ، أما إذا كان يفهم أن المراد بهذا الكلام انعقاد  
الزواج ولم يفهم معنى المفردات ولا معنى التركيب فإنه يصح

الشرط الثالث : ألا يخالف القول الإيجاب في شيء يُعقد عند  
التحقيق بحقيقة ، وذلك بأن يختلف المقنود لها أو أحدهما أو يكون  
ما ذكر في عبارته لقول شراً مما ورد في الإيجاب ، سواء أكانت  
المخالفة في كل جزء من أجزاء الإيجاب أم كانت في بعض أجزائه  
دون بعضها الآخر ؛ فنال ما حصل الاتفاق فيه بين جميع أجزاء  
الإيجاب والقول أن يقول الروح لولي الروح : روحني أنتك أسماء  
على مهر قدره مائة دينار ، فيقول ولي الروح : روحتك ابني أسماء  
على مهر قدره مائة دينار ، وهذا ما حصلت المخالفة فيه بين جميع أجزاء

الإيجاب والقبول أن يقول ولي الروح لولي الروح . روح ابنك  
أسماء لابني خالد على مهر قدره خمسون ديناراً . فيقول ولي الروح :  
روح بنتي عائشة لاسك بكر على مهر قدره ثمانون ديناراً ، ومثل ما حصلت  
فيه المخلعة بين بعض أجراء الإيجاب وبعض أجزاء القول أن يقول ولي  
الروح . روح ابنك أسماء لابني خالد على مهر قدره خمسون ديناراً ، فيقول  
ولي الروح . روح ابنة أخي عائشة لاسك خالد على مهر قدره  
خمسون ديناراً ، أو يقول : روح ابني أسماء لاسك بكر على مهر  
قدره خمسون ديناراً ، أو يقول : روح ابنتي أسماء لاسك خالد على  
مهر قدره ثمانون ديناراً . وكل المخلعة إلى حيز مضاف الإيجاب  
أن يقول الروح للروح مثلاً : روح بنتي على مهر قدره ثمانون  
ديناراً ، فتقول : روحك عائشة على مهر قدره خمسون ديناراً ، أو  
تقول الروح : روحك علي مهر قدره ثمانون ديناراً ، ويقول بنت  
رواحك علي مهر قدره ثمانون ديناراً ، ويتم العقد في الصلح بين الطرفين  
تتضمن المخلعة إلى حيز الأول من مهرين المذكورين في الإيجاب  
والقول ، ولا يلزم الروح إلا الأقل منهما ، إلا أنه يجب الروح زيادة  
التي رادها هو في محاسن العقد ، فإن دونه الزيادة حقت له وتضمن جزاء  
من المهر المسمى

٩ - شروط صحة الزواج

وأما شروط الصحة لصحة الزواج - عند الحنفية - فشرطان :

الأول أن تكون الزوجة حرة تامة فلا يكون لها زوج سابق ، ح المعلن في وقت العقد ولو كانت نكحة عند حرمته مؤمنة بأن كان حرة أو حاله أو نكحها ، أو حرة مؤمنة ، أو كانت أخت روحته أو حالها أو عمها ، وكانت روحته نكحة أو مؤمنة من حلال غيره - لم يصح العقد

ثاني أن يكون العقد بحضور شاهدين (١) مسكتين لشروط الشهادة ؛ وذلك لأن عقد الزواج يتعلق به كثير من الأحكام التي ينشأ أثرها على من الزمان كثرة المسب وحرمة المصاهرة واستحقاق الميراث ؛ فكان من الواجب إعلاؤه للنس ، وطريق إعلاؤه هو الإشهاد عليه ، وقد ورد في الحديث « لا كاح إلا بشهود »

وشروط الشهادة التي يجب أن تتوفر في شهود الزواج هي : حرية الشاهدين ، ولو عهما ، وعقلهما ، ومبايعتهما مما طر في العقد ، ولا يشترط الذكورة في جميع الشهود (٢) ، بل يجوز أن يشهد رجلان أو رجل وامرأتان ، كما لا يشترط بقصرهما ولا عدالتهما ولا كبرهما

(١) شروط حضور شاهدين يشهدان على عقد الزواج بعدل من « في » ، المرد أصلاً  
 وشهد من عدة الشريعة لا يثبت أو تور منه إلى صحة عقد الزواج من غير شهود ،  
 وهو خطأ عند المذهب الحنفي (٢ - ١٧)

(٢) ثابت في ذلك أنه من « فسر » لا يورده المصنف في الشاهدين (ساجد لعل ٥٠ - ١٦٧)

أجدين من الروحين ، بل تحوز شهادة الأعميين والعاسفين وولدى  
الروحين أو أحدهما ، فلو كان الشاهدان أو أحدهما عبداً أو صديقاً أو  
عذوباً أو أصمّاً أو سكراناً لاعتُبر أو فائماً وقت العقد لم يصح العقد  
ثم إذا كان لروحان مسلمين اشترط في شهود الزواج بينهما أن  
يكونوا مسلمين ، فلو كان لروحان دميّين صح رواجهما شهادة  
الدميين ، وإن كان الروح مسلماً والروحة دميّة صح رواجهما شهادة  
الذميّين عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، سواء كان الشاهدان موافقين  
لروحة في أصله أم كان مخالفين لها فيها ، وقال الشافعي ومحمد وداود :  
لا يجوز شهادة الدميّين إذا كان الروح مسلماً

ودهب الشافعي وأحمد بن حنبل ومالك بن راهويه والحسن  
النهدي وابن أبي ليلى وابن شريم إلى زيادة شرط ثالث ، وهو أن  
يكون للروحة ولي ذكر ، يكون أقرب عصبتها من النسب وإن فقدوا  
جميعاً فأقرب عصبتها من النسب ، ولا يجوز عسدم أن تزوج المرأة  
نفسها ، صغيرة كانت أو كبيرة ، تكرأ كات أو ثيباً ، كما لا يجوز عسدم  
أن يزح المرأة المرأة ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : (فَلَا تَنْصُبُوهُنَّ أَنْ  
يَنْكِحَنَّ أَرْوَاحَهُنَّ) <sup>(١)</sup> وجه الاستدلال من هذه الآية الكريمة أنها  
تدل على نهى الأولياء عن غشيل النساء إذا جاءهن الحاطط الكف ،



زَوْجًا غَيْرَهُ<sup>(١)</sup> وأما السنة فأحاديث منها ما رواه ابن عباس عن قوله صلى الله عليه وسلم : «لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ الثَّيِّبِ أَمْرٌ» ومنها قوله صلى الله عليه وسلم : «لَا حُجَّةَ لِلشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَمَنْ وافقهما فِيهَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ : أَمَا الْآيَةُ الْمَكْرُوهَةُ الَّتِي اسْتَقْدَمُوا إِلَيْهَا فَهِيَ دَالَّةٌ لِلْمَذْهَبِ الْحَنِيفِيِّ لِأَنَّ ذَهَبُوا إِلَيْهِ . وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّهُ سَبَّحَانَهُ أَصْدَقُ مِنَ السَّكَّاحِ إِلَى النِّسَاءِ فَقَالَ (أَنْ يَسْكُحْنَ أَرْوَاحَهُنَّ) فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُنَّ يَتَوَلَّوْنَ ذَلِكَ مِنْ شُقُورِ أُمَّهَاتِهِنَّ . وَصَدَرَ الْآيَةُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَأَدَا تَلَقُّنَهُمْ أُنْسَاءً فَلَمَنْ أَحْتَضَرْنَ فَلَا تَحْضُرْنَ) أَنْ يَسْكُحْنَ أَرْوَاحَهُنَّ) فَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى نَهْيِ الْأَرْوَاحِ الدِّيرِ بِمَعْنَى مَعْنَاهُمْ عَمَّا كَانَ الْعَرَبُ يَصْعَدُونَهُ فِي الْحَاهِلِيَةِ وَصَدَرَ الْإِسْلَامَ كَانَ الرَّحِمُ إِذَا طُفِقَ الْمَرْءُ أُمُّكَ فِي بَيْتِهِ يَضَارُّهَا حَتَّى تَمُوتَ مِنْهَا . وَلَيْسَ الْخُطَابِيُّ فِيهَا مُوجِّهًا لِلأَوَّلِيَّاتِ .

أَمَّا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ فَبِهِ يَرَى طَرِيقَ الْمَذْهَبِ الَّذِي يَقُولُ بِهِ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَوْ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا صَحَّ الرِّوَاجُ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَبي ثَوْرٍ . وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى الشَّافِعِيِّ مِنْ هَذَا تَوَجُّهٌ . وَأَمَّا حَدِيثُ «لَا تَرْوُحُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ - ح» وَحَدِيثُ «لَا سَكَّاحَ إِلَّا بَوِي» فَقَدْ احْتَشَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِمَا فَتَنَهُ مِنْ أَسْلَافِهِمْ وَمِنْهُمْ مَنْ وَصَّلَهُمَا ، وَقَدْ رَوَى

(١) سورة البقرة، الآية ٢٢٠ ووجه الاستدلال به هو قوله تعالى «وَلَا تَنْكِحُوا أُمَّهَاتِكُمْ» . وَهِيَ مُطَابِقَةٌ لِمَا فِي الرِّوَايَةِ . وَتَمْرِي لَمْ يَلِمْ بِهَا شَيْئًا . وَجَدْتُ فِي



الأول الروحى مع عروضة من عائشة . وقال ابن حريج ثم نيت  
 اربعى وثلثه منه فأكد . ومن صحت روايتهما فإنهما يحملان على  
 أنه . ب أن يكون . من دأب بروحها . وبحد ذلك ، معاً بين الأدلة ،  
 جامع بين الروايتين . من الممكن . ومن العمل بأحدهما ورد  
 الآخر ، وسد كالم على تولايه في الرابع مرة أخرى فتذكر يانها وما  
 من . ثم . ولا . مع . أى . ح . ثم . والى لا . بعد . لها .

# ١ - شروط

قد عرفنا بعد ذلك أن المرأة . لها . يجوز لها أن . بشر عقد  
 الروح مع . بعد . حده . ، وليس مما يختلف فيه أحد من علماء  
 هذه الشريعة أن رجل يجوز له أن . بشر عقد زوجته . ، وليس مما  
 يختلف فيه أحد . نعم أن لكل واحد من الزوجين . متى كان أهلاً . أن  
 يوكل عن نفسه وكيلًا . بشر عقد ارواح . منه .

وعلى هذا نقول إن الزوجين إما أن يباشرا عقد واحدتهما . معهما ،  
 وإما أن يوكلوا في مباشرته . ، وما أن يباشره أحدهما ويوكل الآخر ،  
 وإما أن يتولاه عنهما . إلى . حسب . فصال . أهلها .

فإن مباشر الروحان عقد الروحان بأحدهما أو وكل كل واحد  
 منهما وكيلًا بشرته عنه أو وكل أحدهما وكيلًا ومباشر الآخر نفسه  
 وحسب أن يتحقق في هذه الأحوال الثلاثة في كل واحد من الزوجين

ثلاثة شروط ، وهي : الحرية ، واللوع ، والعقل ، فإن فقد الزوجان أو أحدهما واحداً من هذه الشروط الثلاثة ، وقد باشر العقد نفسه أو بوكيله انعقد الزواج موقوفاً على إجازة من له الولاية عليه ، ولو كان الروح عبداً أو كانت الروحنة أمه لم ينعقد زواجه أو وكلاهما من عقد الزواج إلا بإجازة السيد ، ولو كان أحدهما صبياً لم ينفذ بتولاه أو وكل فيه من عقد الزواج إلا بإجازة وله ، وذلك لأن عقد الزواج من العقود المقررة بين الميع والضرر ، وكل عقد من العقود المرددة بينهما لو تولاه قاصر الأبناء نفسه أو بوكيله يتوقف على إجازة من له إجازة من وليه ، وصلى أو سدد أو محرم ، لدى يده إجازة عقد زواج العبد هو سده ، والذي سده إجازة عقد زواج الصبي هو وليه

وإن استوفى الزوجان هذه الشروط الثلاثة ولم يترتب صيغة العقد بينهما ولا بوكيلهما ، بل تولاه عنهما أو عن أحدهما فصرحاً انعقد الزواج موقوفاً على إجازة من له إجازة سده ولا بوكيله منهما وإن كان الذى باشر صيغة العقد ولياً الزوجين أو أحدهما اشترط أن يكون الزوجان أو أحدهما لدى يقوم وليه عنه عاجراً عن التصرف بنفسه بأن يكون صبياً أو محملاً أو معتوقاً أو عبداً ؛

فإن لم يكن بهذه المثابة لم يقد عقد الزواج عليه ، لا رضاه (١) ، وحينئذ  
يكون الولي وكبلا إن وقع الرضى قبل العقد أو فضوليا إن وقع  
الرضى بعد العقد ، وشترط في الولي الذي تنول عقد رواج قاصر  
الأهلية أربعة شروط هي : العقل ، والبلوغ ، والحرية ، وموافقته في  
الدين لم يكون ولما سمع ، أم العقل والبلوغ والحرية فلاها شروط  
تمام أهليه الإنسان في نفسه : فإن فقد أحدها لم يكن له الحق في أن  
يتصرف في شؤون نفسه ، كمثل التصرف في شؤون غيره ، وأما  
انواقعه في الدين فلو أن لامرأه أحوب أحد مسم ولآخر مسيحي  
فإن كانت مسلمة وولايه عليها لأحبها المسلم وإن كانت مسيحية فالولاية  
عليها لأحبها المسيحي . . . ذلك من قبل أن أهل الدين الواحد بعضهم  
أرفع من بعض ، وهم أرى لمصلحة مصمم من مدعيين وهذا طهر

#### ١١ - شروط لزوم الزواج

المباشر لعقد الزواج إما الزوجان أو وكيلهما ، وإما الولي ،  
والولي إما أن يكون هو الأب ، أو خذنا الأب ، وبه أن يكون غيره ،  
فإن كان المدعى قد هو الزوجين المستكمين لشروط العقد التي سبق  
بيانها لم يشترط للزوم بالنسبة إلى الروح شيء ، واشترط للزوم بالنسبة  
للزوجة شرطان ، أحدهما أن يكون للروح كفة لها ألا يكون أدنى  
حالا منها ، وسبق أن ذكر الأوصاف المعتبرة في الكفاءة في هيئت

(١) وصرح الزوجين شرط في صحة عقد الزواج ، مطلقا ، يعني سواء أكانا بالدين أم قاصرين به  
في شرعهم فهو لا يمتنع لأن شرط الرضى الصمد

خاص ، فإن لم يتحقق هذا الشرط كان لأوليائها الاعتراض وطلب  
فسخ الزواج<sup>(١)</sup> . والثاني . أن يكون المهر الذي عقدت عليه مهرً مثلها  
أو أن يرضى أولياؤها بما دون مهر المثل ، فإن لم يتحقق أحد هذين  
الوجهين لم يكن الزواج لازماً وكان للأولياء طلب فسخه .

وإن كان المباشر للمنفذ ولي الزوجين : وكان هذا الولي هو الآب  
أو الخد أباً الآب ، لم يشترط للزوم الزواج شيء : لأن الآب والجد  
أشد الأولياء شفقة وأرعاه لمصالح من لهذا الولاية عليهم وأكفرهم  
محصناً عن الأسباب التي تجلب الخير والنعيم لهم . فلا تتوجه التهمة  
إليهم في شيء ، ولهذا منحهم الشريعة الفراء ولانة الإجماع . ولم  
تجعل لأبائهما الحق في الاعتراض عليهما لأقل اللوغ ولا بعده .

وإن كان الذي باشر العقد ولي الزوجين أو أحدهما ، وكان هذا  
الولي غير الآب والجد ، ولا يكون ذلك إلا عند فقدان الآب  
والجد : كان لمن تولى عنه الولي الاعتراض على هذا العقد والمطالبة  
بفسخه ، عند ما يرول سبب الولاية عليه ، ولو أن رجلاً زوج أخته  
الصغيرة أو أخاه الصغير كان لهذه الأخت أو لهذا الأخ متى دعا أن  
يطلب فسخ الزواج ، ويسمى هذا الطلب : بخار اللوغ ، وحاصله  
أنه يشترط للزوم العقد في زواج الصغير أو الصغيرة إذا روجهما غير

(١) . في روضة علماء الهند : أنه لا عقد ، وزعمه في مدونة .

الآب والحد رصاصه امد النوع مما كان قبله

## ١٢ - هل يدخل الخيار عند الزواج

المشهور من مذهب أبي حنيفة وصحابه ، وهو الذي كان العمل عليه في محاكم مصر الشرعية من أن صدر القنون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ أن الرواح لا يدخله خيار الرقبة ، ولا خيار الشرط أصلاً ، ولا يدخله خيار العيب إلا بواحد من ثلاثة أسباب الأول أن يكون الروح مختوماً ، وهو الذي نضع ذكره ، والثاني أن يكون الروح حياً ، وهو الذي نضع له ، والثالث أن يكون الروح عند ، وهو الذي لا يستطيع خلع أو لا يملكه ، كان روح خدشه أعيوب الثلاثة كان للروحة أن تفسد فصح إخراج ، ويصح هذا خيار الفسخ وفي سنة ١٩٢٠ أن مشروع مصر من يوسع من روح خدشه لا أثر له بالناس وضار به من الروح في الروحة حرم قصد المهر رقم ٢٥ وهو يقرر من أن الروحة أن تفسد أو لا تفسد ، وهو روحه إذا حدث به أو لا يحدث به ، لا يمكن أن يكون له أو يمكن منه من طوين ولا يمكنها من عدمه ، لا ضرر ، كما هو والمخدايم ويرص سوء كالتلك العيب بالروح من المهر ، لم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم تعرض ، فإن تزوجته عالمة بالعيب أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به ضراحة أو دلالة بعد عليها فلا يجوز

التعريف ، فأدخل هذه الموت في الزواج جيباً ، وجعل سببه  
عاماً كما ترى ، وسلككم عليه وبين حكمه والمصدر له واحد ، ومرداه  
عند الشريعة والداين عليه عند الكلام على أنواع فرق الزوج

١٣ - أنواع صيغة الزواج وحكمها

صيغة عقد الزواج إما أن تكون مستغرة مضممة وإما أن تكون  
مؤمنة على شرط . وإما أن تكون مضافة إلى شرط ، وإما أن  
تكون مضافة إلى الزمان المستقل . وهذه الأنواع تسلك على  
كل نوع منها على حدة وبين حكمه

١٤ - العقد المهر ، حكمه .

العقد المهر هو الذي لم يرد فيه مهر المسمومة في إشهادها  
بدل على الإيعاد والقبول بمقدم بعد الإيعاد ولا القبول شرط ،  
ولم يضاف إلى ذلك مسمى لغيره ، ولم يرد على شرط ، ولم يرد  
أن تصدر الصيغة عن المتقدمين ، ولم يرد فيه أصلاً كأن  
يقول زوج لزوجته ، أنتي علي ، أو غيرها ، أو لا كره  
المهر أصلاً ، فنقول له : تزوجني على أن تزوجني ، أو غيرها ،  
مؤمناً هذا العقد أنه إذا لم يرد فيه إلا أن يزوج صحياً ،  
ولا شبهة في ذلك . ثم إن ذكر المهر وجب في كل حال ،  
لم يذكر أمراً أصلاً وجب به المثل

والمعلق على شرط هو الذي عُتِق فيه الإيجاب أو القبول أو كلاهما على مضمون حمله أخرى بأداة من أدوات اشترط المعروض، مثل أن يقول إنسان لآخر: إن رافقتني في السفر إلى مكة فقد تزوجتك متى، فيقول الآخر: قلت، فأنت ترى أن إيجاب الزواج في هذه العبارة قد عُتِق على مضمون حمله أخرى، وهو المرافقة في السفر إلى مكة، بأداة من أدوات الشرط، وهي إن، وفي هذا النوع من العقد تفصيل؛ وذلك لأن الشرط الذي عُلقت الصيغة عليه إما أن يكون واقعاً بالفعل حين العقد، وإما أن يكون غير واقع بالفعل، ثم إن كان غير واقع بالفعل حال العقد، إما أن يقع بالفعل قبل أن يتمرق المتعاقدان من مجلس العقد، وإما ألا يقع، فإن لم يقع، وإما أن يكون مستحيل الوقوع في المستقبل، وإما أن يكون ممكن الوقوع في المستقبل.

فإن كان الشرط الذي عُتِقَت الصيغة عليه واقعاً بالفعل حال العقد، وذلك كأن يقول الروح للروحة: إن كنتِ تكرأ فقد تزوجتك، فنقول: قلت، وكانت تكرأ في الواقع، أو يقول لها: إن كنتِ حاصلة على شهادة الجامعة المصرية فقد تزوجتك، فنقول: قلت، وهي في الواقع حاصلة على شهادة الجامعة المصرية، أو يقول ولي الروحة الروح: إن كنتِ موطمة في الحكومه فقد تزوجتك متى،



يقول قس ، ويكون موطاً بالعين في الحكم من هذا العقد  
صحيح تام ؛ وذلك لأن التعليق في الواقع صوري والعقد عند التحقيق  
متحرر . ومثل ذلك إذا وقع الشرط الذي عُقِدَ الصيغة عليه في  
مجلس العقد قبل أن يتفرق المتعاقدين ، مثل أن يقول الزوج لزوجته  
زوجي عر مهر قدره كذا ، فيقول له من رضى نحن الأكرم بهذا  
المهر قلت ، ويكون أحدهما في المجلس فيقول قس هذا المهر ،  
أقول الزوج زوجي عر على مهر قدره كذا ، فيقول له  
ظهرت نتيجة امتحانك ، كنت أحداً بقدره ، ثم قال أن يتفرقا  
بجاهها الشير بظهور النتيجة ووجهه . إذا اعتذر ذلك صحيحاً  
لكونه قد صار في حكم المبرور . وجود ما هو عليه ،  
في المجلس

وإن كان الشرط أن يفتد عاهة غيره ، مستقلاً أي غير  
منحقق حصول ما هو مل وقل العقد ولا في تحسسه وكان مع  
ذلك ممكن الوقوع بعد بحث ، فوجهه في المجلس ويحتمل  
عدم وقوعه ، كان عقد زواج الذي عُقِدَ عليه ، صحيح مع  
ذلك كأن يقول تزوج . إذا كان هذا الزوج ، بل  
المطهر . حيث أن مهره كذا ، فيقول له من رضى ، وكان  
يقول أن الزوجة إذا عحت في الاستحسان النهائي فقد ذبحك  
( ٢٠٠٠ )

بني ، فيقول الروح : قد مات . ومن ثم - من هو أولى بعدم  
الصحة أن يكون الشرط غير مكر محقق في المسفل كأن  
يقول الروح : زوجة : إن طوت في الهواء أو مشيت على الماء  
نزوحك ، فتقول له : قلت : كأن يقول : أو الروح : الروح  
إب ردت أم من العار فقد روحك متى : فيقول : قد مات  
ومثل ذلك ما إذا علق أحد الرواح على رمان مسفل ، كأن يقول  
الروح : إذا جاء شهر كذا فقد روحك ، فيقول : قد قلت : كل  
ذلك لا يصح العقد معه ، لأن الرواح من عقود التلذذات ، وجمع  
د التلذذات كاسع لا تغفل العلق على الخطر ، وهو ما كان معدوما  
وقت العقد ويمكن حصوله في المسفل

٩٦ - العقد الذي أصيب إليه شرط ، وحكمه

٩٦ وأما عقد الرواح المعتبر بشرط فهو الذي صدرت فيه نصيبه  
أولاً غير معلوم على شرط ، ثم أصيب إليها - بعد ذلك - شرط ،  
ومثاله أن يقول الزوج : زوجة ، نزوحك على مهر قدره كذا :  
شرط ألا أهن عليك ، أو شرط ألا تخرجي من الدار بغير إذني ،  
ومحو ذلك : فتقول له : قلت

والفرق بين هذا العقد والعقد المعلق على شرط أن مصموم النصيب  
في العقد المعلق متوقف الوجود على وجود الشرط الذي علق عليه ،

فقول الروح إن حصر أو من سم فقد روجت ، ووطا  
فلت تنوب حصول رواج به على حصول شرط ، وهو حصول  
أيها من السفر ، بخلاف قوله : تزوجتك على ألا تخرجني بغير إدى ،  
وقوله : وإني رواج مذهب حاصل حررت بغير إدبه أو لم تخرج ،  
وكل سم لك أنه الرمي شيئاً ، أه الرواج : أيها التزمت

وحكم هذا النوع من صم رواج مخرج إلى تفصيل ، وذلك لأن  
الشرط الذي أصيب من الصيغة إما أن يكون مما يقتضيه العقد أو  
بما يلائمه أو مما ورد به الشرع أو مما جرى عليه عرف الناس ،  
وإما ألا يكون شيئاً من ذلك ، فإن كان الشرط الذي أصيب إلى  
الصيغة مما يقتضيه العقد أو يلائمه أو كان مما جاء به الشرع أو جرى  
عليه العرف فإن الشرط يصح ويحب الوفاء به ويصح العقد أصداً ،  
وذلك كقول الروح : تزوجتك على مهر قدره كذا شرط ألا  
تخرجني من الدار إلا بعدد أو بدي ؛ وكأن تقول الروجة :  
تزوجتك شرط أن يكون مهرى كله معجلاً ، أو شرط ألا أسكن  
مع صرة ، أو شرط أن تمتق علي ، أو شرط ألا أخرج من دارك  
بغير إذنه ، وإن كان الشرط الذي أصيب إلى الصيغة مما لا يقتضيه  
العقد ولا يناسبه ولا ورد به الشرع ولا جرى به عرف البلدة  
العام بطل الشرط وصح العقد ومثله أن تقول الروح للروجة :





قال يحيى روح الله وحسن اشرفه روح من الشرط الماطلة ،  
والتحقيق ما ذكره من العرفه من روح الله ، وروح مؤمن ،  
ومن أن روح لاري صحة روح الله ، كما يرى صحة الروح  
الله بعد رصفه من الله .

والله عن مدركنا من حكم روح الله وي أحمد ومسلم  
عن مدركنا من أبي عبد الله عليه السلام قوله : « يا أيها  
المرءة ، إن كل أحد في الدنيا مع من الله ، وحرمة الله  
تدبره إلى يوم الله ، و... » أحمد وأحمد عن علي بن  
أبي طالب رضي الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن نكاح المتعة وعن حرمه حرمة الله من تحريمه ، وي أن  
ابن عباس كان يفتي بحل المتعة ، ثم بعد من بعده فقال : « ما تقول  
في المتعة فقد أكثر الناس فيها حتى قال فيها الشعر ؟ فقال : وما  
قال ؟ قال : قال :

قد قتلت للتبجح لك طائر تحبسه .

باصاح . هو ذلك في فتوى ابن عباس ؟

وهل ترى رخصة الاطراف آفة

تكون مثوات حتى تصدق الناس

قال . أو قد قال فيها الشعر ، قال نعم ، قال فهي عنها ، والروايات في رجوع

أن عس عن القول بحنها أكثر من أن نخفى

١٨ - راجع الشعر

الشعار - بكسر الشين الموحدة - في الأصل مأخوذ من قولهم :  
شمرنا لك أشعر شئوراً إذا حاب من السكان ، ومنه يقولون :  
هذا عمن شاعر ، إذا كان لا يتولاه أحد .

وقد كان من أمثلة المأخوذ مع سعي ، رواج شعار ، كان  
لزوج من مريم ، راجع راجع آخر راجع تواليه ، انه أو أحده ، على  
أن ، راجع لآخر راجع موليته أيضاً ، ويجعل كل منهما صدق  
من ثم ، فهو صحيح إلى أن أمر راجع ، وقد جاء في شريعة  
الإسلام ، فقال ذلك النبي عليه ، فقد روى أصحاب الدين عن تابع  
عن ابن عمر ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الشعار ،  
وروى مريم عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ،  
« لا شعار في الإسلام » .

واتصف كلمة علماء الشريعة على أنها إذا لم يشترط أن يكون  
بصح كل واحد مهر الأخرى بأن كل أحدهما : زوجتك موليتي  
فلا على أن تزوجي موليتك فلا ، فقال الآخر : قلت ، قال  
ذلك يصح ، ويكون كقدي رواج لم يذكر في كل واحد منهما  
مهر ؛ فيجب لكل واحدة من الزوجتين مهر مثلها ، وذلك من قبل









ولا يجوز به ترك الزوجه ، والمرحس الذي يسع ماله لدهر وسائر  
 مهات الزوجية وهو سليم الدين في وثق من خلقه أنه سيعاشر  
 روحه العشرة التي مدت إليها سنة واحدة لا يث من معه  
 الاضطرار على ترك رواج ، بل يحتمل عند الجمع في معية رواج ،  
 مثل هذا لا يفترض عليه الرواج ، كما يجب عليه ، والوحيث أقل  
 دقة من الاقراص ، الرواج من الاقراص من له ، أو يحد مالا  
 يقوم بانه ، مما يوجب روحه ويرى من نفسه أنه لا يؤدى حق  
 لروحه ولا يستطيع معشر المسلمون حرم ماله الروح ، لأن في  
 تركه حرمه إخراجاً من حرمه ، وهو له ، والله اعلم  
 به في هذه الشريعة ، والرجل الذي عدل ، وهو في حال اعتدال  
 عن الخلق بحيث لا يحشى على ماله الروح في معية النماز ، مع  
 ذلك يحشى أن يسيء إلى روحه ، فتركه له ، والرجل الذي  
 يحرم المال ولا يحشى إن صالت عرقه ، أو يقع في مصيبة الرما ولا  
 يحشى أن يسيء إلى زوجته ، ينأى له الروح وتركه ، وباحلة ترى أنه  
 يجب أن تقدر طرف كل واحد من المكملين بحسب حاله الخاصة  
 ورى أن ماله في هذا انقسام إلى شينين ، أولها أنه لا بد في تقدير  
 الظروف المحيطة بكل واحد من الطرفين ما ينتظر منه في عشرة  
 زوجته إذا تزوج ، ومن الطرف إلى ماله منه عن الزنا إذا لم يتزوج ،

وثانيهما أنه إذا ما صحت حق الله تعالى وحق الروحه فقدم حق  
الروحه ، يعني : إذا حث الواعظ في مقصده الرباني لم يتروح  
وحاف أن يسيء شربه به حثه إذ تروح ، وانسوى الخوف كان  
الأولى له ألا يحل لأسيء غيره روحه من المصو إلى يعلق  
بها حق العباد ، وحقوق العباد إذا تعاضت مع حثه في الله المصه  
فدعت عنها ، وإلا وهو منزهة عما سواه ، وإلا فلا  
يمكن أن يحظر الله من أمر هذه الشريعة ، ولكننا قصد أن مكف  
أداء عن وجهه ، وإلا فهو منزهة عما سواه ، وإلا فلا  
صلى الله عليه وسلم ، وإلا فهو منزهة عما سواه ، وإلا فلا  
والله أعلم بالصواب ، والحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام  
على من لا نبي بعده ، وصلى الله عليه وسلم ، وصلى الله عليه وسلم ،  
ثم يذكر لأثره ، كذا ، مع ما ذكره في قوله ، وإلا فلا  
الصلوة والسلام

الرواح صحت ، وإلا فلا ، وفي جمع شربه ، وإلا فلا ، جمع  
شروط الصحة وجمع رزق الله ، التي سبق ، وإلا فلا ، كذا  
العاملان ، هلا لما شرب ، الله ، وأتيا بصيغة تدل على ذلك ، لأنه على  
وجه التأييد ويصح بحس الإيجاب والاحول ولا يحصل محال ، فلهذا  
وتسميع كل من الموح ، والنفاس كلام الآخر ، وتكون الروحة مع



المهر، و"ي" ثم بعد ذلك مجرد عقد الصفة بجميع أنواعها  
من طعام، وكرد، ومسكر، شجرة حديد، إن كانت من يحنن، إلا  
إذا خرجت عن طاعة الله حق شرعي وناسها : أنه إن كان متزوجا  
غيرها وحسب عليه العدل، بها وبين غيرها من الزوجات، كما يأتى  
في مبحث أقسام بين الزوجات. وراىها أنه يجب عليه ألا يؤذيها  
محل أو يول إلا حب، أما ما له الشريعة ذلك

وأما الآثار التي يجب على الروحانية روحها، فمقتضى عقد الزواج  
الصحيح أنه قد فُرِغَ أحداً. شرط أنه يجب عليها أن تدخل في طاعته  
بكتابها في المسكن الذي يهتبه لها من تخففت ثلاثة شروط : الأول :  
أن يكون المسكن لا تقاها، والثاني أن يوفىها ما شرط تعجبه من صداقتها،  
والثالث : أن يكون الروح أمياً على ما وعدتها، وثاني الآثار الواجبة  
عليها له : أن تقف في بيته فلا يخرج منه غير مسوع شرعي إلا أن  
تسأله بإذن لها، وناسها. أن تمثل أمره فيما لا تمنع الشريعة من أنه مال  
الأمريه، وراىها. أن تنحصر لتأديبه إيادها فيما سمحه الشريعة ولاية  
التأديب بالمعروف فيه.

وأما الآثار التي يجب على كل واحد من الزوجين الآخر بمقتضى  
عقد الزواج الصحيح الثالث. فهي خمسة آثار : أولها : ثبوت نسب  
الإولاد الذين تلدهم منه، وثبوت النسب شروط يجب توافرها شرعاً،

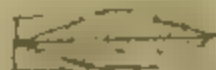






غيره بشرط ألا يكون المعاهدان يعميان ذلك في وقت العقد، فإن كانا  
يعلمان ذلك في وقت العقد فإن العقد كور - باطلا

ويجب على الزوجين اللذين تزوجا بعقد قائم أن يعرفا من تلقاء  
أنفسهما، لأن العصى في العقود لا يجوز شرعاً، فإن لم يعرفا من  
تلقاء أنفسهما فقد وحب على كل من علم أمرهما أن يرفعه إلى القاضي  
ليعرف بينهما<sup>(١)</sup>، لأنه إما نصب للظن في مصالح المسلمين الدينية  
والدينية: فإن تعرفا قبل الدخول أو فرق بينهما القاضي قبله لم يجب  
هذا العقد شيء أصلاً، وإن تعرفا أو فرق بينهما القاضي بعد الدخول  
وعد هذا الدخول أربعة أشياء، وهي: وجوب العدة على الزوجة  
استثناء من يوم المهر، صيانة للأنسب، وثبوت النسب للأولاد الذين تحمل  
الزوجة بهم من هذا الدخول إحياء الأولاد، حفظ لهم من الصباغ، وحرمة  
المصاهرة بحيث يحرم على الرجل جميع أصول هذه المرأة وفروعها: يحرم  
على المرأة جميع أصول هذا الرجل وفروعها، والمهر بحيث يجب مهر  
المثل، لم يكونا سمياً وقت العقد ثبت ولا قل من مهر المثل ومن المسمى  
إن كانا قد سمياً وقت العقد مهرأ، وذلك لأن وطء الرجل للمرأة يوجب  
أحد شيئين التمسك إما المهر، وإما الحقة، وقد اتفق الحنفي في هذا العقد



(١) هذا أحد المتأخرين إلى مع ما عداه وهو أن العقد باطل إذا  
يقان هذا الزوج المتزوج ولم يسم سنة ١٩١٨







الثاني : فروع وفروع وفروع وإن تراخت الوسائط بينه وبين :  
فيلتئذ وملت أمه وملت أمته وملت أم أبيه وملت أم أبيه وملت بنت  
أمه وهكذا مهما يطل حرم النسب حرام عليه : لقوله تعالى . ( وندكم ) .

الثالث : فروع أنويته وفروع فرديهما ، وإن تراخت الوسائط  
بينه وبينهن . فأخته وملت أخته وملت أخيه وملت بنت أخته وملت ابن  
أخته وملت ابن أخيه ، وهكذا مهما يطل حل النسب حرام عليه ،  
سواء أكانت الأخت أو الأخ شقيقة أم كانت لأب أم كانت لأم ؛  
لقوله تعالى ( وأخوانكم ) وقوله ( ومات الأخ ومات الأخت ) .

الرابع . فروع أجداده وجداته ، بشرط أن يفصل درجة  
واحدة . فعمة حرام عليه . لأن انفصال عن حدة لآبيه درجة  
واحدة ، وحالاته حرام عليه . لأن انفصال عن حدة لأمه درجة  
واحدة . وعمات أمه حرام عليه . لأن انفصال عن جد أبيه درجة  
واحدة . وعمات أمه حرام عليه . لأن انفصال عن جد أمه بدرجة واحدة ؛  
وحالات أمه حرام عليه . لأن انفصال عن جد أمه لآبها بدرجة واحدة .  
ولا يحرم عليه مات واحدة عن ذكرها . ومات عماته ومات حالاته  
ومات عمات أبيه ومات عمات أمه ومات حالات أمه . لا يحرم عليه ؛  
لأن انفصال عن أجداده وجداته بدرجتين ، وهلم جرا .



(وَأُمَمَاتٌ مِمَّا نُمَكِّنُ).

الثالث : روحيات أصوله <sup>(١)</sup> وإن تراجعت وسائط بسبب يده  
وبينهم : فرحة آية وروحة حده وروحه أبي حده حرام عليه أبداً  
سواء أدخل بها الأب ونحوه \* لم يدخل لقرنه تعالى ( ولا سكحوا  
ما سكح آباؤكم من أسماء ) لا ما قد سبب إليه كالقاحشه ومما  
سبب ( . )

الرابع: روحيات فروعها<sup>(٢٤)</sup> وإن راحت وسائط السبب فيه ويذهب  
 فروجه<sup>(٢٥)</sup> به وروجه أن روحه وروجه أن الله لا يحل له أن يتروح  
 بأحد من خلقه، أو روحه أو مات بها، أو كان طلاقه أو موته عنه،  
 فن الدخول، قوله نه إلى (وَحَلَّالٌ أَنْتُمْ أَنْبِيَاءٌ مِنْكُمْ) (٢٦)  
 والتعريف بقوله سبحانه (الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ) لإخراج روحه الأربعة مني  
 بهم، لا تحرم، وإن قوله: وجاء في نسخة ريد: (فَمَا قَصَى رَأْيُهَا  
 وَضَرْ رُوحَهَا أَيْ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرْجٌ فِي أَزْوَاجِ  
 أَزْوَاجِهِمْ) والأدعية، جمع دعي، وهو الذي يدعيه الرجل  
 وينسبه إلى نفسه من غير أن يكون له حقيقة.

(١) ورد في النور ، وعجوبة ما أكتشف [ من غير أن يكون ] العدد ٨ من شهر الأبريل

(٢) وادی الزمرد و عموده کبک لا یکف  
عن سفر الازرق، الاسماج کامل عشر، القبد ١٥  
یا امرأه ایت ، لا تکشف عورتها، ایت

$$T \in \mathcal{S}^1, \quad T \in \mathcal{S}^2, \quad T \in \mathcal{S}^3 \quad (7)$$



٢٣ هل تثبت حرمة المصاهرة بالرأى ؟

اختلف العلماء في الرأى : هل تثبت « حرمة المصاهرة كالزواج ؟  
 فذهب أبو حنيفة رحمه الله إلى أن الرأى كالزواج سواء من زنى بامرأة  
 تحرمت عليه أمها وجدتها وإن عاب وانبتها وإنها وإنها وإنها وإن  
 صلبت ، وبحرم المرأة المرفي بها على آباءها وأجدادها وإن عتوا ،  
 وعلى أبنائها وأبنائها وإن سفلوا ، لكن لا تحرم أصول المرفي بها  
 ولا فروعهما على أصوله ، وهذا الذى ذهب إليه أبو حنيفة هو مذهب  
 جماعة من الصحابة منهم عمر وابن مسعود وابن عباس وعمران بن  
 الحصين وجار وأبى وعائشة ، وقال به حمزة من التابعين منهم الحسن  
 البصرى والشمسي والحمي والأوراسي وطائفة وسطاء ومحمد وسعيد  
 ابن المسيب وسليمان بن يسار والثوري وإسحاق بن راهوية ، وهو  
 مذهب أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup> رضى الله عنه ورواه عن الإمام مالك ، وقال  
 الشافعي رحمه الله : الرأى لا وجب حرمة المصاهرة ، هو الرواية  
 الأخرى عن مالك ، وعلى هذا الخلاف ثبت الرجل من الرأى وأخته  
 ونفأ أخيه ونفأ أخته ونفأ أمه منه : مال الشافعي لا تحرم واحدة  
 منهن ، لكن يكره له التزوج بكل واحدة منهن ، ويروى مثله عن مالك ،  
 وقال أبو حنيفة وأحمد : يحرم من عليه . وهو المشهور عن مالك .

(١) زاد أحمد على ذلك أنه إذا لاط بسلام حرمت عليه أمه وبنت

٢٤ - المحرمات بالرضاع .

كل امرأة حرمت على الرجل بسبب اللبن بابها تحرم عليه بسبب  
الرضاع ، فأمة من الرضاغة وأخته منها وبنته وبنت أخته وبنت أخيه  
وعمة وحائلة وثم امرأة وبنت امرأة وامرأة أمة وأمرأة أمة ، كل  
أولئك حرامٌ عليه من الرضاغة كما أنهن حرام عليه من النسب ، ولو أن  
امرأة أرضعت صبياً فهي حرام عليه ، بها أمة ، وجميع بناته من بسبب  
وجميع ما بها بالرضاع حوائطه ، ولو أن امرأة أرضعت صبية حريم على روح  
هذه المرأة أن يتزوج بهذه الصبية لأنها أمة من الرضاغة ، ولو أن امرأة  
أرضعت صبية حريم على أخت هذه المرأة أن يتزوج هذه الصبية لأنها  
أختها من الرضاغة ، ولو أن امرأة أرضعت صبية حريم على أخت  
روح هذه المرأة أن يتزوج هذه الصبية ؛ لأنها ابنة أخيها من الرضاغة ،  
ولو أن امرأة أرضعت صبية حريم على ابن هذه المرأة أن يتزوج  
هذه صبية ، لأنها حائلة من الرضاغة ، وحرم على ابن ابن هذه المرأة أن  
يتزوج هذه الصبية ؛ لأنها عم من الرضاغة ، ولو أن امرأة أرضعت  
صبياً ثم تزوج رجل بهذه الصبية لم يحرل له فيها بعد أن يتزوج  
بالمرأة التي أرضعتها ، لأنها أم روحه من الرضاغة ، ولو أرضعت  
امرأة صبية ثم تزوج رجل بهذه المرأة ودخل بها لم يحرل له فيها  
بعد أن يتزوج هذه الصبية ؛ لأنها بنت امرأة التي دخل بها ،

ولو أن امرأة أعتقت صبياً ثم تزوج زوج هذه المرأة امرأة أخرى لم  
 حر لها الصبي . يزوج . هذه المرأة الأخرى لأنها روضة أبيه من  
 " صفة " . ولو أن امرأة أعتقت صبياً ثم تزوج هذا الصبي بامرأة  
 أخرى لم حر زوج المرأة . رضعه . تزوج يوماً ما زوجة هذا الصبي  
 لأنها روضة أبيه من الرضا

وقد نص الكتاب الكريم على حرمة الأم من الرضا وحرمة  
 الأخت من الرضا . قوله جل شأنه ( أنتم أنتم ) الآية  
 " صفةكم " وأحوالكم من الرضا . " " ولم يصر الكتاب على  
 المآث . ولكن ورد في الحديث قوله عليه الصلاة والسلام  
 " يتزوج من الرضا ما خرم من النسب " وهذا حديث يوجب  
 عمومته بسبب الرضا نحو ما كل امرأة حرمت نظرتها بسبب نسب  
 ولكنه لم يأت الحكمة التي أوصت بالحریم في النسب لا توجد  
 دائماً في الرضا نحو الملاء في مواضع هذه الحكمة وأخرجوا بعض  
 الصور . من الصور المحرمة أم الأخ من الرضا . وذلك كأن يكون  
 لامرأة صبي ولامرأة أخرى صبي آخر فيرضع هذا الصبي من  
 امرأة ثالثة . فكل واحد من هذين الصبيين أح الآخر من الرضا

بسبب اجتماعهما على ندى واحد هو ندى المرأة الثالثة، ولا يحرم على كل واحد من الصديقين التروح بأم الصبي الآخر مع أن كل واحد من الأميين هي أم أحده من الرضاة ولون صدره رضع من امرأة ولهذا الصبي أخ من النسب لم يحرم على هذا الأخ أن يتروح بالمرأة التي أرصعت أخاه مع أن هذه المرأة أم من الرضاة لأخيه، وأنت تعلم أن أم أخت الإنسان من النسب حرام عليه علماً، لأن أم أخيه من النسب إما أن تكون، فإنه هو أيضاً، كما شقيرين أو أخوين لأم فتحرم لأمها أمه، وإما أن تكون زوجة أنه إذا كان أخيراً لأب وأم حرم عليه أيضاً زوجة أبيه، وأم أنه الأخ من الصاحب، لا يكون أمه ولا زوجة أبيه كما في المثالين الذين ذكرتهما، لا تحرم عليه، أما إن كانت - مع كونها أم أخيه من الرضاة - أمه من أيضاً أو زوجة أبيه من الرضاة فإنها تحرم منه رُحده من الصديقين، وتلخص هذا أنه لما كانت أم أخيه من النسب لا بد أن تكون إما أمه وإما زوجة أبيه حرمت عليه، ولما كانت أم أخيه من الرضاة أعظم من ذلك حادثة له في صورتين التي لا تكون فيهما واحدة من الاثنين وحرمت عليه في صورتين اللتين تكون في كل منهما واحدة من الاثنين، ومن الصور المخرجة أيضاً أخت أبيه من الرضاة، وذلك كأن يكون لرجل ولدت لرجل آخر بنت وقد أرصعت زوجة الرجل

الآخر ان الرجل الاول . فالولد والفت أحوار من الرصاعة ولا يحرم على الرجل الاول أن يتزوج بنت الرجل الآخر مع أن هذه البنت أخت أمه من الرصاعة ، ولو كانت أخت أمه من اللب لم يحرم له أن يزوجها . لأنها حينئذ إما أن تكون بنته كما أن الولد ابنه وذلك إذا كانا شقيقين أو أخواين لأب وإما أن تكون بنت أمه المدخول بها وذلك إذا كانا أخواين لأم فتحرم البنت عليه لأنها أمه وأولادها بنت روحه التي دخل بها . ولها لا لأب . أخت أمه محسب . وأما في الرضاع فقد تكون أخت أمه ، لا تكون أمه ولا بنت روحه المدخول بها فهذا حلت له في الصورة التي لا تكون فيها واحدة من الانثيين وحرم عليه في الصورتين اللتين تكون في كل واحدة منهما واحدة من الانثيين . لا لأنها أخت أمه . ولكن لأنها بنته أو بنت روحه التي دخل بها ؛ فانهم ذلك وأحرص عليه وسيأتي في مباحث الرضاع لهذا الموضوع مزيد بحث

٢٥ - ٢١ - جمع بين محرمين

الأصل في هذا الموضوع قوله سبحانه وتعالى : ( وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ )<sup>(١)</sup> نصت هذه العدة الكريمة على أنه يحرم على الرجل أن يجمع في عصمته بين امرأة وأختها ؛ فلا يحل

(١) سورة النساء الآية ٢٣



وتمنع من الغناء في هذا الموضوع أنه لا يجوز الجمع في عصمة رجل  
واحد بين امرأتين لو فرض إحداهما رجلاً حرمت الأخرى عليه  
فلمست يرى أن الآخرين لو فرضا إحداهما رجلاً لحرمت عليه أن يتزوج  
بلاخرى لأبها أحد . وكذلك بارأه وخاتها لو فرضا إحداهما رجلاً  
لحرمت الأخرى عليه لأنه لو فرضا أحدهما رجلاً حرمت الأخرى لكونها  
بنت أحد ولو فرضا إحداهما رجلاً لحرمت الأخرى عليه لكونها  
حالة . وكذلك بنت بنتها لو فرض إحداهما رجلاً لحرمت الأخرى عليه  
لأنها لو فرضت معه رجلاً حرمت الأخرى عليه لكونها بنت أخيه  
ولو فرضت بنت الأخ رجلاً لحرمت الأخرى عليه لكونها بنت عمه  
والمرأة بنت جدها من غير امرأة واحد لها . والمرأة بنت أختها من  
بعضها برأه . نعم . منعه من أن يتزوج بغيره الذي على  
المرأة وسننه . أمراً . مع أننا نستدل به على الأصناف الأربعة  
حيثما ذلك لأبها . كما أنشد في الخطبة في أمي والجمع  
ون . . . . . ذلك إلى أن لا شيء من موضوع الاهتمام بحيث  
لا يوسع أن تعدل عنها

الأول . أن الأخت . بسبب الرضاع مثل المحرمية بسبب النسب  
وكما لا يجوز . . . . . أن يجمع بين الآخرين نسباً فكذلك لا يجوز له  
أن يجمع بين الآخرين رضاعاً . وكذلك بنت وعالها بمن الرضاع

وانست وعنها من الرضاع والمرأة وابنه أحب من الرضاع والمرأة  
وابنه أحب من الرضاع

ثاني : اختلف العلماء في أنه هل يجب أن تكون المحرمات  
المقتضية لتحريم الجمع من الحائضين بحرم الجمع بين المحرمين اللتين  
يوفرص إحداهن رجلا حرمت عنه الأخرى ، ولو لم يجز  
واحدة ، وبعبارة أوضح من هذا عن في تحريم الجمع بين امرأتين  
وحالتها مثلا قلنا : إنا لو فرضنا أن الأب يحب رجلا حرمت عنه  
الأخرى لأنها حائض ، ولو فرضنا أن الأب يحب رجلا حرمت عنه الأخرى  
لكونها بنت أخته ؛ فهذه المحرمية ، من حيث هي ، من حيث  
مت الأب ، ومن جانب أخته ، وهذا محرم ، لأنه من باب  
واحدة ، على معنى أن لو فرضنا إحدى امرأتين رجلا حرمت عنه  
الأخرى ، ولو فرضنا الأخرى هي رجل لم تحرم عليه الأولى  
ومن أمثلة ذلك المرأة ذواتها ، لو فرضنا امرأة رجلا حرمت  
عليها زوجها الأب ولو فرضنا زوجها الأب لم تحرم عليه  
زوجها من غيرها ، مثلا روح عتي فطمه فوجد له عائشة  
ماتت فاصبه أم طافقت ، فزوج عتي حديجة ، ثم مات عتي ووطئ  
حديجة ، فهل يجوز لرجل ما ، بجمع بين عائشة أمه عتي وحديجة  
زوج عتي أم عائشة ؟ ذهب إليه لا ، لأنه لا جمع



بينهما ؛ لأنه اعتبر المحرمية من جانب واحد كافي في تحريم الجمع ،  
ودعت البعد الثلاثة إلى أنه يجوز الجمع بينهما لأن المحرمية التي تحرم  
الجمع هي ما كانت من الحبس فيه منهم

الثالث . بول رحلا أقدم على الجمع بين امرأتين يحرم الجمع بينهما  
في الحكم ؛ والحواب أن في حكم ذلك تفصيلا ، ويانه أنه إما أن  
يتزوجهما بعقد واحد وإما أن يتزوجهما بعقدين مختلفين . وإذا  
تزوجهما بعقد واحد فإما أن يكون كل واحد منهما قائلة الزوج به  
بألا يزوج مابيع من العقد غيرها وبما أن يكون بإحداهما مانع يمنع  
من العقد عليها ، وإذا تزوجهما بعقدين فإما أن يكون أحدهما العقدين  
قد استوفى جميع شروط عقد الزوج الآخر وإما أن يكون  
كل واحد من العقدين قد استوفى جميع شروط عقد الزوج

فإن تزوجهما بعقد واحد وكان بإحداهما مانع يمنع من صحة العقد  
عليها — كأن تكون أخت الزوج من الرضاع أو معتدة من طلاق  
غيره أو وفاته — فإن انعقد بالنسبة لمقامها المانع فاسد تجزى  
عليه جميع أحكام الزواج الفاسد وهو صحيح بالنسبة لمن لا مانع لها  
وإن تزوجهما بعقد واحد وليس بواحدة منهما مانع يمنع من صحة  
العقد عليها فانعقد فاسد بالنسبة لهما جميعا ، وتجزى عليه جميع أحكام  
الزواج الفاسد من وجوب الافتراق على الزوج والزوجتين جميعا ،

ولم يفعلوا فرق بينهما القصى . وإذا اختلفوا أو فرق القصى  
بينهم قبل الدخول فلا مهر لواحد منهما ، وإن كان الافتراق أو  
التفريق بعد الدخول هما أو يحداهما فالدخول بها الآخر من مهر  
المثل ومن يسمى إن كانوا قد سموا الكل واحدة مهرأ وإن لم يكونوا  
قد سموا الكل واحدة مهما مهرأ كان لدخول بها مهر المثل ، وبالحلة  
تترتب على الدخول في هذه الحالة جميع الآثار التي ذكرنا أنها تترتب  
على العقد الفاسد

وإن تزوجهما بعقدين مختلفين وكان أحد العقدين قد استوفى  
جميع الشروط المعتبرة لصحة العقد ولم يستوفها العقد الآخر ، فالذي  
استوفى جميع الشروط من العقدين هو الصحيح ، والذي لم يستوفها  
فاسد ، سواء أكان المستوفى متقدماً على غير المستوفى أم كان مُقارِباله ثم  
كان متأخراً عنه

وإن تزوجهما بعقدين مختلفين وكان كل واحد من العقدين قد  
استوفى جميع شروط الصحة بما ، أن نعلم أن أحدهما سابق على الآخر  
وإنما ألا نعلم ذلك فإن علم أن أحدهما سابق على الآخر فالذي عُدت استيفائه  
صحيح والذي علم تأخره فاسد تترتب عليه جميع الآثار التي ذكرنا  
بها تترتب على الزواج الفاسد ، وإذا لم نعلم أسبقية واحد منهما أو  
عُدت ثم نسبت فكلا العقدين فاسد ، ولا يجوز في هذه الحالة الحكم  
بصحة أحدهم دون الآخر لما يلزم عليه من ترجيح أحد  
( هـ الأحكام الفاسدة )

## المساويين بغير مُرَّجَح

٢٦ - تعلم حق أمير من يراد العقد عليها

اعلم أن الله تعالى أوجب على المرأة إذا طلقها الروح الذي دخل بها أن  
تتبرص مدة من الزمان تعلمها فروع رحمة من الولد . لكيلا تختلط  
الأنساب فينسب ما في بطنها من الولد ساعة الطلاق إلى الروح  
الجديد إذا ما أبيع له أن يتزوج بها من حين الطلاق . وهذه العدة  
التي أمر الشارع الروجة بأن تنظرها بدور رواح مقدرة ثلاثة  
فروع إن كانت من نحيض ولم تكن حاملا وبوضع الحمل إن كانت حاملا  
والدليل على ذلك قوله تعالى (والمصطقات يتبرصن بأنفسهن ثلاثة  
فروع) <sup>(١)</sup> وقوله سبحانه (وأولات الأختل أجلهن أن ينصن  
نهن) <sup>(٢)</sup> ، وسأني تفصيل ذلك بأوسع من هذا إتيان في مباحث  
العدة . وأنت إذا ندرت في حكمة هذه العدة وحدث السر في المحافظة  
على حقوق الروح الأول ، ولهذا أوجب الشريعة عليه أن ينفق على  
هذه الروجة في مدة العدة : لأن العزم بالعم

وكما حرم الرحيم الرحمن على الروجة أن تتزوج قبل انتظار هذه  
المدة تحرم على الرجال أن يتزوجوا بمطلقات غيرهم قبل انقضاء الامد

(١) سورة البقرة ، آية ٢٢٨

(٢) سورة طلاق ، آية ٤

المحذود شرعا؛ لأن في إباحة تزوجهم من في أثناء المدة إباحة للاعتداء على حقوق الغير، والشرع لا يرضى ذلك ولا يبيحه.

ومن باب الأولى ألا تنبىح الشرعة للرجل أن يتزوج بامرأة هي روحه لغيره، وقد نص الله تعالى على حرمة ذلك في قوله: (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ) <sup>(١)</sup>، والمحصات من المeroحات، وهو معطوف على قوله: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) فتكون المحصات من النساء محررات كالأمهات.

وعلى هذا يحرم على الرجل أن يعقد على امرأة تعلق بها حق غيره؛ إما تكونها روحه لذلك الغير، وإما تكونها في زمان عدتها من ذلك الغير بسبب الطلاق أو الوفاة، فأما إذا انقضى تعلق حق الغير بها بأن طلقها أو توفي عنها، وانتهت عدتها منه، فليس ثمة ما يمنع من الإقدام على التزوج <sup>(٢)</sup>، والدليل على هذا قوله تعالى: (وَلَا تَنْكِحُوا عُقَدَةَ الْكَافِرِ حَتَّى يَبْدَأَ الْكِتَابَ أَجَلُهُ) <sup>(٣)</sup> انتهى سبحانه إلى جال عن أن يُبْرَمُوا عقد الزواج إلا بعد انقضاء عده النساء، يدل على حرمة العقد أثناء العدة وعلى حله بعدها.

ولا فرق في تعلق حق الغير بالمرأة بين أن تكون عدتها من دحلها وفارقها بعد رواج صحيح أو رواج فاسد أو مكاح شبهة لأنها

(١) سورة النساء، الآية ٢٤

(٢) سورة المائدة، الآية ٢٢٥

على أية حال من هذه الأحوال الثلاثة كانت فرائد للرجل الذي فارقها  
وعليها أن تعتد عدة طهرها ، ونسب ولدها ، ثابت للرجل الذي كانت  
عنده ، كما قدمنا لك في حكم الرواج الصحيح وحكم الزنا الفاسد

أما المرأة المروءة ، أو التي فارقها الزوج ، ود زواج باطل : فلا  
يحرم الزواج بها بمجرد مفارقتها ، حتى ولو كانت حاملا من زوجها ، ولا فرق  
في جواز النكاح بين أن يكون الذي يريد زواجها هو الذي رفق بها  
أو غيره ، ثم إذا عقد عام ، أي كان قد رفق بها ، لم يحرم عليه قربانها من  
حين انعقد ، وإذا عقد عليها غير الذي كان قد رفق بها ، فإن كانت حاملا  
حرم عليه قربانها ، إلا بعد وضع الحمل امت لا يقع له صلوات الله وسلامه  
عليه . ولا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يشتهي امرأة  
رقيق غيره ، رواه أبو داود والترمذي من حديث ربيعة بن ثابت  
الأنصاري ، إذا لم تكن حاملا منع له قربانها من فور العقد

وهذا الذي مرماه في هذه المسألة هو مذهب أبي حنيفة ومحمد بن  
الحسن والثاقفي رضي الله عنهم

ودهب مالك ، أحمد بن حنبل إلى أنه لا يجوز عقد الزواج على المروءة بها  
إلا بعد أن تعتد بركان الذي يريد أن يتزوجها غير الذي رفق بها ، وقال  
أبو يوسف ورواه المديني إن كانت المروءة حاملا وكان الذي يريد  
أن يعقد عليها غير الذي رفق بها لم يحرم له العقد عليها إلا بعد أن تضع

حائها . وإن لم تكن حاملا لم تحب عليها عدة ولم يحرم انعقد عليها  
ومن هنا تعلم أن إجماع هؤلاء الأئمة مسقط عن أن الرأى لو أراد  
أن يتزوج المرأة التي رى بها صبح رواجه بها ولم تحب عليها عدة لوظف  
الزنا ، ولا فرق بين أن تكون قد حملت من الزنا أم لم تكن ، وأما  
إن كان الذى يريد أن يتزوجها غير الذى رى بها . فإن لم تكن حاملا  
فلا عدة عليها إلا عدد مالك وأحمد . ولعقد عليها من غير عدة صحيح  
إلا عددها . وإن كانت حاملا فالعدة لعير عدة صحيح عند أى حبيبه  
والشافعى ومحمد . ولكنه لا يقربها إلا بعد وصح امرئ . ولعقد لعير  
عدة فاسد عند أن يوصف ويرى ومالك وأحمد

#### ٢٧ — ذواج الرجل بمن طلقها طلقه ناك

أعد أن الشريعة الإسلامية أباحت للرجل أن يطلق امرأته مرتين  
ويراجعها بعد كل مرة من المراتين . بدون عهد ولا مهر جديدين إن  
كان الطلاق رجعيا ، كانت لا تزال في عدتها منه ، ولعقد ومهر جديدين  
إن كان انطلاق باتا مطلقا . أو انقضت عدتها منه بعد التطليق الرجعى  
وسمى ذلك تفصيلا في ما حث الطلاق ، وأباح له بعد ذلك كله  
أن يطلقها مرة ثالثة ، وهذه لفظه لمكانه ثلاث تسمى البيوت الكبرى .  
ولكنها لم تُمنح له أبدا . إلى عصمت بعد المرة الثالثة ، إلا إذا  
انقضت عدتها منه . ثم تزوجت غيره . ودحر ذلك العمر به دحولا

حقيق ، ثم طلقها ذلك امير ، ثم انقضت عدتها مه : فإذا حصل كل ذلك جاز لزوجها أن يعيد عليها عقداً جديداً ينهرها فيه منهر جديداً ثم يدخل بها ، وإذا لم يحصل ذلك كله ، بأن لم تزوج غيره أصلاً ، أو زوج غيره قبل انقضاء عدتها مه ، أو زوجت غيره بعد انقضاء عدتها مه ، ولكن لم يدخل بها ذلك المير دحولا حقيق ، أو دخل بها دحولا حقيقاً ولكنه لم يطلقها ، أو طلقها ولم تدهن ثديها منه - فإنه يحرم على زوجها الأول أن يردّها إلى عصمته

والدليل على ما ذكرنا أما على أنه يحل للرجل أن يطلق زوجته من ثم يردّها إلى عصمته بغير أن تزوج من غيره فقول الله تعالى : (الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ فَإِنْ تَسَالَكُمُ الْمَرْءُفُ أَوْ تَشْرِحُ بِإِحْسَانٍ) <sup>(١)</sup> ، والمعنى الطلاق الذي تحور المراجعة بعده مرتين ، وبعد المرتين يسعين على الرجل أن يمسك زوجته على عصمه بمروءة ، لا بصارها ولا يؤذم أو يذمها ، وإلا فلا كيد فيه ، وأما الدليل على أنه لا يسوع له أن يردّها إلى عصمته بعد التطليقة الثالثة إلا إذا زوجت غيره ودخل بها ذلك المير دحولا حقيقاً فقول الله تعالى : ( إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَسْمَعَ زَوْجَهَا غَيْرُهُ ) <sup>(٢)</sup> ، وهذه الآية دالة على جميع ما ذكرنا إذا كان إرادته

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٢٠

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٢٠

« النكاح » حقيقة في الوطء <sup>(١)</sup> : لأنه يصير المعنى حينئذ إذا طلق الرجل زوجته طلاقاً بعد المراتين تكون الثالثة فيها لا تحل له حتى تطأ رجلاً غيره . ومعلوم أنها لا تطأ غيره إلا بعد أن هذا العقد لا يصح إلا بعد انقضاء عدتها من الأول ، ثم إنها لا تحل لزوجها الأول وهي على عصمة الزوج الثاني ، فلا بد أن يطلقها ، وحيث طلقها لابد أن تعتد عدة المطلقات ، وحينئذ تحل للزوج الأول <sup>(٢)</sup> : فإن قلنا إن لعطء النكاح ، حقيقة في العقد دلت الآية على ما عدا دخول الزوج الثاني دخولاً حقيقياً وقد ورد في السنة النبوية أحاديث صحیح تدل على وجوب ذلك : منها ما رواه أبو داود من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاثاً فزوجها رجلاً غيرها فدخل بها ثم طلقها فسألت يَوْمَئِذٍ ، أتحل لزوجها الأول ؟ قالت : قال النبي صلى الله عليه وسلم « لَا تَحِلُّ لَهَا وَلَا وَلٍ حَتَّى تَذُوقَ عُقْبَةَ الْآخِرِ وَيَذُوقَ عُقْبَتَهَا »

والحكمة التي قصدت إليها الشريعة العراء من اشتراط هذه الأمور

(١) قلنا في هذه المسألة : أن الوطء هو النكاح حقيقة في قوله تعالى « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا يحل لهن أن يغيبن عنتهن في السر والنجوى » وهذا مشهور عند جمهور الفقهاء .  
(٢) يدع الشريعة لأمره في الزوج الثاني حتى يصح طلاقه الأول . وهذا لا يكون له وجه حتى بعد طلاقه غير الذي طلقه . وهذا كذا في قوله تعالى « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا يحل لهن أن يغيبن عنتهن في السر والنجوى » وهذا مشهور عند جمهور الفقهاء .



التي قد نراها بعض العقول قاسية وقد تألف منها بعض النفوس أنه  
إذا عَرَفَ الرجلُ أنه بعد أن طلق امرأته مرتين لم يبقَ على أن تفصم  
العروة التي تربط بينهما بالآخر إلا كلمة واحدة وأنه إذا قالها حرج  
الامرء من يده ولم يعمد بحور له ما كان يحور من فـ ولم يكن بد من  
افتراقهما إلى غير رجعه أصلاً أو حتى تزوج غيره ويطلبها أو يموت  
عنها ، وهذا من أمران في بد الأقدار ، إذا علم الزوج ذلك ريث في  
الامرء ولم يقدم على الطلاق إلا إذا كان لا يجد نفسه مدوحة عنه ،  
وإلا عمت أروحه ذلك أبداً كانت حربه على أن يروحه راضياً  
طيب النفس لم يبرح مومنه ولم تحرك ما كن آلامه ، وطالب لها حرفة ،  
ويفص كل واحد منهما طرفه عن بعض ما يأتيه من الهبات الهبات من  
قل الآخر

وشئ آخر من حكمة ذلك الامرء ، هو لا شعر ط زواج الغير ،  
ودخوله بها حكمة عظيمة الأثر فالروح الأول إذا رجعت إلى روحه  
بعد أن عاشت غيره وبعد أن أكلت برآن العيرد فله سحر من كل  
الحرص على ألا يحرب هذه التجربة مرد أخرى ، والروح المدحرج  
الروح الثاني متعرف أخلاق الرجال إن كانت بها جاهلة وسد في أن  
الذي رآه من زوجها الأول ليس إلا شيئاً مشتركاً بين جميع الرجال  
أو هو عنده أهون مما هو عند سواه

٢٨ - رواج الرحمن به د أن يكون عدده أربع حزن

الأصل في هذا الموضع قول الله تعالى ، (وإن حقتُمُ ألا تُفْسِدُوا  
 في الأيَّامِ فأنكحوا ما طابت أنكمُ) ومن النساءِ ثَمَنِي وَثَلَاثَ وَرُتَاغَ .  
 فإن حقتُمُ ألا تُفْسِدُوا فأنكحوا ما طابت أنكمُ . وقد سئل جمهور علماء الشريعة  
 الإسلامية بهذه الآية الكريمة على أنه يباح للرجل أن يجمع في عصمته  
 بين أربع نساء ، وأنه يحرم عليه الزيادة عليهن ، أما الاستدلال بالآية  
 من إباحة الجمع بين أربع نساء فإنه طرأ ، وإنما الاستدلال بها على حرمة  
 الجمع بين أربع نساء لأن هذه الآية كريمة تنسوخ في هذا الموضع  
 العدد الذي يحل ، حل به يباح له الجمع الزيادة على ما ذكر  
 ، وليس منه إلا عدد بإباحة الزواج من غير نظر إلى العدد  
 لأن إباحة الزواج كانت معلومة قبل نزولها ، والسنن القولية  
 والعلية . وقد وردت السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم بما يؤيد ذلك  
 ، ما رواه الترمذي عن عبد الله بن عمر أن عتلات من سبيته التثني  
 أنه وله عشر نسوة في إجماعه فأمس معهن فأمره النبي صلى الله عليه  
 وسلم أن يحجب منهن أربعاً ، ومنها ما رواه أبو داود عن أنس بن مالك  
 قال : أسألت وعندي ثمان نسوة ، وقد كثر ذلك للنبي صلى الله عليه  
 وسلم فقال : أحترقن منهن أربعاً .

ولا يجوز أن يجمع في عصمته بين أكثر من أربع نسوة



بالافتصار على واحد ، وقد دلت الإحصائيات على أن عدد النساء في كثير من الممالك أكثر من عدد الرجال ، ولو وحسب أن يقتصر كل رجل على امرأة واحدة لبق في كل مملكة عدد من النساء لا يحصى . أما ، هذا ، هذا ، هذا ، الأمة كل من بلغ من الرواح بأن يتزوج ، فإن لم يعمل راد عدد لمصولات عن الرواح ، وفي هذا فساد ليس بالعظيم ، ثم إن الرجال مُرَصَّعة بالموت في الحروب التي لا ينقطع أبواها ، والنساء الكهول لا يعمل في صفوف الجهاد يقين فيرد عدهن الريادة الكثيرة الساعية على التفكير الصحيح في مصائرهن

ومن الحكمة لحفظه لإدخاله تعدد الرواح أن كثرة النسل من عيوبهم كما قد ساقوا أناسكم على حكمه برواح ورعب الشريعة . وهذا الأمر المرعوب به يتحقق على أكثر لوجوه تعدد الزوجات .

في أن حجب على أعراض أكثر برؤده على نفسه بعض المفتوين بمسئله يعرف ، وهو أن تعدد الزوجات سبب من أسباب تقوُّص الأمم وإهتار نظام الدين لأنه يوحد الشجعان بين الزوجات ، وورث يران العصاة في ملوك الأسماء وهذا أمة صاعدة لأن لسد الحقيق في هذا الفساد الذي يرعون ليس هو تعدد الزوجات ، ولكنه جهل الشعب وفساد خلقه وترك الأمة تحل الأسماء على عوارهم .



والصائتة<sup>(١)</sup> ، وأهلها يعدون الكواكب والأحرام السماوية  
 وقد أباحت الشريعة للإسلامية للرجل المسلم أن يتزوج المرأة  
 المسلمة وبالأحرار التي تدعى بنات العرب وهن بنات بني من الأنبياء وبكتاب  
 من أممكت الإلهية . . . ذلك كما صرحه التي تؤمن بعيسى ابن مريم  
 منه أصلا وسلاما وبالإعجاز . . . لا يدينه أي تؤمن بموسى عليه  
 الصلاة والسلام وبالتوراة . . . من ددان المعروف وأهل الكتاب ،  
 والدليل على إباحة . . . ح الله مسلمة وبالكيفية قوله سبحانه  
 وتعالى : ( الْيَوْمَ أَحْرَأْتُمْ أَصْغَرُكُمْ دُتْ أَعْلَمُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ  
 حَلَّكُمْ ، وَطَعْنَكُمْ حَلَّكُمْ . . . لمحضت من المؤمنين والمؤمنات  
 من الذين أُوتُوا سِكْرًا مِنْ قَبْلِكُمْ . . . قد اد لمحضت من في هذا  
 الموضع المصنف أخرج الروي . . . من المراد بمحضت المتزوجات  
 من المتزوجات لا يخرج الزواج من كما تقدم

وحرمت الله على الإسلام على الرجل المسلم أن يزوجه امرأة  
 مشركة ، هي التي لا تدعى بنات العرب ، سواء أكانت وثنية أم كانت  
 مجوسية أم كانت صائتة<sup>(٢)</sup> ، والدليل على ذلك قوله تعالى .

(١) من الرمز إلى الله . . . في بعض النسخ . . .  
 هذا المصنف قال في "البيان" . . . من . . .  
 "الكواكب" . . . من . . .  
 ما كنتم

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٢٠

(٣) ترى الشريعة . . . لا يجوز . . . وثني . . .



الزواج منى على أن يسكن الرجل إلى المرأة وتسكن المرأة إلى الرجل ، ويحد كل واحد منهما من الآخر بصاحبه وإرتياح النفس له والسرور معه ثمرة مبدلاً عنهما الدار بهجة وفرة عين ، ومع احتلاهما في الدين لا يكون ذلك ، بد العرص أن كل واحد منهما يكون مستمسكاً بمرور دمه قائماً بالكاسف التي يوحها عليه ، من حكمة هذه الشريعة أنها حرمت اتصال المحض في الدين رحمة باصرة لروحه أن تكون عرصه الإلهاد ، وقد كان ذلك يقضى أن تحرم الكناية على المسلم كما حرمت المشركة ، إلا أنه كانت الكناية مقرة بالوحدانية لله وكاتب مؤمنه على ما يكتب ما قرب من المسلم : إذ الخلاف بينهما ليس من بُعد العقيدة بحيث يدعو إلى دوام النزاع ، ولهذا كره العلماء كراهة تحريره للمسلم أن يتزوج بالكناية الحرة . لأن حاله الحرب بين المسلمين وأهل الكتاب فتحمة باب الفتنة ومعرضة لأسامة الدين يردق بهم منها إلى التحلق بأحلاق قومها وإلى غير ذلك من وجود المعاسد الكثيرة ، وكرهه فيم التزوج بالكناية مطلقاً سواء أكانت حرة أم دمية أم مستأنسة

وإذا داحت الشريعة الإسلامية للرجل المسلم أن يتزوج المرأة الكناية وحظرت على المرأة المسلمة أن تتزوج الرجل الكناية حكمة سامية ، ذلك أنها قدّرت أن الأبوة صعبة وأن الرجل دائماً هو



صاحب التأثير البالغ والسلطان القاعد . فامرأته بفرضة أن تتأثر بآرائه  
إما خوفاً منه وبمعرفة في استجلاب محنته وإما خضوعاً لما جرى  
به العرف بين الرواحات وأرواحهن . ولرحل المسلم معترف  
بنوة عيسى وموسى عليهما السلام مأمور من دسه بأن يحترمهما  
ويقدر دكرهما ويصلي عليهما كما يصلي على نبيه الذي يتبع تعاليمه ،  
وهو يسمع كل حين قوله تعالى . ( لا تفرق بين أحد من رُسُلِهِ ) فقال  
أن يجري على لسانه شيء من شأنه أن يؤلم روحته من جهة تناسلها لأحد  
هذين السنين الكرمين صلوات الله وسلامه عليهما ، أما اليهودي  
والنصراني فإن كل واحد منهما لا يؤمن بدعوة محمد صلى الله عليه وسلم ،  
بل هو مكذب له في دعوته النبوة ، وأهل الدواع منهم يعتقدون أنه  
، أيك إلا لأعراب الجزيرة : هم مكذبون له في دعواه عموم رسالته .  
فإذا كان روح المرأة المسلمة واحد من هؤلاء فيه آفة سوف  
لا يتخرج من صلبه رسول الكريم خيراً وراء عهده ، وسوف لا يجد  
مانعاً من إيلاء روحته وتعظيمه على راعه الرسول . فسواء أمر به  
بهما ، وتنفى بحث لا يخلط أحدهما ، وما أن يعرقا ، استمسك  
المرأة بدينها ، أو تحلل أنفذه من دم إن أثرت منضاه ، وجهه ،  
وفي كلا الأمرين من الخطر ما تعمل الشريعة الإسلامية جاهدة على درءه

فرواح المسلم بالكسبية لا يؤثر عالماً على تدبيرها ، ورواح المسلمة  
بالمكاييل له في أغلب الأحوال التأثير الشديد على تدبيرها ؛ لهذا ما دبرت  
الشريعة تسدده الدريعة فحرمت رواح المسد به غير المسلم ثم تفرق  
بين وثني وكتاني ، لأن الدالة واحدة فيهما جميعاً ، إذ كان مدار  
الإسلام على الإقرار بالوحدانية وسبوة محمد صلى الله عليه وسلم

### ٣٠ - تزوج بالامة بعد الحرة

أماحت الشريعة الإسلامية للرجل المسلم أن يتزوج بالامة ، لقوله  
« ( ومن لم يستطع منكم طويلاً أن يتكح المخصات  
المؤمنات فمما تمكنت أنتماسكن من قبائكن المؤمنين ) » وفي  
أحاديث هذه الآية يقول الله سبحانه : ( ذلك لمن حشي العت منكم )<sup>(١)</sup>  
وقد اختلف علماء الشريعة في تفصلات هذه المسألة ، وعن محمد  
لكن القول في هذا اختلف ، وهو :

(١) أجاز أو حبيبة رضى الله عنه للرجل المسلم حراً كان أو  
عبد أن يتزوج الامة ابتداءً ، سواء أكانت هذه الامة مسلمة أم كاتبة ،  
وحرّم على الرجل المسلم حراً كان أو عبداً أن يتزوج الامة إذا كان  
قد تزوج من قبل ذلك حرة ، وكان لا زال عبده ، استدلالاً بقوله  
عليه الصلاة والسلام : « لا تمسك الامة على الحرة » ومثّر القول

(١) سورة النساء ، الآية ٢٥

المذكور في الآية الكريمة التي تلوّنا بوجود الحرة فجاء في عصمة من  
 يد الزوج ، وكان معنى النص عنده ومن لم تكن تحت حرة جار  
 له أن يتزوج الأمة ، وقال إن قوله سبحانه ( *من قتيبانكم* ) المؤمنين  
 لا يدل على حرمة تزوج بالإماء الكساريات ، لأن مفهوم الوصف غير  
 حجة عنده كما هو مقرر في أصول الفقه

( ب ) وقال الشافعي رضي الله عنه : يجوز للرجل المسلم حراً  
 كان أو عبداً أن يتزوج بأمة مسلمة بشرطين : الأول أن يحلف على  
 نفسه الزمان ، والثاني ألا يحدد القدرة المالية على الزوج ، والحرة ولو  
 كناية : ففسر الطول المذكور في الآية بالقدرة المالية ، وقال : يحرم  
 على الرجل المسلم حراً كان أو عبداً أن يتزوج بأمة كناية : لأن الله  
 يقول ( *كَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ* ) من قتيبانكم المؤمنين ( ومفهوم  
 الوصف حجة عنده على ما هو مبين في أصول الفقه <sup>(١)</sup> ) ، وأجاز للأمة  
 أن يتزوج الأمة ونحو حرة

ومن تقرير هذين المذهبين تعلم أنها متفقان على أن الرجل

(١) خبر من جماعة أهل حمير لا أحد مفهوم الوصف في حدود هذه الآية وأحد  
 في غيره . حول من قال ( ومن لم يسجد منك مهلاً أن يسجد المصداق المؤمنات ) وهو  
 أحد مفهوم قوله سبحانه ( *وَنُفُوسٌ* ) كما من بعد هذه الآية التي تضمنته من الزوج  
 من كناية . ومع ذلك أن الزوج أمة . وأما هذا الاستدلال ، وقالوا : من قدر على  
 زوج غيره حضانه لم يدره الزوج أمة . وقال من قال ( *يَسْكُنُ أَيْمَانُكُمْ* ) من قتيبانكم  
 المؤمنين ( فدل على أنه لا يجوز للرجل أن يتزوج أمة كناية

المسلم الحر إذا كان متروكاً بحرة ، لمعنى لا يجوز له أن يتزوج لأمة  
عليها ، وأما احتدما في رواج العدد أمه بعد أن يكون متروكاً بحرة  
فمنعه أبو حنيفة وأجازته الشافعي

(ح) وذهب مالك رحمه الله إلى أنه يجوز للرجل المسلم الحر أن  
يتزوج أمة مسلمة أو كريمة بشرط ألا يجد نقول الحرة ، وأن يحلف  
العيب ، سواء كان هذا الرواج أول ما يتزوج أم كان عبده ووجه  
قل ذلك الرواج ، وسواء أكانت الروحة التي عبده من هذا  
الرواج أم حرة بشرط أن تكون الحرة لا تنكح أربابه الروحة ،  
ومن المالكية من شرط لصحة رواج الأمانة على الحرة أن ترضى  
حرة بهذا الرواج ، فإذا كان الرجل المسلم حر بعد طول الحرة أو  
كان لا يحلف أعتق ، وإذا كان العرف يحرم ذلك مثله لا يؤلف له كقصتي  
، بخلاف شيبه من وعقيم أو كان العرف يحرم أو حتى يرد أن  
يرى حراً لا بد أن تكون عتقاً صحيحاً له رواج الأمانة

وبما قال الحنفية إنه لا يجوز للمسلم أن يتزوج الأمانة على الحرة ، حرأكل  
الزوج أو عبداً ؛ لعموم الحديث الذي روي ، وهو قوله صلى الله  
عليه وسلم : « لا تنكح أمانة على حرة » ، ولأن في إتاحة تزوج  
الأمانة على الحرة انتهاكاً لمكرامه الحرة والحرة حرة ، كما أن فيه  
مريض الحرة لإبداء صحتها الأمانة لها ، وذلك من تأنيدها للعوس الكريمة

والعجب من الشافعية الذين لا يجيزون تروج الأمة ابتداء إلا أن  
لاقدرة له على معقات زواج الحرة كيف سوغوا للعد - وجمع ما في  
يده ملك - يده - أن يتزوج الأمة وهو يقرش الحرة فعلا، مع أن  
قوله تعالى : ( وَمَنْ لَمْ يَسْطِغْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ  
الْمُؤْمِنَاتِ فَمَا مِنْكُمْ مِنْهُنَّ قَتَابِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ ) عام لا يخص  
أحدا دون أحدا

### ٣١ - الولاية في النكاح

الولاية : فتح الواو وكسرهما . مصدر وَلَّى الرجلُ الرجلَ يليه ،  
وَوَلَّى عليه يلى ، وذلك إذا نصره وأعانهُ ، أو قام بأمره وتولى شؤونه ،  
وَالْوَلِيُّ : الوصفُ منه ، فلَوْلَى في اللغة معنيان : أحدهما الناصر والمعين ،  
والثاني القائم ، أمر الشخص والمتولى لشؤونه

والولاية في الشريعة . حتى معجته الشريعة لبعض الناس بِتَكْتِسِبُ  
به صاحبه نصيب قوله على غيره رضى أو لم يرض ، وسفنه أحد  
أمرين : أولهما عمرُ الذى يقد القولُ عليه ، وثانيهما قصورُ أهليته عن  
التصرف بنفسه

### ٣٢ - أنواع لولاية

الولاية ثلاثة أنواع : ولاية على النفس وحدها ، وولاية على

المال وحده ، وولاية على النفس والمال جميعاً . والولاية على النفس نوعان . ولاية نَذْبٍ واستصحاب . وولاية إيجار ، والذي يتفق عرصاً الآن هو الكلام على الولاية على النفس وحده . سوعبها المذكورين .

### ٣٣ - أساب ولاية الإيجار ، وبيان من تثبت عليه

تثبت ولاية الإيجار بواحد من ثلاثة أساب : الأول ، تصغير ، وهذا السبب تثبت ولاية الإيجار على الصغير والصغيرة نكراً كانت الصغيرة أو نيباً ، والثاني الجون ، وهذا السبب تثبت هذه الولاية على المجنون والمجنونة ، سواء أكان جون كل واحد منهما أصلياً بأن يلع كل واحد منهما محوياً أم كان الجون طرفة باب يلع كل واحد منهما عافلاً ثم طرأ عليه الجنون ، والثالث العتة ، وهذا السبب تثبت هذه الولاية على المعتوه والمعتوعة ، سواء أكان عتة كل واحد منهما أصلياً أم كان طرفة ، على نحو ما ذكرنا في الجون ، وخالف الشافعي رحمه الله من هذه المسألة في موضعين . أولهما الثيب الصغيرة ، هل : لا تثبت ولاية الإيجار عليها ولا تزوج حتى يلع وتأنس . وثانيهما السكر الكبيرة فقال . تثبت ولاية الإيجار عليها

### ٣٤ - بيان من له ولاية الإيجار ومنى تثبت

تثبت ولاية الإيجار على الأنواع الثلاثة التي ذكرنا لكل واحد

من الأولياء على العريف الذي ذكره عند بيان الأولياء ، بلا فرق  
بين أن يكون أحدهم عند فقدان الآب أو غير واحد منهما عند  
فقدان أحدهما ، وقال مالك رضي الله عنه : لا تثبت ولاية الإجماع على  
الصغيرة إلا للآب وحده ، فإن كان موحداً تزوجها ، وإن لم يكن  
موحوداً لم يجز تزويجها ، لا بعد أن تنبع ، وأدرك لما يؤول إليه  
عنها ، وقال الشافعي : تثبت ولاية الإجماع عن الصغير لكل واحد  
من الآب وحده ، لا تثبت لغيرهما ، فإن لم يوجد أحدهما وجب  
بقاؤها بغير تزويج حتى تنكح ، وأدرك واحد أحدهما يثبت إحداهما  
كذهب مالك والآخرى كذهب الشافعي .

والأصح نوبتها للآب ، ولحده عند فقد الآب ، هل روي  
فقد من هو أولى منه ، وهو مذهب الحنفية ، أما ثبوتها للآب فدل عليه  
ما ثبت من أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة رضي  
الله عنها بولاية نبيها أو بكر وهي بنت ست سنين ، والحمد لله  
الآب لأنه أئمة عند التحقق وأما نوبتها لغير الآب والجد من  
الأولياء فدل عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج أمهات  
عنه حرة من عند المذهب من عمر من أو سبعة ، ثم صغيره ، وبها

روّجها عليه الصلاة والسلام بحكم كونه عامّا لها ، لأنه ' من عمها ،  
ثم إنه عليه الصلاة والسلام دلّ ، السكّاح إلى لغضات ، ولم يُعرف  
بين الأب والجد وغيرهما ، فوجب بقوّه على عمومته ، وهذا مذهب عمر  
وعلى وابن مسعود وابن عمر وأبي هريرة ؛ ثم إن الحاجة إلى اختيار  
الروح الكفء ماسّة ، وليس الطعنه في كل وقت ممكنا ، فمضى وحده  
لم يكن من مصلحة الصميرة أن تُترك حتى تنبع ؛ فعسى ألا نجد مثله

ومع أنّا أنشأ ولاية الإخبار لغير الأب والجد عند قدمهما ، بما  
مفرق بين أن يتولى أحدهما ترويح الصغير أو الصميرة وأن يتولاه  
غيرهما من الأولياء ، فقول : إذا روجها الأب أو الجد عند فقد  
الأب فلا حيار لأحدهما بعد البلوغ ؛ لأن الأب واحد كاملا الرأي  
مؤفورا الشفقة ، وإذا تولاه غيرهما من الأولياء عند فقدهما كان  
لكل من الصغير والصغيرة الحيار إذا بلغ ؛ فإن شاء أقام على الرواح  
وإن شاء فسخ ، وهذه استعرة مذهب أبي حنيفة ومحمد ، وقال  
أبو يوسف : لا فرق بين أن يتولى الأب أم الجد ترويح الصغير  
والصغيرة وأن يتولاه غيرهما من الأولياء ؛ لا حيار لواحد منهما  
بعد البلوغ في كل حال ، والرأي مذهب إليه أو حنيفة ومحمد ؛ لأن  
النبي صلى الله عليه وسلم لم يروح أمامة بنت عمه حمزة بن عبد المطلب  
قال : « لها الحيار إذا بلغت » ، ولأن قرانه عبر الأب والجد ، نصّه ،



ونقصاتها يؤدي إلى قصور الشفقة : فوجب الاحتياط لذلك بإثبات  
خيار البلوغ لها

وعما ينبغي أن تنتبه له فيها أن ابن المصوفة الكبيره وابن المصوفة  
الكبيره هو أولى الأورياء بأمرهما ، وله ولاية الإحصار عليهما  
قبل الأب والجد ، وليس لواحد منهما إذا عقد ابنها رواجه أن  
تختار فسخ الزواج إذا أفادت

وإما يكون تزويج الأب أو الجد الصغير والصغيرة لارضاء  
لاختيار فيه بعد البلوغ ، سواء أزوج الصغيرة بروح كفه أو غير كفه  
ومهر المثل أو أقل ، إذا كان كل واحد منهما غير معروف قبل توليه  
العقد بسوء الاختيار ، فإن كان معروفة قبل توليه العقد بسوء الاختيار  
لصومه ونجاته واستتاره وعدم مخالفة نوايا الأمور نظر إلى  
ما فعله : فإن كان قد روج الصغيرة بمهر المثل وروح كفه صح رويجه  
إياها وبعد ولزم : وإن كان قد روج الصغيرة أو الصغير بغير ما حسن  
كأن يريد في مهر الصغير أو ينقص في مهر الصغير ، أو كان قد روج  
الصغيرة بروح غير كفه ، لم يصح تزويجه أصلاً<sup>(١)</sup> لأن ما كان معروفاً  
بسوء الاختيار لم يؤمن أن يكون قد قوب الحكم ، أو راد على ما

(١) قد هو غير في بعض النسخ لأنه إن روج بعد حبه وسب موهبه والمصوم  
والصغيرة خيار البلوغ

المثل في تزويج الصغير أو نقص عن مهر المثل في تزويج الصغيرة بما لا يتعدى فيه الدس عادة إلى شيء ليست فيه مصدقة للصغير ولا للصغيرة، فلم يصح عقده بذلك

وإن المتوهم وابن المحمود هذه أمثلة إن كان عمر معروف قبل توثيق العقد بسوء الاحتيار صح تزويجه وبعد ولزم، سواء أزوج أمه الغير كفه أم زوجها كفه، وسواء أزوجها عمر مثلها أم بأمره أم بأفقص، وإن كان معروفًا قبل توثيقه العقد بسوء الاحتيار بسبب فسقه وخائنه لم يصح عقده إلا أن يكون روح كفت والمهر مهر المثل

وثبتت ولاية لإحسان على الصغير، لصغيرة من أول الأمر، وأما المحجور والمحجورة والمعتقة والمعتقة فإن كان المحجور أو المعتق أصلياً بأن يقع كل واحد منهما على هذه الحال فكذلك، لأن الولاية عليهما لم تنزل بالزوج لأنه إذا كان السبب الأول قد زال فقد قارن زواله وجود سبب آخر يعضى لولاية، وأما إن كان المحجور أو المعتق عرساً، بأن يقع كل واحد منهما على طراً ثم طراً عليه المحجور أو المعتق، فلا تثبت الولاية عليهما بمجرد طروء المحجور أو المعتق، وإنما تثبت بعد أن يعضى عليهما شهر كامل على هذه الحال الطارئة

٢٥ - فسح رواج نصي أو الصبي بعد البلوغ

قد عرف أن الصغير والصغيرة إذا زوجها غير الأب والجد من

الأولياء نهر المش وبالكف ، وفتح زويجهما صحاح لأرما غير مابعد ، ومعنى  
عدم بقائه أنه ثبت لكل من الصغير والصغير حق اختيار هذا النوع أو  
شاه قبل الرواح وإرشاد لم يكن ، وكل واحد منهما هذا الحق بكل حال ،  
يعنى سواء أكان الصغير قد دخل بروحه مع بكر ، أو واه أكان  
روح الصغير قد دخل مع أم لم يكن وقد عرفت مع ذلك -  
أما يوسف لا يرى لأحدهما حذرا بعد النوع

ثم الوقت الذى سجن فيه طوبى فصح لروح الذى عقده غير  
الأب والجد من الأولياء هو وقت النوع بالنسبة للصغير والصغيرة أو  
كان كل واحد منهما قد علم روح المفقود له من النوع ، فإن لم يكن  
قد علم من النوع دار روح المفقود له وبلغ جاهلا به فوقت طوبى الصبح  
هو الوقت الذى يعلم فيه ، وقد اتفق رأى بن حنفى ومحمد اللذين يريان  
ثبوت خيار النوع على أنه إذا بلغ الصغير والصغيرة عالمين بالرواح ،  
فوصى كل واحد منهما به فانهول كثر يقول : رصيف ، أو يقول :  
أصيف الرواح . أو يلحق كالأب فمقر الصغير روحه أو يلقى عليه أو  
يكسوها ، وكان نفس الصغير روحها ، نفس ما يجتمع به من نفسه و  
كسوه . فإن حق كل واحد منهما فى حذر الصبح يستعد ذلك ، ومن  
اختير سكوت كل واحد منهما بعد النوع ، بعد العلم رصيف روح الذى  
عقده لها من النوع ، إصفا له ثبوت روحه مده كالممكن فيها

من المسح ولم يعمل بسقط حقه في المسح؛ أما الصغير فلا يعتبر سكوته بعد النوع أو بعد عمل رصه بالرأى واح وإمضاء له مطلقاً، بمعنى سواء أكان قد دخل برأيه المعتبر له عليها أم لم يكن. وأما الصمعة فإن كان وجهها مغطى به عليها قد دخل بها وكذلك لا يعتبر سكوتها رصاً، وإن كان وجهها مغطى به عليها لم يدخل بها اعتذر بسكوتها المدة التي كان يملكها فيها إلا أنها قد سمعته رصاً ولم تفعل رصاً بمسقطه الولي لها؛ وذلك اعتباراً بحاله انتهاء الرأى واح فإن سكوت البكر فيها يعد إذاً وسكوت امرئ أو امرأة اثبت لا يُعد إذاً.

وهو كل واحد من الصغير والصمعة أو له حق احتذر المسح بعد النوع لا يُعد عدلاً وكذلك جهل كل واحد منهما بالوقت الذي يكون له فيه حق الخيار لا يعد سراً. لأن الواجب على كل إنسان أن يتعرف الأحكام التي يحتاج إليها في عباداته ومعاملاته، ومن المنكر أن يبقى إنسان غير عالم بأحكام دينه الذي يفتنه.

وإنما ثلاثة المحبوس والمحبوسة والمعتقة يعتبر كالنوع في الصغير.

ومنى أحد رأى أحد هؤلاء المسح في الوقت الذي يكون له فيه اختياره وحده، عليه أن يشهد اثنين على أنه احتار فسخ الزواج الذي عقده له ودينه، ثم يرجع الأمر إلى القضاء متى شاء طالما من القاضي أن يفسح دينه. ويجب على القاضي حينئذ أن يدعو الطرف الآخر إن كان

صالحاً لإقامة الدعوى عليه بأن يكون مدعى عادلاً . ثم يحكم بالفرقة  
بينهما متى استوفيت الدعوى منه . وفيه . كان الطرف الآخر غير  
صالح لإقامة الدعوى عليه بأن كان صفاً أو غير عادل . فإما أن يكون  
له ولى تصح إقامة الدعوى في مواجهته . وربما ألا يكون له ذلك : فإن  
كان له ولى تصح إقامة الدعوى في مواجهته . وهو الأب والجد أو  
وصيهما . أحصره الفاضل . وو . لم يكن له ولى تصح إقامة الدعوى في  
مواجهته نصب القاضي وصفاً عنه وصحت منه حجة للصغير . فتنطل دعوى  
الفرقة كأن يجيء بنبه على أن الروحنة رصت بالزواج فولا أو فعلا  
بعد البلوغ أو أحترت طلق . ففرقة بعد البلوغ عامة بالزواج وهي بكر  
فإن لم تذكر له حجة حدها أحصم على أنه لم يصدر منه ما دل على الرضا :  
فإذا خلعت فروا المدعى بينهما أحصم داحصم

ولا يفسخ عدا المفسد إلا بعد قضاء المدعى بالفسخ . ويترتب على  
عدم المساحة إلا بعد قضاء المدعى أنه لو من أحد من القضاة ورثة  
الآخر ولم الزوج أو و منه كل شهر الروحنة المدعول بها . لأن  
الزوجيه من المفسخ ما تزال قائمة

٣٦ - ولاية الدب والاستحباب . وعبر من مات

ولاية الدب . الاستحباب ثبت على مرأه الكبيره اخرى مسألة .  
عد أن حصة رحمه الله . وفيه . وفي رواية عن أبي يوسف .

سواء أكانت هذه الكبيرة كراثة منى على معنى أنها لو تولت عهد  
رواح نفسها راحة صح العقد وهذا متى كان بروح الذى اختارته  
لنفسها كمثالها والمهر الذى سفت عليه مهر مثلها ، ولم يكن لأحد من  
أوليائها أن يعترض عيباً إلا أنه يستحب أن تدون وأنها ليتولى لها  
العقد ، فإن امتنأ بها لولى فمكنت ، وأكانت نكراً كان سكوتها إذا  
وإن كانت ثيباً لم تكن إلا باللائحة عما فى نفسها والدلالة العمالية  
ودهب الشافعى وأحمد ، جهماء ، أى أنه لا يجوز رواج المرأة ، ولو  
كانت كبيرة عاقبة حرة ، إلا بولى ذكر ، وهذا القول هو الرواية الأخرى  
عن أبى يوسف رحمه الله ، وذهب مالك رحمه الله إلى أن المرأة الكبيرة  
العاقبة الحرة إن كانت ذات شرف وحمل يرفع فى مثنها لم يصح رواجها  
إلا بولى ذكر ، وإن لم تكن كذلك حار أن يولى عقد رواجها أحسب  
برضاها ، وذهب محمد بن الحسن إلى أن المرأة لو تولت عهد رواجها بنفسها  
العقد موقوف على إجازة لولى مطلقاً ، سواء أكان روحها كفت أم لم  
يكن وسواء أكان للمهر مثل أم لم يكن ويترب على هذا الخلاف  
أن المرأة السابعة العاقلة الحرة لو روجت نفسها ، أو وكلت رجلاً غير  
الولى فى تزويجها فزوجها ، فهذا الزوج صحيح عند أبى حنيفة ومروعى  
رواية عن أبى يوسف وجوز للروح إخوته ، ووضوؤها ، ويقع عليها  
طلاقه وطهاره وإيلاؤه ولو مات أحد من ورثته الآخر ، وعند محمد  
يكون العقد موقوفاً ، فبأن إجازة الولى ترتب جميع آثار الزواج

عليه ، وإن لم يجر حرم عليه الخلوة ، ووطؤها ، ولم يقع عليها  
طلاقه ، ولو مات أحدهم لم ير له الآخر ، وعد مالك والشافعي وأحمد  
- وهو الرواية الأخرى عن أبي يوسف - لا ينفق هذا الزوج أصلا  
فلا أثر له مطلقا ولو أجازته الولي

وحلاصة القول في تزويج المرأة لنفسها - على ما هو المشهور في  
مذهب الحنفية - أنها إن تزوجت بغير روح كفتها لها ، وكان المهر  
الذي اتفقا عليه مهر أمثالها صحح الرواج ونفذ وأقيم ، سواء أكان له  
ولي عاصب أم لم يكن ، وليس لأحد أن يعترض عليها ، إذ الاعتراض  
إنما يحور للولي العاصب عند ما يحوف أن ينفقه عار بسبب فعلها ،  
ولا نقطة للحقوق العارية في هذه الحال ، لأن فعلها الذي فعلته حسن  
لا عار عليه ، ولو أنه أراد أن يعتزلها لاحتاره هو أو نظيره ، وإن رآه حث  
بها روح غير كفتها ، فإن لم يكن لها ولي عاصب بأن لم يكن لها  
ولي أصلا ، أو كان لها ولي غير عاصب - صحح عقدها وهدولم ، سواء  
أكان المهر الذي اتفقا عليه مهر أمثالها أم كان أريد من مهر أمثالها  
أعص من مهر أمثالها ، أم عند عدم وجود الولي أصلا فالأمر طاهر  
لأن كفاءة الروح خالص جميعا ، وقد تداركت عنه ، وما عند  
وجود ولي من غير عصبها فيه لا يعير بفعلها ، ولا حق له في إنكاره ،  
حتى يعترض على إتمام اعتبارها ، وإن كان لها ولي عاصب فإن عارض

تليه الأمر قبل العقد ورضيه صح العقد وبعد ولزم، ولم يكن له حق الاعتراض بعد العقد وذلك لأن إكراهه حق الروحة وحق الولي العاصب وقد رضى جميع ما سأل عنه وإن لم يرض الولي العاصب قبل العقد لم يلزم الزواج<sup>(١)</sup>، وكان له حق الاعتراض عليه، وأن طلبت إلى الله صريح فصح هذا الزواج إن لم يُبطله، وذلك لأن الولي العاصب يتصرف بعدم كفاءة زوج مؤنيه فكان له حق دفع الصبر عن نفسه بالاعتراض وإذا كان له أو ساءه عددون وكلهم عاصب فرضي بعضهم وأن يعهدهم، فلهذا ذهب خلاف في الإعداد هذا الرضا، فقال أبو حنيفة وعنده: إنه برضا بعضه - بعض حق الدين ولا يسوع من لم يرض الاعتراض، وقال أبو حنيفة لا ينفذ حق الناقص، بل لكل واحد حق الاعتراض، وإن وُجِدَ بعضه بزوج كفاء، ولكن كان المهر أسى اتفق عليه أقل من مهر مثله، فيما أن يكون لها ولي عاصب وإما لا، فإن لم يكن لها ولي عاصب، بأن لم يكن لها ولي أصلاً، أو كان لها ولي غير عاصب - صح الزواج وبعد ولزم، وإن كان لها ولي عاصب، فبأن رضى هذا المهر العاصب عن مهر مثله قبل العقد أو بعده وإما لا، فأما إن كان قد صرح قبل العقد بهذا المهر أو رضى به بعد

(١) المهر المأذون به (٢٠ ص ٣٩) - المهر (٢٠ ص ٤١) - وهو غير ظاهر في هذا.



العقد فقد صحّ الزواج أبعد وبعد ولزم، وإن لم يرض بذلك لأول العقد ولا بعده فالعقد نافذ، ولكنه غير لازم، ولهذا الولي العاصب أن يرفع الأمر إلى القاضي طالما أنه صحّ الزواج، <sup>٢٦</sup> ثم يسمي الزوج مهر المثل، وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد ليس للولي العاصب الاعتراض، لأن ما أراد من عشرة دراهم - وهو أن المهر المعتبر شرعاً - خالف حق المرأة، ومن ألقط حقه لم يكن لعمرو أن يعترض عليه، والوجه ما ذهب إليه أبو حنيفة، لأن الأولياء عادة يفتخرون بملاءة المهور وتفتخرون بقصاتها فأشبه الكفلاء، بل هو جزء منها، ثم إنه تقدم الرمان فيحتج أن يرى المهر القليل أي رصيته على مات عصاتها، فهذا صرر طهر التعدي إليهم، فلهن الحق في انقضاء عليه من أول أمره.

وأما تزويج الرجل البالغ العاقل عنه الصحيح بالإجماع ولو كان سفيهاً، وليس لأحد أن يعترض عليه، سواء أزوج نفسه من امرأة مكافئه له في الشرف والمال أم لا، وسواء أنقص مهرها أم أزيد منه، وسواء أكانت الرابدة فاحشة أم لا، وما عده ليس لكان من كان أن يعترض عليه بكل حال، لأن عامه لا يلحق أحدًا عادة.

#### ٢٧ - ما يشترط في الولي

يشترط في الولي أربعة شروط، بحيث لو فقد واحد منها لم يكن له حق الولاية، وهي:

الاول: أن يكون حُرّاً . فلا تجوز ولاية العبد ، سواء كان قساً  
أم مُدَبَّرًا أم مكاتباً ، والقس : هو المملوك كله ، والمدر : هو الذي أعنته  
سيده عتقاً مضافاً إلى ما بعد موت السيد ، والمكاتب : هو الذي تعاقد  
معه سيده على أن يؤدي له شيئاً معيناً من المال فإذا ذاه لسيده صار حُرّاً .  
فهو مكاتب مادام عليه شيء من المال

اشي : أن يكون نافعاً ، فلا تجوز ولاية الصبي غيراً كان أو  
غير غير

الثالث : أن يكون عاقلًا . فلا تجوز ولاية المخون ولا لمعنوه  
الرابع : أن يكون موافقاً للدولة عليه في الدين . فلا تجوز ولاية  
غير المسلم - ولو دميًا - على المسلم . ولو أن امرأة قد حوّل أحدهما مسلم  
والآخر نصراني أو يهودي فالولاية عليها لمن يؤمن دئنه دينها ، فإن  
كانت مسلمة فالولاية لأحباها المسلم ، وإن كانت نصرانية فالولاية لأحباها  
النصراني ؛ وهكذا

وإنما وجب تحقق هذه الشروط في الولي لأن الذي فقد أحد  
الشروط لثلاثة الأولى لا ولاية له على نفسه ، وإذا كان لا يتولى  
شؤون نفسه الأولى ألا يتولى شؤون غيره ، والذي فقد شرط الرابع  
لا يكون له من رعاية مصلحة أموال عليه ما يسوغ أن يتولى شؤونه .  
وليس الصلاح ولا العدالة شرط في الولي . بل تجوز ولاية المنسحق  
( ٧ - الأحوال الشخصية )

سواء أكان مُتَهَنِّكاً بنفسه أم لم يكن : إلا أنه إذا كان مُتَهَنِّكاً في نفسه لم  
يتعقد تزويجه المولى عليه إلا إذا راعى المصلحة ، على ما سبق

### ٣٨ - ثم ثلث الولاية

ثلث الولاية بكل واحد من أربعة أمور :

الأول : المِلْكُ : فالذى يملك تزويج الرقيق المملوك هو سيده ،

سواء أكان المملوك صغيراً أم كبيراً ، وسواء أكان كامل العقل أم

كان ناقص العقل أم كان فاقد العقل : ذلك لأن رفقته جعلت له ملكه

هذا الحق عليه وسببه حق الولاية على نفسه . إلا أنه إذا كان المملوك

كبيراً عاقلًا - ذكرًا كان أو أنثى - وروج نفسه انفق رواجه موقوفاً

على إجازة المولى ، وإن كان صغيراً غير مميز أو كبيراً مخوفاً أو معنوفاً

لم يصح تزويجه نفسه

والثاني : القرابة ، وتشمل النقصنة وغيرهم : وسيأتي قريباً تفصيل

ذلك .

والثالث : الولاء ، والمراد به ولاء الموالاة

والرابع : الإمامة ، والمراد بها ولاية السلطان العام أو نائبه

### ٣٩ - الولاية بسبب القرابة :

القرابة الموحدة للولاية على زواج من يحتاج رواجه إلى ولي

تشمل نوعين . أحدهما عَصْبَةُ المولى عليه ، والثاني أصوله وفروع

من غير العصاة، وهذا عند أبي حنيفة <sup>(١)</sup>، وقال أبو يوسف وعبد :  
لا تكون الولاية بسبب الفراة إلا للعصاة <sup>(٢)</sup> . واستدل على ذلك  
بحديث روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرة موقوفا ومرة  
مرفوعا، وهو قوله عليه الصلاة والسلام : « الإِسْكَاحُ إِلَى الْمَعْصِيَةِ »  
وَجْهُ الاستدلال لهما بهذا الحديث أنه عليه السلام عرف الإسكاح  
بلام الجنس : فَكَأَنَّهُ قَالَ . حسن الإسكاح ثلث لمعصيات ، دون  
غيرهم ، ومضى ثلث لهم الخمس دون من عداهم لم يكن ثمة ما يثبت  
لغيرهم ، إذ ، من شيء إلا وهو داخل في هذا الجنس . ولأبي حنيفة  
قوله تعالى : ( وَأَكُلُوا مِنَ الثَّمَرِ إِذَا تَمَرَّتْ ثَمَرَاتُهَا ) <sup>(٣)</sup> وشيء آخر  
يبدل لما ذهب إليه أبو حنيفة ، وذلك أن الولاية من أجل الزواج  
بطرية ، نعم أنها تَقْوُصُ إِلَى أَهْلِ النَّظَرِ لِيَحْتَارُوا لِالصَّحِيحِ لِمَوْلَاهُمْ ،  
ومطلق الأقرباء ماعث حتى الشـعـعه الموحه لاحتيار الكفـه ، وهي  
متحققة في ذوى الأرحام ، وبما نرى أن شفعة الإنسان على أنه أخته  
مثل شفقته على أنه أخيه إذ لم تكن أقوى ، وإثبات التزويج في  
الحديث الذي رَوَيْنَا إِلَى الْمَعْصِيَةِ معناه أنهم متى وجدوا لهم أحق

(١) روى عن أبي حنيفة من هذا .

(٢) بحذف قول في الخبر عن أبي حنيفة .

يعود إلى أبي حنيفة

(٣) سورة النـاء ، آية ٢٥

ها . ولا يُقدّم عليه غيرهم ، وأبو حبيبة لا يخلف في ذلك ، وإنما الخلاف في أنه إذا لم يوجد ولي عاصب أصلاً ووُجد بعض ذوى الأرحام : أسقط الولاية إلى السلاط أم تنتقل إلى ذوى الأرحام ؟ فأبو يوسف ومحمد يقولان : يُترك ذوّ الأرحام وينتقل إلى السلطان مثلاً . ولا شك أن شعبة ذوى الأرحام التي تدعو إلى إتمام النظر والبحث عن الكفء أقوى من شعبة السلطان . وشيء آخر مروى عن أصحاب رسول الله يدل لما ذهب إليه أبو حبيبة ، ذلك أن عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه أحار لامرأته أن تزوج ابنتها من غيره ، والأثم من ذوى الأرحام .

ثم لعصية نوعان : عُصَة سَنِيَّة ، وهي الآنة من جهة القرابة ، وعصية سَنِيَّة ، وهي الآية بسبب العنق والصلط العم في من يعتبر من العصاة ألا يكون فيما يصله بالمصوب من سلسلة النسب امرأة .

وللعصية التي لها حق الولاية أربع جهات : الأول البُؤرة ، وثاني الآئوة ، وثالث الأخوة ، والرابع العمومة . فالنبوة تشمل الابن وابن الابن وابن ابن الابن ، وهكذا فإزلاً ، والآئوة تشمل الأب والجد أما الأب وأما الجد . وهكذا صاعداً ، والأخوة تشمل لأح الشقيق والأخ لأب وابن الأخ الشقيق وابن الأخ لأب ، وهكذا ، فإزلاً ، والعمومة تشمل العم الشقيق وعم لأب وابن العم

الشقيق وابن العم لأب، وهكذا بارلاً .

والعصابات مرتبة هكذا بحسب الجهة . ومعنى ذلك أن العاصب  
بجهة الذوة مهما بَنَزَّ رَاحَ تَحْلُ السَّبِّ مُقَدَّمٌ عَلَى العاصب من جهة  
الأوة . والعاصب من جهة الأوة مهما بَطَلَ حَبْلُ السَّبِّ مُقَدَّمٌ عَلَى  
العاصب من جهة الأخوة ، والعاصب من جهة الأخوة مهما تَمَنَّدَ  
سلسلة السَّبِّ مُقَدَّمٌ عَلَى العاصب من جهة العمومة . هو فرض أن  
للرأة التي تريد النِّزَاحَ ابْنُ ابْنِ وَأَبٍ فَأَبِ ابْنِ ابْنِهَا مُقَدَّمٌ عَلَى  
أُمِّهَا فِي الْوَلَايَةِ عَلَيْهَا <sup>(١)</sup> ، وَلَوْ فَرضَ أَنَّ لَامْرَأَةَ يَرَادُ تَرْوِيحُهَا أَبَا جَدِّ  
أَبٍ وَأُمًّا شَقِيقًا فَأَبُو جَدِّ ابْنِهَا مُقَدَّمٌ عَلَى أَحِبِّهَا شَقِيقٍ فِي الْوَلَايَةِ  
عَلَيْهَا ، وَلَوْ فَرضَ أَنَّ لَامْرَأَةَ يَرَادُ تَرْوِيحُهَا ابْنَ ابْنِ أَحَبِّ وَنَحْوًا  
شَقِيقًا فَأَبُو ابْنِ أَحِبِّهَا مُقَدَّمٌ عَلَى أَحَبِّهَا الشَّقِيقِ فِي الْوَلَايَةِ عَلَيْهَا .  
وهكذا .

فإن وُجِدَ عاصبان من جهة واحدة يَنْطَرُ فإن كَانَ أَحدهما أَقْرَبَ  
درَجَةً فهو أَوْلَى ، وَلَوْ وُجِدَ لِلرَّأَةِ الَّتِي يَرَادُ تَرْوِيحُهَا ابْنُ وَأَبٍ ابْنِهَا  
عاصبان من جهة واحدة هِيَ الذَّوَّةُ ، وَأُمُّهَا أَقْرَبُ إِلَيْهَا دَرَجَةً مِنْ  
ابْنِ ابْنِهَا ، وَلَوْ كَانَ لَهَا أَبٌ وَجَدُّ أَبِ ابْنِهَا عاصبان من جهة واحدة  
وهي الأوة . وَأَحدهما أَقْرَبُ إِلَيْهَا دَرَجَةً مِنَ الْآخَرِ وَهُوَ الْأَبُ ،

(١) هذا المذكور في نزوح صورة الأب . ومنه . وقال محمد بن عبد الله الأب . من شئ

ولو كان لها أخ وابن أخ فأحوها أولى أقرب درجته ، ولو كان لها  
عم وابن عم فعنها أولى لقرب درجته

فإن كان العصان من جهة واحدة ودرجة واحدة كأن يكون  
لها أخوان أو عمات أو آباء عميين نظراً فإن كانت جهة أحدهما أقوى  
من الآخر بأن يكون أحد الأخوين شقيقاً لها والآخر أعماً لأب ،  
أو أحد العمين شقيقاً لأبها والآخر لأب ، أو أحد ابني عمها ابن عم  
شقيق والآخر ابن عم لأب - فالأقوى في جهته أولى من الآخر .

وما يخص ههنا أنه إذا كان للمرأة التي يراد تزويجها ولي واحد من  
العصاة فهو وأبها لا يسرع أحد ، فإن كان لها وليان قدم أحدهما جهة ،  
فإن استويا في جهة القراءة قدم أحدهما درجة ، فإن استويا في جهة  
القراءة وفي درجتها قدم أحدهما ارتباطاً ، فإن استويا في جهة القرابة  
ودرجتها وفي قوة الاتصال كانا سواء ، ولم يكن أحدهما بأولى من  
الآخر ، وصح لكل واحد منهما أن يزوي تزويجها

فإذا لم يوجد واحد من العصات بالذات ، من أية جهة من هذه  
الجهات الأربع التي بنينا ، انتقل بعد ذلك إلى العصاة النسبية ، وهي  
كما قدمنا من قبل العصاة التي سدها العلق ، فلو فرضنا أن المرأة التي يراد  
تزويجها كانت أمة ثم أعتقها مالكها وأمس لها عاصب من جهة  
النسب فأولى الناس بولاية تزويجها الذي أعتقها ، سواء أكان الذي

أعتقها رجلاً أم امرأة ، فإن لم يكن الذي أعتقها ، وجوداً اشْتَقِلَ إلى عصبته النسبية على الترتيب والتقديم اللذين ذكرناهما ، على معنى أنه يُقَدَّم ابنُ المعتق وإن سَمِلَ على أبي المعتق ، ويُقَدَّم أبو المعتق وإن علا على أخيه ، ويقدم أخوه وابن أخيه وإن نزل على عمه ، وهلم جرا فإذا لم يوجد واحد من المصنات النسبية ولم يكن للمرأة التي يراد تزويجها عصبه نسبية فأبو حنيفة يرى أن يُنْتَقَلْ حبشاً إلى الأقارب من غير المصنات ، وأبو يوسف ومحمد يَرْتَبِيانِ أنْ يُنْتَقَلْ إلى السبطان أو نائبيه ، وقد تقدم ترجيح ما ذهب إليه أبو حنيفة

وأولى الأقارب — بعد العصبه — بالولاية في الرواج مَنْ كَانَ من جهة الأصول ، ويستثنى من ذلك الجدُّ لقامد ، وهو أبو الأم ، فَتَقَدَّم الأمُّ وأُمُّ الأبِّ وأُمُّ الأمِّ . وبعد هذه المراتبة مَنْ كَانَ من جهة الفروع ؛ وتشمل البنتَ وبنتَ الابنِ وبنتَ الميتِ ، وبعد هذه المراتبة الجدُّ الفاسدُ الذي هو أبو الأمِّ ، ثم من بعد هذه المراتبة مَنْ كَانَ من فروع الأبوين ، وتشمل الأخوات الشقيقات والأخوات لأبٍ ولأخوات لأم وأبناء الأخوات وبنتَ الأخوات ، ثم من بعد هذه المراتبة من كان من فروع أمه الأب ، وتشمل البنات الشقيقات والبنات لأبٍ والبنات لأم ، ثم من بعد هذه الدرجة مَنْ كَانَ من فروع آباء الأمِّ ، وتشمل الأخوات والأخوال . فإن كان الموجود واحدة من هؤلاء ، فهي الولي ،



وإن كان المارحود من اثنين وأكثر فسم أقربهما جهة ؛ فتقدم الأم  
على البنت ؛ وإن كانتا من جهة واحدة فقدم أمهما درجة ، فتقدم الأم  
على أم الأب ، فإن كانت جهتهما واحدة ودرجتها واحدة كأن أم أب وأم  
أم فسم أقربهما أصلا ، فقدم في هذا المثال أم الأب على أم الأم ؛  
لأن أم الأب تدل على عاصب وهو الأب ، وتقدم الأخت الشقيقة  
على الأخت لأب ، وهكذا ، وبأسبب جهة ودرجة وقوة كآخيتين  
شقيقتين فليست إحداهما بأولى من الأخرى ، وأما تولدت العقد صح

وعب أن نفسه إلى أن ترجيح بأحد أسباب الترجيح الثلاثة التي  
ذكرناها إما يكون عندما يكون كل واحد من الولد أو الأكر  
مسكلا لجمع ثم شرط الولاية التي قدما ذكرها ، وإذا كان المستكن  
لهذه الشروط واحداً من آلاف الآلاف فإنهم جميعاً لا يمارصونه  
ولا يصح أن يقع منهم موقف التقديم بالجهة ثم بالدرجة ثم بالقوة ،  
لأن من لا يسكن شروط الولاية لا ولاية له أصلاً ولو كان أقربهم  
جهة ودرجة وقوة

#### ٤ - الولاية بالولاة

الولاية ، تمنع الواو ، الخلف ، ومولى ، أليف ، وكانت المرأة  
جارية بأن يفسم بعض الكفار على بئى رجل من المسلمين ويؤايبه ،

أن يقول له : أنت مولاي ترُني إدامت وتُغفل عني إذا جئت ،  
وهذا يسمى «مولى الموالاة»

والولاء بالخلف درجة من الولاية تأتي بعد درجة القرابة بجميع  
أنواعها التي سبق بها ، فإذا لم يكن للصغير أو الصغيرة ومن في حكمهما  
من أئكار قريب بالعصاة الدنية ولا قريب بالعصاة السنية  
ولا قريب غير عاصب ، فالذي روح كل واحد منهم مولى الموالاة الذي  
أسلم أبو الصغير على يديه ووالاه ، إن كان له مولى موالاة

#### ٤١ - الولاية بالولاية العامة

جعلت الشريعة للإسلامية الولاية العامة على المسلمين سنا من  
أسباب الولاية على الصغار ومن في حكمهم في تولي عقد الزواج ، والولاية  
الامة في الأصل للسلطان ، والدليل على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام :  
« السُّنَّانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ » . ولكن لما كانت مشاغل السطان  
الكثيرة لا تمكنه من تولي مثل هذه العقود صار السلاطين يركون  
لقصة في توليها عنهم ، وصاروا يكتبون لهم ذلك في منشورات  
ولاياتهم ؛ وقد نصت لائحة إجراءات المحاكم الشرعية المصرية على أن  
ولاية ترويع الصغار ومن في حكمهم من لاولى له من اختصاص  
رؤساء المحاكم الكلية الشرعية في البلاد التي فيها محاكم كلية ومن اختصاص  
القصة الجريئين في البلاد التي ليس فيها محاكم كلية وذلك في المادة

الثامنة والعشرين ، ونصها ، الإذن بالخصومة في غير الأوقاف بجميع مقتضياته الشرعية من اختصاص رؤساء المحاكم والقضاة الجريئين في دائرة اختصاصهم ، وكذا تزويج من لا ولي له من الأيتام .

٤٢ - ترتيب الأولياء

ومما تقدم ذكره يتبين لك أن الأولياء على مراتب : فأول مراتبهم الأولياء بالقرابة ، وهؤلاء على درجتين : أولاهما المصصة ويدخل فيها المعتق وعصته ، وثانيهما القرابة غير المصصة . وهذه المراتبة نفسها ذات ترتيب بحسب الجهة والدرجة والقوة ، على الشرح المتقدم . وثاني مراتب الأولياء مولى الموالاة إن وجد ، والثالث السلطان أو نائبه أو القاضي ، ولا ينتقل إلى مرتبة من هذه المراتب إلا بعد ألا يكون من أهل المراتبة التي قبلها أحد يصلح للولاية : ألا يكون منها أحد أصلا ، أو يكون منها واحد أو أكثر ولكنهم لا يصلحون للولاية لعدم شرطها من شروطها

٤٣ - عنة الولي

وإد قد علمت أن الأولياء مُرْتَبُونَ في استحقاقهم للولاية ترتيبا دقيقا ، بحسب السبب الذي يستحقون به الولاية ، ثم بحسب جهتهم التي يُدْعَوْنَ بها إلى المولى عليه ، ثم بحسب درجتهم في هذه الجهة ، ثم بحسب قوتهم في هذه الدرجة - فإنه لا يكون للعييد منهم ولاية مع

وجود من هو أقرب منه مستكلاً لشرط الولاية؛ فإذا كان أبو الصغيرة  
موجوداً على صفة الولاية لم يجر أب يتولى تزويجها أحوها أو غيرها،  
فلو زوجها أحدهما في هذه الحالة بغير توكيل من الأب كان كُصُولاً  
والعقد تزويجه موقوفاً على إجازة الأب برصاء دلالة أو صراحة،  
لا سكوته

لكن إذا غاب الولي الأقرب المستكمل لشروط الولاية - وكان الخاطب  
الكفء لا ينتظر حضوره، ولا ينتظر استطلاع رأيه - فإن الشريعة  
أباحة للأئمة الذي يبيح في استحقاق الولاية أن يباشر التزويج؛  
واعترفت عينه في هذه الحالة بعدم وجوده ثقة، ولا يبطل تزويج  
الأئمة بحضور الأقرب

فقد علمت أن الولي الأئمة يتولى التزويج مع وجود الولي الأقرب  
في ثلاثة مواضع. الأول: أن يوثقه الأقرب في التزويج، والثاني أن  
يعيب الأقرب غيبة لا ينتظر الخاطب الكفء معها استطلاع رأيه،  
والثالث أن يكون الأقرب غير مستكمل لشروط الولاية

#### ٤٤ - فصل الولي

المفصل: هو منع الولي من تزويج من له حق ولاية تزويجه،  
شرط أن يكون المهر الذي يراد إقباضه مهر المثل والروح الذي  
يحطب كفتاً؛ فأما إذا منع لأن الروح غير كفء أو لأن المهر أدنى

من مهر المثل فإنه لا يسمي في إحدى هاتين الحالتين عاصلا ، والتفضل  
حُلم من الولي وحرام عليه

وإذا جاء لمن نكحت عليها الولاية حاطب كفه وأمهرها مهر  
مألهما فامتنع الولي الأقرب من تزويجها منه فلا مداء في هذه الحالة  
رأيان : أحدهم أن الولاية تنتقل عنه إلى الولي الأبعد ، كما في حال  
غبة الولي الأقرب ، والثاني أن الولاية تنتقل في هذه الحالة إلى  
القاصي ، وهذا الرأي هو المعتمد في مذهب الحنفية ، والسر في ذلك  
شيئين ، الأول : أن المصل طم ، كما قلنا ، وولاية دفع المظالم عن الناس  
إعسا هي حق القاصي . والثاني : أن الامتناع عن التزويج قد يكون  
لنفس معقول ، كأن يكون الممتنع يرى أن الروح غير كفه والولي  
الأبعد يرى أنه كفه . وكان يكون الولي الأقرب يريد هذا الامتناع  
أن يروحها من روح آخر أصح لها من هذا الحاطب ، فتدافع  
استطرين ، بطر الولي الأقرب وطر الولي الأبعد ، يحتاج إلى انفصال  
بينهما ، فلها فدا : إن الولاية لا تنتقل إلى الولي الأبعد ، بل تنتقل إلى  
القاصي ، فمسي أن يرى القاصي رأى الولي الأقرب ، ولو أنا جعلنا  
الولاية على التزويج في هذه الحالة تنتقل إلى الولي الأبعد ، لكانا كأننا  
قد جعلنا أحد الخصمين حكما : ومن هنا تترك الفرق بين غبة الولي  
الأقرب وامتناعه عن التزويج مع وجوده

٤٥ - ٥٠ - ٥٥ - ٦٠ - ٦٥ - ٧٠ - ٧٥ - ٨٠ - ٨٥ - ٩٠ - ٩٥ - ١٠٠

في سنة ١٩٢٣ صدر في مصر القانون رقم ٥٦ مع القضاة من  
سماع دعوى الزوجية إذا كانت من الزوجة تقل في وقت العقد عن  
سنة عشر عاماً أو كانت من الزوج تقل في وقت العقد عن ثمانية عشر  
عاماً<sup>(١)</sup>، ومنع الذين يباشرون عقود الزوجية من شديين، أو لها  
مباشرة عقد زواج تقل فيه من الزوجة عن سنة عشر عاماً أو تقل  
فيه من الزوج عن ثمانية عشر عاماً في وقت العقد، وثانيهما المصادقة  
على عقد زواج سابق على صدور هذا القانون ما لم تكن من الزوجة  
سنة عشر عاماً ومن الزوج ثمانية عشر عاماً في وقت العقد أيضاً

ومعنى هذا أن الرجل لو أراد أن يروح ابنه الأقل من ستة عشر  
عاماً من حاطب كعبه بمهر مثلاً ادعى المأدون ليكتب له هذا العقد في  
الوثيقة الرسمية يمنع المأدون من كتابته ، ولو حدث أن رَوَّجَهَا  
أبوها بمقتضى ولايته الشرعية بدون كتابة لوثيقة ثم حدث خلاف

[illegible]

بين الزوج وزوجته فاضطرت إلى رفع الأمر إلى القضاء امتنع  
القاضي من سماع الدعوى<sup>(١)</sup>، سواء أكانت الزوجية في وقت التقاضي  
قد بلغت ستة عشر عاماً أو تجاوزتها أم كانت لم تبلغها، فهذه صور ثلاث  
وفي سنة ١٩٣١ صدر القانون رقم ٧٨ يعدل بعض أحكام هذا  
القانون؛ فنصرت مَنع القضاة عن سماع دعوى الزوجية على صورة  
واحدة من الصور الثلاث المقدمة، وهي ما إذا كانت سن الزوجة  
تقل عن ستة عشر عاماً أو سن الزوج تقل عن ثمانية عشر عاماً في وقت  
التقاضي، وأجارت لهم الطر في دعوى الزوجية في هذه الحالة بأمر  
خاص من ولي الأمر، فصار للقضاء الحق في سماع دعوى الزوجية  
المعقودة على روجه تقل عن السن المحدودة في وقت العقد إذا كانت قد  
بلغت هذه السن في وقت رفع الدعوى وإذا كانت قد تجاوزت هذه  
السن في وقت رفع الدعوى به، بدون احتياج إلى إذن ولي الأمر،  
وإذا كانت لم تبلغ هذه السن في وقت التقاضي؛ بشرط الإذن. وإمكن  
هذا القانون - برغم أنه أباح ذلك في بعض مواده وذكر في مذكرته  
التفسيرية أنه قصد بذلك التيسير على الناس وصيانة حقوقهم واحترام  
آثار الزوجية - قد ضيق الأمر من ناحية أخرى، وص على أنه

(١) كان بعض القضاة يصرحون بأنهم لا يسمعون دعوى على دعوى الزوجية، وبعضهم  
يسمعونها فيها وفي ذلك شيء من التعسف.

« لا نسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت  
ثابتة بوثيقة رواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس  
سنة ١٩٣١ » فهذا الصريح - مع منع القضاة والمأدوين من مباشرة عقود  
الرواج أو المصادقة عليها إذا كانت من الروجة تقل عن ستة عشر  
عاماً أو من الزوج تقل عن ثمانية عشر عاماً - يحمل الإباحة الأولى  
ليست ذات أثر فعلي.

والذي نريد أن نقوله لك، بن هدير القاويين لم يؤثر في الولاية  
التي منحها الشريعة للأولياء وجعلت لهم بها السلطان على مباشرة  
مقتضياتهم من حق تزويج سائرهم وأماهم الصغار : فلا يزال لكل واحد  
من الأولياء أن يزوجه موليته الصغيرة التي لم تبلغ هذه السن، وكل  
ما صدقه القانون أنه مع المأدوين من تسجيل هذه العقود في وثائق  
رسمية، ومع القضاة من النظر في دعاوى الزوجية، ونحن نعلم أن  
كتابة العقود في وثائق رسمية لا توقف عليها صحة العقود شرعاً، وكم  
من الناس يتزوجون ولا يتقاضون أمام المحاكم، وإذا امتنع الولي من  
مباشرة تزويج موليته التي لم تبلغ هذه السن من تلقاء نفسه خشية أن  
يختل الرواج الزوجية فيما بعد فلا تستطيع الروجة إثباتها لكونها غير  
مسجلة بوثيقة رسمية، كما هو غرض المشرع، فليس معنى ذلك أن  
القانون سلبه حقه الذي أثبتته الشرع له





٤٦ - الوكالة في الزواج

الأصل في التوكيل بمباشرة عقد من العقود أن كل واحد كان له حق مباشر هذا العقد نفسه ، لكونه مستكملاً للشروط الواجب وجودها في العقد . يصح له أن يوكل فيه غيره ، وكل من لا يجوز له أن يباشر العقد نفسه ، لإحلال شرط من الشروط التي يجب مراعاتها في العقد ، لا يكون له حق توكيل غيره في مباشرته ؛ والسفر في ذلك أن مباشرة الإنسان العقد بنفسه ولاية دصرة ، وتوكيله غيره في مباشرته ولاية متعدية ، والولاية المتعدية فرع عن الولاية الفاصدة ، وما لم يوجد الأصل لا يوجد الفرع ، ولهذا تسمع عليها الشريعة يقولون : إن فاقده الشيء لا يعطيه

وقد عرفنا أن شرط صحة الزواج وماده أن يكون المعاهد باعاً عاقلًا حراً ، سواء أكان ذكراً أم أنثى . كما عرفنا أن شرط صحة الولاية على الصغير ومن في حكمه أن يكون الولي بالغاً عاقلًا حراً

وعلى هذا لو كان الذي يريد التزوج بالعاقل حراً صحيحاً له أن يباشر العقد بنفسه وأن يوكل في مباشرته غيره ، سواء أكان الذي يريد توكيله هو واليه أم كان به غيره . وإذا كان الذي يريد التزوج صغيراً أو صبيحاً أو محملاً أو محمولة أو معتوقاً أو معتوقة لم يكن له أن يباشر الزواج نفسه ولا أن يوكل فيه غيره ، وإنما يزوجه

وليه بدون حاجة إلى توكيل ، بل بمقتضى الولاية .

وإذا كان ولي الصغير والصغيرة ومن في حكمهما مستكلاً لشروط الولاية صح له أن يباشر العقد بنفسه وأن يوكل فيه غيره ، سواء أكان الولي أباً أو جداً أم لم يكن واحداً منهما .

ولا يشترط في التوكيل مباشرة عقد الزواج أن يكون كتابةً ، كما لا يشترط فيه أن يشهد الموكل عليه ، بل يصح كتابةً ومشافهةً ، ويصح مع الإشهاد عليه وبدونه ، لكن لما كان التوكيل مَقْطَعاً أن يجهده الموكل فيما بعد لقصد إبطال الزواج الذي عقده الوكيل بمقتضاه استنحت أن يشهد الموكل على أنه وكّل فلان في مباشرة عقد زواجه على فلاة مثلاً .

ثم إن الموكل إما أن يأذن الوكيل صراحةً في أن يوكل عنه ، وإما أن يسمه صراحةً من ذلك ، وإما أن يُمَوِّض الأمر إلى رأيه ، وإما أن يسكت عن إذنه في التوكيل وعن سمّه منه وعن تمويض الأمر إلى رأيه ، فإن أذنه في توكيل غيره وإما أن يعين له ذلك الغير ، وإما أن يُمَوِّض اختيار الغير إلى رأيه . وإما أن يطاق الأمر علقاً .

فإذا أذنه بتوكيل غيره وعيّنه له ذلك الغير لم يكن له إلا أحد أمرين : الأول أن يباشر العقد بنفسه ، والثاني أن يوكل ذلك الغير المعين في مباشرته .

وإذا أذنه بتوكيل غيره ولم يُعين له ذلك العير كان له أن يباشر  
بنفسه وأن يوكل أى إنسان شاء ، وكذلك الحكم فيما لو قوض الموكل  
الأمر فى الاختيار إلى رآيه .

وإذا مده من توكيل غيره فى مباشرة العقد لم يكن له إلا أن  
يباشره بنفسه ، وكذلك الحكم إن لم يمهده ولم يعوض الأمر إلى رآيه  
ولم يأذنه بتوكيل غيره .

ولا فرق فى ذلك كله بين أن يكون الموكل هو الزوج وأن يكون  
هو الزوجة .

وعما يسعى أن تنس له أن الوكيل فى عقد الزواج ليس إلا سفيراً  
بين موكله والعاقد الآخر ومُقَرَّراً عن أغراض موكله ؛ وعلى هذا  
لا تلزمه حقوق العقد ؛ من وجوب تسليم الزوجة للزوج إذا كانت  
بحيث يجب تسليمها ، ومن وجوب إقباض الزوجة المهر كله أو ما شرط  
تفجيلة منه ، وبحو ذلك ؛ لكن إذا كان قد صيّن الزوجة مهرها وجب  
عليه تسليمه لها بمقتضى الكفالة لا بمقتضى الوكالة ، ثم إذا كان قد  
صيّن للزوجة مهرها وأداه إليها بحكم الكفالة كما قلنا فهل له أن يرجع  
على الزوج بما أداه ؟ والجواب أنه إن كان قد ضمن للزوجة يادن من  
الزوج كان له حق الرجوع عليه ، وإن كان قد ضمن للزوجة من تلقاء  
نفسه كان متبرعاً وليس له الرجوع .

ثم الوكيل إما أن يوافق ما وكله الموكل فيه ، وإما

أن يخالف ما وكله فيه ، وإن خالف فإنما أن تكون مخالفة إلى خير  
وإنما أن تكون مخالفة إلى شر : فمثال ما وافق الذي وكله فيه أن يقول  
له الموكل : زوجي فلانة بنت فلان بمهر قدره مائة دينار ، فيعمل ذلك ؛  
ومثال ما خالف فيه إلى خير أن يقول له الموكل : زوجتي فلانة بنت  
فلان بمهر قدره مائة دينار ، فيزوجه فلانة هذه بثمانين ديناراً ، ومثال  
ما خالف فيه إلى شر أن يزوجه في هذا المثل غير فلانة أو يزوجه  
فلانة بغيره لكن بمائة وعشرين ديناراً ، فإن لم يخالف الوكيل أصلاً  
أو خالف إلى خير بما وكل فيه بعد عقده على الموكل ولم يكن للموكل حق  
في رده ، وإن خالف إلى شر انعقد تزويجه موقوفاً على إرادة موكله :  
إن شاء أمصاه ، وإن شاء رده ، كما لو كان مضوياً .

ويعتبر الوكيل مضوياً لا يملك تزويجه على موكله إلا رضاه في كل  
موضع يثبت فيه عادة ، ومن أمثلة ذلك أن يقول رجل لآخر : زوجي  
آية امرأة ، فيزوج الوكيل بنت نفسه أو آية امرأة أخرى تكون في  
ولايته ، ومن أمثله أيضاً أن يقول رجل لامرأة : زوجيني آية امرأة ؛  
فزوجها بغيرها ، فكل واحدة من هاتين الصورتين تنقضي على اتهام  
الوكيل بانتهاز فرصة التوكيل ، فلهذا يتوقف العقد فيهما على إجازة  
الموكل : إن شاء أمصى ، وإن شاء رده ، وسيأتي لمباحث التوكيل تكملة  
في موضع آخر

# ٤٧ - الكفاءة في الزواج:

الكفاءة في اللغة المساواة والمئالة والمناظرة ، ومنها الكفاءة ، وهو  
المثل والنظير ، ويقال : كفاءة وكُفُوٌ وفي التزويج الكريم : ( ولم  
يكن له كُفُواً أحداً ) ، وفي الحديث قوله عليه الصلاة والسلام : المسلمون  
تتكاfo داؤم ويسمى بدمتهم أديام وهم يد على من سواهم . يريد تماثل  
وتناظر وتساوي دماؤهم فيؤخذ الشريف بالوضع كما يؤخذ الوضيع  
بالشريف ، ويقول العرب : فلان لا كفاءة له : يريدون لا نظير له ،  
وأصله مصدر فأريد به اسم الفاعل ، ومنه قول حسان بن ثابت الأنصاري :  
« وروح القدس ليس له كفاءة »

والكفاءة في الشريعة الإسلامية : حالة يكره بها الزوج بحيث  
لا تُقبر زوجته ولا أولياؤها به .

وقد اختلف علماء الشريعة الإسلامية في الأوصاف الممتنة في  
الكفاءة بين الزوجين ، ولهم في ذلك خلاف مقتضب الإجماع ، ونحن  
نحمله لك - مع الإشارة إلى أدلتهم - في كلمات موجزة ، فنقول :  
ذهب مالك بن أنس وسفيان الثوري<sup>(١)</sup> إلى أن الكفاءة التي  
تجب مراعاتها بين الزوجين هي الكفاءة في الدين ، دون ما عداه من

(١) سب كال الدين بن الحناء و مع القدير ( ٣ - ٤١٨ ) من الرأي القوي كذلك صاحب  
المنهاج ( ٦ - ٣١٧ ) ونسب إليه ابن سيرين في فتح الباري أن المولى إذا تزوج العريضة البتة

الصفات ، ورواهما على هذا الكرخي من علماء الحنفية ، واشتهر هذا  
 المذهب عن عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود من  
 الصحابة ، وعن محمد بن سيرين والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز ،  
 واستدلوا على هذا بأحاديث ؛ منها ما رواه أبو داود من حديث أبي  
 هريرة أن أبا هند حَجَّم النبي صلى الله عليه وسلم في الياقوت ، فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم : « يَا بَنِي مَيْمَنَةَ ، اسْكُحُوا أَبَاهُ ، واسْكُحُوا  
 إِلَيْهِ » واسم أبي هند يَسَارٌ ، وكان مولى لى بياضة ، ولم يكن من  
 صَليَينهم ، وكان حَجَّامًا . ومما مارواه البحارى ومسلم من أن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة بنت قيس ، وهى قرشية ،  
 بِنِكَاح أَسَمَةَ ، وهو مولى النبي صلوات الله وسلامه عليه . ومنها ما رواه  
 البحارى ومسلم أيضاً من أن أبا حذيفة زَوَّج بنت أخيه الوليد بن  
 عتبة من مَوَلَاهُ مَالِمْ . ومنها ما رواه أيضاً من أن المقداد بن الأسود  
 زَوَّج صُبَاعَةَ بنت الزبير بن عبد المطلب ، والمقداد ليس قرشياً ، وصُبَاعَةُ  
 قرشية ، ومما مارواه الدارقطنى من أن هَالَةَ أخت عبد الرحمن بن  
 عبد عوف تزوجت من بلال الحنسى . فأنت ترى أن بعض هذه  
 الرِجَال قد حدث بأمر النبي صلى الله عليه وسلم أو مشورته ، وبعضها  
 الآخر قد حدث بَشَهَادَةٍ من الصحابة فلم يكره أحد منهم ، ولو أسكره  
 أحد منهم لقل إليها إسكاره ؛ لأنه بما توافر الدواعى على نقله

ولم يقف سائر علماء الشريعة الإسلامية عند هذا الحد ، بل زادوا صفات أخرى رأوا أنه لابد منها لتحقيق الكفاءة بين الروحانيين ، فأحمد ابن حنبل رضي الله عنه ينظر إلى الصناعة التي يتعاطاها الروح فيرى أن من يتعاطى صناعة خسيصة لا يكون كفاتلث من يتعاطى صناعة أرفع منها ؛ فصار المعتبر من أوصاف الكفاءة عنده شيئين . الدين ، والصناعة ، وابن أبي ليلى يرى أنه لابد من اتفاق الروحانيين في النسب ، والبسار ، فصار المعتبر عنده من أوصاف الكفاءة ثلاث صفات ، وهي الدين والنسب والمال ؛ وبروي مثل رأيه هذا عن أبي حنيفة . والشافعي رحمه الله يرى أنه لابد لتحقيق الكفاءة بين الروحانيين من اتفاقهما في : الدين ، والنسب ، والصناعة ، والحرية ، والخلو من العيوب . ومن أصحابه من زاد وصفا سادسا ، وهو البسار . ومن المتأخرين من علماء الشافعية من يرى ضم وصف سابع . وهو تساوي الروحانيين في السن ، بحيث لا يكون الشيخ الهرم كمثل الفتاة الشابة <sup>(١)</sup>

والذي استقر عليه العمل في محاكم مصر الشرعية من مذهب أبي حنيفة وأصحابه أن الكفاءة معتبرة في ستة أوصاف ، وهي : النسب ، والإسلام ، والحرية ، والمال ، والديانة ، والحرقة . وستنكم على كل واحد من هذه الأشياء كلمة موحدته بعد أن نعين الدليل على اعتبارها

(١) هذا أحد وجهين للحالة الشافعية ، وهو غير المتشدد عديم

قال الدين اشترطوا صفاتٍ أخرى زائدة على الدين : إنا رأينا  
هذه الصفات معتبرة في نظر الشارع ، فقد رَوَى أبو حاتم أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا جاءكم من تَرَصَّوْنَ دينه وحُلُقُه  
فَأَكْبَرُوه : إِلَّا تَعْمَلُوا تَكُنْ فتنةٌ في الأرض وفسادٌ عريض » ،  
وروى المحدثون عن سَنَانِ العامري رضى الله عنه أنه قال للرب من  
الصحابه : لا تُؤثِّمكم في صلاتكم ، ولا تَكُفَّ نساءكم . ومثلُ هذا  
لا يقوله سَنَان من تلقاء نفسه : فلا بد أن يكون قد سمعه من النبي  
صلوات الله وسلامه عليه ، وقد قال الله تعالى : (صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا  
مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ، وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنْ رِزْقًا حَسَنًا فَهُوَ  
يُنْفِقُ مِنْهُ سِرًّا وَجَهْرًا ، هَلْ يَسْتَوُونَ ؟ )<sup>(١)</sup> وروى البراء عن مُعَاذٍ  
والْحَاكِم عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « العربُ  
بعضهم أكرمُ بعضٍ ، والموالي بعضهم أكرمُ بعضٍ » ، وروى  
أن رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أتتكامأ دماؤنا ؟ قال :  
« نعم ، ولو قَتَلْتُ ما هَلْبَا لِفَتْنِك » ، وهذا يدلُّ على أن بعض قبائل  
العرب كراهة من الدناءة وحمية الدم بحيث لا تُساوى سائرهم .

قالوا : ثم إن المقصود من مشروعيه أرواح هو ادطامُ صالح كلِّ  
واحد من الروحانيين بسبب الأحرطوال مدقِّ العمر ، لأن الرواح



إنما شرع لتأسيس القَرَانات بسبب المصاهرة حتى يكون البعيد قريبا  
ويصير عضدا وساعدا يشره ما يسر صهره ويؤله ما يؤله ، وهذا  
لا يكون إلا بالموافقة والتقارب ، فالمعروف بالدخالة أن النفوس  
لا تتقارب والأرواح لا تتأرجح عند التواعد فيما ذكرنا من الصعات ،  
لأن المرأة الشريفة لكريمة النجار تأتف طباعها ويألف لها أولادها  
من أن تكون مراثا لرجل أهل منها كرها وأصلا ؛ وقد رأينا الشارع  
اعتبر هذه الموارق ، ألا تراه يحكم بفسخ الزواج القائم بين الزوجين  
إذا ملكت المرأة زوجها ؛ كأن تكون المرأة زوجة لعدو فيه سيده  
لها ؟ وقد أجمع علماء الأمة الإسلامية على أنه لو تزوج عدو أمة وأقاما  
معا ما شاء الله لها أن يقيمها ثم أعتقت الأمة لم يجب عليها النقاء مع  
زوجها ، بل يجوز لها أن تتحارب مع الزوج القائم بينهما ؛ ومن  
أمثلة ذلك أن عبداً أسود اسمه مَعِيث كان لدى المعيرة وكان يتزوج  
أمة لعائشة اسمها تَرْبِرة ، فأعتقها ، فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم  
بين أن تبقى على الزوج به وأن تعارقه ، وقد جاءه مَعِيث فقال :  
يا رسول الله ، أشفع لي إليها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« يا تَرْبِرة ، أتتق الله فإنه زوجك وأرؤيتك » فقالت : يا رسول الله ،  
أنا مرفى بذاك ؟ قال : « لا ، إنما أنا شفع » فإذا ساء اختلاف  
الزوجين في الحرية أو بفسخ الزواج القائم من قبل والذى آتى

ثمرته من الولد فكيف يُنكر أن يكون ذلك مسيئاً في عدم لزوم  
زواج جديد ؟

قالوا : وأما ما استند إليه مالك ومَن معه من العلماء فلا يدل على  
ما ذهبوا إليه من عدم اعتبار الشارع لما ذكرنا من صفات رאיها  
أمراً لا مدوحة عنه في تحقق الكفاءة ؛ لأنه يجوز أن تكون هذه  
الزوجات - اللاتي أمرهن النبي أو أشار عليهن بتزويج الأدنى منهن في  
صفة ما - كيرات وقد تنازلن عن صفات الكفاءة وتنازلن عنها ألياً وهن ،  
ونحن نقول : إنه لو تنازل الولي في صورة تزويج الكبيرة البالغة  
العاقلة الحرة نفسها عن شرط الكفاءة صح الزواج ونفذ ولم ،  
فأين ما يعارض هذا من هذه الأحاديث التي تمسكوا بها ؟

• • •

ثم نقول - بعد ذلك - كلاماً مفصلاً عن كل صفة من الصفات  
التي اعتبرها الأحناف في تحقق الكفاءة بين الزوجين : ~~سبع~~ ~~عشر~~ ~~صفت~~  
الصفة الأولى من صفات الكفاءة : النسب ، ولما كان الذين  
يتناهلون بالأنساب ويحملونها منأط تفضيل بعضهم على بعض هم  
العرب اعتبر فقهاء الشريعة الإسلامية الكفاءة في النسب فيما بين  
العرب وحدهم : فالعجمي ليس كفتاً لبنت العربي ، وليس كلُّ العرب  
سواءً ، بل بعضهم أكفأ من بعض : فقرش بعضهم أكفأ بعض على

اختلاف بطونهم وأنفادهم وعشائرهم حتى يكون القرشي الذي ليس بهاشمي  
كالنبي والاموي والعدوي كعنا لبنت الهاشمي، وقد روى في ذلك قوله عليه  
الصلاة والسلام: «قُرَيْشٌ نَعُصُهُمْ أَكْفَاءُ لِنَعُصِ» ، ولا يكون العرق  
الذي ليس بقرشي كعنا لبنت القرشي ، وما رُزَّ العرب بعضهم أكفاء  
لبعض . وروى في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « والقَرَبُ نَعُصُهُمْ  
أَكْفَاءُ لِنَعُصِ حَتَّى يَحْيَى وَقَبِيلُهُ نَقِيبَةُ ، وليس يحى عليك أنه لا يقتصر  
الامر في هذا الموضع على العرب : لأن حكمة التشريع تعطى أنه لو كان  
التعالى بالسب شيعة لغيرهم وجب أن يُراعى هذا الوصف فيهم .  
وشرف العلم فوق شرف السب ، وعلى هذا يكون العالم غير السب  
كفت لاية امرأة مهما شرف لها

الصفة الثانية من الصفات المعتزة في الكفاءة : الإسلام ، وليس  
المراد به مهنا لإسلام الروح بالنسبة للروحة المسلمة : لأن لإسلام الروح  
بالنسبة للروحة المسلمة شرط لصحة الزواج ، ولو عَقَّدَ رجل غير مسلم  
على امرأة مسلمة ومع العقد باطلا بالمرءة ، والكفاءة شرط للروح  
الروح لالصحة : وإنما المراد بإسلام آبه الروح وأجداده ، وصمة  
إسلام آباء الروح وأجداده معتبرة في غير العرب : لأن افتخار غير  
العرب إنما هو بالإسلام ، وأما العرب فيفتخرون بالانساب ، وفي  
نحو ذلك يقول الشاعر :

أبي الإسلام، لَا آتَ لِـي سِوَاهُ إِذَا افْتَتَحُوا بِقَيْسٍ أَوْ تَمِيمٍ

فَجُعِلَ الإسلام في غير العرب نظير النسب في العرب؛ ولما كان تمام النسب بالآب والجد اعتبر من كان أبوه وجدّه مسلمين تام الفخار حتى يكون كفئاً لها أجداد كثيرون مسلمون، ومن كان أبوه مسلماً دون جده من غير العرب لم يكن كفئاً لها أبوها وجدّها مسلمين. فإن كان عربي مسلماً وأبوه مشرك تزوج بعربية مسلمة وأبوها وجدّها مسلمان كان كفئاً لها؛ لأن مناط العدار عند العرب - كما قلنا - هو النسب؛ فتدبر ذلك

الصفة الثالثة من الصفات المعتبرة في الكفاءة: الحرية؛ وصفة الحرية مثل صفة الإسلام في أنها معتبرة في غير العرب، وذلك لأن العرب لا يجرى عليهم الرق<sup>(١)</sup> وفي أن تمامها يكون بحرية الآب والجد؛ وعلى هذا يكون الرجل الرقيق غير كفء للحرّة، والمعتق لا يكون كفئاً له كانت حرّة من أول أمرها، والحر الذي أبوه حر وجده عتيق لا يكون كفئاً للحرّة التي أبوها وحدها حران، والحر الذي أبوه وحده حران يكون كفئاً للحرّة التي لها سلسلة طويلة من النسب كلهم أحرار

(١) لم يكن مسلمون يملكون من مشركي العرب إلا الإسلام، فإن لم يملكو كان جزاءهم القتل لذلك لم يجر الرق على أحدهم.

الصفة الرابعة من الصفات المعتبرة في الكفاءة : الحرقة ، والمعتبر  
في دناءة الحرقة ورفعتها العرف ، ولكل بلدة عرف جرى عليه أهلها  
فيراعى فيها ، ولذلك قال صاحب فتح القدير <sup>(١)</sup> : «إن الموجب هو  
استنفاص أهل العرف ، فيدرر معه . وعلى هذا ينبغي أن يكون الحائلك  
كفاً للمطار في الإسكندرية : لما هناك من حسن اعتبارها وعدم عدها  
نقصاً البتة ، اللهم إلا أن تقترب به خصاصة غيرها ، اهـ وعلى هذا إذا كانت  
الزوجة بنت رجل صاحب حرقة يمتدّها عرف بلدتها من الحرف  
الشريفة لا يكون كفاً لها من كان صاحب حرقة يمتدّها عرف البلد من  
الحرف الحسيمة .

واعتار الحرقة من الصفات المعتبرة في الكفاءة بين الزوجين هو  
مذهب أبي يوسف المشهور عنه ومذهب محمد ، وروى عن أبي حنيفة  
في ذلك روايتان إحداهما أنها غير معتبرة أصلاً ، والأخرى قال فيها :  
«الموالى بعضهم أكفاء لبعض إلا الحائلك والحجام ، ومعناه أن أهل  
الصناعات والحرف إن اتفقت حرقتهم فهم أكفاء ، وإن اختلفت  
فبعضهم أكفاء لبعض إلا أن يفحش التفاوت بين حرقة الزوج وحرقة  
أبي الزوجة ، كأن يكون الروح كاساً أو دماغاً أو حجلاً .

ونكرر ما ذكرناه أولاً من أن المدّار في عدّ الحرقة شريفة

(١) انظره (ج ٢ ص ٤٢٤)

أورضية على عرف أهل البلد : لأن اعتبار هذا الوصف من صفات الكفاءة إنما هو لقصد سلامة المرأة وأولياتها من التعبير واستقصاء الناس لهم ، والذين يُعَيِّرُونها ويعيرونها هم أهل بلدتها ، فما لم تكن الحرة مما يُعَيِّرُها لم يحصل التعبير

الصفة الخامسة من الصفات المعبرة في الكفاءة : الديانة ، والمراد بالديانة ههنا الصلاح والاستقامة ، وعلى هذا لو كانت فتاة سالمة بنت رجل صالح لم يكن كفاً لها إلا رجل صالح من ذوى الاستقامة : لأن أهلها بسبب صلاحهم وتقواهم واستقامتهم يَرَوْنَ مُصَاهِرَةَ الفاسق عاراً لهم ومُزْرِياً بهم .

واعتبار الديانة من صفات الكفاءة هو مذهب أبى يوسف وأبى حنيفة ، وذهب محمد إلى أنه لا عبرة بالاستقامة والصلاح في الكفاءة ؛ وذلك لأن الصلاح من أمور الآخرة ، وهو صلة بين الإنسان وربه ، ولا علاقة له بصلته بالناس ، والكفاءة من أمور الدنيا التي ترجع إلى اتصال بعض الناس ببعض ، ومدارها على أن يكون الزوج ذاملاً وعطياناً ، ولكن إذا وصل الفاسق بسبب فسقه إلى أن يكون سُخْرَةً للناس وضُحْكَةً للصبيان يتصاحبون به ويقدمونه بالأحجار ويصفعون قفاً وما أشبه ذلك لم يكن كفاً

الصفة السادسة من الصفات المعتبرة في الكفاءة : المال ، وليس المراد به الغنى واليسار ، بحيث لا يكون الفقير القادر على مهر الوجة ونفقاتها كفتاً لبنت المومر صاحب الآلاف المؤلفة ، ولكن المراد به أن يكون عند الزوج من المال ما يحمله قادراً على إيفاء الزوجة عاجلاً صدقها وعلى الإتيان عليها شهراً ، إن لم يكن ذا حرفة يستطيع أن يكتسب بها كل يوم ما ينفقه عليها : فمَنْ كان عنده من المال في وقت العقد ما يكفي لذلك فهو كفء من الناحية المالية لم يكن لها ولأبها ثروة عظيمة ، وما وراء ذلك من الثمن هو بيد الله به من يشاء وبسلبه عن من يشاء

وتقدير الكفاءة المالية بهذا الوجه هو الذي ذهب إليه أبو يوسف رحمه الله ، وهو المعتبر في المذهب وعليه الفتوى ، وذهب أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله إلى أن القادر على المهر وعقده أشهر لا يكون كفتاً للعائقة في اليسار ، بحجة أن الأصهار يُغيرون بغير ختمهم وينتقمون بقدرته المالية ويساره

#### ٤٨ - بيان من تكون الكفاءة حفا له

قد علمت فيما مضى أن غير الأب والجد من الأولياء لوروج الصغيرة ومن في حكمها زوج غير كفء لم يصح تزويجهم أصلاً ، وإن روجوها بكفء انعقد الزواج وكان للصغيرة حق الاختيار بعد

البلوغ : إن شاءت أمضت العقد ، وإن شاءت ردت<sup>(١)</sup>

وعلمت أن المرأة البالغة العاقلة الحرة لو عقدت بنفسها عقد زواجها انعقد هذا التزويج ونفذ وارم إن كان الزوج الذي عقدت لنفسها عليه كعشا لها ، فإذا كان الزوج الذي عقدت لنفسها عليه غير كفاء لها فعلى طاهر الرواية ينعقد هذا الزواج موقفاً على إجارة الولي ، وعلى المفتي به في المذهب لم ينعقد التزويج أصلاً<sup>(٢)</sup> ، وأن الولي لو رضى قبل العقد بغير الكفاءة صح ولزم

وعلمت أيضاً أن الولي لو كان هو الأب أو الجد ، ثم زوج أحدهما مؤلته الصغيرة من زوج غير كفاء لها لم يصح العقد أصلاً إذا كان معروفاً قبل توليه العقد بسوء الاختيار

وعلمت أيضاً أن الرجل البائع العاقل الحر لو زوج نفسه من امرأة أدنى شرفاً منه وأقل يَسَراً لم يكن لأحد أن يعترض عليه تنقاً ، مهما يكن من أمره ، سواء أكان سمياً أم لم يكن ؛ لأن الرجل لا يُعَيَّر بصفة زوجته ودناءة أصولها . وإنما تُعَيَّر الزوجة بحصة زوجها . وعُرف الناس إلى اليوم لا يزال جارياً على هذا

(١) هذا قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو جعفر : ينعقد الزواج لا ما وليس له ردة

(٢) انظر فتح القدر (٢ ص ٤١٩)



ومن جميع هذا نستخلص الأمور الآتية :

(١) أن الكفاءة تعتبر من جانب الرجل بالنظر إلى المرأة ، ولا تعتبر من جانب المرأة بالنظر إلى الرجل <sup>(١)</sup> ولهذا صرح ونفذ ولزم تزوج الرجل بالمرأة الأدنى منه دون تزوج المرأة بالرجل الأدنى منها

(٢) وأن الكفاءة حق للمرأة وحق لأوليائها ، وأن هذا الحق يثبت لكل من المرأة والولي على حدة ، بحيث لو انشقت أحدهما حقه لم يسقط حق الآخر إلا بإسقاطه هو ، وأنهما لو اتفقا على إسقاط هذا الحق سقط

(٣) وأن حق المرأة يظهر في مسألتين : إحداهما : أن يزوجهها الولي عبر الأب والجد وهي صغيرة بغير كفاءة لها ، سواء أكان هذا الولي معروفاً بمحسن الاختيار أم كان معروفاً بسوء الاختيار أم لم يكن معروفاً عنه شيء منهما . والمسألة الثانية : أن يزوجهها الأب

(١) لم يعتبر الكفاءة من جانب المرأة بالمرءة الرجل إلا في مسألتين .

الأولى : أن يترك الرجل بالغ عاقل حر رجلاً آخر في رويته بمولاه . رويته امرأة ولا من هذه المرأة ، فإنه يشترط لصحة هذا العقد الوكيل على التوكيل عند أن تكون الزوجة التي يتعدى عليها مكافئة له ، وهذا ملحق أبي يوسف ومحمد ، وقال أبو حنيفة : بعد روح الوكيل على موكله عند رويته أية امرأة .

الثانية : أن يزوج الولي عبر الأب والجد الصغير فإنه يشترط لصحة هذا أن تكون الزوجة مكافئة له . وذلك مراعاة لحق الصغير

أو الجلد وهي صغيرة تغير كفه بشرط أن يكون المتولى للعقد منهما  
معموماً قبل توليه العقد بسوء الاختيار تخانة وصفاً. وأثر هذا  
الحق أن الشريعة أبطلت هذا الترويع بقاءً ، ولو لم يكن للمرأة حق  
في كفاهة زوجها لم يبطال العقد

(٤) وأن حق الأولياء يظهر في صورة واحدة ، وهي أن تزوج  
المرأة بنفسها تغير كفه ، وهي مائة عاقلة حرة ، وأثر هذا الحق  
على المعنى به في المذهب أن الشريعة أبطلت الترويع بقاءً ، كما في  
المسائلين السابقين ، وعلى طاهر الرواية أنها أعطت الولي حق  
الاعتراض على الترويع والمطالبة بمسححه

#### ٤٩ - الوقت الذي تشترط فيه الكفاهة :

إنما تشترط الكفاهة في ابتداء الزواج ، ومعنى هذا أنه يتعين  
أن يكون الزوج كفوًا لزوجته فيما ذكرنا من صفات الكفاهة في  
وقت العقد عليها ، ما لم تنفق الزوجة ووليها على عدم التمسك بها ،  
ولا يشترط بقاء الكفاهة مدة بقاء الزواج ؛ لأن ذلك مما يشق  
على الناس ، ولربهم بسبه الخرخ العظيم ، أفلا ترى أن بقاء الشخص  
على حاله واحدة مما يعرّض حصوله ، فكيف من دفع وضعه الدهر ؟ وكيف  
من تحوّل طوخت به الأيام ؟ وعلى هذا لو أن رجلاً تزوج امرأة  
وهو كفو لها ثم فقد وصفاً من أوصاف الكفاهة غير الإسلام لم  
(٩) الأحوال ففحص

## ينفسخ زواجه

٥٠ - بعض آثار كون الكفاءة حقا للمرأة وللأولياء :

بما يترتب على كون الكفاءة حقا لكل من المرأة والولى أن المرأة البالغة العاقلة الحرة لو زوّجت نفسها من رجل ، ولم تشترط عليه الكفاءة ، ولم تعلم من حاله أنه كفء لها أو غير كفء ، ثم ظهر أنه غير كفء - فلا خيار لها ، لأنها أسقطت حقها في الكفاءة بعدم البحث عن حال الزوج قبل العقد ، وبعدم اشتراطها عليه أن يكون كفئا ، ولم تنشط حق الأولياء : فالعقد غير صحيح تة في القول المأني به ، وهو قوّف على إجازتهم في ظاهر الرواية . ولو أن الأولياء رَوّجوها من هذا الزوج برضاها ، ولم يشترطوا عليه الكفاءة ، ولم يعلموا حاله : سقط حقهم كما سقط حقها ؛ لما ذكرنا ، وبصير العقد صحيحا نافذا لازما : فإن اشترطت هي في الصورة الأولى ، أو شرط الولي في الصورة الثانية ، على الزوج أن يكون كفئا ثم ظهر أنه ليس بكفء ، نالت لها ولهم حق المسخ ؛ لأن هذا الشرط مُتَنَاسِبٌ للعقد فيلزم الوفاء به وبصح العقد معه

ولو سألت الزوجة الزوج عن حاله ، أو سأله الولي ، فأخبر أنه كفء ، ثم ظهر أنه ليس بكفء ؛ فلها والولى خيار فسخ العقد . ولو سأله عن نفسه فأنسب لهم ، فمقدروا عليه ، فإن نسبه بعد العقد كما

انساب لهم ، أو ظهر أنه ليس كما انساب لهم ولكنه ذو نسب يساوى  
نسب الذي ذكره - لم يكن لهم حق الفسخ ، ولو ظهر أنه أَوْصَحُ  
نسباً مما ذكر كان لهم حق الفسخ ، ولو ظهر أنه أشرف نسباً مما  
ذكر ففي المذهب رأيان : أحدهما أنه ثبت للزوجة حق الفسخ ؛  
وهذه رواية الحسن بن زياد : وَوَجَّهَهَا أَنْ الزَّوْجَ كُلَّمَا كَانَ أَعْلَى  
نِسْبًا كَانَتْ تَسْكَالِيفُ الرُّوْحِيَّةِ أَشَقَّ عَلَى الرُّوْجَةِ ، فَرَضَاهَا بِالنَّسَبِ  
الْأَدْنَى لِإِسْلَامِ رَحْمَتِهَا بِالْأَعْلَى ، لِحَوَازِهَا مَا رَضِيَتْ بِالْأَدْنَى إِلَّا  
لِيُتَمَرَّ التَّكَايُفُ وَهَوَايَا عَلَى نَفْسِهَا ، وَالرَّوَايَةُ الْآخَرَى أَنَّهَا لَا تَمْلِكُ  
حَقَّ الْفَسْخِ حِينَئِذٍ ، وَهَذِهِ هِيَ الرَّوَايَةُ الرَّاجِعَةُ فِي الْمَذْهَبِ <sup>(١)</sup>

#### ٥١ - القول في زواج الكتائيات :

لا يعمل حال عقيد الرواح من إحدى صُورِ أربع : الأولى . أن  
يكون الروح مسلماً والروحة مسلمة ؛ وقد بينا حكمه وأبوابه فيما  
مضى ، والثانية . أن يكون الروح مسلماً والروحة غير مسلمة ، وقد بينا  
فيها معنى ما يجوز منه وما لا يجوز <sup>(٢)</sup> ، ولكن له خروجاً أخرى  
ستعرض لبيانها في هذه الكلمة ؛ والثالثة : أن يكون الروح غير مسلم  
والزوجة غير مسلمة كذلك ؛ وستكلم على هذه الصورة فيما بعد ، والرابعة :  
أن يكون الزوج غير مسلم والروحة مسلمة ، وهذه الصورة باطلة بإجماع

(١) انظر الجائز ( ٢ - ٣٢١ )

(٢) انظر ( ص ٧٦ وما بعدها من هذا الكتاب )

عداء هذه الشريعة ، وقد قدّمنا ذكر السّر في مطلقها وحرمتها <sup>(١)</sup>  
 وإذا أراد المسلم أن يتزوج كنيّية : فإن كانت كبيرة عاقلة صح  
 له أن يعقد عليها بمباشرتها هي نفسها العقد أو بوكالة غيرها عنها ؛  
 وإذا كانت صغيرة أو كبيرة معنوعة أو مجنونة لم يصحّ العقد عليها إلا  
 بمباشرة وليها الذي يوافق فيه دينها

ويجوز أن يكون شهود عقد المسلم على الكنيّية من المسلمين ؛  
 ويجوز أن يكونوا من أهل الكتاب ، سواء أكانوا موافقين للزوجة  
 في دينها بأن كانوا نصارى وهي نصرانية مثلاً ، أو مخالفين لها في  
 دينها بأن كانوا نصارى وهي يهودية أو بالعكس ، وإذا قد صحّ ذلك  
 فإنه يصحّ من باب الأولى أن يكونوا موافقين في الديانة مع  
 اختلافهم في النحلة بأن تكون الزوجة من اليهود القرائين والشهود  
 من اليهود الربانيين أو بأن تكون الزوجة من النصارى البروتستانت  
 والشهود من النصارى الكاثوليك ، وما أشبه ذلك <sup>(٢)</sup> .

ولا يتقيّد جوار ترؤّج المسلم بالكنيّية بالألا يكون متزوجاً  
 بمسلمة ، بل يجوز له أن يتزوج الكنيّية ولو كان متزوجاً من قبل  
 بمسلمة ، ولا يمتنع أن يتزوج الرجل امرأة مسلمة على زوجة كنيّية ،  
 وإذا اجتمع في عصمة المسلم زوجتان إحداهما مسلمة والأخرى

(١) انظر ( ص ٧٨ وما بعدها من هذا الكتاب )

(٢) وسألف في هذه المسألة الأئمّة الثلاثة مالك وحنبل وأبو حنيفة ، وقالوا لا يجوز أن تكون  
 شهود رواج المسلم إلا مسلمين سواء أكانت الزوجة مسلمة أم كنيّية

كتانية ، سواء أتقدم زواجه بالمسلة أم تأخر ، وَجَبَ عليه أن يُسَوِّىَ بينهما في العشرة والقسم والا يُفَصِّلُ إحداهما على الأخرى

وجميع الأحكام والحقوق ولواجبات المترتبة على عقد زواج المسلم بالمسلة ندرت نفسها على عقد زواج المسلم بالكتانية ؛ فإذا تزوج مسلمٌ كتانية حَرَّمَ عليه أن يجمع بينها وبين أختها ، وحرم عليه أن يتزوج أمها بعد طلاقها وانقضاء عدتها دخولها أولم يدخلها ، وحرم عليه أن يتزوج بدنها إذا كان قد دخلها ، ويجب مهر الكتانية تمام العقد أو بالدخول لها على التمهيلات التي تذكر في كتاب المهر ، ويجب لها عليه العفة ، وعدم الإصرار بها ، والقُدُلُ بيها وبين صهراتها ، ويجب عليها طاعته ؛ وله أن يتولى تأديتها بالمعروف ، وأن يمسها من الخروج من بيت الزوجية إلا بإذنه . ويملك تطليقها متى شاء . ومراجعتها إذا طلقها طلاقا رجعيا وإن لم ترضَ ؛ وبالجملة لا فرق بين الزوج بالكتانية والزوج بالمسلة في شيء من الأحكام والحقوق والواجبات إلا ما يبيحه لك .

(١) شهود عقد زواج المسلم بالمسلة يجب أن يكونوا مسلمين ؛ ولا يشترط ذلك في عقد زواج المسلم بالكتانية ؛ وقد ينادك قريبا ومع صحة العقد بشهادة الكتانيين لو احتلف الزوجان في الزوجية والزوجة كتانية ؛ فإن كان الزوج هو الذي يدعى الزواج بها وهي

المسكرة للروح بثت الروحُ شهادة الكنائيين ، ولو كانت هي التي  
تدعى الروح و هو الذي يسكره لم يثت الزواحُ شهادتهما جيد  
(٢) إذا تزوج مسلم مسلمة ثم مات أحدهما والزوجية قائمة  
وَرِثَ الحَيُّ منهما الذي مات ، ولو تزوج المسلمُ كُتَابِيَّةً ثم مات أحدهما  
والزوجية قائمة لم يرث الحَيُّ شيئاً ؛ لأن الاختلاف في الدين مانع من  
موانع الإرث . ولكن لا مانع من أن يُوصى المسلمُ لزوجته  
الكتابية ولا العكس ، وكلُّ منهما أجنبي من الآخر من جهة الميراث  
فتنفذ وصيته للآخر إلى ثلث بدون توكف على إجارة الورثة

(٣) الأولاد الذين يُرزق المسلم منهم من زوجته الكتابية  
يوافقون أباهم في دية ؛ فهم مسلمون مثله ، سواء أكانوا ذكوراً أم  
كانوا إناثاً ، ويترتب على ذلك أنهم يرثون أباهم إدا مات ، لا شترأ بهم  
معه في الدين ، ولا يرثون أمهم ؛ لأنهم يعلمونها في الدين ، ولو كان  
لأحدهم مال فوات ورثه أبوه ولم ترثه أمه ، للاملة التي ذكرنا ، بخلاف  
الآباء الذين يرزق بهم المسلم من زوجته المسلمة ؛ فإنهم يرثون أباهم ،  
ويرثون أمهم ، ويرثهم كل واحد من أبيهم وأمهم

وإذا خرجت المرأة الكتابية المتروكة بمسلم من دينها إلى دين  
مساوي آخر كان كات يهودية تنصرت أو كانت نصرانية فهدت  
لم ينسح زواجهما ، بل يبقى زواجهما بالمسلم على ما كان عليه قبل خروجها

من دينها ؛ لأن الدين الذي خرجت إليه مثل الدين الذي خرجت منه في صحة تزوج المسلم عن تدين به ، ولو أنه أراد أن يعقد عليها من أول الأمر - وهي على دينها الجديد - لم يجمع من ذلك مانع ، وكل شيء لا يمنع عقد الزواج ابتداءً لا بئنه بقاء ، أما إذا خرجت الكتائية من دينها السماوي إلى غير دين أصلاً أو خرجت إلى دين غير سماوي كأن كانت نصرانية أو يهودية فتعمّدت أو صارت صائفة فبعد الكواكب أو وثنية فإنه لا يجوز بقاء الزواج بينهما ويُعرض عليهما أن يفسحاه فإن فعلاً فالأمر ظاهر وإن امتنعوا وجب على من علم حالهما من المسلمين أن يرفع الأمر إلى القاضي ليفرق بينهما

وقد حظر الشرع المصري على المأدنين أن يباشر أحدهم عقد زواج رجل مسلم بامرأة كتائية ، وجعلت ذلك من اختصاص القاضي الشرعي ، بعد القيام بإجراءات خاصة ، وقد وُضعت لهذا النوع من عقود الزواج وثيقة خاصة دون فيها أهم حقوق الزوجية التي تقتضي بها الشريعة الإسلامية مثل أن للزوج أن يتزوج في عقد واحد أو في عقود مختلفة على زوجته واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً ولا تزده عن ذلك معارضة الزوجة ، وإنما يجمع من إتمام ذلك المانع الشرعي ، كأن تكون الزوجة التي يريد العقد عليها بمن لا يجوز الجمع بها وبين زوجته الأولى ، وأن للزوج أن يطلق زوجته متى شاء طلاقاً رجعيّاً أو مائتاً ، وأنه يملك مراجعتها



إذا كان الطلاق رجعياً بدون توفيق على إرادتها ولا مهر جديد ،  
ولا يملك مراجعتها إذا كاد الطلاق بانساً بينونة صغرى إلا برضاها  
وبعقد ومهر جديدين ، ولا يملك مراجعتها بعد الطلاق المائن بينونة  
كبرى إلا إذا انقضت عدتها وتزوجت غيره ودخل بها حقيقة وطلقها  
وانقضت عدتها منه ، وأن الروح إن دخل بها ثم طلقها وكان قد سمي  
لها المهر استحق كل المهر ، وإن طلقها قبل الدخول وكان قد سمي  
لها المهر أيضاً لم تستحق إلا نصف المهر ، وإن لم يكن قد سمي لها شيئاً  
وطلقها قبل الدخول لم تستحق عليه إلا النصف ، وإن طلقها بعد الدخول  
استحققت مهر المثل ، وأنه إذا مات أحد الزوجين ولم تكن الزوجة  
قد أسلمت فإنه لا يرث الحى بمزومات شيئاً ، وأن الأولاد الذين يرزق منهم  
مها يكونون مسلمين مثل أسهم ولا تورث بينهم وبين أمهم ، وأن من  
حق الزوجة حصانة أولادها لأجره إلى بقدرها قصاص الشريعة الإسلامية  
والعرض من كثافة هذا أن بينهما القاضى قل أن يجرى العقد بينهما  
جميع هذه الأحكام ، ويتفق من أمهما قد فهما وأصررا على إتمام العقد  
مُلتزمين لهذه الأحكام

وفي هذا التشريع من الحكمة ما ليس يحصى أمره : فقد يكون  
الروح قد غرر بهذه الزوجة وأنها شيئاً لا يُقره الشريعة معتمداً على  
جهالتها التامة بأحكامها ، بل قد يكون الزوج نفسه جاهلاً بهذه الأحكام

ولا يَغْنِيهِ الْعِلْمُ بِهَا ، فَتَتَوَسَّلُ عَلَى زَوْجِهَا بِدُرِّ الْعِلْمِ وَالْإِفْرَادِ  
بِالْتَّوَامِهَا مَشَاكِلُ لَا تَقْبَعُ عَدَدُهَا ، وَقَدْ يَمُوتُ أَحَدُهُمَا فَتَجِدُ مَشَاكِلَ  
أُخْرَى بَيْنَ الْآخِرِ وَوَرِثَةِ الْمَيِّتِ مِنْهُمَا ؛ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مَشَاكِلَ فَلَا أَقْلَ مِنْ  
أَنْ يَتَصَرَّفَ الْحَيُّ فِي تَرْكَةِ مَنْ مَاتَ مِنْهُمَا تَصَرُّفاً غَيْرَ مُطَابِقٍ لِلشَّرِيعَةِ ؛  
فَكَانَ إِعْلَامُهُمَا وَتَقْرِيرُهُمَا بِالْإِلتِزَامِ مُفِيداً أَعْظَمَ الْفَائِدَةِ

#### ٥٢ - زَوَاجُ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ بِعَصَمِهِمْ

الْمُرَادُ لَغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ كُلُّ مَنْ لَا يَدِينُونَ بِدِينِ الْإِسْلَامِ ، سَوَاءً  
أَكَانُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَمْ كَانُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، وَالْمَرْغُضُ مَنْ يَخْتَارُ  
أَحْكَامَ زَوَاجِ عَصَمِهِمْ سَعَصُ بَيَانُ مَا يَقْرُونَ عَلَيْهِ مِنْ أَحْكَامِهِ وَمَا  
لَا يَقْرُونَ عَلَيْهِ فِي حَالِ تَدْيِينِهِمْ بِدِينِهِمْ ، وَيَبَيِّنُ مَا يَقْرُونَ عَلَيْهِ وَمَا  
لَا يَقْرُونَ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ الْأَحْكَامِ إِذَا فُرِضَ أَنْ يَعْصِمَهُمْ دَحْلُ فِي  
دِينِ الْإِسْلَامِ

وَقَدْ بَلَّغَتِ الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ مَعَامَلَةَ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ الدِّينَ يَعْيشُونَ  
فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ وَيَسْتَظِلُّونَ بِحِمَايَةِ أَهْلِهِ عَلَى أَعْدَلِ أُسَاسِ اجْتِمَاعِي  
وَأَقْرَبِهِ إِلَى التَّسَامُحِ ، وَذَلِكَ أَنَّهَا فَرَّصَتْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَتْرَكُوا  
غَيْرَ الْمُسْلِمِينَ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِشُؤْنِهِمُ الْخَاصَّةِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا تَقَرُّصٌ لِلنَّظَامِ  
الْعَامِّ وَلَا تَشْتَمِلُ عَلَى شَيْءٍ مِنَ التَّعَدُّيِّ عَلَى حَقُوقِ غَيْرِهِمْ ، أَمَرَتْ  
الشَّرِيعَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ أَنْ تَتْرَكَهُمْ وَمَا يَسْتَقْدُونَ ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا قَعَلَ

أحدهم شيئا في خاصة نفسه يُقره عليه دينه لم يكن للمسلمين أن  
يتمرضوا له ، ولو كان الإسلام لا يقر ذلك العمل ، فلو أن رجلا من  
أهل الكتاب تزوج بنت أخيه ، أو بنت أخته ، أو تزوج بغير شهود ، أو  
تزوج امرأة كناية وهي في امدة من طلاق رجل كتابي آخر ، أو  
تزوج المجوسى بنته أو أمه ، وكان كل واحد مما ذكر جائزا في دين  
فاعله - فليس لأحد من المسلمين أن يتمرض له ، وليس للقاضى المسلم  
أن يتدخل في شأن من هذه الشؤون

ولو أنهم تراصوا إليها في شأن من الشؤون المترتبة على عقد  
الزواج ، كأن رفع الروح اليهودى المتزوج بنت أخيه دعوى على زوجته  
هذه بطلب الحكم لها بالطاعة ، أو رفعت زوجة المجوسى التى هى  
بنته أيضا دعوى بطلب الحكم لها عليه سفقة الزوجية أو بأجرة حضنة  
ولدها منه ، أو غير ذلك من دعاوى الأحوال الشخصية : فليس للقاضى  
المسلم أن يبحث في صحة زواج هذين الزوجين اللذين تراصا إليه في  
شأن من الشؤون المترتبة عليها ، مادام قد تزوجا زواجا صحيحا  
في دينهما

نعم يجب على القاضى أن يتمرض لصحة زواجهما على ما يطابق  
أحكام الإسلام ويُنصَحى عليهما حكم دينا في ثلاثة مواضع :

الاول : أن يكون في زواجهما اعتداء على حق من حقوق

واحد من المسلمين ، فلو فرضنا أن رجلا مسلما كان متزوجا امرأة كتانية ثم طلقها وقبل انقضاء عدتها منه تزوجها رجل كتاني آخر فإنه يجب على من بلغه أمرهما من المسلمين أن يرفع الأمر إلى القاضي ويجب على القاضي أن يُفَرِّق بينهما ؛ لأن في إقدام هذين الزوجين على الزواج في هذه الحالة إهداراً لحق المسلم في مراجعة زوجته وفي المحافظة على ماعى أن يكون مستقراً في بطنها من الولد ، ويستوى في هذه الحالة أن يكون دينهم يُقَرُّ ماصلاً وألا يكون مُقَرَّأه

الثاني : أن يختصما إليها في أصل الزوجية ، ويطلبنا من قاضي المسلمين أن يحكم بينهما في أصل رواجهما بما تقتضيه الشريعة الإسلامية ؛ في هذه الحال يجب على القاضي المسلم أن يبحث في عقد الزواج الذي يعيشان مَعاً بمقتضاه : هل وقع مستوياً شروط صحته التي تشترطها الشريعة الإسلامية ؟ فإن كان كذلك فيها ، وإلا فإن تبين أن سبب فساد راجع إلى كون العقد قد حصل بمير شهود أو راجع إلى أن الروجة وقت العقد كانت معتدة من طلاق زوج غير مسلم فإن القاضي يحكم بصحة هذا العقد أيضاً ، متى كان دينهم يقر ذلك ؛ أما إن تبين أن سبب فساد راجع إلى أن المرأة تخزّم لزوجها ، أو راجع إلى أن العقد عليها حصل في وقت اعتدادها من طلاق زوج مسلم فإنه يجب على القاضي أن يحكم ببطالان هذا الزواج .

وهل يجب أن يترافعا جميعا على الترافع إلينا أم يكفي أن يجيئنا واحد  
منهما إما الزوج وإما الزوجة ؟ قال أبو حنيفة : لا بد أن يترافعا  
جميعا على الترافع إلينا ، وقال محمد : يكفي أن يطلب واحد منهما  
ذلك : والعمل على مذهب أبي حنيفة في محاكم مصر الشرعية

الثالث : أن يُسلم الزوجان أو أحدهما ، وفي هذا الوجه ثلاث  
صور ، ولكل صورة أحكام تخصها :

فأما الصورة الأولى فإن يُسلم الزوجان جميعا : ولا يحل حلقها  
من أن يكون العقد الذي تزوجا به في وقت زواجهما ما يقره  
الإسلام بأن يكون مستكلا لشروط الصحة أو أن يكون العقد  
الذي تزوجا به مما لا يقره الإسلام ، وفي الحالة الأخيرة إما أن  
يكون السبب الذي يقتضي عدم إقرار الشريعة الإسلامية للعقد الذي  
تزوجا به هو كون هذا العقد قد تم بينهما بدون شهود أو كون  
الزوجة في وقت العقد عليها كانت معتدة من طلاق زوج آخر غير  
مسلم ، أو يكون السبب غير ما ذكرنا كأن تكون الزوجة محرما لزوجها  
أو تكون في وقت العقد عليها معتدة من طلاق زوج آخر مسلم :  
فإن كان العقد الذي تزوجا به مما لا تقره هذه الشريعة لسبب هو عدم  
حضور شهود أو كون الزوجة معتدة من طلاق زوج آخر غير مسلم  
فإنما تقرهما عليه ولا يطالبهما بالافتراق ، وإن كان العقد الذي

تزوجا به ، مما لا تقره الشريعة لسبب آخر غير السببين المذكورين  
 كأن تكون الزوجة محرماً لزوجها أو تكون في وقت العقد معتدة  
 من طلاق زوج مسلم فإننا لا نقرهما على هذا الزواج ، ولزوجهما  
 بالافتراق ؛ فإن افتراقا من تلقاء أنفسهما فالأمر ظاهر ، وإن لم  
 يفترقا من تلقاء أنفسهما وجب على من علم حالهما من المسلمين أن  
 يرفع أمرهما إلى القاضي ليبرق بينهما ، شأن كل عقد فاسد وقع  
 بين المسلمين ؛ وذلك لأنهما حين دخلا في الإسلام قد التزما جميع  
 أحكامه ، ومن أحكام الإسلام التعريق بين كل زوجين يتماشرا  
 معاشرة الزوجية بدون عقد صحيح شرعاً .

وأما الصورة الثانية فإن يسلم الزوج وحده ؛ وفي هذه الصورة  
 لا يخلو حال الزوجة الباقية على دينها من أن تكون كناية تؤمن  
 بدين سماوى وبكتاب من الكتب المقررة ، أو تكون غير كناية بأن  
 تكون مجوسية أو صابئة أو وثنية ، فإن كانت الزوجة كناية كأن  
 تكون نصرانية أو يهودية لم تتعرض لها ولم تفرق بينهما ؛ لأن غاية  
 ما في هذه الحال أن مسلماً يتزوج امرأة كناية ، وهذا أمر يجوز أن  
 يُقدّم عليه الرجل المسلم في حال إسلامه ؛ فهو جائز في حال الانتداء  
 قلآن يجوز في حال النقاء والدوام من باب الأولى ؛ وإن كانت  
 الزوجة التي بقيت على دينها غير كناية تعرضاً عليها أولاً أن تسلم

أو تعشق دينا سماويا ، فإن فعلت تركاهاما بحالهما ولم تفرق بينهما مادام  
زواجهما مما يقره الإسلام ، وإن لم تفعل لم تتركهما ، بل تفرق  
بينهما ، أما في الحالة الأولى فلأن الروجة إذا أسلت فقد صار الزوجان  
مسلمين فيقران على زواجهما بالتفصيل الذي ذكرناه في الصورة  
الأولى ، وإن خرجت من الوثنية إلى النصرانية أو اليهودية مثلا  
فقد صار الزوج مسلما والروجة كثنائية وهذه حالة تجوز ابتداء فتجوز  
بقاء ودواما ، وأما في الحالة الثانية - وهي ما إذا أضرت الزوجة على  
ديها غير السماوي - فلأنه لا يجوز للمسلم أن يتزوج امرأة تدين بدين  
غير سماوي لافي الابتداء ولا في البقاء والدوام .

وأما الصورة الثالثة فإن تسلم الزوجة وحدها ، ولا يحل حال الروح  
في هذه الصورة من أن يكون أهلا لعرض الإسلام عليه أن يكون  
بالعاقلا أو بأن يكون صيا مميذا ، أو يكون غير أهل لعرض الإسلام  
عليه بأن يكون مجنونا أو صيا غير مميذ ؛ فإن كان الروح أهلا لعرض  
الإسلام عليه عَرَضْنَا الإسلام عليه ؛ فإن أسلم تركاهاما ولم تفرق بينهما  
مادام زواجهما مما يقره الإسلام على البيان الذي ذكرناه في الصورة  
الأولى ، وإن لم يقبل الإسلام قرقا بينهما ، ولا فرق في هذه الصورة  
بين أن يكون للزوج كثنائية وأن يكون غير كثنائي ، لأن المرأة المسلمة  
لا يجوز أن تتزوج إلا بالمرجح المسلم ، وقد بينا علة ذلك فيما سبق .

وإن كان الزوج غير أهل لأن يعرض الإسلام عليه ؛ فإن كان ذلك بسبب كونه مجنوناً عرضنا الإسلام على أبويه فإن أسلم أحدهما أبوه أو أمه حكماً بإسلامه تبعاً لإسلام مَنْ أسلم منهما وأقررنا زوجة هذا المجنون الزوجة التي أسلمت إن كانت مما يفرها الإسلام ، وإن أبي والداه جميعاً الدخول في الإسلام أو لم يكن له أب ولا أم أقماً وصياله ليكون الحكم في مواجهته ثم حكماً بالتفريق بينه وبين زوجته التي أسلمت ؛ وأما إن كان سبب عدم أهليته لعرض الإسلام عليه هو كونه صبيّاً غير مميز فإننا ننتظر به التمييز ، ومتى بلغ سن التمييز عرضنا عليه الإسلام ؛ فإن أسلم تركّله زوجته إن كان زواجهما مما تقره الشريعة وإن لم يسلم فرّقنا بينهما . ووجه التفريق بين الصبي غير المميز والمجنون حيث انتظرا بالصبي ولم تُفرّق بينه وبين زوجته غضبَ إسلام زوجته ولا عَرَضْنَا الإسلام على أبويه ولم سنظر بالمجنون أن يميّز وتمجّلنا بعرض الإسلام على أبويه ثم بالتفريق بينهما إن آتيا جميعاً ، أو تمجّلنا إن لم يكن له أب ولا أم ؛ وَجْهُ التفرقة بينهما أن البلوغ الصبي سنّ التمييز وقتاً معلوماً ، والانتظار إلى وقتٍ معلوم مما يمكن احتمالاه ، وأما إفاقة المجنون فليس لها وقت معلوم وقد يطول جداً فتضرر الزوجة بهذا الانتظار

وقد جرت المحاكم الشرعية المصرية على أن الزوجة لو أسلمت ثم



تقدّمت إلى القضاء طالبة التفريق بينها وبين زوجها وطلبت المحكمة زوجها للحضور لعرض الإسلام عليه ولم يحضر وتكرر ذلك منه كان تكراراً عدم الحضور بعد الطلب - وبعد التحقق من وصول طلب الحضور إليه - بمثابة الإباء ، فكأنه تحضر وعرض الإسلام عليه فأبى ، وبذلك يحكم القاضي بالتفريق بينه وبين زوجته . وهو من باب الحكم بالأمارات والقرائن

كما حرت على أنه إذا أسلت الزوجة - وكان زوجها عاذاً عينة منقطعة بحيث صار لا يُعرَف مكانه - فإنه يحكم بالتفريق بينهما بمجرد طلب الزوجة ذلك وثبوت غيبته العينة المنقطعة ؛ لأنه لا ولاية للعاصي حينئذ على إحضاره لعرض الإسلام عليه ، وفي انتطاره ضرر بحقق بالزوجة

### ٥٣ - إنبات الرواح والإقرار .

الأصل الشرعى فى الرواح أنه يثبت بكل وسائل الإنبات ، ووسائل الإنبات الشرعية ثلاث ، وهى : الإقرار ، والتبقة ، والشكول عن اليمين . فلو أن امرأة رفعت دعوى على رجل تدعى فيها أنه زوجها ؛ فأقر الرجل أمام القاضى بتزوجه بها - ثبت الرواح بينهما وتردت عليه كل الآثار التى ترتب على الرواح : من حوب العفة بأنواعها ، واستحقاق الزوجة للزهر ، وغير ذلك . وكذلك لو أن رجلاً ادعى على

امراة أنها روحته فأقرت هي بذلك ثمت الروحاح وترتبت عليه آثاره :  
من وجوب الدخول في طاعة الروحاح على الروححة ونحو ذلك  
ولو أن امراة ادعى على رجل أنه روحها فسأله القاضي فأسكر  
مطالب امراة بإقامة البينة على ما تدعيه جاءت بينة مقبولة تؤيد هذه  
الدعوى - بين الروحاح يثبت بها وترتبت عليه جميع آثاره ، وكذلك  
لو أن الرجل هو الذي ادعى أن امراة روحته فأسكرت الروححية لها  
الرجل بينة مقبولة فإنه يثبت الروحاح بهذه البينة وترتبت عليه  
جميع آثاره

ولو أن امراة ادعت على رجل أنه روحها فسأله القاضي عن هذه  
الدعوى فأسكرها فطالب المراد بالبينة فمحرت عن الإتيان بها أو  
جاءت بينة لم يقبل القاضي شهادتها فطالبت المرأة بتوجيه ائمين إلى  
الرجل فطلب إليه القاضي أن يحلف بكل عن الخلف فإن لروحاح  
يثبت بهذا السكول وترتبت عليه جميع آثاره ، وكذلك لو كان الرجل  
هو مدعى الروححية والمرأة هي المسكوة لها وبعد عمر الرجل عن إقامة  
بينة المصولة وتجهت ائمين إلى امراة فسكت فإنه يثبت هذا السكول  
أما زوجته وترتبت على ذلك جميع آثار روح

ولا فرق في جميع ذلك بين أن يكون النزاع بين الرجل والمرأة  
أنفسهما ، وأن يكون بين أحدهم وورثة الآخر ، وأن يكون  
(١٠ - الأحوال الشخصية)

من ورثتهما

هذا هو الأصل في الشريعة الإسلامية ، ولكن المشرع المصري  
ألقى نفسه أمام سبيل من نصايا رفعها رجال لا صمير لهم ولا أخلاق  
لا يريدون ، إلا الس من بعض البيوتات السكرية ، أو يرفعها نساء  
لا وارع هن من خلق أو دين يقصد البيل من بعض الرجال ، فرأى  
أن يوقف تيار هذه الدعاوى التي لا يكون القصد منها عادة إلا أن  
يسأل المدعى من سمعة المدعى عليه أو يحصل على شيء من ماله بغير  
وجه حق ، أو ما يشبه هذا من أساليب الكيد والادى ، وأراد أن يقطع  
دار الممارعات التي يغلب عليها المور ، والتمسك في مسائل دين شأن  
خطير ، فاشترط لها من الأدلة ما تتوفر به الضمانة على مصالح الناس  
• قد سنك المشرع المصري في سنن هذا الموضع طرقا لاية في  
مع الشريعة ، وذلك أنه مع القصد الشرعي من النظر في دعاوى  
الزوجية في بعض الأحوال إلا إذا كانت مؤيدة بدليل كتابي على وجه  
خاص • وسدك لك تيج المشرع في هذه المسألة

في عام ١٩١٠ صدر القانون رقم ٣١ وفي عام ١٩١٣ صدر القانون  
رقم ٢٣ يعدل بعض مواد القانون السابق ، وقد جاء في المادة ١٠١ منه  
أنه يجوز سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها بشهادة الشهود  
في الحوادث له مع على سنة ١٨٩٧ شرطين : أحدهما أن تكون

الدعوى مُقامة من أحد الروحين ، ولو كان الذي رفع الدعوى وارثاً  
 لمن مات من الروحين لم تُقبل ، وثانيتها أن تكون الروحية معروفة  
 الشهرة العامة ، وذلك ما يثبت صهور لروحين أمام أحاص والمأم  
 تظهر يدل على معايشة مساها الروحانية ، فأما في الحوادث الواقعة بعد  
 ١٨٩٧ م. ب. ١٩١٠ فقد قصت هذه المادة أن دعوى الروحية  
 أو الطلاق أو الإقرار بهما بعد وفاة أحد الروحين ، سواء أكان الذي  
 رفع الدعوى هو الذي من الروحين أم وارث الميت منهما ، لا تسمع  
 إلا إذا كانت مؤيدة أو إقراراً بحالة من شبه البروير تدل على صحتها ،  
 وحده لم يقبل في هذه الحال شهادة اشهود على الروحانية أو على الطلاق  
 أو على الإقرار بواحد منهما إلا إذا تأيدت هذه الشهادة بورقة حالية  
 من شبه البروير ، سواء أكانت هذه الورقة رسمية أم لم تكن ،  
 وسواء - إذا لم تكن رسمية - أكانت كلها بخط المتوفى أم لم تكن ، وأما  
 الحوادث التي تقع بعد سنة ١٩١٠ فمشرط في سماع الدعوى بواحد من  
 الروحية و لطلاق والإقرار بأحدهم أن يكون مؤيدة بورقة رسمية  
 أو بورقة مكتوبة كلها بخط المتوفى ، عليها إمضاءه ، سواء أكان الذي  
 رفع الدعوى هو الذي من الروحين أم كان وارث الميت منهما ، وحده  
 شدد في الورقة على تؤيد الدعوى ، وبعد أن كان شرطها أن يكون  
 ورقة حالية من شبه البروير صار الشرط في هذه الحالة أن تكون

ورقة رسمية ، أو مكتوبة كلها بخط المتوفى وعليها إمضاءه  
وفي سنة ١٩٣١ صدر القانون رقم ٧٨ وفيه تعديل لنصوص هذه  
المادة : فنص في المادة ٩٩ منه على أنه : لا تسمع عند الإنكار  
دعوى الروحية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثالثة بوثيقة رواح رسمية  
في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ ، ولا فرق بين أن  
تكون الدعوى مفامة من أحد الروحين أو من غيرهما  
ومن مجموع هذه القوانين يتاحص أن الدعاوى قسمت بحسب  
الزمان إلى أربعة أقسام : القسم الأول الدعاوى المضافة إلى زمن  
سابق على سنة ١٨٩٧ ، والقسم الثاني الدعاوى المضافة إلى زمن واقع  
بين سنة ١٨٩٧ وسنة ١٩١٠ ، والقسم الثالث الدعاوى المضافة إلى  
زمن واقع بين ١٩١١ وأول أغسطس سنة ١٩٣١ ، والقسم الرابع  
الدعاوى المضافة إلى زمن بعد أول أغسطس ١٩٣١ ، وقد عرفت  
حكم كل دعوى في كل قسم من هذه الأقسام

---

حُقوقُ الزَّوْجَةِ

٥٤ - إن الرواح . باطونق من الروح والمراد والشرعية تربده  
الدوام والبقاء ، ولا يتيسر ذلك بدوناً ، لأنهم كل واحد من الروحين  
يحقوق الآخر فيما يتكف دوناً الألفة واستتباب لطمايسه وشمول  
الحبه وقد تطلب هذه الشرعة علاقة الروح حين نظاماً دقيقاً ، فيجب  
مايجب على كل واحد منهما الآخر ، مايجب له قبل الآخر ، بحيث  
لوائتبعها المتردد حول لعمت حياتهما وسعد في معيشتهما ، ونحن نحمل  
لك القول في واحداً كما منهما وحقوقه ، وفي الحقوق المشتركة بينهما

#### ٥٥ - واحداً المدة (وهي حق الروح)

قد بين الله تعالى مايجب على المراد الروحاني أمم من ، وذلك في  
قوله جل ذكره في سورة النساء<sup>(١)</sup> (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى النِّسَاءِ مَا  
فَضَلَ اللَّهُ أَنْ تَنْصِبَهُنَّ عَلَى تَعْيُسٍ ، لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ، فَاصْبِرُوا  
فَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا جَعَلَ اللَّهُ ، وَالْآيَةُ أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّ شُرُوكَهُنَّ  
مُطْلُوعُونَ وَأَنْتُمْ وَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ ، ضَرُّهُمْ وَإِنْ أَحْبَبْتُمْ فَلَا تَسْمَعُوا  
عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً ) وهذه الآية الكريمة تدل على أنه يجب على الروجة  
أن تطلع زوجها فيما يأمرها به من حقوق الزوجية ، وعلى أن الرجل  
ولاية تأديب زوجته ، ووجه الاستدلال من الآية الكريمة على

وجوب طاعة الزوج أنه سبحانه حمل الرجال قوامهم على النساء .  
ولا يصلح القيم للقوامة على من حمل في تعليمهم إلا أن يطيعوه وسعدوا  
أو أسره ، ووجه الاستدلال على أن لرجل ولاية تأديب زوجته أنه  
سبحانه يقول (واللاتي تحقرون أنفسهن من أنفسهن - الآية) ومن هذه  
الولاية وكرامتها

فأما الطاعة لجماعها أن تعص معه في داره حتى أعدها له ، وأن تمش  
أمره إلا فيما هي الله عنه ، وأن تع في المنزل فلا تخرج منه إلا ب إذن  
زوجها ، وألا تسمح لأحد ما يدخل منزله إلا بإذنه .

وقد حملت هذه الشرعة ما أه كل واحد من هذه الأشياء قيم .  
فبذت بها رجل حتى لا ينقل أمره عن المرأة ، ويحدد لم توجب  
على المرأة الإقائه في دار زوجها حتى أعدها له إلا إذا تحققت أربعة  
شروط : الأول . أن يكون الزوج قد أهوه عاجل صداقها ، أي كان  
قد سمي لها مهرأ وحمل بعضه . ولا فلاح إلا إذا عاهد ما شرط تعجله .  
وإن لم يكن قد جعل بعضه معجلاً فلاح إذا عاهد ما جرى عرف بهما  
تتعجله مثلها . والثاني . أن تكون لدار رافعة بحفا مستكلمة جمع  
ما يحتاج إليه في معيشتها . والثالث . أن يكون هذه الدار بحيث آمن  
الزوجة بها على نفسها وماله . فلا تكون بمنى عن الحيران وتحفظ  
الأمم حتى لو استعانت لداره وجدت من بيعتها : والرابع : أن يكون



## الزوج نفسه عامونا عليها

وتحدد هذه الشرعة لم توجب على المرأة امتثال أوامر زوجها إلا إذا تحققت ثلاثة شروط : الأول أن يكون الأمر الصادر لها من شأن من شؤون الزوجية . فلو كان في شأن من شؤونها الخاصة كصرف في بعض مالها فلا يجب عليها أن تمتثل أمره . الثاني أن يكون موافقا لأوامر الشرعة . فلو أمره بما يخالف الشريعة لم يجب عليها الامتثال . الثالث . أن يكون الروح قائما بما وجب عليه من الحقوق لها .

وتحدد الشرعة لم توجب على الزوجة إلا ما فرار في دار الزوجية وعدم الخروج منها بغير إذن الزوج . إلا إذا تحقق بشرطان : الأول : أن يكون قصد أوامرها ما شرط لها تعمله من المهر أو ما جرى عرف لديها تتعمله منه إن لم يكن قد شرط لها تعمله من مهر . والثاني . ألا تترتب على منه إباحة من الخروج قطعة رجم . فإن منعها من زيارة محارمها فلها مخافتة والخروج إباحة .<sup>(١)</sup> ثم إن كان المحرم أباها جاز لها الخروج إباحة كل أسبوع مرة . وإن كان المحرم غير أبيها جاز لها الخروج لزيارته كل ستة مرة . وقيل : كل شهر مرة . والراجح هو

---

(١) . وإن عدا . . . . .  
لزيارته إلا . . . . .  
لا يجوز الخروج عن . . .

الأول : ولكن ليس لها أن تبيتَ عديمَ نكيرٍ إداًه : وإن كان أحدُ  
أولياها مريضاً وهو في حاجةٍ إلى رعايتها وليس له من يرعاه سواها فلها  
الخروج إليه وعليها أن تتعهدَه فدر حاجته إلى التعهد ، سواء أدن لها  
زوجها أم لم يَأْدِنْ ، وسواء أكان أبوها مسلماً أم لم تكن : وأما وجوب  
الإنساح لأحد أن يدخل الدار بغير إذن زوجها فمعه ما لم يكن مَنْ  
تأذن له بتحرماً لها ، فإن كان من تريد الإذن له أحد عمارها جار لها أن  
تدخله الدار بغير إذن زوجها ، ثم إن كان هذا المحرم أماًها جار لها أن  
تدخله الدار كل أسبوع مرة ، وإن كان غير أبيها جار لها أن تدخله  
الدار كل سنة مرة ، وقيل : كل شهر مرة ، كالحلاف في ريارتها أياماً .

وأما ولاية التأديب <sup>(١)</sup> فإذا خالفت الروحة بعض ما وجب عليها  
من طاعة زوجها بعد تحقق الشروط التي يلزم تحققها لوجوب الطاعة  
عليه أن يتولى تأديبها بنفسه ، وقد جعلت الشريعة ولاية التأديب على  
ثلاث مراتب : الأولى ، أن يعطى الروح زوجته بالرفق واللين فيبين لها  
ما أوجب الله على المرأة من طاعة زوجها وما عصى أن يترب على  
حسيناتها وتمردها عليه من انحلال عروة الزوجة ومن صباغ الولد إن كان  
فإذا لم تنفع الموعظة انتقل إلى المرتبة الثانية ، وهي أن يهجرها في المضجع

(١) هذا أصل سريته الزوج على زوجته منعه لأحد ما ، فإنه أن يعمل  
هذه السلطة في مواضعها للامتناع بها مع الاعتدال والحكمة

بالأبيت معها على فراش واحد . فإن لم يُجِد هذه العقوبة  
انتقل إلى المراتة الثالثة ، وذلك بأن يصرها صرّاً غير مُبرَّح ، وليس  
له أن يصرها صرّاً مرّحاً لآى سبب من الأسباب ، فإن فعل كان  
ذلك صرّاً رتاً ، وهو مهى عنه في قوله تعالى : ( وَلَا تُفْسِكُوهُنَّ  
صِرَاطَ اللَّهِ الَّذِينَ هَدَىٰ ) ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه (١) ، ومذهب  
الحنفية أن الزوج الذى يضار زوجته بحر الصرب الآثم المبرح  
يستحق المبرح ، والروحة أن ترفع أمرها إلى القاصى طالة تمر ،  
ومذهب المالكية أن الروحة في هذه الحالة أن تطلب إلى القاصى أن  
يطلقها منه ، وقد أخذ المشرع المصرى تحبيراً بمذهب المالكية في  
هذه المسألة ، ويستنبى بحث هذا الموضع في الكلام على فُرُق الزواج  
وعما يجب على الروحة لزوجها أن تكون مُدبرة إلى فراشه  
إذا تمها ، شرط ألا يكون عندها مانع شرعى كجوع ونفاس .  
وقد روى البخارى عن أنى هريره رضى الله عنه قال : قال النبى صلى  
الله عليه وسلم : « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأنت أن  
تحبى فأت غصاناً عليها لغتها الملائكة حتى تضح » وروى أحمد  
وابن ماجه من حديث عبد الله بن أرقم أن النبى صلى الله عليه وسلم  
قال : « وأبى الله أن يمد يده لا تؤدى المرأة حتى تؤدى »

حق روحها ، ولو سألتها نفسها وهي على قلب لم تتفق .  
 وما يجب على المرأة لروحها أن تصون نفسها عما يدين شرفها  
 وشرف زوجها : فلا تعطي شيئاً من شأنه أن يبعث الريبة في قلب  
 زوجها من جهتها . فإن فعلت ذلك فقد هتفت دعاءم الروحنة  
 فأهنت بيران الحقد في منه فسوء عشرينهما وبعث على الأنسة أن  
 « قلوا لداثها » وإن من الله عليه وسير يشبه إلى ذلك في حطة  
 انوداع إشارة رفيقه ، وانكته تشتم على كل شيء ، وذلك في قوله :  
 « وأما حقكم على نساتكم فلا يوطن مرثكم من تكرهون ، لا بأذن  
 في يوتكم لمن تكرهون »

وما يجب على المرأة لروحها أن تحاط على ماله كما تحاط على  
 ما من نفسها : وذلك ألا تعطى أحداً منه شيئاً مما لم يحرم العادة بإعطائه  
 ولا بإدبه ، سواء أكان ذلك من حبل القدس أم كان من الذباب أو  
 الطعام أو غيرهما ، فإن كان مما حرم العادة بإعطائه من غير انتظار  
 إذن كمنحة السائل فلا بأس بأن تعطيه

#### ٥٦ - حقوق المرأة (وهي أحداث الـ ١٢)

وأما حقوق المرأة على الرجل فكثيرة أيضاً ، ونحن نذكر لك  
 أهم هذه الحقوق :

فما أن يؤمنها عاجل مهرها قبل أن يدخل بها : فإن كان قد

شرط لها في وقت تسمية المهر تعجيل حرة معين فهذا الجزء المعين هو القدر الواجب تعجيله لها ، وإن لم يكن قد شرط لها في وقت تسمية المهر تعجيل شيء منه فإن الواجب حينئذ تعجيل الجزء الذي حُرِّت العادةُ بتعجيله مثلها ، ولها أن تمنع نفسها منه ، ولو بعد أن دخل بها وهي راضية ، حتى يوفىها جميع ما شرط تعجيله أو جميع ما جرى العرف بتعجيله ، كما أن لها أن تخرج من بيته غير إيدته لما شاءت من أعراض ما دام لم يوفىها عاين صداقها ، ولا تعتبر بهذا الخروج في هذه الحالة حارجة عن طاعته ، ولا تسقط عنه نفقاتها بهذا الخروج ومما أن ينقض عيبها ويكسوها ويسكنها في الدار التي تليق بها وبعد لها هذه الدار لإعداداً لكفها ما راحته ، وقد روى أحمد وأبو داود وابن ماجه عن معاوية القشيري أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم : ما حق المرأة على الزوج ؟ فقال : « تُطْعَمُهَا إِذَا طَعِمَتْ ، وَتَكْسُوها إِذَا اكْتَسِيَتْ ، وَلَا تُضْرَبُ الْوُحْدَةَ ، وَلَا تُقَسَّحَ ، وَلَا تَهْرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ » وروى أحمد عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أَتَمَّقُ عَلَى عِيَالِكَ مِنْ طَوْلِكَ » وروى الترمذي وابن ماجه في حصة الوَدَاعِ قوله عليه الصلاة والسلام : « أَلَا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ نَحْضُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ وَسُنَنِ »

ذلك البيان الشافي في مباحث النكاحات

ومنها : أنه إذا كان متزوجا فعيرها وحب عليه الغدال بينها وبين غيرها من الزوجات في العفة والبنوة

ومنها أنه يجوز لها الخروج بعير إذن زوجها لزيارة أبيها كل أسبوع مرة ولزيارة غيره من محارمها كأخي وعمه وحالها في كل سنة مرة ، وقبل : في كل شهر مرة ، كما أن لها أن تأذن لأبيها ولأبائها محارمها في دخول بيته بعير إذنه كذلك ، وتقدم بيانه وما شابههما

ومنها — وهو شيء انفردت به هذه الشريعة السمحة <sup>(١)</sup> — أن لها تمام الولاية على مالها إن كانت مكفأة رشيدة ، فإن كانت قاصرة الأهلية أو فادتها بالولاية على مالها لأبيها إن كان موحودا ، فإن لم يكن أبوها موحودا فالولاية على مالها لوصي أبيها إن وجد ، فإن لم يوجد فلجدتها أبي أبيها ، فإن لم يوجد موصى الحد ، فإن لم يوجد فلأماضي ، ومن يأذن له القاص بالولاية على مالها ، وبأخذه ليس للروح ولاية على مال الروح مطلقا ، إلا سوكيل منها إن كانت أهلا لتوكيله ، أو سوكيل عن له حتى الولاية على مالها إن كانت غائبة الأهلية أو قاصرتها ، فلو استولى زوجها على شيء من مالها بدوى

(١) ترى شريعة اليهود أن جميع ما "جدد" وهو ما ليس من وجه من لا يمرض لها من النهر في عقد الزواج أغلقت به المرأة وعدة لها ، حتى إذا مرضت فكل ما دخلت به من المال على دمه تزوجه وكل ما ملك من ماله وكل ما يهدي بها في غيرها — ملك خلال لزوجها يصرفه كيف يشاء دون تدخل من غيرها

إدنها فهو عاصب ، و"الشرعية توجب عليه أن يرده إليها ، فإن أهلكه  
صحة مثله إن كان متيا ونقصته إن كان قيميا ، وشأنه في ذلك  
كشأن الأجنبي منها بدون فرق

ومنها ألا يكلفها الروح أن تستق على شيء من شؤون الست  
بل لا يكلفها الأعمال المنزلية كالطبخ وحياطه الملابس وما أشبه ذلك<sup>(١)</sup>  
وإنما يجب على الروح أن يُنفق على جميع ما يحتاجه البيت من مال  
نفسه ، باب ترتع هي من تنفق نفسها بالإلهي على شيء من  
ذلك صح ترتعها

#### ٥٧ - أحقوق المشتركة بين الزوجين

فأما أحقوق المشتركة بين الزوجين وأدومها أربعة حقوق :  
الأول أن يُحسن كل واحد منهما معاشرة الآخر : فمُحصن له  
في سره وعلايقته ، ويحاول جهد طاقته أن يبدل السرور على نفسه ،  
أن يرى عنه ما عسى أن يبصر عليه من أكدار الحياه وآلامها ،  
وفي ذلك يقول الله تعالى ( وَلَهُنَّ مِثْرُ الَّذِي فِي يَدَيْ عِيْنِهِنَّ بِمَا لَمْ يَرْوِفَ )<sup>(٢)</sup>

(١) قوله عليه السلام : لا يكلفها الروح أن تستق على شيء من شؤون الست  
بل لا يكلفها الأعمال المنزلية كالطبخ وحياطه الملابس وما أشبه ذلك  
وإنما يجب على الروح أن يُنفق على جميع ما يحتاجه البيت من مال  
نفسه ، باب ترتع هي من تنفق نفسها بالإلهي على شيء من  
ذلك صح ترتعها

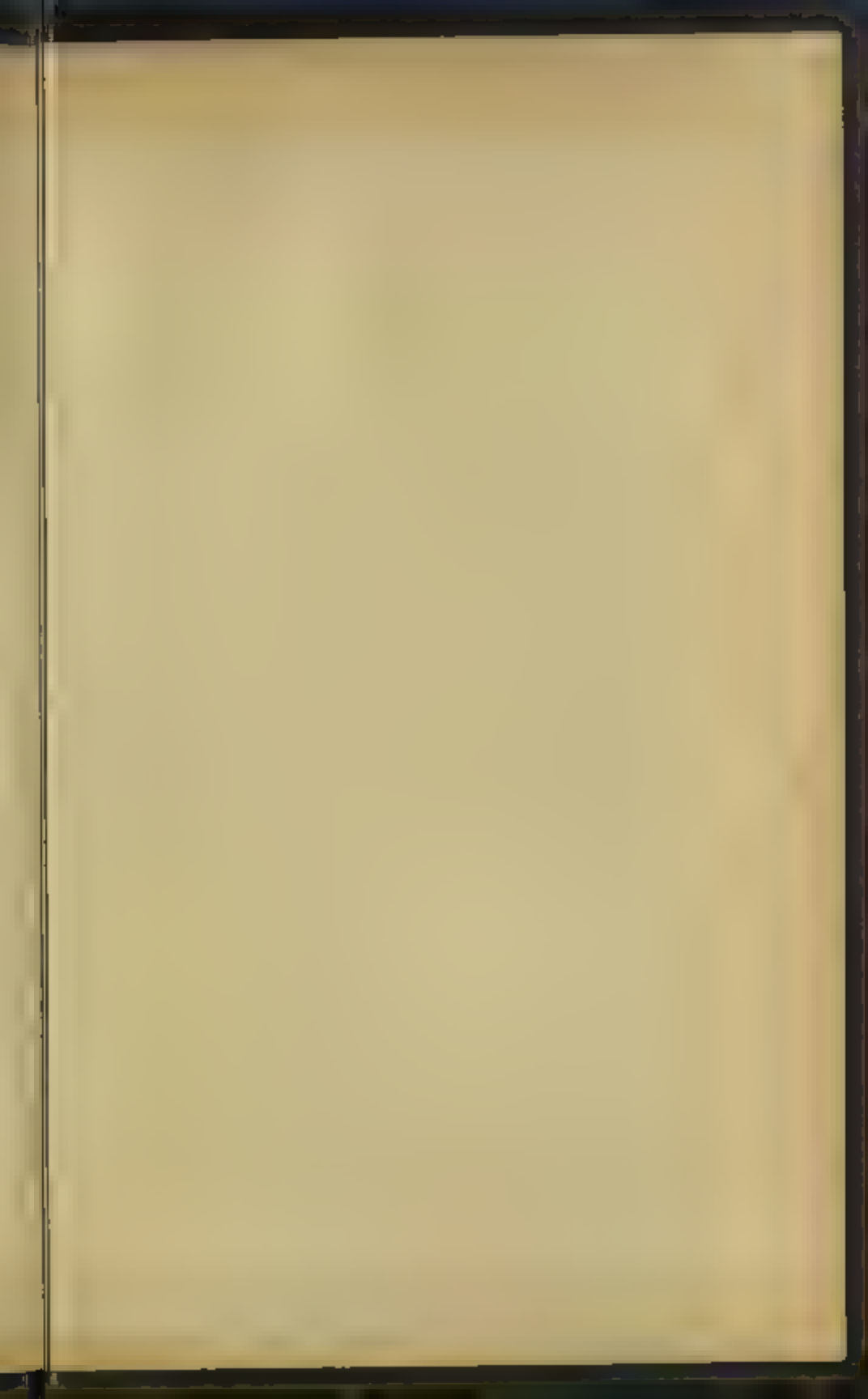
(٢) سورة البقرة ٢٢٨

الثاني. حرمة المصاهرة: يحرم على الرجل أن يتزوج أم امرأته ولو لم يكن قد دخل بامرأته، ويحرم عليه أن يتزوج بنتها إن كان قد دخل بها. ويحرم عليه أن يجمع بينها وبين أختها أو بينها وبين أختها أو بينها وبين بنت أختها. كما يحرم على الروحنة أن تتزوج - بعد طلاقها من زوجها وانقضاء عدتها منه - بأبيه أو بأبنته. وقد تقدم ذكر ذلك (١)

الثالث: التوارث حسب الزواج، إلا لما عصى: فإذا ماتت الروحنة أحد الزوج نصف تركتها إن لم يكن لها ولد منه أو من غيره، وأحد ربع تركتها إن كان لها ولد منه أو من غيره. وإذا مات الزوج أحدت الروحنة ربع تركته إن لم يكن له ولد منها أو من غيرها، وأحدت ثمن تركته إن كان له ولد منها أو من غيرها.

الرابع: جل الاستمتاع كل منهما بالآخر، فلكل واحد من الزوجين أن يستمتع بالآخر بجميع أنواع الاستمتاع في أياختها الشرعية





كتابُ المهر

يُطبق المهر شرعاً على « المال الذي يجب على الرّجل للمرأة عند عقد الزواج عليها أو نسب وطئه لها » .

وقد ورد « نسب العقد أو الوصه » يعيد أن الذي يوجب المهر على الزوج واحد من أمرين : الأول من العقد ، وذلك في الزواج الصحيح ، والثاني الدخول بالزوجة ، وذلك في الزواج الفاسد . ومنه يعلم أن المأقدين أو تفرقاً في الزواج الفاسد قبل الدخول لم يجب على الزوج شيء من المهر لأنّ الدين الموحى له قد انقضى ؛ فلم يوجد عقد معتبر شرعاً ولا دخول .

وقد عرّف من قول « يوجب المهر » إلح ، أن المهر واجب ، ولا يجوز أن يخلو الزواج منه ، ثم إن ذكره في وقت العقد ليس شرطاً لصحته ، بل يصح للعقد ولو لم يسمها مهرًا ، بل ولو اتفقا على عدم المهر ، ويبقى ذكر ذلك تفصيلاً .

ويسمى المهر صدّاقاً وبِخْتَةً وفريضة وطولاً وجِءاً وأجرًا وعُمراً وسكاحاً ، وقد جمع هذه الأسماء وغيرها بعصم في بيتين من نظم فقال :

صدّاقٌ وَتَمْهَرُ بِخَلَّةٍ وَفَرِيضَةٌ      جِءٌ وَأَحْرُ ثُمَّ عَقْرٌ عِلَاقٌ  
وَطَوَّلَ نِكَاحٌ ثُمَّ خَرَّسَ تَمَامُهَا      مَرَّدٌ وَعَشْرُ عَدَّةٍ دَاكٌ مُوَابِقُ

٥٩ - الدليل على وجوب المهر

والدليل على وجوب المهر الكتاب والسنة والإجماع : أما الكتاب  
فآيات منها قوله تعالى : ( وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً )<sup>(١)</sup> ومنها  
قوله جل ذكره : ( وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَقْبَلُوا بِأَمْوَالِكُمْ  
مُحْصِنِينَ خَيْرٌ مِمَّا يَشْتُمِقُونَ بِهِ يُهْرَأُ وَأَتَوْهُنَّ أُحْوَصْنَ  
فَرِيضَةً وَلَا تُجَاحَ عَلَيْكُمْ فِيهَا تَرْضَيْنَهَا مِنْ نَدَى الرِّيشَةِ )<sup>(٢)</sup> .  
وأما السنة فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخل زواجا  
من مهر ، ولو لم يكن واحداً لتركه مرة ليدل على عدم الوجوب .  
وقد أجمع علماء الإسلام على ذلك منذ عهد الصحابة إلى يوم الناس  
هذا : ثم إنه لو أيسح أن يتزوج الرجال بدون مهر لكان في ذلك  
انتدال للنساء وحط لأقدارهن فإراها الرجل يعين الاحتقار والمهانة  
فلا تحسن بينهما العشرة ولا تطيب إقامتها معه : فيؤدى ذلك إلى  
قصم العروة وتشيت ما تجتمع من الشمل ، ولا يعز ذلك على الرجل  
لأنه ما فقد شيئا ولا أتم في سبيل الوصول إليها شيئا ، وهو المالك  
لأمر الافتراق ، فكان إيجاب المهر عليه بمثابة إشعار له بأن الزوجة  
شيء لا يسهر الحصول عليه إلا ما يبدل حتى لا يهرط فيه بعد الحصول عليه

(١) سورة النساء ، الآية ٤

(٢) سورة النساء ، الآية ٢٤

## ٦٠ - المهر واجب على الزوج :

قصت سنة الاحتجاج المستقمة مد أقدم عصور الإسلام تقسيم  
 لعمل لإصلاح شؤون الدثلية بين الرجل والمرأة ، فيقوم الرجل  
 بتحصين المال وكسبه من الوحيه المتنوعة ، ويقوم المرأة بإدارة  
 البيت وتبثته الطمء والإشراف على تربيته ما يورثون من أولاد ؛ لذلك  
 كانت جميع التكاليف المالية واجبة على الرجل دون المرأة ، وكانت  
 التكاليف العملية في داخل البيت من نصيب المرأة ، من غير أن تكون واجبة  
 عليها لم راعته هذه الشريعة ، ومن التكاليف المالية الواجبة على الرجل  
 المهر والعققات بجميع أنواعها ، وهذا هو الموافق سنة الله في خلقه ، وهو  
 الموافق لصانع الحسنيين جميعاً ، وبالله الرحمن - تمضي مامحة الله  
 من قوة وصلاته أعضاء - فادر على السعي ، ولا كذب ، والمرأة  
 - تمضي مامحة الله من حلاله وصبر وطول أنه - مستطيعه  
 أن تبقى داخل البيت تربي فيه أم ب الراحة لزوجها ولأولاده .  
 هذه هي القسمة الصعيه التي توجبها الفطرة القويمة والتي تتطابق مع  
 سنة الكون المادلة

## ٦١ - الزوج الذي يكون منه المهر :

كل ما كان مالاً متقوماً في حق المهر ، أو كان مفعلاً تقوم به مال ،  
 فإنه يصلح أن يكون مهر ، وكل ما لم يكن متقوماً في ذاته ، أو كان

متقوماً بمثل في حق غير المسلم فيه لا يصلح أن يكون مهراً والسبيل  
على ذلك قوله سبحانه في الآية التي أسلفنا على وجوب المهر  
( أن تشتقوا بأموالكم أنفسكم ) وقد ورد سبحانه قد جعل سبب العقد  
إلى الزواج هو المال

وعلى هذا يصح أن يكون المهر من الذهب والفضة . ومن العقار  
كقطعة أرض راعية أو قطعة أرض صالحة للسبا أو دار ومن المقول  
كثوب حرر أو صوف وكأنته من ذهب أو حوهره . كحبه . وحصى  
وكبريت من حطه أو شبة . . . من مدفع الألعاب التي تقوم بأعمال  
كالوأمرها منفعة دار أو غيرها

ولا يصح أن يكون المهر مئة ولا مائة مسموحاً . لأن هذين  
ليسا مالاً . ولا أن يكون حرراً أو حتريراً لأنها غير متقومين في  
حق المسلم . فإذا سمي الزوج في عقد الزواج شيئاً مما لا يتقوم بمال  
أصلاً أو سمي شيئاً لا يتقوم به في حق المسلم خاصة فإن العقد يكون  
صحيحاً والتسمية تكون باسدة . وكأنه مسمي شيئاً أصلاً

٩٢ - لا تجب تسمية المهر في العقد :

المهر من ركائز أركان عقد الزواج . وليس ذكره شرطاً في  
صحة العقد . ولكنه حكم من أحكام العقد وأثر من آثاره . وعلى هذا  
لا تجب تسمية المهر في عقد العقد . بل يصح عقد الزواج سواء

أُسْمِيَ الزَّوْجَ مَهْرًا صَحِيحًا، أَمْ سَمِيَ مَهْرًا فَاسِدًا، أَمْ نَقِيَ الْمَهْرَ شَيْئًا، أَمْ  
سَكَتَ عَنْ تَسْمِيَةِ الْمَهْرِ وَعَمَّ فِيهِ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ الزَّوْاجَ يَصَحُّ  
وإنْ لَمْ يُتِمَّ الزَّوْجُ مَهْرًا فَوَلَّى اللَّهُ تَعَالَى، (الْأُجَاعُ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ  
النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِصُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً) <sup>(١)</sup> حَكَمَ سَحَابُهُ  
فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ بِصَحَّةِ طَلَاقِ الرَّجُلِ رُوحَتَهُ قُلْ أَنْ يَتَسَّهَا  
وَقُلْ أَنْ يَسْمِيَ مَا مَهْرًا، وَبَعْدَ تَعْلَمُ أَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ  
رُوحٍ صَحِيحٍ؛ فِدَلٌ هَذَا عَلَى أَنَّ النِّسَاءَ فِي وَقْتِ الْعَقْدِ لَيْسَتْ رُكْنًا  
وَلَا شَرْطًا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صَحَّةُ الْعَقْدِ

### ٦٣ - أَقْلُ الْمَهْرِ وَأَكْثَرُهُ

لَا يَجُوزُ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ أَنْ يَقْصُرَ الْمَهْرُ عَنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَرُفْعُهَا  
سَعَةً مُثَاقِيلَ <sup>(٢)</sup> وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الدَّرَاهِمَ كَانَتْ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُ ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ: أَوَّلُهَا دَرَاهِمُ كُلِّ عَشْرَةٍ مِنْهَا تَرُونَ عَشْرَةَ مُثَاقِيلَ، وَثَانِيهَا  
دَرَاهِمُ كُلِّ عَشْرَةٍ مِنْهَا تَرُونَ خَمْسَةَ مُثَاقِيلَ، وَثَالِثُهَا دَرَاهِمُ كُلِّ عَشْرَةٍ مِنْهَا

(١) سُورَةُ النِّسَاءِ، آيَةُ ٢٠.

(٢) رَوَى الشَّرْحُ الْمَوْسُوعُ أَنَّهُ لَا يَجُزُّ أَنْ يَكُونَ مَهْرُ الزَّوْجَةِ أَقْلَ مِنْ مِائَتِي ذَرَّةٍ إِنْ كَانَتْ  
كَافَّةً، وَلَا أَقْلَ مِنْ مِائَةِ ذَرَّةٍ إِنْ كَانَتْ نَقِيَّةً، وَرَوَى مَالِكٌ أَنَّ أَقْلَ الْمَهْرِ الزَّوْجَةِ لَا يَكُونُ  
إِلَّا بَعْدَ وَفَاءِ رُوحَتِهَا أَوْ عِنْدَ مَلَاحَظَةِ رُوحَتِهَا وَفِي الرَّأْيِ الثَّانِي تَخَالَفَ الْقَوْلَانِ فِي إِسْلَامَةِ نِسَاءِ  
الْمُخَالَفَةِ، لِأَنَّ الْمَهْرَ فِي بَطْنِ الْقَوْلِ الْإِسْلَامِيِّ عَنْ حَالِهَا بَرَاءً سَحَابُهُ بَعْدَ الْعَقْدِ أَوْ بَالِغًا  
بِهَا، ثُمَّ إِنْ أَجْلُ الْمَهْرِ - إِنْ أَتَيْنَا عَلَى مَا رَوَيْنَاهُ - لَا يَصِيرُ وَاجِبَ الْإِدَاءِ، إِلَّا بِالْمَوْتِ  
أَوْ الطَّلَاقِ

زن ستة مثاقيل . فاحسب حصة الصدقات مع أرمان الأموال . وكان  
الحياة يأوت إلا أن يأخذوا من النوع لأول ، وكان زمان لأموال  
أأوت إلا أن يعطوا من النوع الثالث . فذا فاعوا في الأمر ، ورفعه  
إلى عمر فصلى صلى الله عليه أن يأخذ حصة العشرة زن سعة .  
لأنه متوسط الأوران الثلاثة الذي لا ظلم فيه ولا تحس . فصار  
أشأن في المقدرات الشرعية إلى هذا النوع من الدراهم . وقد ورد  
المهر بعضه حش في العصور . فأحرده ما به أوت خمسة وعشر  
فرشا بالقروش المصرية الحالية

والدليل على ما ذهب إليه الأحاد ما رواه ابن أبي رقيق  
من حديث جابر رضي الله عنه . ألا لا زوج امرأة إلا الآ ليه ،  
ولا يزوجه إلا من الأكفاء . ولا مهر أقل من عشرة دراهم  
وما رواه الدارقطني من حديث أبي رضى الله عنه . لا يكره المهر  
أقل من عشرة دراهم . وعلى هذا لو سمي الحل له حته عشرة دراهم  
ورصبت ٣ هي وأوليه وقد صحت التسمية ووحشت العشرة بغير  
زيادة ، ولو سمي أول من عشرة . وصحت هي وأوليه ٣ لم تصح  
التسمية . وفي هذه الحالة يقول أنه حصة . أو يوسف ويحمد . يجب  
أن يدفع العشرة ، ويقول روي يجب أن نصار إلى مهر مثلها لأنه  
ما سمي شيء لا يصلح مهرا في الشرع . كما لو لم يُسم شيء أصلا ،



والصواب ما ذهب إليه الثلاثة . لأن مصاد هذه انفسية لحق الشرع ،  
لأحق الروجة لأنها راصه . ولا لحق الأولى . لأنها موافقون ، وحق  
الشرع هو العشرة فيصار إليها ، ولا شك أن الراصه عا دوت العشرة  
ترضى بالعشرة من باب الأولى

وقال مالك رحمه الله لا يجوز أن يقل المهر عن ربع دينار . إن  
قدّر من الذهب ، وعن ثلاثة دراهم . قدر من الفضة ، ويجب أن  
يكون ربع الدينار حالها وثلاثة الدراهم حاله لا عش و أحدهم .  
ولا يجوز أن يقل ما يواى أحد من الفضة يوم العقد إن سمي  
من غير الذهب والفضة . وفي سمي الزوج أقل من ذلك خير ومن  
الدخول بين أن يتم هذا العقد وإن تمسح الزوج بالطلاق . فإن  
احتار الثاني فعليه نصف المهر

وقال الشافعي وأحمد رحمهما الله . لا حد لأقل المهر . وكل شيء  
صح جعله نكاحاً فإنه يصح جعله مهراً . وقد استدل على ما ذهبوا إليه  
بجملة أحاديث منها ما رواه أبو داود من حديث جابر أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قال . « من أعطى في صداق امرأة مائة كفيه سويقاً  
أو تمراً فقد استحل » . ومنها ما رواه الدارقطني والطبراني أنه صلى الله  
عليه وسلم قال : « أدوا العلائق » قالوا وما العلائق ؟ قال . « راصي  
عليه الأهنون » . ولو قصيماً من أرك ، وذهب ما أحرجه الحاكم

أبو عبد الله من حديث شهر بن سعد أنه قال روى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا امرأة عاتمة من حديثه قالوا وهذه الأحاديث - وإن يكن في بعضها مغل - تؤيد بعضها بعضاً

و نحن نعلم صحة هذه الأحاديث التي تنسب إلى النبي و أصحابه  
و علمائهم بالاستدلال بـ مسند بقرانهم أنها لا تتعارض مع  
ما ذهب إليه الجمهور من جميع هذه الروايات الواردة في الأحاديث  
التي تدعيها ، طريقة الخلق أن ينسبوا الأحاديث الواردة على الأئمة  
منهم و أندرهم و ذلك في بعض النسخ ، و لكن ما ذكرناه  
أيضا باقيا في ذمة الزوج ، و نكود الأحاديث الواردة على  
بعض الروايات على صحة المهر معجزة و مؤخره

ولا حدث لأبيكم المهر بإجماع أهل الشريعة فلا تنزع الشريعة  
أحدًا من أن مهر زوجته ماشية أو عشاءات من مال زوجها سبع فدية  
وهذا إذا دعي من الخطأ (١) رضي الله عنه أن يعطى على أن يسأل  
يطلب أحدهم في المهر عما زوج رسول الله ﷺ به رابعه  
سواء هو بنت له امرأة من آخر المسجد فقالت إني سجدت لما علم  
ما تأمر به أفضل . وماذا قال ؟ قالت قال الله تعالى (وإن  
أردتم استبدال زوجكم مكان زووجكم فأنتنم بخلافه) فصار فلا

(١) روى هذه القصة جماعة من المحدثين مع اختلاف في العبارة

تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا<sup>(١)</sup> فَرَجَعَ عَمْرُو عَمَّا قَامَ بِهِ نَعَمَ يَسْأَلُ لِلرَّجُلِ أَلَا  
يَعْلَى فِي مَهْرِ امْرَأَتِهِ كَمَا يَسْأَلُ لَوْلَى الْمَرْأَةِ أَلَا يَعْلَى فِي مَهْرِهِ لَمَّا رَوَاهُ  
أَحْمَدُ عَنْ عَائِشَةَ صَحِيحًا إِنَّهُ عَمَّا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ  
«إِنْ أَعْطِمَ الْكَأَجَ رَكَّةً نُسِرَهُ مَوْفِقَهُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ  
وَحُسَيْنُهُ، مِنْ أَنَّ عَمْرُوً اخْتَصَبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ يَخْضَعُ كَثِيرٌ مِنَ  
الصَّحَابَةِ . لَا تَقْبَلُوا نَفْسَ الْمَرْءِ لَوْ كَانَتْ تَكْرِمَةً فِي الْمَدِينِ أَوْ  
تَقَرُّبًا فِي الْأَحْزَانِ كَالْأَهْلِ لَكُمْ بِهَا نَبِيٌّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مَا أَصْدَقَ  
رَسُولُ اللَّهِ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ وَلَا صَدِيقَتِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنَاتِهِ أَكْثَرَ  
مِنْ ثَلَاثِي عَشْرَةِ أَوْفَةٍ وَصَدِيقَتِ أُمِّ وَحِشَاتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
إِلَّا أُمُّ حَبِيبَةَ أَيْ سَفِيَاءَ لَمْ يَزِدْ مَهْرُهَا عَلَى حِمَاةِ دَرَمٍ فِي  
أَكْبَرِ نَهْدِ الْبَوَاةِ<sup>(٢)</sup> ، وَذَلِكَ بِالْبَيْتِ الْحَدِيثِ أَنَّهَا عَشْرُ جِصَمٍ مَصْرِيٍّ  
وَصَفِيفَةٍ حَبَشِيَّةٍ ، وَأُمُّ حَبِيبَةَ هَدَتْ كَاتِبَ بَارِصِ الْخَيْشِ مَعَ رُوحِهَا  
عَدَدَ اللَّهِ مِنْ حَبَشٍ ، فَمَاتَ عَنْهَا ، وَجَّهَ النَّحَاشِيُّ نَبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ وَأَصْدَقَهَا عَنْ أَرْبَعَةِ آلَافٍ دَرَمٍ<sup>(٣)</sup> ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ : وَكَتَبَ  
لِحَبَشِيِّ سَأَلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : أَيْ ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ

(١) وَرَوَاهُ الْإِسْلَامِيُّ

(٢) هَذِهِ الْوَاوُ خَدِيعَةُ بِنْتُ خَدِيجٍ ، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ

كَأَنَّ مَهْرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَكَانَ مَهْرُهُ

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَابْنُ مَجَازٍ ، وَابْنُ وَهْبٍ ، وَابْنُ عَسَاكِرَ

النجاحي تكريماً لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس بموجباً حتى  
يمنع منه الرسول . ثم إن في المداواة في المهور إعطاء بكثير من  
الشبان فرصة التعلل والإكثار من المداوير فيهم القعود عن  
النزوح ، وفي ذلك من المعاسد العظيمة ما ليس يحصى صرره  
٦٤ - موجب العقد

إنما يجب بالعقد مهر مثل الروجة ، ولكنه يُقَدَّل عن مهر المثل  
عند تسمية الزوجين أو وكيلهما ما يصلح أن يكون مهراً ، سبب  
أهما رصداً لهذا الذي سماه ، ولو سكتا عن التسمية أو صا لمهر أو  
سماً مالا يصلح مهراً لكونه غير مقوود في حق المسلم رجعت إلى  
الأصل في جميع هذه الصور ، وهو مهر المثل<sup>(١)</sup>  
٦٥ - الحقوق المتعلقة بالمهر:

لبهر حالتان : حالة ابتداء ، وحالة دوام ونقده .  
ويتعلق به في الحالة الأولى - وهي حالة الابتداء - ثلاثة حقوق :  
الأول حق الله تعالى ، والثاني حق المرأة ، والثالث حق الأولاد .  
فأما حق الله تعالى فيظهر في أن المرأة وأولادها جميعاً لا يمكنون  
إسقاط المهر جملة ، ولا يمكنون جملة أقل من عشرة دراهم وربما  
سبعة مثاقيل ، وأما حق المرأة فهو أن يسع الولي بمهرها مهر أمثالها ،

(١) قد ذهب إلى صحة رجوعه ذهب وذهب إلى بطلان رجوعه محمد وأبو حنيفة محمد بن عمر  
وربما يصار إلى مهر المثل عند الضرر بخلافه ، وهو برهاني ( ٢ - ١٥٧ )

وتصير أثر هذا الحق في الولى - الولى غير الأب والجد الصغيرة  
 أو من هو من جهة هذا الزوج لا يصح أصلاً ، وكذا لو كان  
 المهر - لها هو الأب أو الجد وكان قد وفاها من توليه العقد نسوة  
 إلا أنها - لها من يثبت أن تصاب بفسخ العقد ولو كان الزوج  
 قد دجن - ذلك لأن الولى - كان قد أسقط حقه من المرأة في  
 هذه المرأة لم يفسد حقه - وإنما هو الولى فهو أن يكون المهر مهر  
 أو - حقه - وهذا الحق فيها لو زعمت أن أدائها  
 - هو بغيره - هو قبل - منها بدون رضا الولى  
 - من هذا العقد يكون هو هو حتى يكمل الزوج مهر المثل  
 أو - ولو انماض لافاد - ذلك لأن الولى لم يسقط حقه  
 في هذه المسألة - من أسقطت المرأة حقه

ويعلم لها في أحالة شاة - وهي حالة البقاء والدوام - حق  
 واحد ، وهو حق أدائها ويرتب على هذا أن المرأة لو  
 أب (زوج من مهر كاه أو غيره - بعد أن تمت في دمه سبب  
 العقد الصحيح أو سبب الذحول في العقد المفسد - فإن المهر يستند  
 رضى الولى أو لم يصح - لأنه لاحق للولى في حالة البقاء والدوام  
 كما قلنا .

#### ٦٦ - تعيين المهر وتأجيله:

كما أن بعض " زوج مهر بوجه كاه ، ويجوز أن يؤجله

فلا تنفك منها كلمة إلى أجل مديد ، ويجوز أن يجعل بعضه  
ويؤجل بعضه الآخر كذلك ، ويعبر بأن يقصد المهر من قبل  
فعل جار ، ومتى اتفق الزوجان على شيء من ذلك بعد ما اتفقا عليه  
كانت ما كان ، فإن لم يفتقا على شيء أصلا كان الحكم لعرف « هما »  
على معنى أنه لو كان العرف حاريا بأن يجعل المهر كله أو يؤجل  
كله أو يجعل ثلثه أو نصفه ويؤجل الباقي كان « حري » منه عرف  
كالمشروط بينهما

واستحب كثير من العلماء أن يُعقد « نص المهر من الاستحلال  
خروج من خلاف « نص العدة » أو خروج من « عتق من في  
ذلك إلى ما رواه أبو داود (١) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه  
ما تروح طاعته رضي الله عنها بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أراد أن يسحر به « فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى  
شيئا ، فقال علي يا رسول الله ما عدى شيء « فقال النبي صلى الله  
عليه وسلم « أعطوها ذراعت « فأعطاهم ذراع « ثم دخل بها « أحسن  
ما رُده على الاستدلال بهذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم  
وعلى وإن سميا في العقد المهر لم يكون قد نصا على كونه مهجلا أو  
مؤحلا أو عتيق كونه نكاح مؤحلا ونكاح معجلا ، فراجع النبي صلى الله

عليه وسلم إلى عرف المدينة : لأن زواج علي بفاطمة كان في المدينة  
في السنة الثانية من الهجرة ، وكان عرف المدينة تقديم المهر كله <sup>(١)</sup>  
فلما وثق من أن عليا لا يملك المهر كله بل علم أنه لا يملك شيئا اكتفى منه  
بأن يعطيها درعه تطيب لحاظرها

٦٧ - من تصح سبعة المهر ومنه

قد تقدم لك أن المهر قد يكون مالا وقد يكون مصعة ونقول  
الآن : إن الزوج إذا سعى المهر من الأموال اشترط لصحة التسمية  
شرطان : أولهما أن يكون هذا المال متقوما في حق المسلم ، وثانيهما  
ألا يكون مجهولا جهالة فاحشة ، وذلك بأن يكون معيا أو مجهولا  
جهالة بسيرة ، وصانده الجهالة الفاحشة أن تؤدي إلى التنازع بين  
المعتدين ، والجهالة البسيرة مالا تؤدي إلى ذلك وإن كان الذي  
سمته الزوج مهر من المصاع فإنه يشترط لصحة هذه التسمية أن  
تكون المصعة التي سمها من المصاع التي يجب في معاملتها أجره

وإذا علم ذلك فاعلم أن التسمية تكون فاسدة في أربعة مواضع  
ثلاثة منها في تسميته الأموال وواحد في تسمية المصاع : أما الثلاثة  
الأولى فأنه أن يكون المال المسمى غير متقوم أصلا ؛ لكونه مما  
لا يجرى فيه البذل والمصاع ، وذلك كحبات من حنطة وكوز من ماء

(١) نص ابن رشد على عرف المدينة هذا في بداية المصنف (٢ - ٣٦)

وما أشبه ذلك ، وثانها أن يكون مقنونا للكر في حق غير المسلم ،  
مثل الحر والحرير . وثالثها أن يكون محولا جهالة فاحشه معصية  
إلى ابراع ، كأن يسمى لها ثلاثة أنواب أو يسمى لها ثلاث دواب ،  
أو يسمى لها خمسة فطير . أو يسمى لها عشرين مثقلا ، وما أشبه  
ذلك . ألا ترى أن الأنواب فتناول الحرير و تقطر والكدان  
والصوف ونحوها ، وأن الدواب تحمل الخيل والخن والثدي والحرير  
ونحوها ، والفاطير تحمل العطر والصل والناقعة ونحوها ، والمثاقير  
تحمل الذهب والفضة وغيرهما من المعدن ، فطلبت راحة أعلى  
ما يحتمله اللغز وبأبى الروح إلا أحط به يحتمله ، فبذلك تراع بهم .  
وأما الموضع الخاص بنسمة المدفع فهو أن يسمى لها نسمة لا يجوز  
أحد الأجرة عليها لكونها من القذات التي يقرب بها وعليها إلى الله  
تعالى كأن يمد بها الهرب أو سورة منه <sup>(١)</sup>

٦٨ — متى يجب المسمى ومتى يجب مهر المثل ومتى يجب الأهل منه .

لا يتخلو ما يجب على الراعي من أحد أربعة أشياء الأول المسمى .  
وثناني مهر الروح . وثالث الأهل من المسمى وهو المثل . ورابع  
الحد الأدنى للمهر وهو عشرة دراهم ورعا . نسمة مذكور ولكل واحد

(١) يرى فتاوى أنه يجوز جعل المهر تحليلا . . . . .  
الأجرة على ذلك وإن كان قرعة



من هذه أرواحه هو صاع صاع . . . عن ذكر لك ذلك على وجه  
الإجمال ؛ فنقول :

أولاً : أما المسمى فيجب في حالة وجوده ، وهي أن يسمى الروح  
عشرة دراهم أو أكثر أو ما قيمه ذلك تسمية صحيحة حاله  
من أحواله المؤدية إلى أربع سرور روحه وأولها  
بما سألناه

ثانياً : وما مظهر لما في خمس حالات ، أربع منها عليها عدد  
الوجه ، وروح حدة تحذف ، وهي

١ - ألا يسمى روح ولا يبه مهر ، أصلاً حين العهد ، وذلك شمل  
ثلاث صور : ١ - حين أن يكون له مضافة ، كأن يقول  
روح ثروته روح عشت قصور فصب ، ولم يصرصا  
٢ - كونه أصلاً واصباً ، كونه روح الشعر الذي قد  
فيه وحكمة ، كونه روحاً موصوفه ، وهي المرأة  
٣ - كونه لها حين العهد شيء ثم تمت فليس له حول أن يسمى  
بـ صاع روح ، تمت فمره لك حتى يقال الروح اسمه صاع  
بـ صاع روح أو روحاً أصلاً كـ روح روح  
تسمى على أنه لما مهر نكح ، فتقول : قلت

ج - أن يسمى مهر' ويكون التسمية عشرة ، وذلك يشمل

أربع صور ، وقد قسمنا سها تقريباً

د - أن يكون المرأة ، لعلها دفعه لحره قد روجت سها

دون إحد ولها وسمى الزوج لها دون مهر أمثها

هـ - أن يكون الزوج قد سعى دون عشرة دراهم أو ما قيمته أقل

مها ، وذلك عند زهر رحمه الله ، وقال العلماء الثلاثة يجب

حينئذ عشرة دراهم ، لحق الشرع

ثالثاً ، وأما الأقل من مهر المثل ومن المسمى بحب في حالة واحدة ،

وهي أن يعقد الزوج على مرأة عداً سمى ويسمى لها مهر التسمية

صححة ، ويدخل في هذا ما إذا كان يحب الأقل من لدى سماه

ومن مهر المثل ، على ما سمي لها مائة ، مهر سها مائة كان الواجب مائة

لأنها ما رصيت بما دون مهر المثل حين التسمية كان رتد عن المسمى

كالمعدوم ، ولو سمي لها مائة ومهر مثلها خمسون كان الواجب الحسين

لأن التسمية لما اتصلت بالعدا لم تكن من القصة بحيث يستمسك

بها إلا للحط

رابعاً ، وأما أقل المهر بحب في حالة واحدة ، وهي أن يسمى

أقل من عشرة دراهم أو ما قيمته أقل منها ، وذلك عند علماء الثلاثة

أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ؛ والسر في ذلك أن في المهر حقين

حقها وهو ما اراد على عشرة ، إلى أن يقع مهر مثلها وحق الشرع وهو

(١١ - الأحوال الزوجية)

العشرة ، فإذا رصيت هي بما دون العشرة فقد أسقطت حقها وحق  
 اشرع جميعا ، ولإلزام أن يسقط حق نفسه دون حق الشرع ؛ لذلك  
 اعتبر ما مراد من العشرة ساقطا بإسقاطها ، لأن لها ولاية على نفسها ،  
 ولم يعتبر تمام العشرة ساقطا : لأنها لا ولاية لها عليه . ولا شك أن  
 محل وجوب العشرة في هذه الحالة دون ما هوها إلى مهر مثلها خاص  
 بما إذا لم يكن لهذه المرأة ولي عاصب يعرض على زواجها ، أما إذا  
 كانت لها ولي عاصب واعترض على تزويجها نفسها وكان مهر مثلها  
 أكثر من العشرة فإن الواجب حشد هو مهر مثلها ، وتكون هذه  
 هي الحالة الرابعة التي تقدمت في أحوال وجوب مهر المثل .

#### ٦٩ - م يعتبر مهر مثل الزوجة ؟

يكون مهر مثل الزوجة هو مهر فرائتها من جهة أبيها كأخواتها  
 وعماتها وأبوات أعمامها بشرط اتفاقهن في وقت العقد منا وحالا وبداء  
 وبالا وعصرا وصلاحا وعقلا وعفة وعدا وأدبا وبكارة أو ثبوت  
 وعدم ولد . وبالحالة في كل وصف تختلف الرغبة في المرأة باختلافه ،  
 مع ملاحظة حال الروح من السر والجمال والمسال والحسب والعقل  
 والتقوى ، فإذا لم يوجد من يماثلها من قوم أبيها في هذه الأوصاف  
 كلها أو بعضها يطر إلى امرأه نماثلها من قوم يماثلون قوم أبيها في

الشرف والرفعة ، فيكون مهر هذه المرأة هو مهر مثلها. (١)

٧٠ - ثم يثبت مهر مثل الروحة

إذا اتفق الزوجان على أن مهر مثل الروحة هو كذا هلام طاهر ، ويكون ما اتفقا عليه هو مهر المثل ، لأن الروح قد رضى بدفعه والمرأة قد رضيت بنفسه . وأما إذا اختلفا فقل الروح مهر مثلها مائة ، وقالت الروحة . مهر أمثالي مائة . فإن كان لأحدهما دية فقلت بيته ونصى بمقتضاها متى صححت شهادتها ، بشرط في الدية أن تكون رجلين عدلين أو رجلا وامرأين ، وأن يكون إحصارهما عن مهر المثل بلطف الشهادة ، بأن يقول كل واحد منهما . أشهد بأن مهر مثل فلانة هو كذا دياراً ، لأن فلانة بنت فلان المساوية لها في كذا وكذا من الصفات قد تزوجت بهذا القدر فإن لم يكن لأحدهما دية أصلاً استخاف الزوج فإن حلف لزمه ما يدعيه فقط وإن لم يحلف لزمه ما ندعيه الروحة . ومن هنا تعلم أن مهر المثل يثبت بإقرار الزوجين . وبسه أحدهما . وسكول لروح عن اثنين عند انعدام البينة

(١) وقال القاضي : إن لم يوجد من قرابة المهر . . . . . من الأحميت بالاعتبار

٧١ - الريادة عن المهر والخط منه .

إذا كان الروح بالمال عافلاً جاز له وحده بعد تمام العقد وتسمية  
المهر أن يزيد في مهر زوجته ماشاء : لأنه سبب استكمال شروط  
الاهنية يملك التصرف المطلق في ماله ، ولا يملكه عليه أحد إلا  
شوكيل منه ، فإن كان الزوج صغيراً أو مجنوناً أو معتوها لم يملك  
هذه الريادة بنفسه وملكها أبوه أو جده دون سائر الأولياء : لأن  
هذين النوعين شقيقتهما وشدة مراعاتهما لمصلحة موليها لا بد أن يطر  
كل واحد منهما إلى مصلحة نريد على ما يريده من مال ولده ، وليس  
لغير الأب والجد من الأولياء ، ولا القاضي ، أن يزيد في مهر الصغير  
بعد تمام العقد

وتصير هذه الريادة التي يزيد بها الروح الدائع العقد أو أبو  
الصغير أو جده جزءاً من المهر ثلاثة شروط : الأول : أن تكون  
هذه الريادة معلومة المقدار ، والثاني : أن تقل الرجة بنفسها إن  
إن كانت بالغة عافئة أو يقبل وثبها إن كانت قاصرة في نفس المجلس  
الذي حصلت فيه الريادة ، والثالث : أن يكون الزواج باقياً ، وينتهي  
الزواج بالطلاق البائن مطلقاً ، وبالطلاق الرجعي إذا انقضت العدة ،  
وبالموت : هو راد من نصح زبادة ولم يحصل طلاق أصلاً أو حصل  
طلاق رجعي والعدة باقية فقد تحقق الشرط ، وإذا زاد بعد طلاق

بأن أو بعد نهاية العدة من طلاق رجعي أو بعد موت الزوجة لم  
تصح الزيادة

وكما تصح زيادة الروح أو وليه في مهر الزوجة بالشروط التي  
ذكرناها يصح أن تحط الزوجة بنفسها عن الزوج كل المهر أو بعضه :  
بأن يُبرئه منه كله أو بعضه بعد استقراره عليه إذا كان من جنس  
النفدين ، أو تَهَّ له كله أو بعضه إن كان من غيرهما ، وذلك لأن  
المهر بعد استقراره حقٌ حاصل للزوجة ، ولا يحتاج إرؤها إلى  
قول الزوج أو وكيله أو ولده ، ولا يملك أو الصغيرة ولا جدها  
أن يحطَّ من مهرها شيئا .

ويشترط لصحة هذا الحط أربعة شروط : الأول أن يكون  
الذي حط من المهر هو الزوجة نفسها ، فلو كان الذي فعل ذلك  
وليها ولو كان هو الأب أو الجد لم يصح ، الثاني : أن تكون الزوجة  
أهلا بأن تكون بالغة عاقلة ، فلو كانت صغيرة أو مجونة لم يصح  
إرؤها ، الثالث : أن تكون راضية ، فلو أكرهها أحد حتى فعلت  
لم يعمد ، والرابع : أن يكون إرؤها في حال صحتها : فلو كانت  
مریضة مریض الموت لم يصح ، إلا برضا الورثة ، سواء أكان الذي حطته  
أقل من الثلث أم أكثر أم مساويا له لأن الروح وارث ، والحط في  
مرض الموت وصية ، والوصية لا تحوز للوارث مطلقا

ومما قدمناه تعلم أن الفرق بين الريادة على المهر المسمى والخط  
منه من وجهين :

الأول . أنه يشترط في الريادة قبول الروح أو وليها ، بينما لا يشترط  
في الخط قبول الروح أو وليه . وذلك من أجل أن الخط  
إسقاط ، والإسقاط يستند به المسمط ولا يحتاج إلى قبول  
من وضع له الإسقاط . وإن كان يرتد رده ، على معنى أنه  
لا يحتاج في إعادته إلى القول ، لكن لا يجب على من وضعه  
الإسقاط أن يقبله

الناس أن ولي الروح يملك الريادة في مهر روحه ، إذ كان  
الولي أباً أو جداً وكان الروح صغيراً أو في حكمه ، ولا  
ذلك ولي الروح الصغيرة ومن في حكمها . ولو كان أباً أو  
جداً . أن يخط من المهر الذي سماه طاروحها ؛ ولا يظهر لنا وجه  
لتفرقه الغفهاء بين أبي الصغير أو جده وأبي الصغيرة أو جدها حيث  
حطروا على الفرق الثاني ما ألاحوه للأول ، فإن كان ذلك لأن  
وراء المهر مقصد آخر ينسحب عنها الولي ، وهو لو مورد  
تفهمه سبب كونه أباً أو جداً سوف لا يريد في مهر  
الصغير شيئاً إلا أن يرى مصلحة فوق مصلحة المسأل ، فهذه  
العلة نفسها موجودة في ولي صغيرة ، فهو وافر الشفقة إذا

كان أباً أو جداً ، وهو لا يحط من مهر ابنته شيئاً إلا أن يرى مصلحة فوق مصلحة المال ، ويعتقد أن النسوة بين العريقين أولى : إما بمسح كل منهما ، وإما بالإباحة لكل واحد منهما .

٧٢ - متى يجب على الزوج كل مهر الزوجة ؟

قد عرفت فيما مضى أن سبب وجوب المهر أحد شيئين : أولهما عقد الزواج بشرط أن يكون صحيحاً ، وثانيهما الدخول الحقيقي في الزواج العاصد وفي لوطه شهوة . وعرفنا أن الذي يجب سبب العقد الصحيح إما أن يكون المهر وإما أن يكون مهر المثل وإما أن يكون الحد الأدنى للنهر وهو عشرة دراهم التي تزن سبعة مثاقيل ، وأن الذي يجب بسبب الدخول الحقيقي في الزواج العاصد إما أن يكون مهر المثل وإما أن يكون الأقل منه ومن اسمه . والواجب سبب الدخول الحقيقي ، على شهوة هو مهر مثل المدخول بها وليس مُعْرَضاً لأن يسقط كله أو بعضه حال ما

واعلم لأن أن المهر الذي يجب سبب العقد الصحيح واجب غير مستقر ، بل هو مُعْرَضٌ أن يسقط كله أو يسقط بعضه أو يتأكده وجوبه على ما ستعرف . وأما المهر الذي يجب سبب الدخول الحقيقي في الزواج العاصد أو اللوطه شهوة فإنه واجب مستقر ليس معرضاً لأن يسقط



كله أو بعضه نسب ما لا له جهة الروح ولا من جهة الروح ، وذلك  
لأن الروح بالدخول الحقيقي في البدن في المشقة بالروح فتقر عليه  
حقها ، فإذا تفرقا من بينهما انفسهما أو فرق بينهما القاصي بعد  
الدخول فقد وحب على الروح مهر الروح كاملا

وإنما يحس المهر كله في العقد الصحيح في ثلاثة مواضع

الأول أن يدخل الروح روحه دخولا حقيقيا

الثاني أن يحلوها حلوا صححة

الثالث أن يموت أحد الزوجين ولو قبل الدخول والخروج للصحيحة

أما وجوب جميع المهر نسب الدخول فلأن الروح قد استوفى

حقه في التمتع بها فأكده حقها ، وأما وجوبه كله نسب الخلوة للصحيحة

فلأن الروح قد مكنت الروح من نفسها ولم يوجد ما يمنعه من

استيفاء حقه كاملا ، ويدخل هذان الشرطان تحت قوله تعالى ( وما

استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضته ) ، وأما وجوب

جميعه نسب موت أحد الزوجين فلا بد من الموت عند انقضاء الأمل

في أن توجد مرة بينهما نسب الروح فينصف المهر أو نسب الروح

فيسقط ، وحيث انقطع ذلك لم ينشأ استقرار جميع المهر في دمة

الروح ، فإذا مات هو أحدثت الروح كل المهر ، كان كله نائبا ،

وكل الذي إن كان قد أفصها شيئاً ، وبدأ بتسديد المهر للروحة من تركته ، لأنه من الديون ، وإن كانت الروحة هي التي ماتت أخذ ورثتها جميع المهر من الروح إن لم يكن قد أفصها شيئاً وأخذوا جميع الباقي إن كان قد أفصها شيئاً ، والروح في هذه الحال وارث للروحة بأحد حصته من ميراثها ومهر المهر ، وحصته قد تكون نصفاً التركة كلها وقد تكون ربع التركة

ومن هنا تعلم أنه يجب على الزوج جمع مهر الروحة سواء أكان هو المسمى أم كان مهر المثل أم كان الحد الأدنى للمهر أم كان الأقل من المسمى ومهر المثل ، في خمسة مواضع

الأول : في الدخول الحقيقي في الزواج الفاسد ، وهذا الموضع يجب فيه مهر المثل إن كانت التسمية فاسدة أبصاً ، ويجب فيه الأقل من المسمى ومن مهر المثل إن كانت التسمية صحيحة

الثاني : في الدخول الحقيقي بسبب شبهة ، كأن تزف امرأة إلى رجل ويقول له إنها روحته فيدخل بها ثم ينشأ أنها ليست روحته ، وفي هذا الموضع يجب لها مهر المثل ، بد التسمية  
هنا خير مُتَّصِرَةٌ

الثالث : في الدخول الحقيقي بسبب الزواج الصحيح ، وهذا الموضع يكون الواجب فيه المسمى إن صححت التسمية ، ويجب فيه

مهر المثل في مواضعه بنى سقياها، ويجب فيه الحد الأدنى

إن سقيا من العشرة . خلافا لروى رحمه الله .

الرابع . الخوة الصحيحة في الروح الصحيح ، وهذا الموضع كالذى قبله

في وحوب المسمى وبهر المثل والحد الأدنى للمهر

الخامس : موت أحد الزوجين في الروح الصحيح أيضا ، وهذا الموضع

كالذى قبله وبها ذكرنا

٧٣ . الخوة . وثمة عنها وأحكامها

إذا اجتمع . . . في مكان واحد وكانا آمنين فيه من أن يقطع

أحد عبيدا بمير إدهما ولم يكن أحدهما ما يجمع من وطء الروح

روخته . هذه هي الحالة الصحيحة التي ذكرنا أنها تقوم مقام الدخول

الحقيق في الزوج الصحيح ويتقرر بعدها وحوب المهر كاملا

على الزوج لزوجته

فإذا كان مع الزوجين ثالث - سواء أكان بصيرا أم أعمى ،

وسواء أكان نكاحا مائنا ، وسواء أكان بالغا أم صغيرا يعق -

لم تذكر الحالة صحيحة . فإن كان ثالث صغيرا لا يعق أو كان محبوسا

أو كان مفعلا عنه فلا بأس ، رأيان : أحدهما أنه لا يجمع من صحة الخلوة .

والآخر أنه يمنع من صحتها

وإذا كان أحد الزوجين مع من وطء الزوج زوجته فالخلوة

غير صحيحة أيضاً ، والمانع ثلاثة أنواع . أولها مانع طبيعي . كأن  
 يكون الروح صغيراً لا يقدر على الجماع ، وكأن تكون الروحنة  
 صغيرة لا تطبق الوطء ، ومن الموانع الطبيعية كون المرأة في وقت  
 الحيوة حائضاً ، لأن العوض السليمة تنقرر من الجماع في هذه الحالة  
 وثانيها المانع الحشوي ، كأن يكون روح مريضاً ، وكأن تكون  
 الروحنة مريضة مريضاً مع من وطئها أو مريضاً يلاحظها بسبب لوجده  
 معه ضرر . وثالثها المانع الشرعي . كأن يكون أحدهما مخمراً باسحق  
 فرصاً أو معلوماً يهرم من الجماع في هذه الحال من الدم ومن  
 قضاء المحرم ، وكأن يكون أحدهما أو كلاهما صائماً في رمضان ، لم  
 يلزم على الوطء في هذه الحالة من قضاء الكفارة ، فأما صوم النفل  
 وقضاء النذر والكفارة فلا بد منه قولان صحيحهما أنه لا يمسح من  
 صحة الحيوة لأنه لا يجب بسبب فساد الجماع كفارة ، ومن الموانع  
 الشرعية الحيض والنفس . فقد تنبأ في الخصص ما يعين أحدهما  
 طبيعي والآخر شرعي

ومن هنا نعلم أن الحيوة نوعان . حيوة صحيحة ، وهي التي  
 استكمل الأوصاف التي ذكرناها ، وحيوة فاسدة ، وهي التي احتل  
 فيها وصف من هذه الأوصاف

وتشترك الحيوة الصحيحة والحيوة الفاسدة في حكم واحد وهو

أنه نسب كل واحدة منهما بحب على المرأة أن تعتد إذا طلقها الروح بعدها ، وإنما وحسب العدة في هاتين الحالتين مع أنه لا يوجد جماع حقا للشرع الذي نزل مظنة الجماع وهي الخلوة منزلة

والخلوة الصحيحة <sup>(١)</sup> تشارك الدحول الحقيقي في أمور ، وتحالفه في أمور أخرى فتشارك الخلوة الصحيحة الدحول الحقيقي في أمرين الأول : إيجاب كل واحد منهما المهر كاملا ، وقد بينا هذا الأمر فيما تقدم

الثاني : أن كل واحد منهما يجب عليه العدة على الزوجة إذا طلقها ، وروحها بعده ، وكما يجب لكل منهما بعده تجنب الآثار المترتبة على العدة من وجوب نصفه على الزوج ، ومن عدم جوار روحه في أثناء هذه مدة بأربعة سوى المعتدة ، ومن عدم جوار عقده على من يحرم الجمع معها ومن المعتدة ، ومن ثبوت نسب من تلده لأقل من ستة أشهر بعد الخلوة أو الدحول الحقيقي

وتتفرق خلوة الصحيحة الدحول الحقيقي في خمسة أمور :  
الأول . أن الإحصار الذي هو سبب لزجيم الرأى يتحقق بالدحول الحقيقي ، دون الخلوة الصحيحة ، على معنى أن الرجل لو عقد زواجه على امرأة ثم دخل بها دحولا حقيقيا ورثى بعد ذلك كان

(١) انظر فتح القدير (٢ - ٤٦١)

جراؤه الشرعى الرحم ، فإن كان قد عقد عليها واحتل بها ثم رأت  
والفرص أنه لم يسبق له دخول غيرها - لم يُرْحَم ، ولكنه يولد  
مائة جلدة كما لو كان لم يعقد أصلا

الثاني : أن الدخول الحقيقى يكون سداً فى تحريم بيت نروحة  
المدخول بها ، دون الخلوة الصحيحة «بأن رجلاً عقد زواجه على  
امرأة ثم احتل بها وطلقها بعد ذلك لم يحرم عليه أن يتزوج بغيرها  
على ما سبق ذكره

الثالث ، أن الدخول الحقيقى يكون سداً فى تحليل المرأة لدخولها  
الأول دون الخلوة ، ولو أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً ثم عقد عليها  
آخر بعد انقضاء عدتها : فإن دخل بها ذلك الآخر ثم طلقها حل  
لزوجها الأول بعد أن تنقضى عدتها من الزوج الآخر : وإن كان  
الآخر قد احتل بها فقط ثم طلقها بعد ذلك لم تحل الأول

الرابع ، أن الدخول الحقيقى لو حصل اتصالاً بعدة يجوز أن  
يكون طلاقاً رجعياً ، دون الخلوة : فإن اتصالاً بعدة يعتبر طلاقاً  
بائناً دائماً

الخامس : أن الدخول الحقيقى لو حصل انطلاقاً بعدة ثم مات  
أحد الزوجين والمرأة فى زمن الاعتداء وبنته الآخر ، بخلاف الخلوة :  
فلو أن رجلاً عقد على امرأة ثم دخل بها دخولاً حقيقياً ثم طلقها بعد

ذلك ثم مات أحدهما قبل أن تنقضي العدة وورثه الآخر الباقي، ولو كان بعد ما عقد عليهما قد احتل بها فقط ثم طلقها ثم مات واحد منهما لم يرثه الآخر

٧٤ - متى يجب على الزوج نصف مهر الزوجة ؟

إذا عقد الرجل على امرأه عقد زواج صحيحاً وسمى لها في هذا العقد ما يصلح نكاحاً لأن يكون مهرها وقيل أن يدخل بها دحولا حقيقياً أو أن يحلوا بها حلوة صحيحة فأيقظها وخل عقد الزوجية سبب من عده في هذه الحالة . حدها يجب عليه لها نصف ما كان قد سمي لها من المهر . واسقط عنه نصه الآخر . والدليل على ذلك قوله تعالى : ( وَإِنْ طَعْنُوهُمْ مِنْ قُلُوبِكُمْ فَقَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ فِي الزَّوَاجِ نِفَاقًا ) . إلا أن طعنوا أو ينفوا الذي بيده عقدة النكاح )

ويترتب على ذلك أنه إن كاتب الزوجة أو وليها أو وكيلها قد قدّم المهر كله من انحلال عزمة الزوجة كان للزوج أن يطالب بعد ما حل العقد بنصف المهر . إلا أن يتحور عن حقه ويمفو طعماً يستحقه . ويترك لها جميع المهر . وإن كان المهر لا يزال تاماً في دمه الزوج كان له حقه أو وليها أن يطالب الزوج بدفع نصف

المعروض كله ، إلا أن تعمق الروح به بشرط أن تكون أهلا للاستفاد  
وتترك حقها كله أو بعضه

ولا شك في أن هذا الحكم من تعديل الأحكام وأمرها إلى  
النصف للطرفين والطر إلى كل منهما نظرة الرحمة ، وبها لوتدبرنا  
العراق بين الزوجين في هذه الحالة لو حدا به وجهي نظر تقتضي  
كل واحدة منهما صد ما تقتضيه الأخرى ، فالروحة لم تقع عليها حسارة  
مادية ، ومثلا مثل نافع مانع شيئا ما ثم استغاله المشتري أو  
مسح عقد البيع بسبب من الأسباب ، فكان يجب بمقتضى  
هذا النظر ألا يعزم الروح شيئا ، كما أن المشتري في المثال الذي  
ذكرناه لا يعزم شيئا ، هذه إحدى وجهي النظر في أمر العراق بهما  
على هذه الصورة ، والأخرى أن الروح تقطعه آصرة الروحانية فلا  
سبب من قبل الروحة عند نفي عيها وأورنها من الوحشة وصاع  
الآمل في زوجيه هائلة ما عند نفي أثره طويلا ، ومثله في ذلك مثل  
رجل اشترى شيئا من العقار ثم وقعه في سبيل الله أو اشترى عبدا  
ثم اعتقه فليس له أن يقول للسابع : يا لم أسع بما اشترته منك  
فأسقط عني الثمن ، فكان يجب بمقتضى هذا النظر أن يوجب على  
الروح المهر كاملا ، كما أنه يجب على المشتري في المثالين المذكورين  
أن يدفع للنافع الثمن كاملا ، ولكن الشارع الحكيم نظر إلى الزوجين





ونص الآية الكريمة التي تلونا في هذه المسألة صريح في أن الذي يتنصف سبب حلّ الرجل عقدة الواح هو المهر الذي فرضه على نفسه ورخصت به الروحنة وقت العقد . وعلى ذلك لا ينصف الأشياء الآتية .

(١) الزيادة التي يربدها الروح في مهر روحه بعد العقد ، أو التي يزيدها وليّ الروح الصغير بعد العقد ، أو استكسب الزيادة شروطها : لأن هذه الزيادة ليست بما فرض الروح ولا وليه على نفسه ، وهذا رأى أن حقيقته ومحمد في هذه المسألة ، وهو الذي يجري عليه العمل الآن في المحاكم الشرعية المصرية ، وكان أبو يوسف يرى أول الأمر أن الزيادة التي ريدت بعد العقد بأحد حكماء لدى فرض في وقت العقد ؛ مستحق الروحنة المهرنة قبل الدخول بصحتها أيضا ، ثم رجع أخيرا إلى رأيها .

(٢) مهر المثل في جميع الحالات التي تكرّر أن الواجب فيها على الزوج مهر مثل الروحنة ، كأن لم يسم لها مهرًا وقت العقد أو في المهرنة أو سمى شيئًا لا يصلح مهرًا ، ففي جميع هذه الحالات لا ينصف على الروح مهر مثل الروحنة إذا طلقها قبل الدخول ، ولكن تحب لها المنفعة على ما سبق من بعد ، لأن النص إزاء أوجب تصنيف ما يفرضه الروح أو من يقوم مقامه ، ولم يفرض شيء في ( ١٣ - الأحوال الشخصية )

## هذه الأحوال حتى يتنصف

(٣) ما يترأى عليه الزوجان بعد العقد ، على معنى أنه إذا لم يقرص الروح لروحته شيئا وقت عقد تم ترأى معها بعده على شيء يصلح مهرا ، ثم طلقها قبل الدخول ، وعده هي المفوضة التي قدمنا بيانا ؛ في هذه الحالة لا يجب عليه نصف ما اتفقا عليه بعد العقد ، وإنما يجب عليه المدة التي يأتي بها بعد

وملخص القول أن أما حصة ومحمدًا يريان أن الذي يجب تنصيفه - نصف طلاق الرجل لروحته قبل الدخول بها - هو ما كان فرصه لها وقت العقد ، إن كان قد فرص لها شيئا لأن المتسادر من قولك : فرص فلان الصدوق لروحته ، أنه سماه لها في وقت العقد ، والآية تقول ( قَضَيْتُمْ ) ما قَرَضْتُمْ ) ، وإلى هذا الرأي رجح أبو يوسف في آخر الأمر . وكان أول الأمر يرى كالشامي أن الذي يتنصف هو ما يقرصه الروح أو وليه مطلقا ، سواء أكان قد فرصه في وقت العقد أم بعده . فتدحى الزيادة التي يربدها بعد العقد ، ويدخل الذي يترأى على الزوجان بعد العقد ، وأما مهر المثل فلا خلاف بين هؤلاء لعلماء جميع في أنه لا ينصف ، لأنه لا يصدق عليه أنه فرص ؛ لا مع العقد ، ولا بعده

٧٥ - تصرف الروح فيما سقط عنه من مهر الزوجة .

وهي مسألة تتعلق بتصرف الروح في نصف المهر الذي سقط عنه هراقة امرأته قبل الدخول بها ، وحاصلها أنه إما أن يكون جميع المهر في يده لم يسلمه للزوجة ، وإما أن يكون قد سلمه للزوجة ، فإن كان قد فارقتها قبل الدخول والمهر في يده فإنه مالك لنصفه بمجرد العزوة . فله أن يتصرف في هذا النصف بما يشاء من أنواع التصرفات من هبة وبيع وإجارة ورهن وعرضا ، وإن كان قد سلم المهر لزوجته ثم فارقتها قبل الدخول فإنه لا يملك النصف بمجرد هراقة كما كان يملكه في الحالة الأولى ، بل لابد من أحد أمرين : الأول أن توصي الزوجة بأن تسلم النصف الذي سلمه عنه ، والثاني أن يقتضي له القاصي به ، ويترتب على ذلك أن المهر كله لو كان في يد الزوجة وقت الفراق الموجه للنصف ولم يحصل التراخي بينهما ولم يقصر القاصي رد النصف إلى الروح تعد جميع تصرفات الزوجة في جميع المهر الذي تحت يدها ، ولا تعد تصرفات الروح في شيء منه . بل يكون كل تصرف منه موقوفا على إحالة الزوجة ، ولو تصرفت الزوجة في المهر قبل انقضاء أو انقضاء ثم حصل التراخي أو انقضاء كان عليها أن ترد إلى الروح نصف قيمة ذلك المهر

٧٦ — متى تحب المدة له وجه .

إذا تارق الروح روحته قل الدخول بها حقيقة أو حكما بسبب  
من عده ، ولم يكن قد سمي لها وقت العقد شيئا يصلح شرعا لأن  
يكون مهراً : فإنه يجب عليه لها المدة ، والدليل على ذلك قوله سبحانه  
وتعالى : **لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ  
تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً** ، و **تَمُومُنَّ عَلَى الْمَوْعِدِ** **قَدَرُهُ** وعلى المقر  
قَدَرُهُ <sup>(١)</sup>

وتشتمل هذه الحالة على صورتين ، الصورة الأولى : جمع المواضع  
التي يجب فيها مهر المثل ، كأن تزل تسميه شيء وقت العقد ، أو سمي  
مالا يصلح مهراً ، أو في المهر مئة ، والصورة الثانية : أن يتراضى مع  
الروحة بعد تمام العقد بدون فرض شيء على تسمية ما يصلح مهراً  
ولا خلاف بين العلماء في الصورة الأولى من هاتين الصورتين ،  
وقد اختلفوا في الصورة الثانية ، فذهب الشافعي إلى أنه يجب لها فيها  
صنف المهر الذي يراعى عليه بعد العقد ، وهذا رأى أبي يوسف في  
أول الأمر ، وذهب أبو حنيفة ومحمد إلى أنه يجب لها فيها المئنة ،  
وهذا رأى أبي يوسف آخر الأمر ، وقد عرفت وجهة نظر الفريقين  
في البحث السابق .

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٣٦

٧٧ - المتعة وقدرها

المتعة - بضم الميم ، وقد تكرر في اللغة التمتع ، ومنها المتاع ، وهي في الشرع : اسم لما يدعه الزوج زوجته التي فارقتها ، وسبب إباحتها على الزوج إباحته زوجته بفرقة من عده لا يَدْخلها فيها وقد عرفت الموضع الذي أوجب فيه عباء الحميم على الزوج متعة زوجته . وقد أوجبها الشافعية على الزوج لكل مظنة ، سواء أكان طلاقها قبل الدخول أم كان بعده . وسواء أكان الطلاق بعد الدخول رجماً أم بئناً . إلا أن يكون سبب الدخول من غير واحد وحدها أو منها ومن الزوج معا .

وحيث عرفنا المتعة بأنها : المال الذي يدفعه الزوج ، فإنها تسمى ما كان من جنس الفدين وما كان من غير جنسهما . سواء أكان عقاراً أم منقولاً ثياباً أو غيرها : ومن هنا نفهم أن قول بعض الفقهاء : المتعة ثابٌ يكسوها الرجل امرأة ، ونحو ذلك هو من قبيل التمثيل وليس معناه أن المتعة لا تكون إلا هكذا

وليس للدفع مقدار معين في الشرع ، ولكن للشرعة أحوال على عرف البلد والروحين ، فما جرى العرف في البلد بأن يكون متعة للأغنياء أو للمقراء أو المتوسطين يكون متعة للروحة ، فإن كان الزوج والروحة من طبقة واحدة بأن كانا فقيرين أو عبيين أو متوسطين

ولأمر ظاهر ، وتعطى الروحة في هذه الحالة المتعة التي حرى عرف  
 سددها ، أن يحمل متعة لأهل طبقتهما ، وإن أحصلت حالتها لم يكن لنا من  
 طبقة واحدة فقد اختلف العلماء : فمنهم من قال : تعتبر حالة الزوجية  
 معها ، فأحد متعة الأغنياء إن كانت غنية ولو كان روحه فقيرا أو  
 متوسطا ، وأحد متعة الفقراء إن كانت فقيرة ولو كان زوجها غنيا  
 و متوسطا ، وهكذا ، ومنهم من قال : تعتبر حالة الزوجين جميعا ،  
 فإن كان أحدهما غنيا والآخر فقيرا كان الواحد متعة المتوسطين ،  
 وإن كان أحدهما غنيا والآخر متوسطا كان الواحد متعة بين متعة  
 الأغنياء والمتوسطين ، وإن كان أحدهما متوسطا والآخر فقيرا كان  
 الواحد متعة بين متعة المتوسطين والفقراء ، قال بعضهم : تعتبر حالة  
 الزوج ، ولا ينظر إلى حالة الروحة أصلا ، وهذا هو الراجح ، لأن الله  
 جعلها على حسب حال الزوج في قوله : ( وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ  
 وَعَنِ الْمَفْظِيرِ قَدَرَهُ ) ومنهم من يرى أن شئ ما يجب ألا تزيد المتعة  
 عن نصف مهر المثل لهذه الروحة كما يجب ألا تنقص عن خمسة دراهم  
 التي هي نصف أقل حد المهر

٧٨ - متى لا يجب على الزوج متعة ؟

يسقط جميع المهر عن الزوج ، ولا يجب عليه متعة أيضا ،  
 في حالتين :

الأولى : أن يكون العقد فاسدًا بسبب من الأسباب المقتضية  
لفساده ، ثم يدارق الروحُ روحته قبل الدحول بها دحولاً حقيقياً ،  
سواء أكان العراق متراسيها عليه أم كان نقضاء القاضي

الثانية : أن يكون العقد صحيحاً ، ثم تُحلُّ بينهما عقدة الروح  
قبل الدحول حقيقة أو حكماً ، بشرط أن يكون سببُ انحلال العقدة  
آتياً من جهة الروحة ، وللعرفه الخاصة بسبب الروحة أمثلة بذكر  
لك حملة منها

١ - أن يكون وليُّ الروح غير الأب والجد ، روحه هـ ،  
الروح وهى صغيرة ، ويكون الروح كفتاً والمهر مهر مثله ، ثم تنال  
الروحة فتختار مسح العقد قبل أن يكون الروح قد دخلها ، فلا  
يجب لها شيء قبله

ب - أن يرشد الروحة عن الإسلام والعباد بآله ، وهذا فيما إذا  
كان الزوجان في وقت العقد مسلمين

ج - أن تأبى الدحول في الإسلام وقد أسلم زوجها وهى  
لا تدبى بدين سماوى ، وهذا فيما لو كان الزوجان في وقت العقد  
مسلمين ، ونقصيله أنه لو كان الزوجان في وقت العقد غير مسلمين  
فلما أن يكونا كثنائين وإما أن يكونا مشركين وإما أن يكون أحدهما  
كثنائياً والآخر مشركاً ، فاب ككثنائين أو كانت الروحة وحدها





٧٩ - إضافة الشروط إلى المهر :

اقتراح المهر بشرط من الشروط يكون على إحدى صور ثلاث  
صورة الأولى ، أن يسمى الروح لزوجته مهر - سواء أكان أحد  
من مهر مذهب أم مسدود له أم رائدا عليه - ويُصنف إلى ذلك المهر  
البرام شيء يقوم هو به له نصيب أو لأحد من محارمها أو لأحد  
منها . والصورة الثانية ، أن يسمى هذا مهر ، بشرط عليها أن تقوم  
هي شيء ما ، والصورة الثالثة أن يسمى له مهر على حالة ومهر  
آخر على حالة أخرى ويريد أن مهر مدى يسفر عنه هو أحد المهرين  
قبلاً للحالة التي يذكرها مقرونة به

أما صورة الأولى - وهي التي سمي به مهر - يبرم معه  
القبام شيء ما - فلا يحلو حال هذا مهر الذي سمى به من أن  
يكون نفس من مهر أمثاله هذه الزوجه أو يكون مسدود مهر  
أمثاله أو يكون رائدا على مهر أمثاله ولا يحلو حال ما لده القمام  
به من أن يكون مصره أو مفعه ، ويرى أن مفعه فلا يحلو حالها  
من أن يكون شئ مسدود لغيره الإسلاميه أو يكون شئ لانتبه  
الشريعة ، ولا يحلو حال من يكون له شيء الذي لغيره الروح  
لمصاحته من أن يكون هو الزوجه نفسها أو يكون نحر ما لها  
يكون أحب منها

فإن كان المهر لدى ستمه الزوج مساوياً لمهر أمثال هذه الروجة  
لم يجب عليه أن يقوم بما التزم لها القيد به بكل حال ، ولم يجب عليه  
من المهر إلا ما ستمه لها

وإن كان المهر الذي ستمه الزوج أقل من مهر أمثال هذه الروجة  
فإن كان الأمر الذي التزم لها القيد به مضمناً ، كأن يلتزم أن  
يتزوج عاتقاً ، لم يملكه أن يعدل ما التزم به ، ولم يجب عليه من المهر  
إلا الذي ستمه لها . بشرط ألا ينفق هذا المسمى عن عشرة دراهم  
وإن كان قد ستم لها من عشرة دراهم وحب عليه أن يتم العشرة ، وإن  
كان الأمر الذي التزم لها القيد به مضمناً ، لم تسكن المنفعة مباحة  
شرعاً ، كأن يلتزم لها أن يعصها حراً أو حرة أو يلتزم أن يعص  
ملاً بخوره السريع . وإن اشترط ذلك ينقض ، ولا يجب لها إلا  
ما ستمه . وبأن تعدل شرط ألا ينفق ما ستمه عن عشرة دراهم ، وإن  
نقص المسمى عن عشرة الدراهم وجب إتمام العشرة ، وفيه خلاف  
وقد سبق . وإن لم يجب إلا ما ستمه في هذه الحالة لأن ما يحرم شرعاً  
لا يسمع به العقد ، وما لا يسمع به لا يجب في معانينه شيء ، فكأنهما  
لم يشترطاً شيئاً ولا فرق في ذلك بين أن يكون غير المباح مشروطاً لها أو لدى  
رحم تحرم لها أو لأحبي : وإن كانت المنفعة مباحة فإن كانت لمصلحتها هي ،  
كأن يكرهها أو يعلو صحتها أو لا يداوم به من بدنها أو لا يكلعها عملاً ما

أو كان لمصلحة ذي رحم محرمة منها كُنْ يَجِزُّ لِأَحَدِهَا أَوْ لِأَسَاسِهَا عَمَلًا  
يَرْزُقُ مِنْهُ أَوْ يَزُوجُ أَحَدَهَا - فالوفاء بهذا الشرط ويجوز غير واجب  
عليه ، لكنه إن وُقِيَ به لم يبرمه شيء . لأنه دُئِي مَاشِرُطُهُ وَأَقْصَا  
مَارَصِيَّتُهُ . وإن لم يوقَفْ لها به وحب عليه أن يكتمل لها مَهْرٌ  
مثالها : أنها مارصيت بالانقضاء من مهر مثلها إلا على شريطة الوفاء .  
لها مَصْلَحَةٌ مَشْرُوعَةٌ يَقْضَى لِعَمَلِهَا إِلَى مِثْلِهَا . وقد قُتِبَ . فَمَنْحَقَّتْ  
الْمَوْصُوعُ عَنْهَا . وهو مكاتبت قد تزكته من فرق ما بين المسمى ومهر  
المثل . وإن كانت المصلحة لأحس منه لم يجب عليه الوفاء ولم يجب  
عليه إلا ما سمعه من مهر شرط ألا يكون قبل من عشرة دراهم

وَأَمَّا الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ قَدْ سَمِيَ لَهَا أَكْثَرُ مِنْ مَهْرٍ  
مِثْلَهَا وَشَرَطَ أَنْ تَتَوَمَّعَ بِمَعْمُولٍ مَا يَكُونُ فِي مَعْنَى مَرْءٍ عَنْ مَهْرٍ مِثْلَهَا  
أَوْ رَادٍ فِي الْمَسْمُوعِ عَنْ مَهْرٍ أَشْأَلُ لَتَكُونَ هَذِهِ الْإِيَادَةُ فِي مَعْنَى وَصْفِ  
مَرْغُوبٍ فِيهِ عِنْدَهُ . كَأَنْ يَكُونَ مَهْرٌ مِثْلُ مَهْرٍ دَسَرٍ فِيهِ وَجْهٌ بَعْدَهُ  
وَعَشْرُونَ عَلَى شَرَطِ أَنْ تَكُونَ مُكْرَرًا أَوْ عَلَى شَرَطِ أَنْ يَكُونَ حَصْلُهُ  
أَوْ عَلَى شَرَطِ أَنْ يَكُونَ عَارِضًا بِالتَّخْيِيرِ الْغَرَضِ فِيهَا إِنْ قَامَتْ بِهَا  
شَرْطُهُ عَلَيْهَا فِي أَشْأَلِ الْأَوَّلِ . أَوْ وَحْدَهَا عَلَى الصَّغِيرَةِ الَّتِي شَرْطُهَا فِي  
الْأَمَثَلَةِ الَّتِي بَعْدَهُ . وَجَسَتْ لَهَا الْمَسْمُوعُ بِالْعَامِ مَبْعُوعٌ . وَإِنْ لَمْ تَقُمْ بِهَا  
شَرْطُهُ عَلَيْهَا أَوْ وَحْدَهَا عَلَى غَيْرِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِلَّا

مهر منها ، وتسقط عنه الزيادة التي رادها : لأنه ما من هذه الزيادة إلا  
لأقصد تحقيق ما شرطه ، أو لأقصد الحصول على وصف مرغوب فيه يبدل  
العقلاء في سبيله الملبس . فإذا كانت كان من الإناص **أ** سقط  
عنه ما قبله

هذا كله رد حمل الزيادة في معانٍ مفهومه من العمل أو  
ما يكون لها من الأوصاف ، أما إذا تزوجها على أنها بكر بمهر  
أكثر من مهر مثله ، لم يضمن الزيادة في مقدار النكاح ، بل حملها  
شرطاً لرصد عهد الروح ، فيه ، يجب عليه التمسك بالمالع  
سواء أوجدها **بكر** أم **تبي** ، وإن تزوجها على هذا الشرط ولم  
يسم لها مهراً وجب عليه مهر مثله بالمالع ، سواء أوجدها  
**بكر** أم **تبي** . وذلك لأن عهد الروح لا يندخله خيار شرط ولا  
خيار عيب ، على ما سبق بيانه

وأما الصورة الثالثة - وهي أن يسمى الروح لها مهراً على حالة  
ومهر آخر على حالة أخرى - كأن يقول : تزوجك بمائتين إن كنت  
حديثة ، وبمائة إن كنت عتيقاً ، أو يقول : تزوجك بمائة إن كنت  
بك في هذه البلاد ، وبمائتين إن سافرت منها ، أو يقول : تزوجتك بمائتين  
إن كنت بجميع شؤون اسار ، وبمائة إن لم تقوى بشيء من شؤون  
الدار ، أو يقول : تزوجتك بمائتين إن كنت **بكر** ، وبمائة إن كنت

ثبنا ، أو يقول : تزوجت بـ ثمة إن وجدت لأبيك عملا ، وبماتين إن لم  
أجد له عملا . أو يقول : تزوجتك بمائة إن طلقت امرأتى فلانة ،  
وبماتين إن لم أطلقه . في هذه الحالة خلاف بين علماء المذهب :  
ذهب أبو يوسف ومحمد إلى أنه تصح السمعتان ويصح الشرطان  
ويُعمل بكل شرط عند تحققه ، وهو المحذّر في المذهب ، وقال أبو حنيفة .  
إن حصل الشرط الأول فيها ما جعله بارتائه وإن لم يحصل فيه مهر  
مثلها على شرط ألا يذهب عن أقل المسمين وألا يريد عن  
أكثرهما ، وقال عمر . لها مهر مثلي في كل حال ، الشرطان  
فاسدان ، شرط ألا يزيد مهر مثلها عن أكثر المسمين ولا ينقص  
عن أقلهما .

٨٠ - مر له ولاية ومن المهر -

الروحة إما أن تكون صغيرة ، وإما أن تكون بالغة غافقة ،  
وإما أن تكون بالغة في حكم الصغيرة ، هي محجورة والمعنونة ونحوهما ،  
والمرء ملك حالص للروحة ، والولاية عنه ولاية ماله ، ثبت لمن له  
حق الولاية على المال

بأن كانت الروحة صغيرة أو كانت كبيرة في حكم الصغيرة فليس  
للروح أن يقصها مهرها ، وإنما يقصه لمن له الولاية على ماله  
والدبر لهم الولاية على المال هم الآباء . وإن لم يكن موجودا أو كان

مع جود أولئك غير جائز التصرف انتقلت الولاية على المال إلى وصيه إن كان ، فإن لم يكن الأب قد أوصى إلى أحد انتقلت الولاية على مال أولاده إلى أحدهم إن كان . فإن لم يوجد انتقلت إلى وصي الجد ، فإن لم يكن الجد قد أوصى انتقلت الولاية على مال الصغار ومن في حكمهم إلى القاضي . وللقاضي أن يتولها بنفسه وأن يوصي به إلى غيره ، وليس لواحد غير هؤلاء كالأب والعم أن يقبض المهر ، لأنه لا ولاية لهم على مال الصغير : فلو كان لصغيرة بتمه وصي أب وعم فولاية : وبجهاً منها لا له وصي وولاية فقصر مهرها للوصي لا للأب . نعم لو كان العم وصياً تولى تزويج الصغيرة بولاية القرابة وتولى قبض مهرها بصفة كونه وصياً .

ويشترع على هذا أن الروح لو أقصر مهر زوجته الصغيرة لأحد السبب الذين ذكرهم وأدى لهم الولاية على مالها كان إقصاء صحيحاً ورثت ذمته من المهر ، ولم يكن للزوجة أن تطالب به بعد التزوج لأنه سببه لم له حق استلامه شرعاً فوجب أن تحب ذمته منه ، وهي تخلت ذمته منه لا تشغل به . ولو سلم الزوج مهر زوجته الصغيرة إلى أمها أو عمها ، من غير أن يكون أحدهم وصياً ، لم تبرأ ذمته منه : لأنه قصر حيث سببه إلى من ليس له حق استلامه شرعاً ، وعلى هذا يكون للزوجة متى طاعت أن تطالب به ، كما لها أن تطالب من أحدهم

من زوجها ، فإن أخذته من استنه من الروح فالأمر صاغر ، وإن أخذته من زوجها كان له أن يرجع على من تسلمه منه .

وإن كانت الولاية كبيرة مكلفة ، بأن كانت عاقبة غير سعيبة ، وليس لأحد ولاية على أمواله ، بل هي نفسها التي تنزل قضاها والصرف فيها ، كأنه أن توكل غيره في ذلك كله أو بعضه ، وعلى هذا لا يكون لأحد من أولادها ، كأن من كان ، أن تقص مهرها إلا بتوكيل منها ؛ فإن كانت نية وجب أن يكون التوكيل بصرح لفظها ، كأن تقول : وكلت أبي في قص مهرى ، فإن كانت نكر لم يجب أن يكون التوكيل في قص المهر بصرح لفظها ، بل يكفي أن تسكت فلا تنهى عن قصه إياه ، والمر في ذلك أن تعرف حال ما يقص ولي البكر مهرها ليجوزها به .

ويثبت على هذا أن الروح لو أقص مهر روحه الامة الرشيدة إلى وليها من غير توكيل بصرح منها لم يولى إن كانت نية ومع الهوى عن إقصائه إن كانت نكر لم تقرأ دمه منه ، وإن أقص الروح مهر الروحنة الكبيرة الرشيدة له أو لوليها مع توكيل بصرح أو مع سكوت إن كانت نكر لم تقرأ دمه الروح منه ، ولم يقدح الحق في مطاعه به ثابته .

#### ٨١ - تصرف الزوجة في مهرها -

قد عرفنا أن المهر يصير بعد عقد الزواج الصحيح ملكا خالصا



سروحة ، وعلى ذلك يكون لها بمدة الحرية في أن تنصرف فيه بكل نوع  
من أنواع انصرف الحائرة شرعا ، فلها أن تشتري به ما تشاء إن  
كان من الأثمان ، وهذا قد تقدمه وأن فيه لروح أو لأحد أولياتها أو  
لغير هؤلاء جميعا ، وليس لأحد كان من كان أن يعبرها على هوان شيء  
منه لروحها أو غيرها ، وإذا تمت الروحة قدر أن تستوفيه من  
روحها كان ركة قد يستوفيه وكتب من الروح ، مع ملاحظة أن  
الروح واحد من أهله وأن له الصنف في جميع تركتها إن لم يكن  
ها ولد ، الربع في جميعها أيضا إن كان له ولد

وإذا انصرف الوحة في مهر ، لروحها نصرة ، فلا للملكة  
كاسع والمدة ثم طلبها بعد الدخول بها حقيقة أو حكما لم يكن لها أن  
تطالب بشيء من مهر لأنها تملكه ونصرت فيه برصا ، ولم يكن  
له هو أن يطالبها بشيء منه أيضا لأنها تستحق جميع المهر بالدخول  
حقيقة أو حكما وقد حدث الدخول بأحد نوعيه

وإذا نصرت في مهر ، لروحها نصرة ، فلا للملكة ثم طلبها  
قبل الدخول به حقيقة أو حكما ، فإن كان هذا انصرف الدقل للملكة  
بموص كاسع كان له أن يطالبها ، نصف قيمه المهر لأنها بالطلاق  
قبل الدخول حقيقة أو حكما لا تستحق إلا نصف المهر ، وقد نصرت  
فيه كله وأحدث الغص عنه ، فوجب أن ترد الروح فيه نصف

المهر الذي صار طلاقه بإباحة قبل الدخول ساقطاً عنه . وإن كان  
التصرف النافذ للملكية بغير عوض كالهبة . وما أن يكون المهر عقاراً  
وإنما أن يكون مقولاً بتعين ما تعين . وما أن يكون مقولاً لا بتعين  
بالتعيين . وإن كان المهر عقار كعشرة فدادين من أرض رفاعه أو  
ألف متر من أرض معبدة لبلقاء . أو كان مقولاً بتعين ما لتعين  
كفهرسين أو كدائر . ثم وهبته كله له . ثم طلقها . هل الدخول لم يكن له  
أن يرجع عليها شيء . سواء أكانت الهبة قد حدثت بعد قبضها بالمهر  
أم حدثت قبل قبضها بإياه . لأنه قد عاد إليه بطريق الهبة عين ما استحققه  
بسبب الطلاق قبل الدخول . واختلاف طريق عودته إليه لا يضر  
مادام عين الحق قد رجع إليه . وإن كان المهر مقولاً لاسعين . بتعين  
كما لو كان من جلس السجين وكشفه . أراد من حصة ماله . أو  
كانت قد وهبته بإياه قبل أن يقبضه منه فليس به شيء . جع عليه شيء  
إذا طلقها قبل الدخول . للزوم الساقط . وإن كانت قد وهبته بإياه بعد  
أن قبضه منه ثم طلقها قبل الدخول كان له أن يرجع عليه بمصرف  
المهر : لأن ما أحده من المهر يسقط عنه . بل أدى أعطاه من المهر  
لعدم تعيينه فكانها وهبته شيئاً آخر

فقد علمت من هذا الكلام أن الدخول في هذه المسألة أنه إذا  
رجع للروح بهمة الروحنة عن أي يستحقه من المهر لم يكن له أن  
( ١٤ - الأحوال الشخصية )

يرجع إليها ، وإذ ارجع إليه ما يستحقه كان له الرجوع ، كما عرفت أن  
 عودته عين ما يستحقه تتحقق فيما لو كان المهر عقداً ، أو مقولاً بتعيين  
 «العين» ، مضافاً إلى قبل الفسخ ونحوه ، وتتحقق أيضاً فيما لو كان  
 المهر مقولاً لا بعين ، بل بتعيين ، بشرط أن تقع الهبة قبل الفسخ ، وأن  
 عودة نوع ما يستحقه الروح تتحقق في صورة واحدة ، وهي أن  
 يكون المهر مقولاً لا بعين ، بل بتعيين ، وتقع الهبة بعد الفسخ

## ٨٢ - ضمان المهر

قد عرفت أن المرأة توثق المهر بمجرد عقد الزواج الصحيح ، وأن  
 ملكها إياه يتم بالقبض ؛ فإن قبضته هلاكاً طهر ، وإن لم يقبضه بقي  
 ديناً لها في ذمة الزوج ؛ ولا ودية أو وإياها أن يطالب الروح أو وليه  
 برهن بحمله تحت يده للمساواة مع المهر عند تعدد الاستيفاء ، ولكل  
 واحد منهم ، أن يطالب الروح كفلاً ككفل له أداة هذا المهر ، وقد  
 روعي في وثيق الروح الرسمية هذا الأمر لحسن في ذنبه مؤضع  
 خاص للكفالة

والذي يكفل للروحة مهرها إما أن يكون ولي الروح ، وإما  
 أن يكون غيره ، وربما يكون تجدياً منهما ، فإن كفل ولي  
 الزوج أو الأجنبي بالمهر «روحة» فلا بد من قبول الزوجة أو وليها في  
 المجلس ، وإن كفل ولي الروحها بمهرها ، فإن كاتب صغيرة أو في

حكما قامت عبارته هو مفعول الإيجاب والقبول معا ، فهو موجب  
منه وقابل بولايته على الصغير ، ولا فلا بد من قبولها

والكفالة عقد من عقود التبرعات لأنها عبارة عن أن يلتزم  
الكفيل بذل عن غيره ، على معنى أن يكون لصاحب الدين الحق  
في مطالته ذلك الكفيل كما يطالب المدين لأصلي ولعقود التبرعات  
أحكام يجب تطابقها على الكفيل المهر ، وحاصلها أنه إما أن يكون  
الكفيل حال كونه بالمهر صحيح وإما أن يكون مريضا ، وعلى كل  
حال إما أن يكون المكفول أو مكفول به وارثا للكفيل ، كما لو  
كهن أو الروح الروح في مهر ر. ح. ، وكما لو كفيل أو الزوج لها  
بمهر ه. ، وإما أن يكون المكفول والمكفول له أحيين ، كما في كفالة  
الأحق من الروح ، . . . ح. ، فإن كان الكفيل في وقت الكفالة  
صحيح عدت كونه مريضا ، سواء كان مكفول والمكفول له وارثا  
أم لم يكن ، سواء كان المكفول به أقل من ثلث تركته أم أكثر  
منه أم مساويا له ، وإن كان الكفيل وقت الكفالة مريضا فإن كان  
المكفول ثم المكفول له نفس ، فإنه يورثت الكفالة على إجابة باقي  
الورثة ، سواء أكان المكفول به أقل من ثلث تركته أم كان أكثر  
من ثلثها أم كان مساويا له ، وإن كان المكفول والمكفول له غير وارثين  
فإن كان المكفول به أقل من ثلث تركته أو مساويا لثلثها عدت

الكفالة مطلقاً ، سواء أجازها الورثة أم لم يجيروها ، وإن كان  
المكفول به أكثر من ثلث تركه الكفيل ، وقامت في المقدار الرائد عن  
ثلث المركة على إحداهم ، ثم ذهب دون حاجة إلى إحداهم في الثلث ،  
وكفه له لأحسب عن الروح والروح إن كان صحيح وقت الكفالة صحته  
مطلقاً ، وإن كان في وقت الكفالة مريضاً صحته إن كان المهر المكفول  
به لا يزيد عن ثلث تركه ، وكفه له أي أ ، حة أو أروح إن كان  
صحيحاً صحته مطلقاً ، وإن كان مريضاً صحته على إجارة ما في  
الورثة مطلقاً

ومنى تحت الكفالة بوجه من لوجوه المذكورة كان للروحة  
أو وليها أن يطالب من شاء بالمهر إما الزوجه ، وإما الكفيل ، فإن  
أداه روحاً فالأمر طهر ، وإن أداه الكفيل ، وإن كان هذا الكفيل  
أحياناً من أروح أو كان هو رائد روح وأروح كبير ، طر : فإن  
كان في وقت الكفالة قد كهر روح كان له الرجوع عليه عما  
أداه بروحة أو وليها ، وإن كان في وقت الكفالة قد كهر بغير  
إذن الروح لم يكن له حق الرجوع عليه ، وإن كان الكفيل أروحاً  
والروح صغيراً لم يكن له الرجوع به ، إلا إذا أشهد عند أدائه  
المهر أنه أداه ليرجع به عليه ، وذلك لأن عادة الناس جا به بأن  
الآباء يدفعون مهوراً ، وأما مع هذه العادة المطردة أمانة على

أنه : بد الترع ، أداه ، صممه عنه ، فإذا كان يريد بحقه شدة أو دة  
فلا بد من أن يُسبغ على ذلك ، ولو ، أو "صغير الفقير" قبل أن  
يؤدي المهر الذي كتمه به كان لروحته نحو في أحده من تركه ،  
فإن أخذته منها كان لسائر الورثة أن يجمعوا به في نصيب الصغير  
من ميراث أبيه .

وإذا زوج الأب ابنة الصغير بإمارة ، يكون دده إلا الصغير  
صغيراً وإما أن يكون د ماله ، إمارة ، ~~يكتسب~~ الأب مالاً به  
وإما ألا يكمله به ، ~~يهدى~~ به أحد ، كما كان يصدر به  
لم تكن للروحته ولا لوليها ، نصيب د به مهر ، لا إذا كان قد كتمه  
به ، فطاله حينئذ يحكم كتمه به ، وإن كان إلا الصغير د مال كان  
لروحته أو وليها أن يقاتل الأب به مهر ، سواء أكار قد كتمه  
بالمهر أم لم يكن ، فإن طالبه أداه من د ، وسد لا من مال نفسه  
لأن الأب الولاية على مال أولاد صغيره .

### ٨٣ - هلاك المهر

المهر إما أن يكون مما لا عين بالعين كالنحو ، كتراب معلوم  
من الخطة الحديدية وكما خبز معلوم من القمح الآمنوني ، وإما أن  
يكون مما يبيع بالتعيين كالنحو والآر صى الزراعية والحيل وما أشبه  
ليه من النوع الأول ، عن كل حال إنه ، يكون هلاكه أو استهلاكه

أو استحقاقه بعد ما فوضته إليه . و قد أن يكون حدوث شيء من ذلك قبل أن تنقضي . على كل حال من أحوال الاستهلاك إما أن يكون استهلاكه بعمل الزوج أو بعمل الزوجة أو بعمل أحدهما وفي صورة ما إذا كان المهر حراما كعقد وحضانة قد يكون الاستهلاك بعمل المهر منه كذا في أحدهما نفسه

فإن كان المهر بما لا يتغير ، فحينئذ كان تزوج امرأة وأمهراً  
ثمة دينار أو عشرين درهماً من الفصح الحرام أو عشرة مائتين من  
القطيع الأنثوي أو خمسة أوباب من صفوف الإبل أو نحو ذلك  
ثم هلك أو استهلك أو استحق وهو سد ' روح كان هلاكه على الروح  
نفسه ، وفي المهر في دمه لروحه . وإن كان هلاكه بعد ما قصته  
الروحة هلك عليه ، وإن كان استهلكه ما مادته وإن كان فعلها لم  
يبرم الروح صباه وإن كان استهلكه من الروح أو نفس أحبي  
حده المستهلك منه إن كان مثله بقيمة إن كان ممبوور استحق لمير  
الروح بعد ما قصته رجعت على الروح ثمة أو نفسه

ولـ كان المهر مما يتبع داعيين كان روح امرأه وأمهرا  
داراً معية أو أرضاً راعية معية أو أرضاً معية أو خيلاً  
معية أو عداً معيين أو أمهراً حدد الأزد من أحاطة  
أو هذه تثيب أو هذه القاضير من الفص ثم هاكت بعد القسمة  
فإن كان هلاكها عند الروح فإن أن تقصه الروحة هلاكه عليه .

ويجب عليه للروحة مثله إن كان مثلياً وقسمته إن كان قيمياً، وإن كان  
هلاكة عند الروحة بعد ما قصته كان هلاكاً عليها ولا يجب على روحها  
شيء، لأنها تقصه من الروح قد برئت دمه فلا تشتغل به ثمة.  
وإن استهلك المهر بعد التسمية عند الروح، وإن كان استهلاكاً بفعل الروح  
أو بفعل نفس المهر كأن يكون له عنداً في نفس نفسه صفة الروح  
للروحة مثله أو بقيته، وإن كان استهلاكاً بفعل أحى كان للمرء  
الخيار بين أن تقصر ذلك الأحيى وأن تقصر روحه، فإن صحت  
الأحيى فلا مضر صدر، وإن صحت الروح جمع بما صحت على الأحيى،  
وإن كان استهلاكاً بفعل الروحة سقطت عن الروح، لم يدره لها شيء،  
وإن استهلك بعد ما قصته الروح، وإن كان استهلاكاً بفعلها فلا شيء له  
عند الروح، وإن كان استهلاكاً بفعل الروح فصماه عليه، وإن كان  
استهلاكاً بفعل أحى فصماه إلى ذلك الأحيى، وإن كان استهلاكاً  
بفعل نفسه كأن يكون المهر عنداً في نفس نفسه أو حصاناً في جمع فيردى  
من شدة الموت فكأن لم يستهلكه شيء، وإن استحق المهر  
بمعنى أنه بين أن هذا الشيء هو صفة الروح مهر بروحه ليس  
ملكاً للروح، بل هو مثل غيره يصفيه على الروح منه، وإن كان  
مثلياً وقسمته إن كان قيمياً، سواء كان استحقاقه قبل أن تقصه  
الروحة من الروح أم كان استحقاقه بعد ما قصته، وإن استحق نفسه





أشهر هذه المصداق - وهو إحدى عن فناء الحبيبة سبعة - أربعة أمثلة .  
 المثال الأول . أن يتفق الروحان أو من يقول - بقولهما على أنهما  
 في وقت العقد قد سميا مهران معنى المقدار . وسمى الروحان أو ورث  
 أن الروح قد دخل . فمن أن يقول له شيء من مهر . هي مسجعة  
 جميع عاجل المهر . ويدل الروح . أنه قد دخل . لا بعد .  
 المقدار الذي شرط تعجيله

المثال الثاني . أن يتخلف الروحان . سمية مهر وقت العقد  
 يقول أحدهما قد سميا مهران . المقدم واجب هو المسمى . ويقول  
 الآخر . لم نسم وقت العقد شذو واجب هو مهر المثل

المثال الثالث . أن يتفق الروحان على أن اسميه وبخطما في  
 «معدر المسمى» فيقول الروحان «سميا مائة حبة مصرية» مثلاً .  
 وتقول الزوجة «سميت مائة وحسين حبة مصرية» مثلاً .

المثال الرابع . أن يتفق الروحان على أنهما سميا وقت العقد مهر  
 وتتفق - مع ذلك - على معدر المسمى . يعني قدر المسمى منه . وكلاهما  
 يحتفظان في بعض ما أعطاه الروحان زوجته من الحبيبة . وكلاهما  
 ونحوها . فيقول الروحان : هو من المهر . وتقول الزوجة . هو هدية .  
 وستتكم على كل واحد من هذه الأمثلة الأربعة كلاماً وإيضاحاً مع

إيجاز العبارة

أما عن امثال الاول فقل أن بينك ذلك الحكم في هذا النوع من  
 الخلاف سهل إلى أن اشرعه الإسلامية لم توجب أن يكون المهر  
 كله معجلا ولا أن يكون كله مؤجلا ولا أن يكون بعضه مؤجلا  
 وبعضه الآخر معجلا ، بل ترك ذلك كله إلى احسان الروحانيين ، فأى  
 صورة من هذه الصور شرطها صحته ووجوب تعيدها ، فإن لم يشترط  
 من ذلك شيء كان الحكم للعرف ، فإن كان العرف جاريا ، فيحيل كل  
 المهر أو تمجيل بعضه وتأجيل بعضه لآخر أو تأجيله كله عمل به ؛  
 نعم نقول ، إن المرأة قد سبقت نفسها للزوج فدخل بها ، وما أن  
 يكون قد شرعا في وقت انعقد تمجيل شيء من المهر وإما أن يكون قد  
 شرط تعجيله كله وإما ألا يكون قد شرعه من ذلك شيئا ، وفي الصورة  
 الأخيرة إما أن يكون عرف البلد جاريا ، فيتمجيل أو تأجيل أو  
 تأجيل البعض وتمجيل البعض ، وإما أن يكون عرف البلد جاريا  
 بأن المرأة لا يسلم نفسها لزوجها إلا بعد قصص ما شرط تمجيله أو ما  
 جرى لعرف تعجيله وإما أن يكون العرف جاريا بأن المرأة تسلم  
 نفسها لزوجها وإن لم يكن قد عجل ما شرط تعجيله أو ما جرى العرف  
 في تعجيله .

إذا عرفت هذا فاعلم أن المرأة لو جاءت تدعى بعد ما سلمت  
 نفسها لزوجها فدخل بها أن الزوج لم يعطها شيئا من المهر ، وكان قد

شرطا في وقت العقد تعجيل جزء منه أو كان العرف جاريا بتعجيل شيء منه ، وادعى الزوج أنه لم يدخل بها إلا بعد أن أوفاهما جميع الميعجل الذي شرطاه أو الذي جرى به العرف ، فإن الحكم في هذه الحالة للعرف الثاني الذي قدما ذكره ، فإن كان عرف البلد حاراً بأن المرأة لا تسلم نفسها إلا إذا أهدت الميعجل لم تسمع دعوى المرأة في هذه الحالة : لأن تسليمها نفسها مع قرينة العرف أمارة على أنها استندت للميعجل ، وإن كان عرف البلد جارياً بأن المرأة تسلم نفسها وإن لم تقص شيئاً من الميعجل سمعت الدعوى ، وحكم بإعانة الزوج أو واثقه أحد من ونخص الآخر مثل ذلك في هذه الصورة ، وإن كانت المرأة تدعى بعد دخول زوجها بها أنها قصت بعض الميعجل ولم تقص كله والزوج يدعي أنها قصت جميع الميعجل سمعت دعوى المرأة ، لأن العرف في هذه الحالة يصدقها إذ جرت العادة بأنه متى أقصت زوجاً قص الميعجل لم تسمع المرأة من تسليم نفسها له

وهذا الذي ذكرناه في هذه المسئلة هو أن العقبه في اللبث لسر فقدى ، وهو الذي عليه العسر في محكم مصر اشرعية ، وذهب صيحات وغيره من علماء الحقبة إلى أن الدعوى تمنع بكل حال ولا يحكم العرف : لأن جميع المهر وجب نسب المقتضى فلا يصح



وقدر لطلاق طالب المدعى للتسمية منهما ما يبيته ، وإن أقام بيته على ما يدعيه وفلت دعه نية حكم له عما يدعيه ، وإن لم يُقم بيته تؤيد ما يدعيه أو أقام بيته واكها ، تقبل وجهه ، عين إلى مسكر التسمية منهما . فإن بكل عن اثنين حكمت بـ يدعيه مدعى التسمية ، وإن حلف أنه لم يخص التسمية وقت العقد حكمت بمهر مثنى ، بشرط ألا ينقص عما يدعيه الروح إن كان هو مدعى ، لا بدع مدعيه الروح إن كانت هي التي تدعى .

وإنما حالاً من يُثبت التسمية بالنية ووجهها عين إلى مسكر ، مسكرها عملاً مدعيه ، لكنه على من ادعى واتهم عين من مسكر .  
وإذا حكمت بمهر المثنى عند حلف المسكر أنه ما حصرت تسمية وقت العقد لأن العقد الذي لم يستم فيه مهر يجب بقضاء مهر المثنى ، وهما لما لم يُقر مدعى التسمية بنية تؤيد مدعاه وحلف الآخر أنه لم يخص التسمية كان العقد حاي من التسمية .

وإنما قلنا أنه يجب ألا ينقص مهر المثنى الذي يحكم به عما يدعيه الروح إن كان هو مدعى التسمية ، لأنه ليس بهذا القدر ، فكأنه معترف بأن مهر مثله لا ينقص عما يدعيه وقت ، إنه يجب ألا يزيد مهر المثنى الذي يحكم به عما يدعيه الروح إن كانت هي مدعية

التسمية ، لأنها راسية بهذا القدر فكانها معترفة بأن مهر مثلها لا يزيد عما تدعيه .

وإن كان التراجع بين الروحين في التسمية قبل الدخول وتبعد الطلاق . فإنما يطالب مدعى التسمية بالنسبة ، فإن أقام بيّنة مقبولة حكما لصحة التسمية وتفصيلا للبرأة ، نصف المسمى ، وإن لم يقم المدعى بيّنة مقبولة وحدها اليقين إلى منكر التسمية ، فإن لكل حكما عما يدعيه صاحبه وقصد البرأة نصف المسمى أيضا ، وإن حلف أنه لم تحصل تسمية وقت العقد حكما بالبرأة بالمتعة ، لأن من توافقت فيه الدخول ولم يكن الروح قد سمي به مهرًا نجب لها المتعة ، على ما عدم . ولكن يشترط ألا يكون مقدار المتعة الذي يُحكم به أقل من نصف ما يدعيه الزوج ، وإن كان هو مدعى التسمية ، وألا يريد عن نصف ما تدعيه المرأة إن كانت هي التي تدعى التسمية .

وإن كان التراجع في التسمية بعد موت الروحين أو بعد موت أحدهما ، ويكون التراجع في الحالة الأولى بين ورثتهما وفي الحالة الثانية بين الحي من ، حين وورثة لآخر ، فذهب أبو يوسف ومحمد أن الحاكم كاللوكال أو وصالهما المازعين ، على معنى أنها تطالب من يدعى التسمية رابطة ، وإن أقامها وفيت حاكم له بما يدعيه ، وإن لم يقدر عليها وجهه تبيين أو منكر التسمية فإن لكل

حكما عليه مما يدعيه صاحبه وإن حلف حكما بمهر المثل ، إذا لم  
يثبت الطلاق قبل دخول الروح بها . فإن نسي أن الروح طلقها  
قبل الدخول حكما بالتمتع على شريطة ألا تنقص عن نصف ما يدعيه  
الروح أو ورثته ولا تزيد عن نصف ما تدعيه الروح أو ورثتها ،  
وهذا الرأي هو الحق في المذهب ، وهو المعمول به في محاكم مصر  
الشريعة ، ومذهب أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا كان الرابع بين ورثة  
الروحين وطال العهد بموت الروحين وموت أوراها ولم يقم مدعى  
انقسامه من لعريفين سنة مقبولة وحلف مسكر من مهم لا يقضى شيء  
أصلا ، لا بالمسمى لعدم بونه . ولا بمهر المثل لأن لا يستطيع معرفته  
نسب تقادم الزمان ، فإن لم يتقادم عهد موثما وممكن معرفة مهر المثل  
وتحتف مكر التسمية حكما بمهر مثل كراى الصالحين

❦

وأما عن المثل الثالث فقد اختلف عنه المذهب في أمر رئيسي  
يترتب عليه رسم طريق السير في الدعوى ورجع إليه بين المدعى في  
هذا المثل والمدعى عليه ، ذهب أبو يوسف رحمه الله إلى أن الروح مسكر  
لمراد عنه يقره وأب الروححة هي التي تدعى هذه الزيادة ، فهو يعتبر  
القدر المثقف عليه بينهما غير مقلوب إليه والرابع بينهما إما هو في الزيادة ؛  
وعلى هذا تكون اليه على الروححة . لأنها هي المدعية . فإن أقامت بيعة



مقبولة حكم لها بما تدعيه ، وإن لم تقم به مقبولة وظلمت توحية  
اليمين إلى الزوج طالبها باليمين ، فإن نكل حكمنا عليه بما تدعيه  
الروحة . وإن حلف أنه مدعوها على ابنه وأخيه حكمنا بما يدعيه  
هو ، إلا أن يكون مدعى فيها لا يتصور أن مثل هذه الروحة  
تزوج به ، وقال أبو حنيفة ، نكح . كل واحد من الزوجين في هذه  
الحالة مدعى ، وإنما واحد منهما مسكر ، وإن ذلك أن الزوج مدعى  
توحيها ، لا قدر الزكفر ، وإن يجب عليها الدخول في صفة بائنه أو  
بإيهام المخل منه . وهو مسكر ، فإنه تدعي الروحة ، وإن  
الزوجة مدعى ، فإنه تدعي في دعواه ومسكرة ، فإنه يجب عليها  
الدخول في طاعة ، إلا أن يؤمها ! إنما يؤمها أمضها ، وإد  
كان كل واحد من الزوجين مدعى وكل واحد منهما مدعى عليه فإن  
تصلت كل واحد منهما بالثقة وحدث بما أن يعم واحد منهما به  
دون الآخر ، فإنه يقيم كما ، أحد منهما به ، وبما ألا يقيم واحد  
منهما به . وإن قوم واحد منهما بينة مقبولة على دعواه حكمنا له بما  
يدعيه ، ولا فرق في هذه حالة من أن يكون الذي أقام البينة هو الزوج  
وأن يكون هو الروحة ، كما أنه لا فرق فيها بين أن يكون مهر المثل  
موافقاً لدعوى من أقام البينة وأن يكون مخالفاً له . وإن أقام كل  
واحد منهما بينة تؤيد ما يدعيه يطر إلى مهر المثل ، وإن كان يؤيد دعوى

الروح — بأن كان مهر المثل في مثالي الذي ذكرناه مائة جنيه كما يدعى  
 الزوج أو كان أقل من المائة — فبقت بينة الروحة التي لا يؤيدها مهر  
 المثل ، وإن كان مهر المثل يؤيد دعوى الروحة — بأن كان مهر  
 المثل في مثالي الذي ذكرناه مائة وخمسين كما تدعى الروحة أو أكثر —  
 فبقت بينة الزوج ، وهي التي لا يؤيدها مهر المثل ، وقد عُلّق فتها  
 المذهب هذا الرأي في هذه الحالة بأن البيات تُرعت لإثبات  
 خلاف الظاهر ، والظاهر ههنا هو مهر المثل ، فالبينة التي تؤيد خلافه  
 هي الموافقة لما تُرعت اليه له ، وهي المقولة ، وفي هذا التعليل مقال .  
 وإن كان مهر المثل لا يشهد لإحدى البنتين — بأن كان وسطاً بين  
 ما تدعيه المرأة وما يدعيه الرجل — لم تحكم بمقتضى واحدة منهما  
 وأهملناهما جميعاً وقضينا بمهر المثل . وإن لم يقم أحدهما بينه أصلاً  
 نظرنا إلى مهر المثل أيضاً ، فإن وجدناه يؤيد دعوى الروحة — بأن  
 كان مائة وخمسين أو أكثر — طالما الروحة بالبين على أنها لم تتزوج  
 بمائة ، فإن حلفت قضينا لها بما تدعيه ، وإن مكّلت قضينا بما  
 يدعيه الزوج ، وإن وجدنا مهر المثل يؤيد دعوى الزوج — بأن كان  
 مائة كما يدعى أو ثمانين — طالما بالبين على أنه ما تزوجها بمائة  
 وخمسين : فإن حلفت قضينا له بما يدعيه ، وإن مكّلت قضينا بما  
 تدعيه الروحة ، وبوجدنا مهر المثل لا يؤيد دعوى واحد منهما  
 ( ١٥ - الأحوال الشخصية )

— بأن كان وسطا بين ما يدعيه كل منهما — حلفناهما جميعاً ، وإن  
حلف أحدهما وبكل الآخر قضيتا لمن حلف بما يدعيه ، وإن حلفا  
جميعاً أو بكلا جميعاً قضيتا : مهر المثل ، ويحلف الخالف منهما على  
ما يدعيه وعلى تقي ما يدعيه الآخر ، ما بقول الزوج : إنني تزوجتها  
على مائة ولم أزوجهما على مائة وحسين . وقول الزوجة : إنه تزوجني  
على مائة وحسين ولم يزوجني على مائة .

هذا كله عند أبي حنيفة ومحمد إذا كان الخلاف بينهما قبل الدخول  
وقبل الطلاق ، أو بعد الدخول وبعد الطلاق ، أو بعد الدخول وقبل  
الطلاق : فإن كان الخلاف بينهما قبل الدخول وبعد الطلاق فالمسألة على هذا  
التفصيل إلا أنه تقام انتفعة مقام مهر المثل <sup>(١)</sup> ، وقد اختار صاحب الأحوال  
الشخصية مذهب أبي حنيفة ومحمد <sup>(٢)</sup> ، ولكنه غير المعمول به في  
محاكم مصر الشرعية ، بل المعمول به فيها هو مذهب أبي يوسف ؛  
فقد نصت المادة رقم ٢٨٠ من لائحة إجراءات المحاكم الشرعية على  
أنه : يجب أن تكون الأحكام بأرجح الأحوال من مذهب أبي حنيفة  
وما دون هذه اللائحة ، ومذهب أبي يوسف عند اختلاف الزوجين  
في مقدار المهر ، وببیت المادة رقم ١٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

(١) انظر شرح الراسخ على تنكية ( ٢ - ٥٦ ) وراجع شرح القدر ( ٢ - ٤٧٥ )

(٢) انظر المادة ( ١٠٦ ) من الأحوال الشخصية

مذهب أبي يوسف الذي يحسب العمر به في هذه المسألة بقولها : إذا  
اختلف الزوجان في مقدار المهر فاسية على الروجة ، فإن عجزت  
كان القول للروح بيمينه ، إلا إذا ادعى مالا يصلح أن يكون مهرا  
لمثلها عرفا فيحكم مهر المثل ، وكذلك الحكم عند الاختلاف بين أحد  
الزوجين وورثته لأخر أو بين وورثتهما ، إذا

وردا كان النزاع في هذا الموضع بين أحد الزوجين وورثة الزوج  
الأخر فالحكم كما لو كان نزاع بين الزوجين أنفسهما .

وإذا كان النزاع بين ورثة الروح وورثة الروجة ، وذلك إنما  
يكون بعد موت الزوجين جميعا ، فعند أبي حنيفة لا يحكم مهر المثل  
قول أو أكثر : لأن مهر المثل يسقط اعتباره بعد موت الزوجين عنده ؛  
فإن أقام ورثة الروجة دية معقولة قضى لهم عما يدعونه ، وإن لم يقيموا  
بينه معقولة قضى عما يقوله ورثة الروح ، وعند أبي يوسف ومحمد :  
الحكم في الاختلاف بعد وفاة الزوجين كالحكم فيه حال حياتهما ؛  
فأبو يوسف يرى أن الدية على ورثة الروجة فإن عروا كان القول  
قول ورثة الروح إلا أن يذكروا مالا يصلح عرفا أن يكون مهرا  
لهذه الروجة ، فإن ذكروا مالا يصلح عرفا أن يكون مهرا لها قضيا  
مهر المثل ، ومحمد يرى تحكم مهر المثل على التفصيل الذي تشرنا به

ومن هنا قلنا أنهما يخالفان أبا حنيفة في عدم اعتبار مهر المثل

بعد موت الزوجين : لأن أباً يوسف قضى به في حال ما إذا  
ذكر ورتة الزوج شيئاً لا يصدق المرف، ومحمداً جعل مهر المثل  
هو الحكم بين ما يدعيه ورتة الزوج وما يدعيه ورتة الزوجة<sup>(١)</sup>

• • •

وأما<sup>(٢)</sup> عن المثل الرابع فإن الشيء الذي أعطاه الروح لروحه  
أو أرسله إليها ، من غير أن يبين لها أين المهر هو أم هدية ، إما أن  
يكون شيئاً يستكر عره أن يكون من المهر كالطعام المهيأ للأكل من  
سمت أو شواء أو حلوى ، وإما أن يكون شيئاً لا يستكر عرها أن  
يكون من المهر كالحلى والنفود والثياب : فإن كان من النوع الأول  
فقالته الزوجة . هو هدية . وقال الزوج : بل هو من المهر : فالقول  
قول الزوجة بيمينها : لأن الطاهر أن هذا النوع يقدم هدية ، وإن  
كان الذي قدمه من النوع الثاني ، ولم يبين وقت تقديمه أنه من المهر  
أو هدية ، ثم احتلعا من بعد فقال الزوج : هو من المهر ، وقالت الزوجة . هو  
هدية . طولب كل منهما أولاً باليمين . فإن أقام أحدهما يمينه تؤيد دعواه وفات  
بينته حكم له بما يدعيه ، وإن أقام كل منهما يمينه تؤيد ما يدعيه فيبنيها مقدمة ؛  
لأنها ثبتت خلاف الطاهر ، وإن عرأ جميعاً عن إقامة اليمة المقبولة التي

(١) اسم الرعي ( ٢ - ١٤٨ )

(٢) انظر فتح المذكر ( ج ٢ ص ١٧٩ ) وفيه بيان عرف ديارهم ( الاسكندرية ) والرجوع  
إلى الحكم .

تؤيد دعواهما ينظر إلى العرف ، فإن كان العرف جاريا بأن هذا الذي قدمه الزوج يعتبر هدية فالقول قول الروحة مع يمينها ، وإن كان العرف جاريا بأنه لا يكون هدية فالقول قول الزوج مع يمينه

ثم بعد ثبوت كون ما أرسله مهرًا - سواء أكان ثبوته «لينة أم كان ثبوته يمين الروح - إما أن يكون مقدمه الروح «قيا وإما أن يكون قد استهلك في يد الروحة ، فإن كان لا يزال باقيا فالروحة بالخيار بين أن ترده إلى الزوج وتستوفي مهرها كاملا أو أن تحتسبه من مهرها وتستوفي ما بقى لها منه ، وإن كان قد استهلك في يدها احتسبته من المهر واستوفت باقية لاغير

#### ٨٥ - الجوار ومناح البيت

أهم الأبحاث التي تتعلق بالجوار ومناح البيت خمسة مباحث : الأول . هل يجب على المرأة تجهيز نفسها ؟ والثاني : هل يجب على المرأة تمكين زوجها من الاستمتاع بمهارها ؟ والثالث : إذا جهز البيت أبوها بماله متى تملك الجوار ؟ والرابع : هل تملك الست الجهاز الذي جهزها به أبوها من ماله ملكا مطلقاً أم ملكا موقوفا ؟ والخامس : إذا بقى على الأب دين من ثمن جهاز ابنته من الذي يقوم بتسديد هذا الدين ؟ وستتكم على كل مبحث من هذه المباحث كلمة مختصرة :

(١) المرأة تستحق المهر في مقابلة تمكين الزوج من الاستمتاع بها ،

وآية ذلك أن لها حق حبس نفسها عنه حتى يوفيه المهر ، أو حتى يوفيهما ما شرط تعجيله ، أو ما جرى العرف بتعجيله ، ولا سبب لاستحقاق الروح المهر إلا ذلك ، ثم إن المقصود الأصلي من الزواج هو التماسل والاستئناس من الولد ، وليس المقصود به المال ، وعلى هذا لا يجب على المرأة أن تحجر نفسها من مهرها ولا من غيره ، ولا يجب على أبيها تحجيرها من ماله ، بل يجوز لها شرعا أن ترف إلى زوجها غير جهر أصلا ، أو بجهر قليل لا يلبق بالمهر الذي دفعه الروح ، وليس لروحها أن تطالبها ولا أن تطالب أمها بجهر ، ولا أن تطالب أحدهما بتفصيل شيء من المهر الذي اتفق عليه ، ولو كان قد مالع في زيادة مهر طمأنينة في جهر عظيم ، لأنها بمجرد الزفاف إليه قد أدت له جميع ما وجب عليها أدائه في مقابل ما بدل من المهر بالعامة ما لمع

(٢) ومع أنه لا يجب على المرأة أن تحجر نفسها من مهرها ولا من غيره ، ولا يجب على أبيها تحجيرها ، لو أنها فعلت ذلك ففهرت نفسها أو فعله أبوها ففهرها ولجهرها الذي ترف به ملك حاص لها ؛ وينترب على هذا ألا يكون لروحها ولا لأحد غيره حق فيه ؛ فلا يملك الروح أن يحجرها على إباحة استعماله له ، ولا أن تنبج لصورة استعماله ، لكن إن أدت له ، أو أن يتنفع به كان له ذلك ، وإن لم تأذن

وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يُعِدَّ مَسْكَنَهُ إِعْدَادًا ثَبَرِيًّا وَيَجْعَلَهُ مُسْتَكْمَلًا كُلَّ مَا يَلِزُهُ  
 مِنْ أَدَوَاتٍ وَقُرُشٍ . وَلَوْ اعْتَصَبَ الرُّوحُ شَيْئًا مِنَ الْجَهَارِ أَوْ اسْتَهْلَكَهُ  
 كَانَ لِلرُّوحَةِ أَنْ تَطْلُبَهُ أَوْ سَدَّهُ مِنَ الْمَثَلِ أَوْ الْقَبِيضَةِ . وَدَهَبَ مَالُكَ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَتَنَعَ بِجَهَازِ رُوحَتِهِ لَا تَتَنَعَ أَسَى  
 جَرَى بِهِ ائْتَرَفُ ، سِوَاهُ أَذِنَتِ الرُّوحَةِ لَهُ فِي ذَلِكَ الْاِئْتِنَاعِ أَمْ لَمْ تَأْذِنْ  
 (٣) إِذَا حَهَرَ الْبَنَتُ أُمُومًا دِيمًا أَنْ يَكُونَ تَجْهِيْزُهُ إِيَّاهَا مِنَ الْمَهْرِ  
 وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ مَالِهِ ، فَإِنْ حَهَزَهَا مِنْ مَهَرِهَا : فَإِنَّ حَهَرَهَا بِكُلِّ  
 الْمَهْرِ فَلَا كَلَامَ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَى لَهَا بِمَالِهَا آخَرَ ، وَإِنْ حَهَرَهَا بِمَعْصُ  
 الْمَهْرِ فَلَهَا الْحَقُّ فِي مَطْلَبَتِهِ بِالْبَاقِي مِنَ الْمَهْرِ وَيُخَوَّرُ عَلَى دَفْعِهِ لَهَا قَلِيلًا  
 كَانَ الْبَاقِي أَوْ كَثِيرًا . وَإِنْ كَانَ تَجْهِيْزُهَا مِنْ مَالِهِ : فَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَتَّ  
 كَبِيرَةً فَإِنَّهَا لَا تَمْلِكُ الْجَهَارَ إِلَّا إِذَا تَسَلَّطَتْ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْآبَ حَيْثُ  
 مَتَبَّرَعٌ لَهَا بِالْجَهَارِ ، وَالتَّبَرُّعُ لَا يَمُدُّ أَمَّا ذَلِكَ إِلَّا بِالْقَبْضِ ، وَإِنْ كَانَتْ  
 هَذِهِ الْبَنَتُ صَغِيرَةً فَإِنَّهَا تَمْلِكُ الْجَهَارَ بِمَجْرَدِ شُرَاؤِهَا بِاسْمِهَا . وَذَلِكَ  
 لِأَنَّهَا حَيْثُ فِي وَلَايَتِهِ ، وَيَدُهُ يَدُهَا ، يَبْتَغِيْ قَبْضَهُ لِلْجَهَازِ مِنْ مَالِهِ  
 كَقَبْضِهَا مِنْهُ ، وَمَنْ تَمْلِكُ الْمَتَّ الْجَهَارَ بِالْقَبْضِ إِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً  
 وَمَجْرَدِ الشَّرَاءِ إِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً لَا يَجُوزُ لِأَبِهَا وَلَا لِأَحَدٍ  
 غَيْرِهِ أَنْ يَسْتَرِدَّ هَذَا الْجَهَارَ كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ . لِأَنَّ الْمَتَّ دَاتُ قَرَابَةٍ  
 تَحْرِيْمِيَّةٍ مِنْ أَيْهَا ، وَالْقَرَابَةُ الْمُحَرِّمِيَّةُ تَنْعَمُ مِنَ الرَّجُوعِ فِي الْهَبَةِ ؛ وَقَدْ



تمت الهبة بالقض أو بالشراء كما قلنا ، فيمتنع الرجوع فيها .

(٤) وإذا عرفت أن شراء الآب جهاز ابنه من ماله يعتبر تبرعا فإنه يجري عليه حكم جميع التبرعات ، ومعنى هذا أنه إن كان الآب في وقت شراء الجهاز من ماله صحيحا ملكت اليه هذا الجهاز بمجرد الشراء إن كانت صغيرة أو نفسه إن كانت كبيرة ؛ ملكا نافذا غير متوقف على إجازة أحد ، وإن كان الآب في وقت شرائه جهاز ابنه من ماله مريضا مرض الموت ملكت منه الجهاز بالشراء أو بالقض ، ملكا موقوفا على إجازة باقي الورثة ؛ لأن التبرع في مرض الموت للوارث يعتبر وصية ، والوصية للوارث لا تعد إلا بإجازة الورثة ، سواء أكان الموصى به أقل من الثلث أم أكثر منه أم مساويا له .

(٥) وبما أن الجهاز يصير ملكا للابن بالقض أو بمجرد الشراء ويصير ملكها إليه نافذا غير موقوف على إجازة أحد إن كان أبوها صحيحا في وقت شرائه أو سوغه الورثة إن كان مريضا في وقت شرائه — فلو أنه بقي من ثمن هذا الجهاز شيء لئامه كان هذا الباقي دينا على الآب وحده يطالب به في حال حياته ويستوفى من تركته بعد وفاته ، وليس لأحد من ورثته أن يرجع على البنت بشيء

# ٨٦ - قضايا الجهاز والآلات البيت :

قضايا الجهاز والآلات غير محصورة ولا واقفة عند حد معين لا تتجاوزه ؛ فقد يكون النزاع بين الزوجين في قيمة شيء هلك عند الزوج ، وقد يكون النزاع بينهما بسب امتناع الزوج عن تسليم الجهاز كله أو بعضه لزوجته ، وقد يكون النزاع في غير هذا وذاك . ولكن الفقهاء عُنُوا بحث قضيتين هامتين : إحداهما في النزاع بشأن الجهاز بين الزوجة وأبها الذي تجهزها من ماله ، وصورتها أن يكون الآت قد جهز منه من ماله ، ولم يبين في وصف تجهيزها أنه قد تملك هذا الذي أعطاه لاسه أو أعارها إياه ، ثم بعد ذلك جاء يدعى أنه كان قد أعطاه ذلك عارية وبطلب بردها ، وقامت هي تدعى أنه هبة ولا حوله في الرجوع ، والثانية في النزاع بشأن الجهاز بين المرأة وزوجها ، وصورتها أن يدعى الزوج أن هذا الآت ملكه ، وتدعى الزوجة أنه ملكها ؛ وستنكلم على هاتين لقصيتين كلاما موجزا :

(١) أما عن القضية الأولى <sup>(١)</sup> فكل واحد من الآت والتمت مدع : لأن الآت يدعى أن إعطائه ما أعطاه لبيته كان على سبيل إباحة الانتفاع به ؛ فلا تملك عيه ، ويحوز له الرجوع فيه متى شاء . والتمت تدعى أن إعطائه أبها الجهاز لها كان على سبيل تملك

(١) انظر مع القدير (٢ - ٧٩) ومنه أمثال أخرى في هذه المسألة

عنه بالهبة ، وهي ذات قرابة محرمية منه فلا يجوز له الرجوع فيه  
 بعد ما ملكه بالقصر أو بمجرد الشراء على ما سبق بيانه ، ويترتب  
 على أن كل واحد منهما مُدَّعٍ أنه لو أتى واحدٌ منهما بينة تؤيد دعواه  
 وفلت هذه البينة قصي له بما يدعيه ، سواء أكان الذي أقام البينة  
 هو الآب الذي يدعي الإغارة أم كان مقيم البينة هو البنت التي تدعي  
 التملك ، وسواء أكان عرف البلد يؤيد دعوى البنت أم يؤيد دعوى الآب ،  
 وإن أقام كل واحد منهما بينة تؤيد ما يدعيه نُظِرَ إلى العرف فإن وجدنا  
 العرف يؤيد دعوى الآب - بأن كان عرف البلد جاريا على أن  
 ما يعطيه الآب لنته من الجهاز يكون عارية - فإنما في هذه الحالة  
 نقبل بينة البنت التي تحالف العرف ونقصي بما شهدت به ، وإن  
 وجدنا العرف يؤيد دعوى البنت - بأن كان عرف البلد جاريا على  
 أن ما يعطيه الآب لنته من الجهاز يكون هبة وتمليك - فإنما في هذه  
 الحالة نقبل بينة الآب التي تحالف العرف ونقصي بما شهدت به ،  
 وإن لم يُقَمَّ واحدٌ منهما بينة يُنظر إلى العرف أيضا . فإن وجدنا  
 العرف يؤيد دعوى الآب طالباء باليمين ، فإن حلف أنه ما أعطاهما  
 هذا الجهاز على جهة التملك حكما له بدعواه ، وإن نكل حكما  
 للبنت بدعواها ، وإن وجدنا العرف يؤيد دعوى البنت وحدها لما  
 اليمين ، فإن حلفت أنها ما أحدث هذا الجهاز عارية حكما لما بما

تدعيه ، وإن نكلت حكماً للأب بما يدعيه وإن وجدنا العرف  
مشاركاً بينهما - بأن كان بعض أهل البلد يُعير آنته جهازها وبعضهم  
الآخر يملكها إياه ، ولم يعل أحدهما - وجبها اليقين إلى الأب ، فإن  
حلف قصداً له . وإن نكل قصداً للنت ، ومثل ما إذا كان العرف  
شاهداً للأب في هذه الحالة أن يكون الجهار المتسارع فيه بين الأب  
وابنته أكثر مما جرى العرف تجهيز مثلها به

فالحص أن اليقين توجه للنت في صورة واحدة من صور  
انعدام البت ، وهي صورة ما إذا كان العرف مؤيداً لدعواها وحدها  
بشرط ألا يكون الجهار أكثر مما حرت المادة تجهيز مثل هذه  
البت به ، وتوجه اليقين إلى الأب في ثلاث صور الأولى أن  
يكون العرف مؤيداً لدعواه وحده ، والثانية أن يكون العرف  
مؤيداً لدعواه ولدعوى ابنته على السواء ، والثالثة ألا يكون الجهار  
المتنازع فيه بينهما مما حرت المادة تجهيز مثل هذه البت به ولو كان  
العرف العام يؤيد دعواها نصفه عامة

و ليراع بين الأم والنت في الجهار وبين الجد وبت أنه فيه كالتراخ

بين الأب وابنته بغير فرق

و ليراع بين ورثة الأب أو الجد أو الأم وبين البت ، واليراع  
بين زوج البت أو أولادها وبين الأب أو الجد أو الأم ، واليراع

بين ورثة الأب أو من ذكر معه وبين ورثة البنت كل هذه النزاعات  
مثل النزاع بين البنت وأبها على التفصيل السابق بيته، ووارث كل طرف  
يقوم مقامه فيما له وما عليه

(٢) وأما عن القصة الثانية فإن كل واحد من الزوج والروحة  
مُدَّعٍ؛ فالروح يدعى أن هذا المدَّع ملكه. والروحة تدعى أنه ملكها؛  
ويترتب على ذلك أنه لو أقام واحد منهما بينة تؤيد دعواه وفلت هذه  
اليه حكم لها مطلقاً، بمعنى سواء أكان المتنازع فيه مما لا يصلح  
إلا للنساء أم كان مما يصلح للرجال والنساء جميعاً، وسواء أكان  
الخلافاً بينهما في حال قيام الروحية أم بعد انقطاعها، وسواء أكان  
البيت الذي فيه المدَّع المتنازع فيه ملكاً لروح أم كان ملكاً للروحة  
أم كان غير مملوك لواحد منهما وإن أقام كل واحد منهما بينة  
تؤيد دعواه؛ فإن كان المتنازع الذي عليه النزاع مما لا يصلح إلا  
للرجال قبلت بينة المرأذ التي لا يؤيدها ظاهر الحال، وإن كان المدَّع  
المتنازع فيه مما لا يصلح إلا للنساء قبلت بينة الرجل التي لا يؤيدها  
الظاهر، وذلك من قلة آراء أسيات إنما شرعت لإنات خلافاً للظاهر،  
على ما تقدم ذكره. وإن كان المتنازع الذي عليه النزاع مما يصلح للرجال  
والنساء جميعاً تعارضت البيتان، وأسقطنا، وحيثما توجه اليه إلى الزوج

فإن حلف أنه له وأن الزوجة لا تملك قصينا له به ، وإن نكل قصينا به للزوجة ، وإن لم يُقم واحدٌ منهما بنية نظر إلى المتاع أيضا : فإن كان المتاع مما لا يصلح إلا للزوج - ككتاب الرجال وأدوات الهندسة والروح مهندس وأدوات الطب والروح طيب - وجهها اليمين إلى الزوج ، فإن حلف قصيا له به ، وإن نكل قصيا به للزوجة ، وإن كان المتاع مما لا يصلح إلا للزوجة - كالحنى ونقاب النساء وأدوات زينتهن - وجهها اليمين إلى الزوج : فإن حلفت أنه ملكها ولا يملك للروح عليه قصينا لها به ، وإن نكأت قصيا به للروح ، وإن كان المتاع صالحا لأن يكون ملكا للروح ولأن يكون ملكا للزوجة - كالأبيرة وأعرُش والآواني وما أشبه ذلك - فلعلماء المذهب في حكم هذا خلاف ، قال أبو حنيفة ومحمد : يُوجه اليمين - في هذا النوع - إلى الروح ، فإن حلف قصيا له به ، وإن نكل قصيا به للزوجة ، من غير تفصيل ، وقال أبو يوسف : إن كانت عادة الناس جارية بأنه لا تُزف امرأة إلى روحها إلا شيء من الجهار ، فلا بد أن يكون شيء من هذا الجهار المتعارف به وهو صالح لكل منهما ملكا للزوجة ، تحرياً على هذه العادة ؛ وعلى ذلك يجب أن يكون القول قول الزوجة فيما جرت عادة الناس بأن

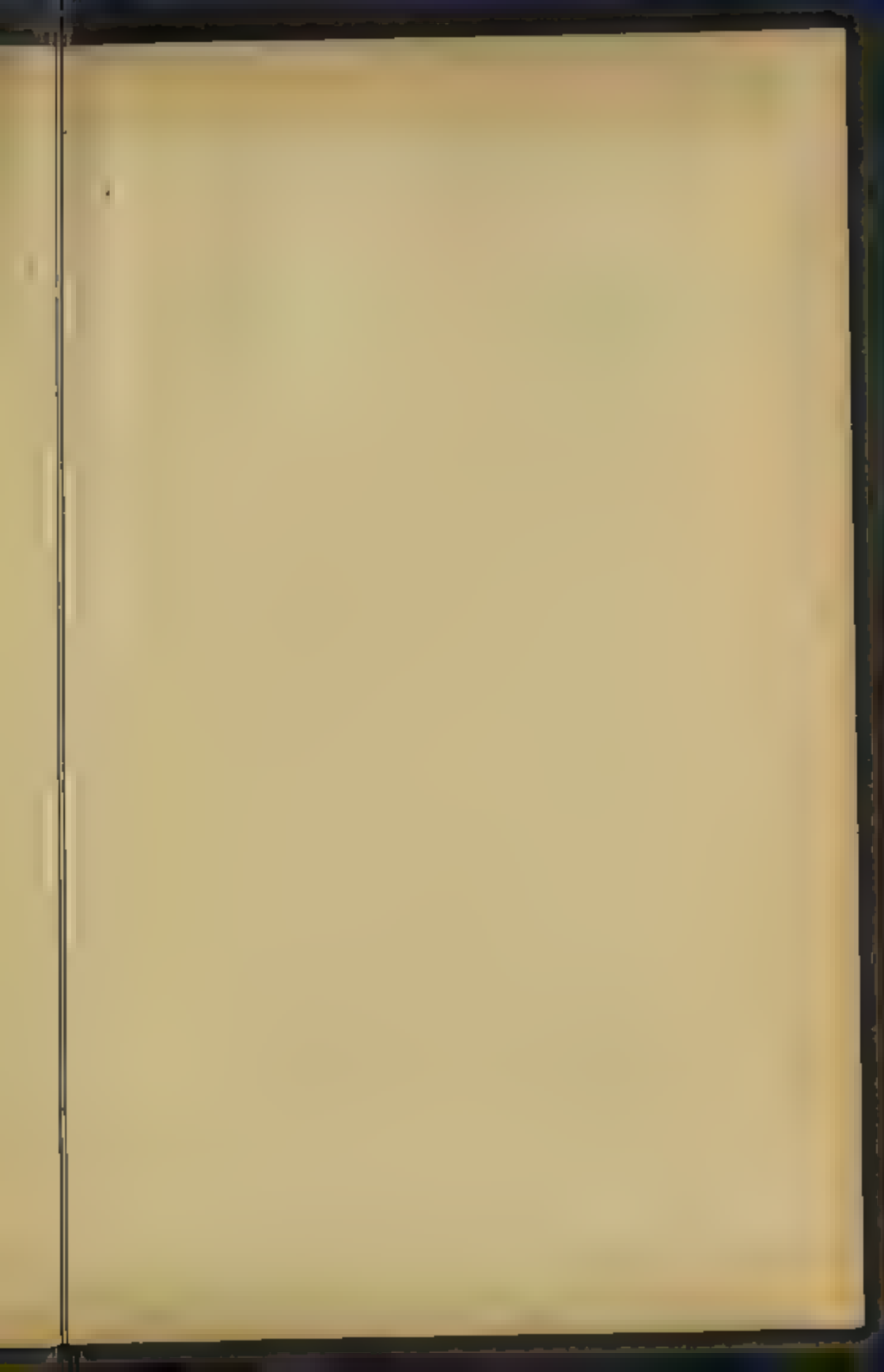
يكون ملكا للمرأة مما يصلح لها جميعاً ، فتَوَجَّه إليها اليمين في مقدار ما جرت عادة أمثالها بأن تكون قد رُفَّت به ، وإن حلفت قضيا لها به ، وإن تَكَلَّت قضينا به للروح ؛ وأما الْقَدْرُ الزائد عما جرت عادة أمثالها بأن تزف به فالقول فيه للزوج مع يمينه

ولا فرق عد أن يوسف ومحمد بين أن يكون النزاع على الجهاز الصالح لكل واحد من الزوجين بين الزوج وزوجته وأن يكون النزاع عليه بين أحدهما وورثة الآخر ؛ فأبو يوسف يجعل قوله الذي يقول به مطرداً في الموضعين جميعاً ، ومحمد يجعل قوله الذي يقول به مطرداً فيهما أيضاً ، أما أبو حنيفة رحمه الله فقد فرق بين الموضعين ؛ فقال : إن كان النزاع بين الزوجين أحدهما فالحكم ما ذكرنا عنه وعن محمد ، وإن كان النزاع بين أحد الزوجين وورثة الآخر فإن اليمين تُتَوَجَّه — بالنظر إلى المناع الصالح لكل واحد من الرجل والمرأة — إلى الحي من الزوجين ، سواء أكان الحي هو الرجل أم المرأة ، فإن حلف قضينا له به ، وإن تَكَلَّت قضينا لورثة الميت ؛ فالفرق بين الخائس أنه يرى توجه اليمين إلى الروح فيما إذا كان النزاع بين الزوجين ، ولا توجه اليمين إلى الزوجة في شيء منه ، ويرى توجيه اليمين إلى الحي من الزوجين ، ولو كان هو الزوجة ، في جميع الجهاز الصالح لكل

واخذ من الزوجين ، ولا يرى توحيه اليين في شيء منه إلى ورثة  
الميت منهما ، ولو كانوا ورثة الروح . وَوَجَّهَ الفرق أن الحي من  
الزوجين وأصمُّ يَدُّهُ على المتاع المتنازع فيه : فإظهار شامد أنه  
له ، والقولُ عند انعدام اليقة إنما هو قولٌ مَنْ يشهد له الظاهر  
مع يمينه

---





كِتَابُ الْفَقَةِ

الثقة في الله مأخوذة إما من اسعوق ، وهو الهلاك ، تقول  
من هذا المعنى : سمعت الله تَنَقِّقُ فوقنا إذا هلكت ، وإما من  
النَّقْاق ، وهو الزواج ، تقول من هذا المعنى : نفقت السلعة تَنَقَّقُ  
بها : إذا راجت بين الناس ، وسمي بها المال الذي ينفقه الإنسان على  
عياله : لأن في إضاعه عليهم إهلاكا لبطل المعق ، أو لأن في الإضاع  
رواجا لحال المعق عليه وأهل الأمة يستعملون كلمة الثقة أسماء لعين  
المال الذي ينفقه الإنسان على عياله . وأهل العرب يستعملون كلمة  
الثقة استعمالين ، فهم يطلقون هذه الكلمة أحيانا ويريدون بها  
خصوص الطعام ، وذلك أنهم يمتطعون عيب السكى والكسوة ؛  
ويقولون مثلا : يحس على الروح لزوجته الثقة والكسوة والسكى ،  
والأمر في المطف أن يكون المعطوف غير المعطوف عليه لا نفسه  
ولا بعضه . ويطلقونها مرة أخرى على ما يشمل ثلاثة الأنواع :  
الطعام ، والسكى ، والكسوة ، وقد اشتهر عن محمد بن الحسن الشيباني  
صاحب أبي حنيفة تفسير الثقة بأنها الطعام والكسوة والسكى ،  
كما هو الإطلاق الثاني ، وهو الغالب والمفصود لنا في هذه المباحث

# ٨٨ - الأسباب التي تجب بها النفقة :

ويجب على الإنسان أن ينفق على غيره بأحد ثلاثة أسباب :

الأول : الزوجية ، وهذا السبب وحسب نفقة الزوج على زوجته <sup>(١)</sup> التي تزوجها بعقد صحيح ، ولو تزوجها بعقد فاسد لم تجب عليه ، فإن أبقى عليها وهو لا يعلم بطلان العقد ثم ظهر له بعد ذلك بطلانه رجع عليها بما أخذته من النفقة ، وإن كان قد أنفق عليها بقضاء القاضي ، وسيأتي إيضاحه قريبا ، (٢) وحسب هذه الزوجة على الزوج لأن الزوج بمحموسه في دار زوجته لمنفقته ، وكل إنسان حسن لأجل إنسان آخر وجبت نفقته على من كان حنسه لأجله . ومن أجل ذلك وجب في بيت مال المسلمين نفقة القاضي والوالي والمفتي ومدرسي علوم الدين بقدر ما يكفيهم ومن تجب عليهم نفقته : لأنهم محمسون لمصلحة المسلمين العامة

ثاني : العزاة ، وهذا السبب وجب على الإنسان نفقة أولاده الصغار <sup>(٣)</sup> الفقراء وأولاده الكبار العاقرين عن الكسب ونفقة والديه ونفقة كل ذي رحم محرم . إذا كان أنثى مطلقا ، أو كان ذكرا شرط أن يكون إما صغيرا وإما حكيما عاجزا عن الكسب ، وسيأتي إيضاح ذلك قريبا

- (١) وحسب هذه الزوجة لا سبب له نفقة غيره على زوجها . كما تجب عليه نفقة سائر أولاده وحسب ذلك جمع - مع هذه ونفسه
- (٢) سببه لا سبب له غيره على من أنفق على أولاده ، والقيام على تربيتهم وتعليمهم
- أمر الدين : وما يجازي به من جاهد

الثالث : المِلْكُ ، وبهذا السبب وجب على الإنسان أن يمتنع  
على ماله ، وعلى سائر ما يملكه من حيوان وغيره

٨٩ - الدليل على وجوب النفقة

فقد عرفت أنه يجب على الإنسان أن يمتنع على زوجته في قطعها  
وبكسوها وبسكها ، وعلى والذئير وأولاده وسائر قراباته — بشروط  
وتفصيلات سيأتى بيانها — وعلى ماله وما يقع في ملكه من حيوان  
وغيره . والقَرَضُ الآتِ بِأَنَّ الأدلة الشرعية التي أوجبت عليه  
الإففاق على كل فريق من هؤلاء

أما وجوب إيفاقه على روحه فثبت بالكتاب والجماع والعقل  
أما الكتاب فأيات : منها قوله تعالى : (وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ  
وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) <sup>(١)</sup> والمولود له هو الروح الذي ينسب إليه  
الولد . ومنها قوله جل ذكره : (أَتَكْفُرُوْنَ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ  
وَحْيِكُمْ ، وَلَا تَصَارُوهُنَّ لِنُصِيفُوا بَيْنَهُنَّ) <sup>(٢)</sup> وهذه الآية تدل على  
إيجاب سكنى الزوجة على الروح ، وهو طاهر ، وعلى إيجاب إطعامها ،  
ودلك لأنها لا تستطيع أن تفصل نفسها إلى ما يفوتها إلا بالخروج  
والسعى والاكتساب . وقد وجب على الرجل أن يسكنها ، والإسكان

(١) سورة النور ، الآية ٥١

(٢) سورة الطلاق ، الآية ٦

يستلزم حتمتها من الخروج ، فاستلزم أن يقدم لها ما تقتات منه ، ومنها قوله سبحانه : ( لِيُثَبِّتَ دُفْعَةً مِنْ سَعَتِهِ ، وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْبِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ )<sup>(١)</sup>

وأما السنة فأحاديث ، منها قوله عليه الصلاة والسلام في حطة حجة الوداع : يَا أَتَقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ ، فَإِنَّهُنَّ عِنْدَكُمْ عَوَارٍ لَا يَتَسَكَّرْنَ لِأَنْفُسِهِنَّ شَيْئاً ... وَلَهُنَّ عِنْدَكُمْ كُنُوزُهُنَّ وَرِزْقُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، ومنها ما رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن إلا الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم قال لقد قلت عنة بن ربيعة امرأة أبي سفيان ، حبي من مالي أبي سفيان ما يكفيك وولدهك بالمعروف ،<sup>(٢)</sup> ووجه الاستدلال بهذا الحديث أنه أمرها أن تأخذ من مال زوجها يعير إده قدر ما يكفيها وولدها ، ولو لم تكن بعفتها وعقة ولدها مه واجبة على زوجها لما أدتها في أن تأخذ منه يعير إده ، لأنه لا يأمر بالاعتداء على أموال الناس

وقد أجمع علماء الشريعة للإسلامه — إجماعاً مستقداً إلى مالا يُنْهَى من الأدلة — على وجوب عقة الزوجة على زوجها ، كما

(١) سورة الطلاق ، الآية ٧

(٢) قيل لأحمد (٦ - ٢٦٢) أن هذا حديث حسن له صلى الله عليه وسلم فقلت له : لا يجوز ، (١) أما ما رواه رجل صحيح ، وليس سفيان ، ولا ما حدثت منه وهو لا يعرف ، بل ما رواه حدي من مال أبي سفيان ، حديث

أجمعوا على أنه إذا امتنع الروح عن الإتيان على روجته ، تغير حق شرعي ، كان ظاهرا ، وقصر عنه قصو المسلمين أدبها إليها  
وأما العقل فإنه يقضي بذلك لأن الروح — كما نسا من قبل —  
عموسة في بيت زوجها لحق زوجها ، وهي موعنة — بسبب حقه  
عليها — من الخروج للأكساب والسعي ، فكانت كهابتها واحدة  
عليه ، لأن منفعة استقرارها في داره عائدة إليه ، والعزم بالنعم ،  
ولو لم تحب عليه كهابها — مع أنها ترميها باقرار في داره وعدم  
الخروج إلا بإذنه — لهلكت حوفاً ، وهذا أمر لا يفهم عقلاً ولا  
ترصيه مروة ولا إنسانية

وأما حققة الوالدين والأولاد وسائر الرأيات فاندلس على وجودهم  
الكتاب والسنة والإجماع والعقل .

أما الكتاب فأبانت بها قوله تعالى (وقضى ربك ألا تعبدوا  
إلا إياه وبالوالدين إحساناً) <sup>(١)</sup> ولا شك أن الإتيان علىهما — حال  
حاجتهما وفقرهما — من أحسن الإحسان ، ومثله قوله سبحانه  
(ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً) <sup>(٢)</sup> ومنها قوله جل ذكره  
(أب اشكر لي ولوالديك) <sup>(٣)</sup> وشكر الوالدين معناه مكافأتهما على

(١) سورة البقرة الآية ٢١

(٢) سورة الشورى الآية ٢١

(٣) سورة البقرة الآية ٢١٧ . وهذا لا شك أنه من حق شكر  
الوالدين ، كما هو صريح قوله تعالى (ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً) وذلك قوله (وذكره)  
الإنسان بوالديه . فلهذا أمر به على وجهه ، فلهذا في قوله (وذكره)

ذلك بأن يَمُدَّ إليهما يَدَ الغَوْنِ حين يَكُونان في حاجة إلى المعونة  
وأما السنة فأحاديث : منها ما رَوَى عن جابر بن عبد الله أن رجلاً  
جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومعه أبوه ، فقال : إن لي  
مالاً ، وإن لي أباً ، وله مالٌ ، وإن أبي يريد أن يأخذ مالي ؛ فقال  
النبي صلى الله عليه وسلم : « أنت ومالك لأبيك » ونحو الاستدلال  
بهذا الحديث أنه عليه الصلاة والسلام أضاف مالَ الابن إلى الأب  
بالمال حيث قال : « لأبيك » واللام في اللغة العربية تدلُّ على الملك ،  
فإن لم تدلَّ في هذا الحديث على أن الآت مالٌ لمالِ ابنه مطلقاً ،  
محتاجاً إليه أو غير محتاج إليه ، فلا أقلُّ من أن تدلَّ على أنه يملكه عند الحاجة  
إليه ، كما نعين في أحاديث أحرمها ما رواه الترمذي والحاكم أبو عبد الله  
من أنه عليه الصلاة والسلام قال : « إن أظنبت ما يأكل الرجل من  
كسبه ، وإن ولَّته من كسبه ، فكلوا من كسب أولادكم إذا احتجتم »  
إليه المعروف <sup>(١)</sup> ، ومنها ما رواه مسلم من أنه عليه الصلاة والسلام  
قال : « ابتداء بنفسك فتصدَّق عليها ؛ فإن قصَلَ شيءٌ فلاهلك ؛ فإن  
قصَلَ عن أهلِكَ فليدِّي قِزانتك »

وفسد العقد إجماع علماء هذه الشريعة على وجوب العقدة على  
الآقارب ، وإن اختلفوا في تحديد القرامات التي توجب الإهاق ،

(١) معناه : « رد حريم » يدعي على « من الآقارب ملك الآقارب عند الحاجة »



وسنن ذلك فيما بعد إن شاء الله تعالى

وأما وجوب الثقة على المالك فثبت أيضا بالكتاب والسنة والإجماع والعقل

أما الكتاب فعوله سبحانه . ( وَاَعْبُدُوا اللَّهَ ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ، وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ، وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ) عطف سبحانه قوله ( وما ملكت أيمانكم ) على قوله ( وبالوالدين إحسانا ) وقد بدأ في صدر هذه الكلمة أن قوله سبحانه ( وبالوالدين إحسانا ) يدل على وجوب الثقة للوالدين ، ويكون قوله : ( وما ملكت أيمانكم ) دالا على وجوب الثقة للمالك : لأن العطف يقتضي اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم

وأما السنة فأحاديث : منها ما رواه أنس رضي الله عنه قال : كان آخر وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تحضرته الوفاة : الصلاة وما ملكت أيمانكم ، وتجعل صلى الله عليه وسلم يقرعها في صدره وما يقص بها لسانه ، ومنها ما رواه مسلم من قوله عليه الصلاة والسلام : لِلْمَلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ ، وَلَا يَكْفُؤُ مِنَ الْقَمَلِ مَالًا يُطَبَّقُ ، ومنها ما رواه مسلم أيضا من قوله صلى الله

عليه وسلم : « كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَتَحِدَّثَ عَنْ مَمْلُوكِهِ قُوَّةً » ،  
ومنها ما روى من أنه عليه السلام كان يُوصى بالملوك حبراً ، ويقول .  
« أَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ ، وَاسْكُمُوهُمْ مِمَّا تَلَسُّونَ . وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ  
مَالًا يُطِيقُونَ » . فإن الله تعالى يقول : ( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا  
وُسْعَهَا ) (١) .

وقد انفق إجماع علماء هذه الشريعة على أنه يجب على الإنسان  
أن يتفق على ممالكه

وأما العقل فإنه يُرشد إلى وجوب العفة على المالك ، من  
يقتل أنهم لا يفدرون على تحصيل عفت أنفسهم إلا بتترك ماله  
رقابهم والسعى لأفسدهم وهم مكلفون أن يقتصوا حياتهم كلها في  
العمل له ، إلا أن يأدهم في ترك ذلك ، ثم إن جميع ما يحصل في  
أيديهم من المال - فاداموا على الرق - . ذلك لسددهم ولو لم  
نوحب عليه أن يتفق عليهم - مع ذلك كله - لعرضهم لهلاك  
عقدهم لاشك فيه .

#### ٩٠ - سبب استحقاق الزوجة للعفة :

قد عرفت فيما مضى أنه يجب على المرأة بمقتضى هذه الروايع الصحيحة  
أن تنظم روحها ، وذلك بأن تقيم معه في دهره التي أعدها لها ، ولا

تخرج منها إلا ياديه أو حين تدعو الضرورة ، وأن تصير نفسها  
مقصودة عليه لا يمنعها غيره صيانة لنسب أولاده ولشرفه  
وعرضه ، والقاعدة العامة في هذه الشريعة أن « كل من خُص لمصلحة  
غيره ومفقتة حقته واحدة على من كان حتمه لمصلحته ومفقتة » وإذا  
كانت الروح محبوسة حتى الروح ومصلحته ومفقتة وجدت على هذا  
الروح نفقتها أي تشمل ما تحتاج إليه من طعام وكسوة وسكن  
وفرش وحده وكل ما يديره يعيشها تحت ما جرى به العرف ، والنسب  
الذي من أحله استحق الروح الحققة على روحها هو كونها محبوسة  
لمصلحته ، وليس هو نفسه وحاجته الضرورية إلى الحققة ، وليس هو  
الفصل والصلب إلى المودة ، ولهذا وجدت للروح مطلقاً ، سواء أكانت  
مسيدة أم كانت كسبية . وسواء أكانت فقيرة أم غنية ، ولو كان  
الصلب هو الفصل لما وجدت للروح الحاجة لروحها في الدين ، ولو  
كان الصلب هو الفقر واحدة لما وجدت للروح الغنى المأمرة

#### ٩١ - شروط استحقاق الزوجية للفققة

إنما تستحق المرأة على روحها الحققة إذا تحققت ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون زواجهما بعقد صحيح شرعاً ، فالمرأة المفقودة  
عليها عقداً فاسداً وامراً المدحون بها نسب على شبهة لا تجب الحققة  
لواحدة مهما : لأن نسب وجوب الحققة على الروح - وهو حتمه في

تحس الروح في داره لمفغته - لم يتحقق ؛ إذ العقد الفاسد والدخول  
بناء على شبهة لا يجعلان للروح حق في احتباس الروحانية ، بل يجب  
عليه فيهما مصارقتها معاً للفساد ، وإذا لم يمارقها من تلقاء نفسه فحق  
القاضي بينهما ، على ما بينا فيما سبق ، وإذا لم يثبت للروح حق  
الاحتباس لم نستحق الروحانية العفة - فإن أئق عليها وهو لا يعلم فساد  
الزواج فلما أن يكون إصافه عيباً من تلقاء نفسه وإما أن يكون إصافه  
عليها نقصاً لقاضي ، فإن كان قد أئق عليها من تلقاء نفسه لم نكر له  
حق الرجوع في أمه عليها ، لأنه حينئذ متبرع ، وإن كان قد أئق  
عنها نقصاً لقاضي كان له حق الرجوع بما أئق عليها متى صهر له  
المسافر .

الثاني : أن تكون الزوجة سالحة بشعة الروح بها ولتحقيق أعراس  
الزوجية والمباها بواجباتها ، وذلك بأن تكون كبيرة بالغة أو تكون  
صغيرة تشبهها الأزواج

فإن كانت صغيرة لا تشبهها لأزواج بحال من الأحوال كانت  
تكون دون سبع سنين فقد احتلت العدة<sup>(١)</sup> فقال أبو حنيفة ومحمد :  
لا نحب عليه بفقها ولو كان قد احتسبها في داره ؛ لأن احتسابها  
حينئذ كعدمه ؛ إذ هو لا يؤدي إلى المقصود منه ، وقال أبو يوسف :

(١) انظر الدائع (ج ٢ ص ١٩)

إن كان قد احتسبها في داره فعلا وجبت عليه نفقتها : لأن احتسابها - وإن لم يكن مؤديا إلى المقصود منه - قد يكون لرعة الالتئس بها ونحو ذلك . وإن لم يكن قد احتسبها في داره بل أنفأها في دار أبيها لم تجب عليه نفقتها ، ومذهب أبي يوسف هو الراجح في هذه المسألة وهو المعمول به والذي عليه القمى

واحتفلوا كذلك فيما لو كانت الروحة مريضة مرضاً يمنع من مباشرة الروح لها : فقال أبو حنيفة ومحمد : تجب لها النفقة مطلقا سواء أكان مرضها قد حصل في دار زوجها بعد رفاها إليه أم كان قد حصل في دار أبيها قبل أن تزف إلى زوجها . لكنها تستحقه - فيما لو كان مرضها قبل الرفاف في دار أبيها - بشرط ألا تمتنع عن الذهاب إلى دار زوجها ، وقال أبو يوسف : إن كان مرضها في دار أبيها قبل الرفاف لم تستحق النفقة ، سواء أتمتعت عن الذهاب إلى دار زوجها أم لم تمتنع ، وإن كان مرضها في دار زوجها بعد الرفاف فإن أعادها إلى دار أبيها لم تجب عليه نفقتها أيضا وإن أسكنها في داره وجبت عليه نفقتها ، وقول أبي يوسف في هذه المسألة ضعيف ، والراجح هو مذهب أبي حنيفة ومحمد . وهو ما ذكرناه أولا ، لأن المرض عارض وقته يزول : فأشبه الخيص والخصاس . فكذا تجب عليه نفقتها أيام حيضها وهامها كذلك تجب عليه مدة مرضها ، وهذا هو المعمول به

وأبى عليه الفتوى

الثالث: ألا يموت على الروح حقه في احتسابها بغير مُبَرَّرٍ شرعي  
وسبب ليس من عنده ؛ ولإيضاح ذلك الكلام بقول لك إن الحال  
لا يخلو من أحد أمرين : أولها ألا يموت على الروح حقه في أحسن  
المرأة في داره ، بأن تكون كبيرة ، بالغة أو صغيرة تشبه وهي راضية  
بأن تذهب معه إلى داره ، وثانيهما أن يموت عليه حقه في ذلك  
الاحتساب ، وإذا فات حقه في الاحتساب فيما أن يكون له مُبَرَّرٌ شرعي  
كأن تمتنع عن الذهاب إلى داره بسبب أنه لم يوفها ما شرط لها تمجيله  
من المهر أو ما جرى عرف بلدتهما بتمجيله ، وإما ألا يسكن لعوات  
حقه مبرر شرعي ؛ وإذا لم يكن لعوات حقه مبرر شرعي فيما أن  
يكون سبه من قتلِهِ كأن يكون مريضاً مريضاً يمتنع من مباشرة  
النساء ، وإما أن يكون سبه من قتلِهِ ، كأن تسهر مع تحريم لها تاركه  
زوجها ولو كان سفرها في طاعة كحج ، وإما أن يكون سبه من قتل  
شخص ثالث ، كأن يعصها عاصب ويحُول بينها وبين زوجها

فهذه خمس حالات : الأولى ألا يموت عليه حقه أصلاً ، بأن  
تكون صحيحة سليمة وبطلها إلى بيته فعلاً أو لا يبقاها ولكن بحيث  
لو طالها بالقلعة إلى داره لم تنزع عليه ، واشبه أن يموت عليه حقه  
بمبرر شرعي ، كأن تخرج من طاعته لأن المسكن الذي أعده لها ليس



عده يدخل حيثما يكون السب فيه من عده - وكان تكون محسوسة في جريمة ارتكبتها ، وكان تكون محترقة فهي مخرج من داره نهائيا لحرقها ، بشرط أن يبعثها عن الخروج في هذه الحالة فلا تمتنع ؛ وكان تسافر ولو لأداء فريضة الحج <sup>(١)</sup> ، والحالة الحمة أن يموت عليه حقه بغير مهر شرعي والسب ليس من عده ولا من عدها ، كأن يعصها عاصب ويحول بينها وبين زوجها ، وكان تكون محسوسة في ذنوب عليها بغير زوجها أو تكون محسوسة طبا ، هي هاتين الحالين الرابعة والخامسة تسقط العقبة عن الزوج <sup>(٢)</sup> لأنه في كل واحدة منهما غير متمكن من استبقاء حقه في احتباس روحه بداره وليس لعدم تمكنه من ذلك مهر شرعي يبرره والسب المانع منه ليس من ذنوبه

٩٢ - السفر بالزوجة ، متى يكون اساعها مسقطا لعقبتها ؟

إذا أراد الزوج أن يسافر بروحه من بلدهما إلى بلد آخر فهل ذلك من حقه ؟ وإذا امتنع عن السفر معه فهل تعتبر نادرة فتسقط عقبتها ؟

للمتقدمي العلماء في هذه المسألة خلاف طويع ، وكما اختلف الأوائل في حكم هذه المسألة اختلف الدس لعدم في ترجيح قول على

(١) دقا ، أبو حنيفة ، ما لم يفرق بين حقه من عده من عده ، ولا يفرق بين الزوج فان حقه بغير مهر فلا حقه لها (البدع ٤ - ٢٠)

(٢) دقا ، أبو حنيفة لا يسقط عنه عقبتها ، لا يسقط من عده (البدع ١ - ٢٠٠٤)



قول : من العباء من قال : إذا كان السفر إلى مسافة تُقصر الصلاة فيها - وصارها أن تكون مدة سفر ثلاثة أيام بالسير الوسط المعتاد مع الراحة المعتادة في أوقاتها - فليس من حقه أن يجزها على السفر معه ، ولو كان قد أوفاهما عاجل صدانها ، ولو امتنع في هذه الحالة كانت بمنعة بوجه حق فلا تسقط نفقتها ، سواء أكان يبقها من مصر إلى مصر آخر أم لم يكن ، وإذا كان السفر دون مسافة القصر وكان قد أوفاهما عاجل صدانها كان من حقه أن يجزها على السفر معه ، وإذا امتنع كانت ناشرة فلا تستحق النفقة ، سواء أكان سفره من مصر إلى مصر أم من مصر إلى قرية أم من قرية إلى مصر : ومن العباء من قال : ليس للزوج أن يجز زوجته على السفر معه إلا بثلاثة شروط : أحدهما أن يكون السفر دون مسافة القصر ، وثانيها أن يكون الانتقال من مصر إلى مصر آخر ، وثالثها أن يكون الروح مأموماً عليها : فإذا امتنع الزوج من السفر معه مع تحقق هذه الشروط فهي ناشرة ولا تستحق النفقة ، وإذا احتل شرط منها كان لامتناعها وجه حق فلا تسقط عنه نفقتها .

واندى رجحه المحاكم الشرعية المصرية وجرى عليه عمل فصارت أن من حق الروح أن يعمل زوجته من مكان إلى مكان آخر سواء دُمد ذلك المكان الآخر ثم قرب ، وسواء جاور مسافة القصر أم ساواها

أم كان أقل منها، وسواء أكان المكان المقول إليه مثل المقول منه في كونه مصرًا أو قرية أم كان مخالفاً له، ولكن ذلك الحق يثبت للروح متى توفرت ثلاثة شروط . الأول أن يكون الزوج مائة . على نفس روحه وماله، والثاني ألا يكون قصده من السفر بها مضارها وكيدها، والثالث أن يكون قد أوفاهما عاجل صداقتها متى توفرت هذه الشروط الثلاثة كان من حق الروح أن يقل روحه بحيث لم يتمتع حينئذ بتعظيم تمتعه بغير حق وتسقط عنه مفعها، ومتى احتل شرط منها - بأن لم يكن أوفاهما عاجل صداقتها، أو لم يكن مأموراً على نفسها أو ماله . أو كالم يقصد بالسفر بها كيداً وإضرارها - فإنه لا يجب عليه السفر معه ، ولو امتنعت حينئذ فتكون تمتعه بوجه حق ولا تسقط مفعها عنه

#### ٩٣ - القول في تقدير العفة

قد عرفنا فيما مضى أن عفة الزوجة تشمل طاعةها وكنونها، ومسكنها، وخادمها إن كانت تحتاج إلى خادم، وكل ما يبرم معشيتها بحسب العرف، وعادة الناس جاريةً منه، دامت الزوجية قائمةً وارواح يعاشر روحه فيه هو الذي يتولى الإمداد عليها، فكبرى لها مسكناً يسكنها فيه وبأيتها طعامها، وكنونها ويعبر لاطفها والكسوة بما تحتاج إليه، وما دام الروح قائماً بذلك مؤدياً لها وحائتها فليس لها

( ١٧ - الأصول )

حق في أن يطلب من القاصي أن يقرض لها عليه نفقة ؛ فأما إن  
مَظَلَّها في الإِنْفَاقِ أو تركها بلا نفقة أصلاً ، من غير حق شرعي ، فإنها  
أن تطلب إلى القاصي أن يعرض لها النفقة بأنواعها الثلاثة الطعام  
والكسوة والسكن ، ومتى نلت للقاصي قيام الزوجية بينهما ، وأنه  
تاركها بغير نفقة ، وأنه لا يمر من الشرع لهذا الترك ، وأنه ليس  
له مال مفدول تستطيع أن تأخذ حاجتها منه - وتجب أن يعرض لها  
نفقة عليه ، وبأمره بأداء ما يعرضه عنه ، ويجوز للقاصي أن يفرض  
على الروح أصافاً من الطعام واللباس ، وذلك بأن يرتب لها مقادير  
معية من الخبز واللحم والخضروات وما يستتبع ذلك ، ويرتب لها  
ثياباً معينة للشتاء وأخرى للصيف ، ويجوز له أن يعرض لها بدل ذلك  
نقوداً وهي تشتري بالنقود جميع ما يلزمها

وعد اختلف العلماء في تقدير النفقة بحاله : فقال مالك وأحمد  
أن حصل<sup>(١)</sup> : تقدر بحال الزوجين جميعاً ، فيجب على المأوسر للمؤسرة  
نفقة المأوسرين ، وعلى الممسر للممسرة نفقة الممسرين ، وعلى المأوسر  
للممسرة نفقة وسط بين نفقة المأوسرين والممسرين ، ويؤمر بأداء جميع  
المأوسر إليها ، وعلى الممسر للممسرة نفقة وسط كذلك ، إلا أنه

(١) انظر كتاب دلائل البرهان على صحة النفقة ( ج ٤ ص ١٣٦ ) ورواه  
بمعجم له أبا ( ص ٧٥ ) وشرح حرشي على معجم ( ٨٤ - ٨٥ )

يؤمر بأداء الكفاية وفق الرائد عن الكفاية دياً في دمه ، واختار  
هذا الرأي من علماء الحنفية الإمام المصنف<sup>(١)</sup> ، وهو الراجح عند  
علماء الحنفية وعليه الفتوى في المذهب . وقال الإمام الشافعي : تقدر  
بالنظر إلى حال الزوج ونحوه ، فإن كان موسراً وجبت عليه نفقة  
الموسرين ، سواء أكانت زوجته موسرة أم كانت معسرة ، وإن كان  
معسراً احت على نفقة المعسرين ، ولو كانت زوجته موسرة ، واختار<sup>(٢)</sup>  
هذا الرأي من علماء الحنفية الإمام الكرخي . وهذا الرأي أرجح من  
جهة الدليل : أفلا ترى أن الله تعالى يقول : ( لِيُتِمَّقَ ذُو سَقَةِ مِنْ  
نَفْسِهِ ، وَمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَيَتَّقِ مِنْهُ فَإِنَّهُ لَإِيْكَلَفُ اللَّهِ  
فَسَا (لَا تُسْقَهَا) )<sup>(٣)</sup> ، ويقول : ( عَلَى الْمُؤَسِّعِ قَدْرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ  
قَدْرُهُ )<sup>(٤)</sup>

وقد كانت المحاكم الشرعية تأخذ في تقدير النفقة برأى المصنف  
لأنه هو الأرجح في المذهب . والقضاة في مصر مأمورون<sup>(٥)</sup> أن  
يحكموا بأرجح الآراء من مذهب أبي حنيفة ، ثم صدر في عام ١٩٢٩

(١) (أ) - م. الزبيدي عن الفكي (٣-٥١) ولد في (١-٢٤) وانظر بيل الأوتار  
(٢) (١-٢٦) وابن عابدين (٢-٩٩٨)  
(٣) (١-٢٦) وابن عابدين (٢-٩٩٨) وابن عابدين (٢-٩٩٨) وابن عابدين (٢-٩٩٨)  
(٤) (١-٢٦) وابن عابدين (٢-٩٩٨) وابن عابدين (٢-٩٩٨) وابن عابدين (٢-٩٩٨)  
(٥) (١-٢٦) وابن عابدين (٢-٩٩٨) وابن عابدين (٢-٩٩٨) وابن عابدين (٢-٩٩٨)

القانون رقم ٢٥ فأوجب بأدلة ١٦ منه الأخذ في هذه المسألة برأى  
السكرحي من علماء الحنفية ونص هذه المادة «تقدر نفقة الزوجة على  
زوجها بحسب حال الزوج يسراً وعسراً، مهما كانت حالة الزوجة»

وبدعى أن يلاحظ القاضي - إذا فرض للزوجة نفودا بدل طعامها  
وكسوها ومسكنها - علاء الأسعر ورحصها كما يلاحظ حال الزوج  
يسراً وعسراً ونوسط بينهما لأن الذي يفرصه لها إنما هو ثمن لشراء  
الحاجيات اللازمة لها ، ولا شك أن مقادير الأثمان تختلف بحسب  
اختلاف الأسعار ، فإذا فرض القاضي مقداراً من النقود في وقت ما  
بدلاً عن نفقة الزوجة ثم ارتفعت أسعار الحاجيات كان للزوجة أن  
تطلب من القاضي أن يزيد في المقدار المعروض لها بما يتناسب مع  
ما آلت إليه حال الأسعار ، وكذلك لو كان القاضي قد فرض على  
الزوج نفقة الميسرين ثم بدل الله عسره يسراً كان للزوجة أن تطلب  
من القاضي أن يحكم لها نفقة الميسار ، وإذا فرض القاضي مقداراً من  
النقود في وقت ما ثم نقصت أسعار الحاجيات كان الزوج أن يطلب  
من القاضي أن يقص المقدار المعروض لزوجته بما يتناسب مع  
ما آلت إليه الأسعار ، وكذلك لو كان القاضي قد فرض على الزوج  
نفقة الميسرين ثم تعدلت حاله إلى عسرة فإن له أن يطلب من القاضي  
أن يحكم لها نفقة الإعسار ، وإذا تبين بعد فرض النفقة أن التقدير

كان خطأ وأن المقدار المفروض للروح لا يقوم بكفايتها على حسب حال روحها طالبت الروح من القاصي بمعدل المفروض لها . ثم القاصي أن يمدد المفروض لطعامها وكسوتها بمعدل يعق مع كفايتها بدون أن يحفل برعايتها حال الزوج .

والأصل في المذهب أنه يدعى للقاصي أن يرعى عدد فرض العفة للروحنة الأيتيم على الروح : فإن كان عتقاً يكنسب قوته كل يوم قدر العفة عليه يوماً فيوماً وأمره أن يعطيه عفة كل يوم معجلاً عند غروب شمس اليوم الذي فيه . وإن كان عاملاً يأخذ أجرته كل أسبوع أو كل أسبوعين قدر العفة عليه حسب حاله فيقدر عفة أسبوعية على من يأخذ أجرته كل أسبوع . ويقدر العفة للأسبوعين على من يأخذ أجرته كل أسبوعين . وإذا كان الروح موطئاً يتقاضى راتباً شهرياً أو كان تاجراً قدر عليها عفة شهرية . وإذا كان الروح راعياً قدر عده عفة سنوية . والمر في هذا كله ألا يرهق الروح تكليفه شططاً . ويأمر القاصي الروح بأن يعطى روحه العفة المقدرة له قبل حلول وقتها : لكي تمكن من قضاء حاجاتها بما تأخذه منه . وقد جرى العمل الآن في محاكم مصر الشرعية بمدير عفة شهرية على جميع الأرواح

٩٤ - امتنع الزوج عن الإتيان بعد فرص القاصي :

وإذا امتنع الزوج عن إعطاء زوجته نفقتها بعد أن قرّضها عليه القاصي وأمره بأدائها إليها فيما أن يكون هذا الزوج موسراً وإما أن يكون معسراً ، فإن كان الزوج موسراً وإما أن يكون له مال طاهر وإما ألا يكون له مال صهر ، فإن كان له مال طاهر والقاصي أن يبيع عليه من ماله الطاهر ما يقوم نفقة زوجته ، وفي هذه الحالة يسمى للقاصي أن يترك للزوج صحابته الأصلية التي لا يخفى له عنها ، وذلك لأن المدين إذا امتنع عن أداء ما عليه من الدين مانع القاصي من أمواله ما يثبت له ذلك الدين ، رضى المدين أو لم يرض ، وإن لم يكن للزوج مال طاهر يبيع القاصي ، أو كان له مال طاهر ولكنه لا يخفى له عنه — فإن طلعت الروحة ختمته كان للقاصي أن يحسمه ، ولكنه لا يسمى له أن يحسمه بمجرد طلب الروحة ذلك ، بل يدعو إلى مجلس الحكم مرتين أو ثلاثاً ويؤتمنه في كل مرة على تركه زوجته بدون نفقة ، فإذا انقضت المرات الثلاث ولم يؤد لها النفقة أمر بحسمه لأنه جيلّد متعمّداً .

وإن كان الزوج معسراً ذهب<sup>(١)</sup> الحجة أنه لا يقرّ بينه وبين

(١) مع شرح الزملي على فقه ( ٢ ٥٤ ) مع المصدر ( ٣ - ٢٧٩ ) ، ص ٢٠٠

( ص ٢٤٧ )

زوجته سبب الإعسار ، بل يفرض القاضي لها النفقة وبأمرها بأن  
تستدين مقدار ما فرضه لها ليؤخذ من الروح عند ساره ، فإن لم تجد  
من يفرضها أنجز القاضي من يجب عليه نفقة هذه الزوجة من أقاربها  
— على فرض أن زوجها غير موجود — بأن يفرضها مقدار  
المفروض لها على زوجها ، حتى لو امتنع القريب الذي يجب عليه نفقتها  
من إقرارها بحسبه القاضي <sup>(١)</sup> ، وقد استدلت الأحاف على مذهبوا  
إليه بقوله تعالى : ( وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَمُطْرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ) <sup>(٢)</sup>  
وبقوله جل شأنه : ( لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ  
عَقْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ) <sup>(٣)</sup> ، وهذا مذهب عطاء والرهري وسعيد الثوري ،  
وهو قول للشافعي وإس أبي يني وابن شبرمة ، وهو رواية عن أحمد <sup>(٤)</sup>  
ومذهب الإمام الشافعي رحمه الله في قوله الآخر <sup>(٥)</sup> إلى أن الروح  
إذا كان معسراً نكحت لزوجته حتى مطالته بمسح الزواج : فإن فعل  
فها ، وإن لم يفعل طالت من العصى أن يفسح زواجهما : ومتى  
نكحت عند القاضي إعساره هرق بينهما ، واستدل على مذهب إليه بما  
رواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، قال :

(١) هذا عند سراج المختار وانظر في الزيلعي (٣ - ٥٥)

(٢) سورة البقرة ، الآية ٨

(٣) سورة الطلاق ، الآية ٧

(٤) نسخة الكتاب من عماد في مسح القدر (٤ - ٣٢٩) إلى الحسن شعري وحدثني أبي عبد الله

(٥) نظر المذهب في البخاري (٢ - ١٧٤) ٤٦٠ صحاح شريفة (٢ - ٦)





الأولى : أن يُصَرَّ الروحُ على عدم الإيقاع ، مع كونه لم يدَّعِ  
الإيقاع ، وسَمَّ القايون في هذه الحالة قولاً في مذهب الشيعة ، ولو  
أنه غير الراجح عندهم <sup>(١)</sup>

والثانية : أن يدعى الروح العجز عن الإيقاع ولا يشبهه ، وفي هذه  
الحالة يطلق عليه القاصي في الحال

والثالثة : أن يدعى الزوج العجز عن الإيقاع ، ويثبت هذه  
الدعوى ، وفي هذه الحالة لا يطلق القاصي عليه من فور إنانته العجز ،  
وسكن عمله مدة لا تزيد على شهر ، فإن أدام على روحته في أثناءها  
لم يطلق عليه ، وإن لم يدمق عاينها في أثناء هذه المدة طلق عليه بعد أسبوعها

#### ٩٥ - المسكن

وقدما أن نعمة الرجة على زوجها تشمل المسكن ، وأن إعداد  
المسكن لإقامة الروجة واجب على الزوج بقوله سبحانه : ( أَسْكِنُوهُنَّ  
مِنْ خَيْثُ سَكَنْتُمْ ) <sup>(٢)</sup> وأن الزوج لو دعا زوجته إلى السكنى في  
المسكن الذي أعدَّه لها فامسكت مير مير شرعى بعد عشرة وسقط

(١) قال شيخنا المولى في ٢٠٠٠ : لا يصح أن يدعى الروح العجز عن الإيقاع ، ولو  
سقط عجزه أو عجزه لا يصح أن يدعى العجز عن الإيقاع ، وهو مقتضى من جلاص منها في  
الحاضر ، كما أن قوله بالحس والعجز في ٢٠٠٠ : لا يصح أن يدعى العجز عن الإيقاع ، وهو  
مقتضى من جلاص منها في ٢٠٠٠ : لا يصح أن يدعى العجز عن الإيقاع ، وهو مقتضى من جلاص منها في ٢٠٠٠ :  
المسكن ، كلاهما لا ينصح الزواج به بل القول الراجح في المذهب

(٢) سورة الطلاق الآية ٦

عنه بمقتضا ، وأنه إذا لم يبيء لها المسكن الشرعى لا يجب عليها الدخول  
في طاعته .

واعلم الآن أن المسكن الذى يجب على الروح أن يبيئه لزوجته ،  
والذى يجب عليها السكنى فيه إذا دعاها إليه بحيث تعتبر ناشئة إذا  
اقتضت من السكنى فيه - هو الذى ائتمعت فيه أربعة شروط ، بحيث  
لو احتل واحد منها لم يجب عليها أن تذهب إليه فيه :

الشرط الأول : أن يكون هذا المنزل لا تقا بحاله الروح المالية ،  
سواء كان مريلا مستقلا ، أم كان شقه فى منزل ، أم كان حجرة من  
شقة ، وذلك راجع إلى مبصرة الروح وعُذْرته ، وإلى ما جرى عليه  
عرف أمثاله .

الشرط الثانى أن يكون حاليا من أهله ، ومنهم أولاده من غيرها  
ما عدا ولده الصغير غير المميز .

الشرط ثالث : أن يكون مشتملا على جميع المرافق الشرعية

الشرط الرابع : أن يكون بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها  
ومالها .

فإذا أعد الروح روحته مسكنا مستكملا لكل هذه الشروط فقد قام  
من ناحيته بما وجب عليه ، وعليها حينئذ أن تُطْلِمه بالسكنى معه فيه  
وإذا لم يبيء لها المسكن المستكمل لهذه الشروط فَرَصَ لها التقاضى بدل

تسكنها مع مراعاة حاله المالية ومراعاة أجور المساكين ، بحيث لو ارتفعت الأجور زاد ما كان قد وضعه . ولو هبطت نقصه ، ويأمره بأداء ذلك إليها

وليس للزوج أن يتجمل روحته على إسكان أحد من أهله معها ، ولا يستثنى من ذلك غير ولده الصغير غير المميز إذا كان من غيرها ؛ لأن الروحنة تنصرف بسكنى غيرها معها ، كما أنه ليس لروحته أن تسكن معها أحداً من أهلها ولا أولادها الصغار غير المميزين إذا كانا من غيره .

وإذا كان في منزل كبير عدة شقق وأعد الروح لروحته واحدة منها وأروح قريبات يسكن في واحدة أخرى وليس لها أن تطلب الانتقال إلى مسكن آخر ، إلا إذا أدبته بقول أو فعل ، فإن كانت التي تسكن في الشقة الأخرى ضررتها كان لها أن تطلب الانتقال إلى مسكن آخر بعيد عنها ، سواء أدتها الضررة أم لم تؤدها ، لأن محردة وجود الضررة قريباً من ضررتها إبداء لها

#### ٩٦ — أجرة خادم الزوجة ومقتنه

إذا كان الروح معسراً وكانت الروحته مع ذلك قادرة على القيام بشؤون نفسها لم تجب على الروح مائة خادم لها ، لأن الواجب على المعسر مائة الكفاية ، وهي حيث تستكتفي بخدمة نفسها ، وإذا كان

الروح موصراً أنه كانت الروح حرة لا يستطيع أن يفرض بحكمته نفسها برص  
أو يحوه وجبت عليه ثقة ما يحتاج إليه من خادم أو أكثر بحسب  
حاجتها وبذلك لا يشترط أن يكون الخادم متبرعاً بخدمته ، فإن كان  
غير متبرع لخدمتها لم يحب عليه نعمته ، ومن العناء من اشترط - مع  
ذلك - أن يكون الخادم مملوكاً للروح ، على معنى أنه لو كان حراً لم  
تحب على الروح نعمته<sup>(١)</sup> ، ومن العناء من قل : تحب عليه ثقة كل  
من يخدمها ، سواء أكانت الخادم حرة أم كانت أمة ، وسواء أكانت  
الامة مملوكة لنفس الروح أم كانت مملوكة لغيرها<sup>(٢)</sup> ، والأخذ بهذا في  
هذه العصور أولى ، وهو المفهوم من كلام رفر الذي حكاه صاحب  
المفصّل<sup>(٣)</sup>

٩٧ - عنه روحه الغائب

المراد من الغائب في هذا الموضع الرجل الذي لا يسهل إحضاره  
أمام القاضي بمرأته فيما يدعيه عنه ، حته ، سواء أكان غائباً من  
البلد حقيقته أم كان محضاً في نفس البلد ، وسواء أكانت عينته عن البلد  
على مسافة قصر أم كانت دونه ، ومن العناء من لا يعده عائلاً إلا إذا  
كان غائباً عن البلد التي فيها روحه ، وكانت عينته على مسافة قصر فافوتها

(١) سر الحديث ( ١٦٥ ) من كتاب الأسماء - حصه

(٢) سر الحديث ( ٣٠٠ ) - حصه

(٣) جلد ( ٥٢ ) ص ٨٩

ومن العائب نوع يسمى المفقود وهو الذى لا يعلم مكانه ولا تدرى  
حياته من موته

ولعلماء الشريعة الإسلامية خلاف فى أحكام النفقة على العائب ،  
وفى تطبيق روحه إذا لم يكن له مال حاصر فى الدار الذى تركها فيه  
وسند كرك لك طرفاً من هذا الخلاف لأن المحاكم الشرعية المصرية  
أخذت فى بعض أحكام النفقة على العائب بغير مذهب الحنفية الذى كان  
معمولاً به فى هذه المسألة إلى أن صدر قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠

فذهب الحنفية أنه يمرض فى مال العائب ، إن ترك مالا ، وروحه  
وأصوله وفروعه كآبيه وأمه اللذين يحب عليه نفقتهما ، وأما غير  
هؤلاء فلا يجوز أن تفرص لهم عليه نفقة إلا فى حال حضوره ،  
وأنسر فى ذلك أن القصد على العائب لا يجوز ، نفقة غير الروح  
والأصل والفرع لا تحب على الإنسان ، لا بالنساء ، أما نفقة الروح  
والأصل والفرع فحبب عليه من غير حاجة إلى القضاء ، وآفة ذلك  
أن الكل واحد مهم أن بأحد من المثل ما يكفيه بالمعروف من غير  
أن يأذن له أو يعصى له المامى ، وبما نصاه القاصى النفقة المروحة  
أو الأب أو الولد مظهر للوجوب لا موجب ؛ فلما كان الأمر كذلك  
ساع أن نفصى القاصى بالنفقة على نائب لمن يكون قصوه لهم بالنفقة  
عليه غير منشئ الإيجاب

ثم العائب إما أن يترك مالا طاهرا يمكن التمسك به ، وحيفئذ إما أن يتركه بيد الروحنة أو يتركه بيد مودعٍ غيرها أو يكون ماله الذي تركه ذنباً على مدين في الدنء ، وإما أن يكون المال الذي تركه من حسن العقدة كأن يترك أرادب من الحطة أو بقوداً أو ذهباً وقصة غير مصروبين ، وإما أن يكون هذا المال الذي تركه ليس من حسن العقدة كأن يترك أرضاً رراعية أو دوراً معدة للسكنى ؛ وإما ألا يترك مالا ظاهراً أصلاً

فإن كان الروح العائب قد ترك مالا طاهرا من حسن العقدة فإن كان هذا المال تحت يد الروحنة وطالت أن يعرض لها القاصى نعمة فرص لها لقاصى العقدة وأمرها أن تستوفى المصوص لها مما تحت يدها من مال روحها العائب ، وإن كان مال الزوج تحت يد غير الروحنة كالمودع والمدين فإن كان من تحت يده المال معتقاً بزوجة العائب لهذه المدعية ومعتقاً - مع ذلك - بأن تحت يده مالا للعائب أمره انقضى بأداء فرص العقدة مما تحت يده من اءل ، وإن كان من تحت يده مال العائب منكر للروحنة أو منكراً للوديعة أو الدين فإن كان انقضى بعلم ما أسكره أمره بأداء فرص العقدة أيضاً إعانة لصاحبة الحق على الوصول إلى حقها ، وإن كان من تحت يده المال منكراً للروحنة أو للوديعة أو للدين ولا علم للقاصى بشيء من ذلك فذهب

رأى أن القاضي يسمع الدعوى من الزوجة فيما يسكره من تحت يده  
المال ويطلبها بالية على ما أسكره ، فإن أقامت بينة مقبولة قضى لها  
بالعقة وأمر هذا المسكر بأدائها إليها ، سدا لحاجة الزوجة ، ويختلف  
القاضي الزوجة على أنها تستحق العقة ، وعلى أن زوجها لم يترك لها  
ما تنفعه ، ويأخذ منها كفيلا مما تسولى عليه من المال<sup>(١)</sup> ، ويكون  
لزوجها عند عودته حق المعارضة ودفع دعواها بما يظلمه ، كأن يقول :  
إنها مطلقّة وقد انتهت عدتها ، أو إنه ترك لها ما تنفع منه ، أو إنها ناشزه  
أو نحو ذلك ، وهذا هو المذهب الذي اختاره صاحب الأحوال  
الشخصية<sup>(٢)</sup> ، ومذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن لقاضي ليس  
له أن يسمع دعوى الزوجة في حال إنكار المودع أو المدين بزوجية  
أو الوديعة والدين ؛ لأن كلا من المودع والمدين ليس حصصا للزوجة ؛  
إذ الخصم في دعوى الزوجية هو الزوج ، والخصم في دعوى الوديعة  
هو المودع والخصم في دعوى الدين هو الدائن ، وإذا لم تكن حصومة  
بين الزوجة وواحد منهما فلا تسمع الدعوى

(١) مذهب المسكر من مذهب كعب بن زيد ، لا بد من عدم حد القاضي كمالا  
على الزوجة ، قال في المختصر : « عرض في مال القاتل روديته ودينه ، وأقامت البينة على  
المسكر منه حلفها بالحصص ، ولا بد من حلفها كمالا ، وهو على حصة دينه ، أم  
و نظر شرح الزرقاني وشيخه القاسم ٢٥٧  
وقال في الحاشية : « ومن قصده البراءة على أنه مضي عنه ، في الدين ، خاصة أن الدين  
(٢) أنظر التامة رقم ١٨٩ »



وإن كانت الروح العائت قد ترك مالا ليس من جنس النفقة ، كالنور وأراضى الرراعة ، فرض القاضى للزوجة النفقة في إيجار مآركه من هذا النوع من المال ، ولا يبيع شيئاً منه تنفيذاً لنفقتها عند أئمة المذهب الثلاثة . أما عند أى حيفة فلا لأنه لا يرى جوار بيع مال المدين جبراً عليه أصلاً ، وأما عند أبى يوسف ومحمد والأئمة إنهما إنما جوّراً أن يبيع لقاضى مال المدير جبراً عليه إذا امتنع هو عن البيع بعد أمره به ومع غيظه لا يتصور امتناعه

وإن كان الروح العائت لم يترك مالا أصلاً ، لا من جنس النفقة ولا من غير جنسها ، فإن القاضى يفرض النفقة عليه ، ويأمر الزوجة بأن تستدين . فإن شككت أنها لا تجد من تستدين منه أمر من يجب عليه نفقتها - على فرض أنها ليست بذات روح - بإدانتها ، وإذا امتنع حسنه ، على نحو ما ذكرنا من الحكم عند إحصار الروح

ومهما يكن من شيء فإن الروحة لو طلست من القاضى أن يطلقها من زوجها لعنته وبه لا يجيبها إلى طلبها ، طالعت العسة أو فصرت ، بعدت المسفة أو قربت ، ترك لها الروح مالا أو لم يترك ومذهب الشافعية <sup>(١)</sup> أن الروح إذا عدت ولم يترك لزوجته مالا

(١) انظر من المحتاج لتطبيق الترتيب ٣- ٤١٢ وانظر نهاية المحتاج للزمى ٦ - ٣٦٠ ، واحد : الروح من شئح الاسلام كز لأجبارى ٣- ٣٣٨ وانظر المذهب لتفسيرى ٢ - ١٧٥

تقع منه على نفسها فيما أن تعلم مكانه الذي عاب فيه وإما أن يحفل ،  
وعلى كلتا الحالتين إما أن يكون موسرا وإما أن يكون معسرا ؛ فإذا  
كان ذلك الروح العائب موسرا فإن علم مكانه فرض فاضى لدها  
عليه العقبة ونعت إلى حاكم لده - برمه مدفع هذه العقبة المعروضة ،  
وليس للروحة في هذه الحالة أن تصح الرواح ولا أن تطلب ذلك  
من الماضي ، وإن لم يعلم مكانه الذي عاب فيه - مع كونه موسرا -  
فلعله مذهبهم قولاً : أحدهما أنه لا يثبت للروحة حق فسح  
الروح<sup>(١)</sup> ، والثاني أنه يثبت لها حق فسح الرواح<sup>(٢)</sup> ، لأن تعدد  
العقبة بسبب انقطاع خبره عنها كعندرها سبب إحصائه ، وإن كان  
ذلك الروح عائب معسرا فروحه أن تطلب إلى القاضي فسح زواجرها  
فيجيبها إلى طلبها علم مكانه أو لم مع ، بغير خلاف عندكم حيث

ومذهب المالكية<sup>(٣)</sup> أن العائب العبد انعية إن لم يكن له مال  
ملك الروحة أو كان له مال لا يمكن لروحه أن تصل إليه إلا بعهد  
ومشقة فروحه أن تطلب إلى القاضي طلبها منه ، فإن كان له مال  
يؤسر على الروحة أن تحصل منه على نفسها ولو بحكم القاضي ، سواء

(١) في هذه العبارة من غير القاضي في الأم ، وهو الراجح عندكم

(٢) نقل هذا القول الزركشي عن صاحب المذهب والكاظمي وغيرهما ، وأما ذلك شاع  
الإسلام في شرح الرواح

(٣) في نسخة الأصل من غير حد ٢٧١ ٢٧٢

أكان المال مضموناً أم كان عقاراً - لم يكن لها طلب التخليق منه ، ومن  
عليه من قال : العائ لا يحل حاله من إحدى ثلاث حالات :  
الأولى أن يكون معلوم اليسار ، والثانية أن يكون معلوم الإعسار ،  
والثالثة أن يكون مجهول الحال : فإن كان معلوم اليسار وجب نفقتها  
عليه ، وهرصها القصى على حسب ما يعرف من يساره ، ولا حيار  
للزوجة في مرافقه ، وإن كان معلوم الإعسار أو كان مجهول الحال كان  
للزوجة أن تطلب التخليق منه ، ومنهم من قال : إذا كانت للروح  
العائ مال حاصر يكفي لعقة روحه فرص لها القصى العقة في هذا  
المال ، فإن لم يكن له مال حاصر أو كان له مال حاصر لا يكفي لعقة  
روحته أو كان له ما يكفي لكنه قبيح بالإعاق - فإن للزوجة أن تطلب  
تخليقها منه ، سواء أكان موصراً في نفسه أم كان معسراً

ومذهب أحمد<sup>(١)</sup> من حصل أنه إذا غاب الروح ولم يترك لزوجته مالا  
أو تندر أحد نفقتها من ماله ، وتعدرت - مع ذلك - استدانها  
عليه ، كان للزوجة أن تطلب إلى القصى مسح رواحهما .

ومن هذا كله يتبين لك أن عباء المذاهب الثلاثة أجمعوا على أنه  
إذا غاب الروح عن زوجته وترك لها مالا طاهراً تنفق منه على نفسها  
فإنه لا يجوز لها أن تطلب التخليق منه ، ولو طالت ذلك لم تحب إليه :

(١) انظر زاد المستنوع ( ص ١٧٦ )

إلا أن بعض المالكة قالوا إن طالت غيبته وتضررت الروحة من ذلك كان لها أن تطلب المصلى ولو ترك لها مالا ، وبعض الشافعية قالوا: إن انقطع أحارهُ وجهل مكان عيته كان للروحة أن تطلب مسح الروحاح ، ولو كان موسرا

وأب محل الخلاف فيما لو لم يترك لها مالا طاهرا ، المالكة يذهبون إلى أن للروحة أن تطلب التطبيق منه ، وجهود الشافعية يقولون . إن كان معلوم لإعسار في وقت العيية كان لها طلب التمسح بالإعسار لا بالعيية ، وإجماعهم يقولون ليس لها ذلك بحول من الأحوال ولو طلبت لم يجبها القاضي إليه

وعد كان العمل في هذه المسألة يحاكم مصر الشرعية بذهب أبي حنيفة ولكنه صدر في عام ١٩٢٠ قانون برقم ٢٥ فقصت المادة الخامسة منه بالعمل في هذه المسألة بذهب المالكية ، ونص هذه المادة : إذا كان الروح عائنا عيية قريية وإن كان له مال طاهر نُفد الحكم عليه بالدفعة في ماله ، وإن لم يكن له مال طاهر أُعذر إليه القاضي بالطرق المعروفة وصرب له أحلا ، فإن لم يرسل ما تنفق منه روجته على نفسها أو لم يحضر للاتفاق عليها - تأن عليه القاضي مد مصى الأجل ، وإن كان بعيد العيية لا يتهر الوصول إليه أو كان مجهول المحل أو كان مفقودا وثبت أنه لا مال له تنفق منه الروحة طلق عليه القاضي .

وتسمى أحكام هذه المادة على المسحوق احدى بعسر بالفقة ، ثم صدر  
في عام ١٩٢٩ قانون رقم ٢٥ أيضا ففصلت المادتان الثانية عشرة والثالثة  
عشرة منه بجوار تطليق روجه من تطول غيبته إذا تضررت من ذلك  
ولو كان له مال حاصر ، وحددت المادة الثانية عشرة أمد الطول  
سنة فأكثر ، ونص هذه المادة « إذا عاب الروح سنة فأكثر بلا عذر  
مقبول جاء لروحه أن تطالب إلى القاضي تطليقها مانئا إذا تضررت  
من بعده عنها ، ولو كان له مال تستطيع الإتيان منه ، ونص المادة  
الثالثة عشرة « إذا أمكن وصول الرسائل إلى العائبة صرحت له القاصي  
أحلا وأعدر إليه بأنه يظنها عليه إن لم يحضر الإقامة معها أو يقاها  
إليه أو يظنها ، فإذا انقضى الأجل ولم يصح ولم يند عذرا مقبولا  
فرق القاصي بينهما تطليقة بانه ، وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى  
العائبة ظننها القاصي عليه لا إعدار وصرف أجل ، وستكلم على هذه  
المسألة مرة أخرى في الكلام على فرق الرواج

#### ٩٨ - متى تكون نفقة الزوجه دينا على زوجها ؟

قد عرفت فيما مضى أن نفقة الزوجية يجب لها على زوجها بمجرد  
العقد الصحيح ، ما لم يكن ثمة مانع كشور الروحة وصعورها ومرضاها  
على تفصيل وحلاف في الأخيرين تقدم بينهما  
وعرفت كذلك أن الأصل أن الرجل يتولى الإتيان على زوجته

فإنها بما تحتاج إليه من الطعام والكسوة ويُهَيَّئُ لها السكنى اللائقة بحاله ، وأنه إذا فعل ذلك لم يكن لها أن تطالب بفرص اسفقه عليه ، وأنه إذا امتنع عن الإيقاع عليها أو فطنها ولم يكن له مائدة ممدودة تأكل منها كالمأكل لها أن تطالب من القاضي أن يفرص لها نفقة عليه

فإذا مضت مدة لم ينفق الزوج فيها على زوجته ، بأن امتنع عن الإيقاع مع مطالبتها إياه بذلك ، أو عاب عنها ، وبحو ذلك ، فهل تكفي نفقة هذه المدة دليلاً عليه ؟ ويرى على كونه دليلاً عليه أن يكون للزوجة أن تطالب من القاضي أن يأمره بدفع نفقة المدة الماضية لها وأن تطالب لتعويضها ، فإن لم تكن دليلاً عليه لا يقضي القاضي باستقرارها في ذمتها ولا ينفق عليها

ولعلماء الشريعة الإسلامية في هذا الموضوع خلاف بحسب نحلته لك فيما يلي :

ذهب علماء الحنفية <sup>(١)</sup> إلى أن نفقة الواحدة على الزوج ثلاث حالات : حالة لا تكون فيها دليلاً أصلاً ، وحالة تكون فيها دليلاً غير صحيح تنسقط بالإدلاء أو الإبراء وبغيرهما من الموت والشور والطلاق ، وحالة تكون فيها دليلاً صحيحاً لا تنسقط إلا بأحد أمرين وهما الإدلاء والإبراء ، ويبان ذلك أن الزوجة إما أن تنفق على نفسها

(١) انظر شرح الرسمى على الكفر (٥٥٣) روح القدر (٢ ٢٢٢)

— في المدة التي امتنع زوجها من الإيقاع عليها فيها — من مالها أو من مال غيرها، بدون قضاء القاضي لها بالنفقة، وبدون تراصها مع زوجها على مقدار النفقة، وإما أن تنفق على نفسها — في هذه المدة — من مالها أو من مال غيرها، بعد قضاء القاضي لها بالنفقة، أو بعد تراصها مع زوجها على مقدار النفقة، وإذا نفقت على نفسها بعد القضاء لها بالنفقة أو تراصها مع زوجها على ذلك، يجب أن يكون القاضي أو الروح قد أدها في الاستدانة وإلا ألا يكون قد أدها، واحد منهما في ذلك.

وبن كانت الروحة قد أفضت على نفسها قبل أن يقضى لها القاضي بالنفقة على زوجها وقدر أن تراص مع زوجها على النفقة فلا تكون هذه النفقة دية على زوجها أصلاً، ومضى هذا أن المرأة لو طلبت من القاضي أن يحكم لها بنفقة على زوجها عن مدة سابقة على وقت التقاضي أو التراضي لا تحاب إلى طلبها وذلك لأن النفقة جلة من وجه ويخوض عن احتسابها لاستيفاء حقه من الاستمتاع بها من وجه آخر؛ فمن حيث كونها صلة لا يستحكم وجوبها على الزوج إلا بأمر زائد، كما أن الهبة لما كانت صلة لم يستحكم امتلاك الموهوب له الموهوب إلا بأمر زائد، وهو المص، والأمر الزائد في هذا إنساب هو تراص الزوجين عليها أو حكم القاضي بها، وقد عتبر العلماء في هذه الحالة ما دون الشهر؛ ولو طلت الروحة الحكم لها نفقة مدة

سابقة وكانت هذه المدة التي طلعت الحكم بتفقتها أقل من شهر ساغ  
للقصى أن يحكم بها ؛ لأن هذه المدة تعتبر فترة لاند منها للقاصي ،  
ويؤخذ من هذا أن العفة التي لم يقص بها القاصي ولم يتراص عليها  
الزوجات تسقط بمضي المدة إذا كانت المدة شهرا فأكثر

وإن كانت الزوجة قد أعفت على نفسها بعد أن تراصت مع  
زوجها أو بعد أن قضى لها القاصي عليه بالعفة ، ولكن قيل أن  
يأذن لها أحدهما في الاستدانة - فإن العفة حينئذ تكون دينا غير  
صحح ، وفي هذه الحالة تسقط عن الزوج بواحد من خمسة أسباب .  
الأول : أداء الزوج إياها للزوجة أو وكيلها ، والثاني : إبراء الزوجة  
زوجها منها ، والثالث : موت أحد الزوجين . فلو مات زوجها لم يكن لها  
أن تطالب ورثته بها ، ولو مات هي لم يكن لورثتها أن يطالبوا الزوج  
بها ، والرابع : شؤر الزوجة ، فلو خرجت الزوجة عن طاعة زوجها  
غير مبرر شرعى وكان لها نفقة متجمدة عليه فإن هذا المصنف يسقط  
عنه بشؤرها ، والخامس : طلاق الرجل زوجته إذا كان سبب من  
من الزوجة ، وقيل لا تسقط بالطلاق أصلا ، وقيل . تسقط بالطلاق  
مطلقا : أى سواء أكان منه أم كان منه منه

وإن كانت الزوجة قد أعفت على نفسها بعد أن تراصت مع  
زوجها على العفة وأدبها زوجها بالاستدانة واستدانت فعلا . أو بعد أن



قصي لها القاصي بالعفة وأذهب مع ذلك بالاستئذان واستدانت فعلا ؛  
فإن هذه العفة تكون دينا صحيحا على زوجها ، ولا تسقط عنه إلا  
بواحد من أمرين : الأول أن يؤذيها الروح إليها فعلا ، والثاني أن  
تترثه الزوجة منها ؛ فلها مطالته بها بعد الطلاق ، ولو أنها أن بطلوه  
بها إذا مات ، ولها أن تطالب ورثته بها إذا مات . ولو نشرت بعد  
انقضاء مدة لم تسقط عنه هذه المدة ، ولو طلقها زوجها بعد مضي  
مدة لم تسقط عنه عفة هذه المدة أيضا

وما ذكرناه من الحنفية من أن عفة لا تكون دين على الروح  
إلا بالنصاء هو رواية عن أحمد بن حنبل

وذهب المالكية والشافعية إلى أن عفة الزوجة التي نجس لها على  
زوجها لا تسقط عنه إلا بالأداء أو بالإبراء ، سواء أحكم بها القاصي  
أو ترصيا عليها أم لم يحكم بها القاصي ولم يترصيا عليها ، فإن جاءت  
امرأة إلى القاصي تذكر أن زوجها قد تركها بلا عفة مدة ما مع  
وجوب العفة عليه وثبت ذلك عنده حكم لها بعفة هذه المدة ما مع  
أو عصرت ، وهذا أصح الروايتين في مذهب أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup>

وقد كان العمل في محاكم مصر الشرعية في هذه المسألة يذهب

(١) انظر كتاب ردة الأمة ( ٢٢٧ ) ، وانظر كتاب العدة لا . . . . .

( ٢ - ١٧٥ ) وكتاب ، الاقناع ، السجاري ( ٤ - ١٤٢ )

الحماية، وفي عام ١٩٢٠ صدر القانون رقم ٢٥ بأحد المشرع في هذا الموضع  
بمذهب الشافعي، فصر في المادة الأولى منه على أن «هذه الروحة التي سلت  
نفسها للروح ولو حكما تعتبر دينا في وقت امتناع الروح عن  
الإيقاق مع وجوده، لا يوقف على قصد أو إرضاء منها، ولا يسقط  
ديها، لا الإلزام أو الإبراء» وصر في المادة الثانية منه على أنه «لطفه  
التي تستحق العقوبة تعتبر نفسها دينا كما في المادة السابقة من تدبير  
الطلاق»

وقد لوحظ عند تطبيق أحكام المادة الأولى من هذه القوانين أن  
كثيرا من النساء يطعن الحكم من على أرواحهن بعبء مدة ماضية طويلة  
حدا ولا يصعب عليهن الإنكار تشهود شهود من الروح قد ترك  
روحته هذه المدة الطويلة من غير عفة مع أنها عسمة نفسها إليه، وهو  
ممكن من الاستمتاع بها لولا تركه إياها وبعراضه عم، وقد صدرت  
لائحه المحاكم الشرعية الجديدة بالقانون رقم ٧٨ في سنة ١٩٣١ نص  
المشرع في المادة ٩٩ منه على أنه «لا تسمع دعوى العفة عن مدة  
ماضية لأكثر من ثلاث سنوات ميلادية» أي تاريخ دفع الدعوى  
فبعد أنه فيما قبل سنة ١٩٢٠ كان القاضي لا يجوز له أن يحكم بعبء  
عن مدة ماضية إلا إذا كانت أقل من شهر، وقد أريد الرضا بالزوجات  
في سنة ١٩٢٠ أحد بمذهب الشافعي، فصار للقاضي أن يحكم للروحة

ساعة عن مدة ماضية مهما تطل هذه المدة ، ولما أريد الفرق بالآرواح  
لم يجد المشرع نصا في مذهب من مذاهب علماء الشريعة يحل للسدة  
الماضية حداً تقف عنده غير مذهب أئمة الشيعة الذي قرأه أولاً ،  
فأتى للسؤال من ناحية عامة ، وهي ناحية تخصيص القصص بالحادثة ،  
فمع القصص من مذهب الدعوى إذا كانت المدة الماضية التي تطلب الروحة  
العقبة عنها أكثر من ثلاث سنين ، ولا يعلم إلا الله مقدار ما يتكده  
الآرواح من الإعانت والكبد بالمطالة ساعة هذه المدة التي حددها  
القانون الأخير ، كما لا يعلم إلا الله السر الشرعي أو الاجتماعي في  
التحديد بهذه المدة ، وبحسب هذه الإشارة الموجزة في هذا الموضوع  
٩٩ - تعبر الروح ساعة روحه

إذا عجل الروح لروحته العقبة عن مدة مستقلة ثم طرأ في  
أثناء المدة ما يسقط وجوب العقبة عنه ، كأن يمطها ساعة شهر في  
أوله ثم تشر في وسطه أو يظفها أو تموت هي أو يموت هو ، فهل  
للروح أن يسترد من العقبة التي أعطاها لها مقدار ساعة المدة الباقية  
بعد حدوث ما يوجب سقوطها عنه ؟ ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف  
إلى أن الروح لا يسترد شيئاً مما عجل لها من العقبة ؛ لأن العقبة  
فيها شبهة الضمة ، ولصلة بين الروحين لا رجوع فيها . وذهب الشافعي  
ومحمد بن الحسن الشيباني إلى أن الروح أن يسترد مما عجل لها من

النفقة مقدار نفقة المدة التي لا تستحق عنها نفقة : لأنها إنما أخذت  
هذه النفقة جزاء احتباس الروح إياها . بدافات الاحتباس سقط  
حراؤه ومقابلته . فلا يكون لها حق في هذا المال . ومنى لم يكن لها  
حق في أحد هذا المال وحب عليها أن ترضه

والظاهر أن المشرع المصري — الذي أخذ بمذهب الشافعي في اعتبار  
نفقة الروح دينا صحيحا من وقت امتناع الروح عن الإيقاع عليها  
مع وجوب الإيقاع — يعتبر ما عخله الروح من النفقة ثم طهر عدم  
استحقاق الروجة ، واحت الرد إلى الروح ، على ما هو مذهب الشافعي :  
لأن الإيقاع عليها في المدة حتى صهر فيها موجب سقوط نفقة عنه  
إنفاق غير واجب

#### ١٠٠ — نفقة الأقارب

الأقارب الذين يجب لهم النفقة على ذوي مراتبهم شروطها  
ثلاثة أنواع ، وذلك لأنهم إما أن يكونوا من عمود النسب كالآباء وإن  
عتوا والآباء وإن سفلوا ، وإما أن يكونوا من غير عمود النسب  
كالإخوة والأخوات ، فإن كانوا من عمود النسب وإما أن يكونوا  
أصولا لمن تُقرص عليه نفقتهم كالأب والجد ، وإما أن يكونوا  
فروعاً لمن تُقرص عليه نفقتهم كالأولاد والبنات ، وتسمى قرابة  
الأقارب المنحصرين في عمود النسب قرابة الأولاد ، وتسمى قرابة

الافارب الخارجين عن عمود النسب قراءة الخواشي أو قراءة ذوى  
الارحام ، وقراءة ولاد تشمل قراءة لصرع لأصله وقراءة الأصل لصرعه  
والشرط للأسمى لوجوب عفة القريب على قريبه هو أن تكون  
القراءة موحدة لحزمة الرأح لو فرض أن أحد القريبين أنثى والآخر  
ذكر ، لا ترى أن الأب ، الأم ، والأخ وأما هذه المنزلة ،  
وعلى ذلك لو كان لرجل مومر أمه أعمام فقراء أو أمه عمات فقراء  
أو أمه أحوال فقراء أو أمه حالات فقراء لم يجب عفة واحد  
منهم عليه

١٠٩ - عفة المومر على أمه

الأصل الذى يجب عليه عفة مومره إما أن يكون هو الأب ، وإما  
أن يكون غيره كالجد أو الأب وكالاتم وكأخذه أم الأب والجد أم الأم  
ولكل واحد من هذين النوعين حكم وشروط تخصه  
فإن كان لأصل هو الأب فإن عفة ولده يجب عليه بحمسة شروط :  
الشرط الأول . أن يكون لولده فقيراً : فإن كان الولد ذا مال  
فإنما أن يكون ماله حاصراً وإما أن يكون ماله عائاً . فإن كان مال  
الولد حاصراً فإن عفته يجب في ماله ؛ لأن إيجاب العفة على أبيه  
إمما يكون للحاجة . فقد اندفعت الحاجة بوجود ماله ، وحيدته إن  
كان ماله الحاصر عن جنس الفقد وجب على أبيه أن يتفق عليه





ما يردق مهام الأولاد ، فإن أولاده منها يـكـونون مملوكين  
لذلك أمهم

والشرط الخامس أن يكون الأب حراً : فلو كان الأب رقيقاً لم  
تجب عليه نفقة أولاده ولو كانوا أحراراً لأنه لا مال له ، بل هو  
نفسه ملك سيده ، ويتصور أن يكون الأب رقيقاً والولد حراً بأن  
يتزوج عبداً امرأة حرة ، فإن أولاده يكونون أحراراً تبعاً لأمهم  
ولا يشترط في وجوب نفقة الأولاد على أبيهم أن يكونوا متفقين  
معه في الدين ، بل تجب عليه نفقتهم وإن اختلفت أديانهم ، بأن يكون  
هو مسلماً ، هم ذميين أو بالعكس

وإن كان الأب فقيراً ، وكان مع فقره قدراً على الكسب ، ولكنه  
حارل أن يجد عملاً يرزق منه ما يفي بحاجته وحاجة أولاده فم يتيسر له  
فإن وجوب نفقة أولاده لا يسقط عنه لوجود شرطها وهو القدرة  
على الإتيان عليه - م ، ولكنه لا يؤمر بأداء النفقة إلى أولاده مع  
وجودها عليه ، بل ينظر فإن كانت أمهم موسرة أمرت بأداء نفقة إلى  
أولادها ، وتكون دائنة لأبيهم بما تؤديه إليهم عنه ، ومتى صار  
الأب موسراً رجعت عليه بما أدته ، وإن كانت أمهم موسرة أيضاً  
أمر الحد أو الأب أو من تجب عليه نفقة هؤلاء الأولاد على مرض  
عدم وجود الأب بأداء النفقة إليهم ، ويصير المؤدى دائناً للأب



يرجع عنه بم يؤديه عند مبسرة

وبدا صار الآب الفقير عاجرا عن التكسب لمصر أو زعانة أو  
أو آفة فإن بقعة أو لاده تسقط عنه ، ويعتبر الآب حشد كالمعدوم  
ويشقق إلى أفراسهم الذين تحب عليهم بمقتهم على فرص عدم وجود  
الآب .

وإن كان الأصل الذي يراد فرص العفة عليه غير الآب وإنما أن  
يكون واحداً أو أكثر ، فإن كان واحداً فلا مظهر ، وإن كان  
أكثر من واحد فيما أن يكون جميع وارثين ، وإنما أن يكون الجميع  
غير وارثين ، وإنما أن يكون بعضهم وارثاً وبعضهم الآخر غير  
وارث ، وعلى كل حال بما أن تكون درجاتهم جميعاً واحدة وإنما أن  
يكون بعضهم أقرب درجة من بعضهم الآخر

فإن كان جميع الأصول المتعدد وارثين وجمت العفة عليهم على  
مقدار نصيبهم في الميراث ، سواء أبوت درجاتهم أم تفاوتت ،  
أو فرضاً أن نصيب فقير أما واحداً أم أب مؤثرين فإن بقعة هذا  
الصغير تحب عليهما أثلاثاً فتؤدي الأثلاثها وتؤدي الحد أو الآب ثلثيها ،  
لو فرضنا أن نصيب فقير جددة أم جددة أم أب وجد أم أب

( ١ ) إذا كان الأب فقيراً وكان له ولدان أحدهما فقيراً والآخر غنياً  
فإن نصيب الفقير من ميراث الأب إذا كان له ولدان أحدهما فقيراً والآخر غنياً  
فإن نصيب الفقير من ميراث الأب إذا كان له ولدان أحدهما فقيراً والآخر غنياً  
فإن نصيب الفقير من ميراث الأب إذا كان له ولدان أحدهما فقيراً والآخر غنياً  
فإن نصيب الفقير من ميراث الأب إذا كان له ولدان أحدهما فقيراً والآخر غنياً

فإن هفئته يجب على الثلاثة بمقدار أنصابتهم في تركة هذا الصغير وحب  
على الجنتين معاً سدسها وعلى الحد وحده خمسة أسداسها

وإن كان جميع الأصول المتعديين غير وارثين فإن كان بعضهم  
أقرب درجة إلى من يجب له النعقة فإن النعقة على هذا الأقرب في  
الدرجة ، وإن كانوا متساوين في الدرجة وحبت النعقة عليهم كلهم  
بالنسابة : فلو فرضنا أن لصغير فقير حداً أما أم وحداً أما أم أب  
فإن هفئته واجبه على حده أبي أمه دون حده أمي أميه ، لا يما  
مشتركان في عدم استحقاق الميراث ، والحذ أو الأم أقرب إلى هذا  
الصغير درجة ، ولو فرضنا أن لصغير فقير حداً ، أما أم أم ، حداً أما  
أبي أم فإن هفئته وحبه عندهما جميعاً بالتساوي

وإن كان بعض الأصول المتعديين وارثاً وبعضهم الآخر غير وارث  
فإن كانوا سواء في الدرجة لم يجب على غير الوارثين شيء من النعقة  
ووجب على الوارثين وحدهم بقدر أنصابتهم في الميراث : فلو فرضنا  
أن لصغير فقير حداً أما أب وحداً أما أم وحده أم أب وحدهم  
أم فإنه لا يجب شيء من هفئته على حده أمي أميه ويجب جميع هفئته  
على الثلاثة الباقي بقدر أنصابتهم في الميراث ويجب سدسها على الحدين  
معاً وخمسة أسداسها على حده أبي أميه وإن كان بعض هؤلاء  
الأصول أقرب درجة من الآخرين وحبت النعقة على هذا الأقرب  
( ١٩ - الأحوال ص ٦ )

في الدرجة سواء أكان وارثاً أم كان غير وارث، ولم يجب على الأبعد منه شيء من العنقة ولو كان وارثاً، فلو عرضنا أن نصغير فقير جداً أما أبي أبي وجداً أما أمي فإن بعقته واحدة على حده أبي أمه مع أنه غير وارث، ولا شيء منه على حده أبي أبي أبي وإن كان وارثاً، لأن حده أما أمه - وإن يكن غير وارث - أقرب درجة من الآخر<sup>(١)</sup>

والثاني : أن يكون الفرع قادراً على الإتيان ، .، بكونه موسراً  
وإما بكونه قادراً على الكسب

ولا يشترط اتفاق الأصل وفرعه في الدبر ، بل تحب على الفرع  
لأصله واقفه في دبه أو خالفه ، كما لا يشترط في الفرع أن يكون  
كبيرا ولا أن يكون ذكرا ، بل تحب على الفرع الموسر لأصله الصغير  
كثيرا كان الفرع أو صغيرا ذكرا كان أو أنثى

وهما قواعد يجب أن تحملها ملك بمنزلة الرعاة والائتمات :

القاعدة الأولى . أنه متى كان الأصل صغيراً فإن كان له فرع واحد  
جميع نفقته واجب على هذا الفرع ، وإن كان له فروع متعددة فإن  
كان بعضهم أقرب إليه درجة من بعض جميع نفقته واجب على هذا  
الفرع الأقرب درجة من غيره ، وإن تساوى الفروع المتعددة في  
الدرجة فعلى أصلهم المقيير واحدة على جميعهم بالتساوي من غير  
نظر إلى الميراث ، ويتمتع على هذه القاعدة أنه لو فرض أن لرجل ابن  
وليس له فرع غيره جميع نفقته على سه ، ولو فرض أن لرجل ابن  
وابن ابن أو ابن بنت جميع نفقته على سه ، ولو فرض أن لرجل  
بنتا وابن ابن فعلى كلهما على ابنته وحدها ، ولو فرض أن لرجل  
ابناً وبنتاً فعلى عليهما بالتساوي وإن كان نصيب ابنته في الميراث  
أكثر من نصيب البنت ، ولو فرض أن لرجل بنت وابن ابن

نصفته واحه عليهما بالتساوي لانعاقهما في الدرجة ، ولو فرضا أن  
لرجل مسلم اثنين أحدهما مسلم والآخر ليس بمسلم فنصفته عليهما جميعا  
بالتساوي لانعاقهما في الدرجة

القاعدة الثانية . أنه متى وجد الابن القادر على النفقة على أصله  
وجبت عليه وحده نفقة أصله الفقير . كالأصل أو أمّا ، ولا  
يشركه فيها أحد . ويتفرع على هذه القاعدة أنه لو فرض أن لرجل  
فقير أمّا وأباً قادرين على الإنفاق فإن نصفته واحه على الابن وحده  
القاعدة الثالثة : إذا اجتمع للرجل الفقير أقارب قادرين على  
الإنفاق ونقص هؤلاء الأدب من أصوله وبعضهم الآخر من فروعه  
فإنه ينظر إلى درجاتهم بالنسبة إليه : فإن وجد بعضهم أقرب درجة  
إليه من الآخر وحسب النفقة على هذا الأقرب في الدرجة ، وإن  
وحدت درجاتهم جميعا منصفته وحسب نصفته عليهم جميعا بقدر أنصابتهم  
في الميراث . ويتفرع على هذه القاعدة أنه لو كان لرجل فقير أب  
وابن ابن موسر فإن نصفته واحه على أبيه وحده ولا يحسب على  
على ابن ابنه شيئا ، ولو فرض أن لرجل فقير جد أبو أب وابن  
ابن موسر فإن نصفته وحده عليهما جميعا على قدر نصيبهما في الميراث  
فوجب منها على الجد أبي الأب السدس وعلى ابن الابن حصة الأمداس  
القاعدة الرابعة : أنه إذا اجتمع للفقير أقارب قادرين على الإنفاق

عليه وكان بعضهم من أصوله وبعضهم من فروعه وبعضهم من حواشيه  
كأخيه وعمه وأخته ، فإن حواشيه — بسبب وجود فروعه —  
متبرون غير موحودين ، وتقدر العقدة على الأصول والفروع على  
الترتيب الذي ذكرناه في القعدة الثانية السابقة

القاعدة الخامسة : إذا اجتمع لرجل فقير أفاضل قادرون على  
الإعاض عليه وكان بعضهم من أصوله وبعضهم الآخر من حواشيه  
يظهر فإن كان الصنف الأول والآخرين فإن عقدة نجح  
عندهم جميعا بقدر أخصائهم في الميراث ، وإن كان أحدا من الصنفين وارثا  
والصنف الآخر غير وارث فإن عقدة نجح على أصوله دون  
حواشيه ، سواء أكان الأصول هم الوارثين أم لم يكونوا هم  
الوارثين ، وينسرع على هذه القاعدة أنه لو فرض أن لرجل فقير  
أما وأخا شقيقا موسرين فإن عقدة واحدة عليهما جميعا بسببه  
الإرث ، فيجب على أمه ثلثها ويجب على أخيه الشقيق ثلثاها ، ولو  
فرض أن لرجل فقير جدا أما أب وأخا شقيقا موسرين فإن عقدة  
واجبة على جده أبي أمه وحده ، ولو فرض أن لرجل فقير جدا أما أم  
وأخا شقيقا موسرين فإن عقدة واحدة على جده أبي أمه وحده مع أنه  
غير وارث — لترحمه بالجرنية ، ولا يجب على أخيه الشقيق شيء من عقدة  
مع كونه وارثا



بواحد منهما ، فدور الأرحام في هذا الموضع يشمل الأحـ الشقيق والأحـ  
 لأب والأحـ لأم ، ويشمل الأخت كذلك ، ويشمل الأعمام  
 والعلمات والحالات .

وإنما نجب على الإنسان عفة دوى رحيه إذا لم يوجد لهذا الصرب  
 دى الرحيـ أصل أو قرّح قادر على الإنسان عليه ، فإن وُجد له  
 أصل أو فرع مستكمل لشروط وحبب العفة عليه فإن عفته تكفون  
 واجبة على هذا الأصل أو الفرع ، على التفصيل الذى قدّمنا ذكره  
 فى المبحثين السابقين

ويشترط لوجوبها على الإنسان لدى رحمه يتر من يراد فرضها  
 عليه ، ولا تمكّن قدرته على الاكتساب

وعلى هذا إذا كان للمقيم المستحق للعفة أقرب قدرون عليه  
 وكلهم من حوائى نسبه الذين ليسوا أصوله ولا فروعه ، كإخوته  
 وأخواته وأعمامه وعماته وأحواله وحالاته فإن عفته نجب عليهم  
 على قدر أصنافهم فى الإرث ، فمن لا يرثه بعد موته لا نجب عليه له  
 عفة فى حياته ؛ ومن يرثه بعد موته نجب عليه له عفة بعد موته فى  
 ميراثه <sup>(١)</sup> ، عملاً بقاعدة « العزم بالعلم » ،

(١) هذا الكلام أحد رضى الله عنه فلهذا فى هذا مع زعمه - - - - -  
 لأصوله كذا من الموضع أم كان من غيره - - - - -  
 من أم نصيب من جهين كالأول والأولاد الأخوة والأخوات - - - - -  
 وأخواتها فإن عفته



ولو فرضه أن لعقير مستحق للشفقة ثلاثة إخوة أشقاء قادرين فإن  
 شفقتهم عليهم أثلاثاً ، ولو فرضاً أن لعقير مستحق للشفقة ثلاث  
 أخوات إحداهن أخت شقيقه والثانية أخت لأب والكله أخت لأم  
 فإن شفقتهم على ثلاثين ، وتؤدي الأخت الشقيقة ثلاثة أحاسنها ، وتؤدي  
 الأخ لأب أحسن ، وتؤدي الأخت لأم أحسن ، ولو فرضاً أن  
 لعقير مستحق للشفقة قريبين أحدهما أخوه لأمه والثاني حاله فإن شفقتهم  
 تحب على أحده لأمه وحده لأمه هو الوارث له

١٠٥ - نظرة عامة في مباحث العفقات

إنا ندرت فيما تقدم لك من مباحث العفقات ، وأردت أن  
 أرف وحوه التفرقة بين بعض أنواعها وبعضها الآخر ، أنصح لك  
 ما نجهله فيما يلي :

(١) وحسب شفقة الزوج على زوجته في مفاسد أحسانه إليها  
 لأمته ، فهذا لزمه أن يؤديها إليها بكل حال ، فقوله كانت أو عسه ،  
 وارتبه كانت أو غير ورتبه ، ووحسب شفقة الأصل على فرع وشفقة  
 الفرع على أصله بشرطها ، حادثة أحدهم الآخر ، فلم يفرق  
 بين كون الأصل وارثاً للفرع وكونه غير وارث كما لم يفرق بين كون

محتاج منه بمحض ربه ، منها مولا واحداً في المذهب ، فإن جردت بين محض من  
 جهة خدمته دون غيره ، كما بين الأخ مع عمته وابن العم مع بنت عمته في إيجاب الشفقة  
 على عمه ، منها مباح

المرع وارثا للأصل أو غير وارث، ولم يأل مانعدهما في الدين ولا باختلافهما فيه، ووجبت نفقة دوى الأرحام بعضهم على بعض بسبب الميراث وعلى قدره، فعرف بين الوارث مهم وغير الوارث وأوجبا على الوارث بقدر ميراثه، ولم نوجبها غريب على قريبه إلا إذا اتحد بينهما لأب الاختلاف في الدين من مواعيع الإرث، وإذا كان الميت الموجب لنفقة القريب على قريبه هو الإرث فإن ما معه ينفقه.

(٢) لا يشترط في وجوب نفقة الزوجة على زوجها يتارعه ولا قدرته على الكسب، بل نحب عليه غيب كان أو فاضرا، وإذا كان أو عاجزا، ويشترط في وجوب نفقة الأصل على فرع، ووجوب نفقة المهرع على أصله أن يكون من يراد فرضه عليه قادرا على الكسب ولا يشترط ساره، أما نفقة دى الرحم على قريبه فلا سكنى لإيجها عليه وقدرته على الكسب، وسكر لابد من كونه موسرا.

(٣) يعسر القايون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٠ نفقة الزوجه التي سميت نفسها بزوجها ولو حكما ذينا على زوجها من وقت متاعه عن الإلحاق عليهما، سواء انفصل بها القضاة أم لم يفسخ، أما نفقة الأهارب - سوى الصغير من ولد الإنسان - ولا تكون دون إلا إذا قضى بها القاضي وأذن باستدائها واستدائها المقتضى له فعلا، وهذا تحكم المحاكم الشرعية المصرية بنفقة الزوجه عن مدة نفقة، وقد

حددت المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ هذه المدة بما  
 لا يزيد على ثلاث سائر ، ولا تحكم المحاكم الشرعية المصرية ، بمقتضى قريب  
 عن مدة سابقة أصلاً ، وبهذا حكم القاضى بمقتضى مقتضى قريب على قريبه ولم  
 يأمر المحكوم له بالاستدانة على المحكوم عليه أو أمره بالاستدانة  
 ولكنه لم يستدرك بالعمل ، ومضت على ذلك مدة تجدد للمحكوم له  
 مبلغ من المال ، وإن كانت هذه المدة أو من شهر لم يسقط هذا التجدد  
 وإن كانت المدة شهراً أو تزيد سقط التجدد عن المحكوم عليه ، لأن  
 معنى هذه الطويلة الشهر ، ولا أكثر من غير استدانة دليل على استثناء  
 المحكوم له عن المال المحكوم به ، ومقتضى قريب لا يجب على أحد من  
 أقربائه وهو مستثنى عنها

الْعَدْلُ بَيْنَ الرُّوَحَاتِ

١٠٦ - إذا كان للرجل أكثر من زوجة فمن حق زوجته عليه أن يعدل بينهن لأن الله تعالى أمر الأرواح أن يقتصروا على زوجة واحدة إذا حاف أحدهم ألا يعدل بين المتعددات ، وذلك في قوله سبحانه : ( فإن يحفتم ألا تعدلوا فواحدة ) (١) وهذا يقتضي وجوب العدل ، وقد روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من كانت له امرأتان من لإحداهما على الأخرى جاء يوم القيامة يُجرُّ أحد شِقْبِهِ مائِطاً »

١٠٧ - والعدل الواجب على الرجل لزوجاته هو فيما يملك ، وذلك أن بسوى ما في الإصاق عليهن ، وفي أميت عدهن ، بحيث يكون عدل كل واحدة من عددا من الليالي مثل عدد الليالي التي يكون فيها عدل الأخرى ، أما ما لا يملكه الروح - وهو مثل القلب - فإن الله لا يكلفه المساواة بينهما ، وقد روى البخاري ومسلم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بعدل ، ويقول « اللهم هذا قسبي فيما أملك ، فلا تُلني فيما تملك ولا أملك » وروى البخاري عن عمر بن الخطاب قال قلت : « يا رسول الله ، لو رأيتني ودخلت على حفصة فقلت لها لا يفرقك إن كانت حازتك أو ضامتك وأحب

إلى أبي صلى الله عليه وسلم . يريد عائشة ، فنسب إلى صلى الله عليه وسلم

١٠٨ - ومدة الإقامة عند كل واحدة ليست مقدرة في الشريعة بل هي مما يرجع تقديرها إليه ، والدعاء بأيهن كذلك . لكنه إذا بقي مدة ما عند واحدة وجب أن ينعى مثلها عند الأخرى . وإذا بدأ بواحدة وجب أن ينعى بالآخرى . وإذا كان من يعمل للآكات مداوته بين روحانه نهرا . ولا يجوز له أن يقيم عند واحدة أكثر مما يقيم عند الأخرى . لا أن يرضى الآخرى بذلك . فقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج سودة بنت رفعة بمكة بعد وفاته حديثا ملت حويله ودخل عليها بها وهاجرت معه إلى المدينة حتى إذا أسلمت وحملت أن يمارفها رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله . يؤمى لعائشة ، فقص ذلك لها . وروى البخاري عن عائشة أن سودة بنت رفعة وهنت يومها لعائشة . وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة . ولا يجوز للرجل أن يدخل على غير صاحبة النوبة من رعاياه إلا بعد . كأن يكون مرهه ويدخل عليها لعيادتها

١٠٩ - لا فرق في ذلك كله من أن تكون الروحانيات كلها

مسلمات وأن يكون بعضهن مسلمات وبعضهن كوثانيات، كما لا فرق بين أن تكون إحدى زوجاته جديدة وألا يكون ذلك، كما لا فرق بين السكر والخبث. وقال الشافعي: مالك وأحمد - حسل: إذا تزوج جديدة حصها نسع لئلا إن كانت تكرا وثلاث إن كانت ثيا، ثم دار بعد ذلك بالنسب على نسائه

١١٠ - وإذا أراد الروح أن يسافر كان له أن يسافر بمن شاء منهن: لأن مشقة السفر تحتاج إلى العون، ولعل إحداها أقدر عليه من غيرها، والأفضل أن يفرع بينهما ثم يسافر بمن يحرج لها القرعة تأسيًا بعمل أبي صلى الله عليه وسلم؛ ولكن ذلك عبر واحب عليه، وقال الشافعي وأحمد: لا يجوز له أن يسافر بإحداها إلا بإحدى اثنتين: إما القرعة، وإما رصدها<sup>١</sup> ولما كان في هذه المسألة قولان: أحدهما مثل قول أبي حنيفة، والآخر مثل قول الشافعي وأحمد

١١١ - هذه أمور حملتها الشريعة الإسلامية نموذجًا للعدل الذي يجب على الرجل المتزوج بأكثر من واحدة نحو زوجته، والعرض منها بيان أنه يجب على الرجل ألا يؤدي إحدى زوجاته بإيثار غيرها عليها في شيء من الأشياء، وأنه يجب عليه أن يعمل كل ما في وسعه

أبرصين محمد ، وإذا كان العدل المطلق والمساواة المطلقة بينهما - حتى  
في ميل القلب والمحبة - أمراً غير مقدور للروح فإن العدل في ظواهر  
الأمور مقدور له ، ويدعى أن يأخذ به نفسه ولا يقصر في شيء منه  
١١٢ - وإذا جار الرجل في معاملة بعض روجانه فكان يتخفف  
حقها ويتقص أطرافه فذهب المحبة أن هذه المرأة ، التي حار عليها  
روحها ، أن ترفع أمره إلى القاصي طاعة منه تعزيره ، وأنه يحب على  
القاصي أن يدعوه فإذا نمت عنده ما تدعيه الروحة رجزه ونفثه بما  
يراه رادعاه وأمره بعدم التعدي عليها ، ولا يفرق بينهما ، ومذهب  
المالكية أنه إذا ادعت الزوجة أن زوجها يضرها ، ونست أمام القاصي  
ما لا ته من الضرر إما بإفراز الروح ، وما ينية لروحها ، وكان لضر  
الذي ادعته لا تستطاع معه الشرع بين أدلتها ، وغير القاصي عن  
الإصلاح بينهما ، وظلت الروحة المطلق منه ، طاعة القاصي عليه  
طلقة بائنة

١١٣ - وقد كان العمل في محكم مصر الشرعية في هذه المسألة  
مذهب أبي حنيفة ، ثم صدر في عام ١٩٢٩ الصادر رقم ٢٥ فأحد  
المشرع في المادة السادسة منه عدل مالك في هذه المسألة ، وهما -  
« إذا ادعت الزوجة لإصرار الروح بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة



بين أمثالهما محور لها أن نطلب من القاضى التفریق ، وحيث يطلقها  
القاضى طليقة مائة إذا ثبت الضرر ، وعز عن الإصلاح بينهما ، فإذا  
رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بحث القاضى  
حكمين وقضى ، وتبين في المواد ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ ما يشترط في  
الحكمين وما يجب عليهما ، وما يقرانه ، وحكم القاضى به ، وسياق أسا  
تحت هذا الموضع ع مرة أخرى في الكلام على فرق الكاح

---

فُرق السَّكاح

١١٤ - الفرق - بهم الماء وفتح الراء - جمع فُرقة - بهم

يسكون - مثل فُرقة وُعرف ، والفرقة : الاسم من الافتراق ،

وهو صد الاجتماع ، ويراد بها في هذا الموضع كل ما ينحل به

رباط الزوجية

١١٥ - أنواع زواج الكاح

تقسم الفرية بين الزوجين إلى تقسيمات متعددة ، ولكل قسم

جهة تحالف الجهة التي يكون القسم الآخر من حبتها : وسدكر

لك أهم هذه التقسيمات ، والأقسام في كل قسم منها

والفرقة بين الزوجين قد تكون طلاقاً وقد تكون فسخاً

فالطلاق هو « تحلل طرف الزوجية الصحيحة في الحال أو المآل

بعبارة تعيد ذلك صراحة أو دلالة أو ما يقوم مقام العارة كالكتابة ،

ولا تكون هذه العارة أو ما يقوم مقامها إلا صادرة عن الروح أو

وكله ، أو عن القاضي بناء على طلب الزوجين<sup>(١)</sup> وسنورد لمباحث الطلاق

مبحثاً خاصاً فلا داعي إلى شرح هذا التعريف الآن

والفسخ هو « فسخ عقد الزواج بسبب حلل وقع فيه واثبات

تقده ، أو بسبب حلل طرأ عنه يجمع من نقائه واستمراره

( ١ ) يطلق القاضي على الزوجين - - عو حلت الزوجة ليس من مذهب الحنفية

ومن هذا التعريف نعلم أن الخل الذي يقضي بعض عقد الزواج  
بما أن يكون مقارنا له ، وإما أن يكون طارئا عليه بعد انعقاده  
فالفسخ سبب الخلل المقرن لانعقاده يكون في حالات ذكر لك  
منها أربع حالات هي أهمها :

الاولى : أن يظهر بعد العقد أن شرعا من شروط صحته لم يتحقق .  
كأن تظهر الروححة محرمة للزوج وذلك بأمر من أحد من الرضا  
أو نحو ذلك ، أو يظهر أن الروححة التي عقد عليها متروحة بغيره ،  
ممتدة من طلاق رجل آخر .

الثانية : أن يعقد الولي رواج الصغر أو الصغيرة ثم يحتار أحدهما  
بعد البلوغ فسخ الرواج

الثالثة : أن رواج المرأة الكبيرة معها بدون رضا الولي من  
روح غير كفء لها فطلب الولي فسخ الرواج

الرابعة : أن : روح المرأة الكبيرة معها بأمر من مهر مثلها بدون  
رضا الولي ، وأبى الروح أن يكمل لها مهر مثل . ففسخ الولي  
فسخ الزواج

والفسخ سبب الخلل الطارئ يكون في حالات ذكر لك منها  
ثلاث حالات هي أهمها :

الاولى : أن يرتد أحد الزوجين عن الإسلام والعياذ بالله

الثانية : أن يسلم الروح وروحه غير كتابية قِيَرَصُ عليها  
الإسلام أو المدخول في دين سماوي آخر فتأني ذلك  
لأنه : أن يقبل الروح أحد أصول الوجة أو فروعها ما يوجب  
حرمة المصاهرة ، كأن يرى أمها أو بنتها أو يُقبل إحداها شهوة ،  
أو أن تعدل الروحة بأحد أصول الروح أو فروعه ما يوجب حرمة  
المصاهرة .

١١٦ - الفرق بين الطلاق والعسخ :

والفرق بين العسقة التي هي مسخ والعسقة التي هي طلاق من ناحيتين :  
الناحية الأولى : أن العساق يقع إلى نوعين : الأول بحل عقدة  
الرواح في الحال ، وهو الدش . والثاني لا يحل عقدة الرواح في الحال ،  
ولما يحلها بعد انقضاء العدة ، وهو الرجعي ، بدليل أن للروح أن  
يعيدها إلى عصمتها بدون عقد ولا مهر جديدين وبدون توقف على  
رخصها . أما العسقة التي هي مسخ فإنها تحل عقدة الرواح في الحال  
دائما . على معنى أنه لا يستطيع روح أن يعيد روجه إلى عصمته  
إلا بعقد جديد . وقد لا يسقط ذلك أصلا . على ما سيبي فيما بعد .  
الناحية الثانية : أن العسقة التي هي طلاق تُحسب على الرجل من  
عدد الصفات التي يملكها على روجه المطلقة ، ولإيضاح ذلك بين  
نك أن الرجل الحر يملك على روجه الحرة ثلاث تطليقات ، فلو

طلقها مرة ثم راجعها ، سواء أكانت مراجعتها إياها في أثناء العدة أم بعد انقضاءها : فإنه لا يملك بعد مراجعتها إلا تطليقتين ، وهكذا . أما الفرقة التي هي مسح فإنها لا تنقص عدد ما يملكه من التطليقات : فلو أن رجلا تزوج بامرأة كثيرة تولايه معها ثم طلق ولي هذه المرأة فسح الزواج بسبب عدم كفاءة الزوج أو بسبب نقصان مهره عن مهر مثلها ، وقضى القاضي فسخ الزواج بينهما ، ثم تزوايا ثانية فإنه يملك عليها بعد الزواج الثاني جميع ما كان يملكه من مسح القاضي الزواج

١١٧ - ينوع المسح إلى ١٠ وصف على الفصاء ومالا يتوقف عليه

ثم إن مسح الزواج منه ما يتوقف على فضاء القاضي به ، ومنه مالا يتوقف على قضاء القاضي به بل يملك للزوجين أن يتفقا عليه من تلقاء أنفسهما ؛ وصاطح الموضع التي يتوقف فيها المسح على قضاء القاضي أن كل موضع كان محررا بطر ويعدح إلى تصدق فإنه يتوقف على قضاء القاضي ، فالمسح بسبب عدم كفاءة الزوج والمسح بسبب نقصان مهر الزوجة عن مهر أمثلهما والمسح بسبب إباء الزوجه الدخول في الإسلام بعد ما أسلم زوجها والمسح بسبب خيار المهر ، كل أولئك مما يحتاج إلى نظر ، ويختلف التدبير فيه بين الناس ، أفلا ترى أن الكفاءة مرجعها إلى صفات كثيرة قد ذكرناها في معنى . وقد يرى بعض الناس تحققها وقد يرى بعضهم عدم تحققها ، ثم لا ترى أن مهر أمثلي يتوقف على

معرفة المثل أولا ، ولشخص صفات قد ذكرناها فيما مضى ، فقد يرى بعض الناس أن صفات الروحة تطابق صفات فلاتة من فرائدنا فمنها ما يجب أن يكون مهرها كهرها ويرى بعض الناس خلاف ذلك ولو تحقق الاتفاق على المثل لم يلزم منه الاتفاق على المهر ، لجوار أن تكون هذه المثل قد ريدت في مهرها أو نقص منه لطرف خاصة ، ثم إناء الروحة الدخول في الإسلام بعد ما دخل روحها فيه قد يكون سبب أن الذي عرض عليها الإسلام لم يسلك معها طريقا يفره من عقلها فيحتاج إلى حكمة نقصى : حكمته ، ثم المصالح سبب خيار النوع منه أهم الولي اعاد مصداقه على نصبي و الصدقة ، هذا ما يحتاج إلى نظر وتقدير ، لا حرم كانت هذه الأنواع من المصالح موصوفة على رفع الأمر إلى القضاء ليعبر الأمر قدره أحسن به ثم يقضى بما يراه ، وكل موضع لا يختلف ، خلاف الأنظار ولا يحتاج إلى تدبير متروك ، ملائمة بل مستوى الناس حبيب في إدراكه وفهمه فإنه لا يحتاج إلى قضاء القاضى ويكون على الروحية أن يعرجا في رواج من تلقاء أنفسهما ، نعم إذا لم يعرجا من تلقاء أنفسهما ، حب على ، غير حاطها من المسلمين أن يقع أمرهما إلى القاضي يقرر بينهما ثمالة من الولاية العامة على حفظ حقها ، الشريعة ، من هذا التمثيل المصالح سبب ظهور كون الروحة في وقت العقد لم تكن غلا فائلا برواح هذا الروح ، والمصالح سبب

فعل أحد الزوجين بأصول الآخر أو مروه شيئا مما يوجب حرمة  
المصاهرة ، والعصع سب ارتداد أحد الزوجين عن دين الإسلام  
والعباد بالله تعالى . أولا ترى أن ظهور كون الروح أحد بل روح  
من النسل أو من الرضاع أو ظهور كونها في وقت العقد وروحة  
لرحل آخر أو معتدة من طلاق روح آخر وبحو ذلك مما يتفق ليس  
في إدراكه ، وكذلك لو ربي الروح بأمر روحته أو بنتها أو طاوعت  
الروحة أما روحها ، أو أسه على الربا ونفت ذلك بربر أو شهاده  
فإن إدراك ذلك مما لا يختلف باختلاف الناس ، وكذلك ارتداد أحد  
الزوجين ، فلما كان أمر هذه لأرواح ثلاثة ، يشترك ليس كلهم  
في فهمه على وجه واحد لم يمتنع إلى قضاء القاصي إلا عند إتمام  
الزوجين أحدهما عن المسح ، واحتياجه إلى قضاء حديثه إنما هو  
لدفع معسدة شرعية : فهو داخل تحت النظام لعام

وكل موضع قلنا إنه يتم المسح فيه على قضاء القاصي فإن عقد  
الأرواح بين الزوجين يبقى قائما وتغرب عليه جمع آثاره إلى أن يقضى  
أنه صي بالمسح ، وكل موضع قلنا لا يتم المسح فيه على قضاء  
القاصي فإن عقد الأرواح من حين ظهور الخل أو حدوثه يعتبر غير  
قائم ولا تغرب عليه آثاره ، هو أن امرأة كثره روحا بمسحها فيه  
كفء ، فلم يرص ولها ، ورفع الأمر إلى القاصي طاعة مسح الأرواح ،



تقبل أن يقضى القاضى بالفسخ من أحد الروحين فإن الخي منهما  
يرث من مات ، ولو أن رجلا تزوج امرأة ثم طهرتها أخته من  
الرضاع أو روجف رجل آخر ولم يصحح الرواح حتى مات أحدهما  
لم يرثه الخي منهما.

١١٨ - نوع العرقه إلى ما قضى اعلان مقدمة أبدا وما قضى لاك مؤقدا

وتقسم عرقه الرواح ، من ناحية أخرى ، إلى قسمين : الأول  
ما تحل سببه عقدة الرواح انحلالا مؤدبا ، والثاني ما تحل به عقدة  
الرواح انحلالا مؤقتا

فالعرقه التي تحل سببها عقدة " واه انحلالا مؤدبا " تنوع إلى  
نوعين : النوع الأول ما تحل به عقدة " الرواح انحلالا مؤدبا " على  
الإطلاق ، بمعنى سواء أتى الرواح على أوصافهما التي كان عليها قبل  
حصول العرقه أم تغيرت أوصافهما ، والثاني ما تحل به عقدة الرواح  
انحلالا مؤدبا إذا أتى الرواح على أوصافهما التي كانا عليها قبل  
العرقه ، فأما إذا تغيرت أوصافهما فإنه يرسل تأكيد التحريم ويحل لها  
الروح مرة أخرى ، فأما العرقه التي تحل سببها عقدة الرواح انحلالا  
مؤدبا على الإطلاق فتشأ أن يعترف سبب طهر ، كقول الروجة بحرماً  
لزوجها ، أو يعترف سبب فعل أحد الروحين بأعوان الآخر أو فردعه  
ما يوجب حرمة المصاهرة ، فإنه لا يجوز للرجل أن يعقد على هذه

الروحة مرة أخرى بحالة من الأحوال ، وأما العرقه التي تحل بها  
عقدة الرواح انحللا مؤبدا مادام الرواحان باقيا على أوصافهما التي  
كانا عليها قبل الافتراق فهي العرقه سبب تلاحق لروحين ، وبيان  
هذا أن الرحمن إذا لاعن روحته وهو من أهل الشهادة بأن شهد عليها  
الربنا أربع شهادات مع حلقه بالله إنه من الصادقين وفي الخامسة يقول  
« ولعة الله عليه إن كان من الكاذبين » ولاعتة المرأة وهي من  
أهل الشهادة أيضا بأن شهدت أربع شهادات بالله إنه من الكاذبين ،  
وراد في الخامسة قولها ، وغضب الله عنها إن كان من الصادقين ،  
فإن القاصي حينئذ يفرق بينهما ، ولا يجوز لها أن يتزوجا مرة ثالثة  
مادام على الصفة التي أتاحت لها أن سلاعا ، وهي كون كل منهما  
أهلا للشهادة ، فإن ال عهدهما أو عن أحدهما هذا الوصف ، وذلك  
أن يعود لرجل فكذب نفسه فقيم عنه القاصي حد القذف أو رقي  
بعبرها فقيم عليه القاصي حد الزنا <sup>(١)</sup> أو يقذف غيرها بالزنا فقيم  
القاصي عليه حد القذف ، أو تعود المرأة فتصدده في دعواه فقيم عليها  
القاصي حد الزنا أو ترقى غيره فقيم عليه ، أو تقذف غيرها بالزنا  
فقيم عليها حد القذف ، وفي هذه حال يجوز لها أن يتزوجا مرة أخرى <sup>(٢)</sup>

١. يجوز له أن يزوجها بعد الزنا قبل أن يحل بها تكون الحد الذي عليه لو زنا  
بغيره ، فله أن يزوجها ويحكم في ذلك

(٢) حد الزنا هو عتق أي حقه ، محمد بن عمر بن محمد ( ج ٢ من ٧٥٨ )

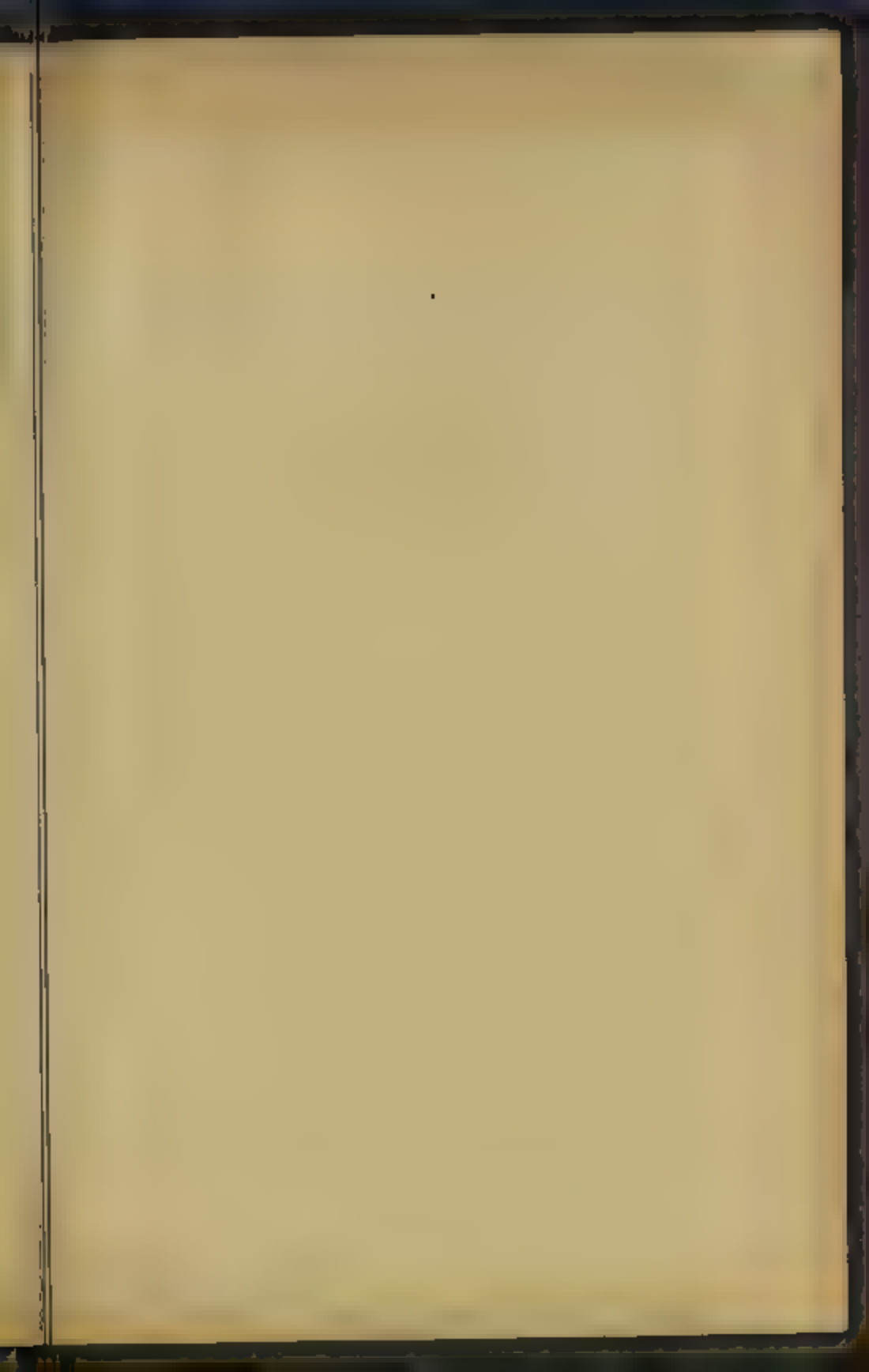
ومن هذا النوع ما رآه إلى طهرها روحها طينة نائلة فيها تحرم عليه  
حرمة مؤنة ما دام لم تنزوح غيره بعد انقضاء عدتها منه ويدخل  
بها الروح الآخر ويطلقها ويستغنى عدتها منه

وأما الفرقة التي تقتضي انحلال عقده الزواج انحلالاً مؤبداً فهي  
تنسوخ إلى نوعين أصلاً . الأول المسمى . "الطلاق" وقد تقدم  
شرحهما وبيان الفرق بينهما

#### ١١٩ أحكام الفرقة

"أعلم أن كل من حدث بعد دخول الزوج بزوجته دخولا  
حقيقاً أو بعد الخوة الصحيحة إلى تقوم مقام الدخول الحقيقي فإنها  
لا يفسخ شئ من المهر . سواء أكان سبب الفرقة من قبل الرجل  
كالنكاح أو إيمته الإسلام أو فعله بأحد أصولها أو فروعه ما يوجب  
حرمة المصاهرة . أم كان سبب الفرقة من قبل المرأة كالنكاح أو  
إيمته الإسلام أو فعلها بأحد أصوله أو فروعه ما يوجب حرمة  
المصاهرة ، فأما إن كانت الفرقة من الدخول الحقيقي وقيل الخوة  
الصحيحة إلى هو بمقامه فإن كان سببها من قبل الزوجه سقط المهر كله  
وإن كان سببها من قبل الرجل وحسب نصف المهر إن كانا قد تسميا وقت  
لعقد مهرا . ووحسب المتعة إن لم يكن ذلك

واعلم أيضا أن العرقه إن كان سبها موت الروح أو كان سبها  
معصية الروح فإن لروحه لاستحقاقه بعد هذه العرقه ، وإن  
كان سبب العرقه غير موت الروح وغير موت الروح كان يطلق  
الروح زوجته ، أو يطلقها القاضى عليه ، أو يمسح القاضى رواحها  
بغير سبب المعصية ، أو يمسحها بها واجبه بغير ذلك - فإن الروح  
تستحق اللهفه مدة عدتها ، وسأق تكث ذلك



کتاب الطلاق

الطلاق في اللغة مثل الإطلاق في المعنى ، وكلُّ منهما يُطلق على رفع القيد مطلقاً ، سواء أكان دماً قيد حياً أم كان معويهاً ، فنقول : أَطْلَقْتُ العَيْرَ من عِمَاءِهِ ، وَأَصْلَقْتُ الأسِيرَ والسَّحْيَيْنِ ، ونقول أيضاً : أَطْلَقْتُ لَكَ الرَّأْيَ ، عَمِيَ أَمْسُكَ بَحْتٌ لَهُ أَنْ يُبْدِيَ مَا شَاءَ مِنَ الْآرَاءِ ، وقالوا : نَاقَةُ طَالِقٍ ، يَبْدُو أَنَّهَا مُرْتَلَّةٌ بِالْقَيْدِ

وقد احتجبت علماء اللغة في لفظ لطلاق ، فقال قوم : هو اسم مصدر مفعله طَلَّقَ ، وظهره عند هؤلاء سَمٌّ سَلَاماً ، وَكَلَّمٌ كَلَاماً ، وسرح سَرَّاحاً ، وقال قوم : هو مصدر طَلَّقَ — بفتح اللام على الأشهر ، ونصبها قليلاً وأسكره الأحمش — وظهره عند هؤلاء قَسَدٌ فَسَاداً ، وقد غلب العرف في الاستعمال على أنَّ لفظ الطلاق يستعمل في

رفع القيد المعنوي ، ولفظ الإصلاق يستعمل في رفع القيد الحتمي ، ولعلَّ أن يقال : أَطْلَقْتُ السَّحْيَيْنِ فهو مُطْلَقٌ ، وَأَطْلَقْتُ العَيْرَ فهو مطلق ، ولعلَّ أن يقال : طَلَّقَ الرَّجُلَ رُوحَهُ فهي طالق ، ويسد أن يقال : سَحْيٌ طَالِقٌ ، كما يسد أن يقال امرأَةٌ مُطْلَقَةٌ ، بمعنى طَلَّقَهَا رُوحَهَا ، ومن أجل ذلك اعتبر علماء الشريعة قول الرجل لزوجته :

تت مطلقاً ، من باب كبايات الصلاق ، لا من صريحه

و إطلاق في عرف الشريعة الإسلامية « حل رباط الروحنة  
الصحيحة ، في الحال أو الآل ، عبارة تعيد ذلك صراحة أو دلالة ،  
تضد من الروح أو من الغاصي ساء على طلب الروحنة »

وقولنا « حل رباط الروحنة » كالحس في التعريف ، يشمل  
طلاق والمسخ جميعاً لأن كل واحد منهما محل رباط الروحنة  
وقولنا « الصحيحة » قيد في التعريف ، يخرج به بعض أنواع  
المسخ ، مثل مسخ الرواح سبب ظهور كون الروحنة تحرقاً للروح  
أو روحنة لغيره أو مقتنؤه من غيره فكل حين ورد على عقد رواح  
غير صحيح يكون فسخاً ، وليس كل حل ورد على عقد رواح صحيح  
يكون طلاقاً ، بل قد يكون طلاقاً ، قد يكون فسخاً

وقولنا « في الحال أو الآل » ، إشارته إلى أن الطلاق ينوع إلى  
نوعين : الأول ما يقتضي حل رباط الروحنة بمجرد حصوله بحيث  
لا يجوز للرجل أن يعيد روحته إلى عصمه ، وهو انصلاق الدن ،  
والثاني ما يقتضي حل رباط « حبة في المسنن بحيث يجوز للرجل أن  
يعيد روحته إلى عصمه من غير الوقت المستفس ، وهو الطلاق  
الرجعي ، فإن للرجل أن يراجع روحته من انقضاء عدتها منه

وقولنا « عبارة تعيد ذلك صراحة أو دلالة » إشارة إلى أن



العمارة التي تستعمل في حل رباط الروحانية تنقسم إلى قسمين : الأول ما يُقيد ذلك المعنى صراحة ، وذلك أن تكون العمارة غير محتملة لغير معنى حل رباط الروحانية ، كقول الرجل لروحته : أنت طلق ، وأنت مُضَيِّقة ؛ والثاني ما يفيد ذلك المعنى دلالة ، وذلك بأن تكون العمارة محتملة لحل رباط الروحانية ومحتملة لغير ذلك ، كقول الرجل لروحته : أنت مُضَيِّقة ، فإن هذا اللفظ يحتمل حل رباط الروحانية ويحتمل أنها خالية عن القيد المعنى . ولا يتعين للمعنى الأول إلا قرينة ، ومن هنا تعلم أن الصريح ما يدل على معنى حل رباط الروحانية بدون حاجة إلى قرينة ، وغير الصريح ما لا يدل على معنى حل رباط الروحانية إلا بقرينة ، وسيأتى قريباً مزيد بيان لهذا الموضوع

وقولنا : تصدر من الروح أو من العاصي سوء على طلب الروحانية ، إشارة إلى أن الطلاق قد يكون حصوله من الروح سوء على رغبته في قطع رباط الروحانية ، ولا يحصل من الروحانية نفسها إلا أن يهوص لها الروح تنطبق نفسها ، ففصله ، ولو كانت عنه لا بالأصالة وأنها إذا أرادت التطليق من روحها فلا بُدَّ لها من رفع أمرها إلى انقاصي ، وإذا ما أدت له سبب متبوعاً وأبدت هذا السبب بما يشتهى طلقها منه <sup>(١)</sup>

( ) قد عرفت أن السبب قد يترتب على سبب آخر ، فلو كان سبب من سبب حكمة



في كل يوم حوادث من هذا القس من غير أن ينكر أحدهم شيئاً منها  
وأما العمل فلا بد للرجل قد يجد في أخلاق روحه مالا  
يستطيع معه أن يعاشرها ولو لم تنح الشريعة له مفارقتها لتكيد  
عقوبتهما جميعاً ولا يستحال على كل واحد منهما أن يقوم به احبات  
الروحية ، بل قد يدعو ذلك كل واحد منهما إلى افساد واتحاد  
الاحداث ونحو ذلك ، فبقاء هذه الشرور وضوئاً لطيف العائلة أباحت  
الشريعة السُّمعة لمروح أن يضيق روحه ، كما أباحت لروحة إذا  
أرادت الطلاق من روحها أن تطلب ذلك إليه ولو أن تعطيه شيئاً  
من المال تعتدى بهما به ، وأباحت له أيضاً أن ترفع أمرها إلى  
القاضي لطيفتها منه إذا رأى ما يوجب ذلك . ومع أن الشريعة قد  
أباحت ذلك لروح ، وأباحت ذلك لروحة فإنها أمرت به وحملت  
أنفص الحلال إلى الله تعالى ، روى أبو داود وابن ماجه عن ابن  
عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أنفص الحلال إلى الله عز  
وجل الطلاق » وروى البخاري ومسلم عن ثوبان قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم : « أئتما امرأه سألت رَوْحَهَا الطلاق و عِيَهُ  
مأماً فخرام عليها رَانِحَةُ الْجَنَّةِ » وأمر النبي صلى الله عليه وسلم  
بإصلاح الروحة إن يكن الداعي إلى مفارقتها مما يمكن علاجه ، وذلك  
في حديث رواه أحمد وأبو داود عن لفظ من صرة قال : قلت

بارسول الله ، إن لي امرأة ، قد ذكر من بدائها ، قال : « طلقها » .  
قلت : إن لها ضحكة وولداً ، قال : « مرها ؛ فإن يكن بها خير ستقتل » .  
ولا تصرط طميتك صرتك أمتك .

١٢٢ - حكاية مشروعة الطلاق .

لا يسع الباحث المصنف إلا أن يعترف للتشريع الإسلامي بهذا  
معالجها لهذه المشكلة على حيز الوجود وأسرها عاقبة ، وهي تحض  
الرجال على أن يقولوا على روحاتهم ، وألا يقصموا ما بينهم وبين  
من روابط ، وتذكر لهم أن الطلاق منقصر إلى الله تعالى ، وهي  
في الوقت نفسه لا تغلق الباب في وجودهم بعلاقة ، ولا تنزعهم  
أن يقولوا على الروحانيات وهم كارهون ، وهي تحض النساء على أن  
يسمنن لأرواحهن ويحاولن مرصاتهم بما وسعه جهدهن ، وهي في  
الوقت نفسه لم تحبرهن على الخضوع المص ، بل جعلت لإحدا من  
الحق إذا رأت أنها لا تطيق الصبر على أدى زوجها وكده لها أن  
تطلق إلى الحاكم تشكواها وتحذنه بما يصح روحها معها ، مما تجعله  
مبدأ لطلب العرق<sup>(١)</sup> ، حتى إذا اقتنع الحاكم بأن الذي تشكو منه  
تحدث حقيقة واقعة بأن هذا الذي تحدثت بما نضب معه استمرار

(١) في الشريعة الإسلامية أنه ليس للمرأة أن تطلب الطلاق منه كالمعسر والمعتقة ،  
ولا تحت هذه الروايات .

عيشة هائلة بينهما قطع معه رباط الروحية العائم بينهما ، وأى امرئ  
يستطيع أن يسكر أن الروحية قد تكون مضراً للشقاء ، وأنه قد يكون  
من بين الأزواج من لا تنص قلبه فطرة من الرحمة والمودة اللتين  
هما أساس الحياة العائلية . وأنه قد يكون من بين الزوجات من لا تأبه  
لشرفها ولا لحياتها التي تحياها مع زوجها ؟ ومن ذا الذي يستطيع أن  
يسكر أن ما يبدله الروح من الحس والتحرى والمبالغة في التمس  
الحقيقة وقت خطبه قد لا يصل به إلى المعرفة الصحيحة . وإن شأن  
الروحة وأوليائها كذلك ، فيحصل الزواج حينئذ بين متباينين في  
الأخلاق متساوين في الطباع فتكون حياتهما جميعاً مستعيراً

ولما كانت المرأة سريعة العصب سريعة الانفعال سريعة التأثر ،  
وكانت طبيعتها تدفعها عالياً إلى الجري وراء عاطفتها ، وكان العالب  
على الرجال الآلة والثبودة والترف في عواقب الأمور وقياس  
ما يكون من المنفعة والضرر بمقياس حكيم ، جعل الله تعالى الطلاق  
بيد الرجل يستطيع أن يستنده ويقطع رباط الزوجية بدون حاجة  
إلى رضا الزوجة ، ولم يعط للزوجة هذا الحق ، وإنما جعل قطع  
الرابطة من جهتها بيد زوجها إن شاء أو بيد القاضي ، وشيء آخر  
يدعو إلى هذا الوضع : فإطلاق بكيد الرجل نفقات مالية قد لا يستطيع  
حملها ، فوجل الصداق يحل به وهبة العدة وصداق زوجة أخرى وما

يتسع ذلك: فمن الحكمة أن يُجتنَب أمره يده هو حتى إذا أقدم عليه  
كان هو الذي حلب لنفسه ، والرماء عافة ما فعله

ونذر هذه الحكمة العالية : فقد جعلت هذه الشريعة السمحة اطلاق  
على ثلاث مرات : أماحت للرحل أن يطلق روحه ثم يراجعها ثم يطلقها  
ثم يراجعها ثم يطلقها الثالثة ولا راحة له عليها حينئذ إلا بعد أن تتروح  
بغيره ، وفي كل ذلك من النظر إلى الروح والرفق بهما ومعالجة حالهما ما ليس  
يحكى وبمجموع هذه الأمور مما نفردت به الشريعة الإسلامية ، لم تقدمها  
ولم تخر على نهجها شريعة أخرى من شرائع السماء وشرائع الأرض  
فقد يحدث أن الرجل يطلق روحه في سورة من سورات القرآن ، فإذا  
تاب إليه رشده ندم وعرف أنه أخطأ الجادة ، وقد ~~مضى~~  
ويرى في الأمر متأثراً نظروف عارضة يطلق روحه ثم تنقضي  
الظروف وتهدأ أعصابه فيقبل له أن ما فعله لم يكن في مصاحته أن  
يفعله : فتلايماً لئلا ذلك أباح له أن يعود إلى رباط الروحية فيؤثر  
ما انتكث منه وإلى صرح العائلة فيشيد ما تصدع من بنيانه ، فإذا  
عاد إليها بعدما أحده الندم وعادت إليه بعد ما دأبت مراة الحرمان  
فلا شك أن كل واحد منهما سيروى نفسه على الصبر واحتمال بعض  
الهمات الهينات ، ويجتهد في أن يحسر العثرة ويجتنب كل ما من  
شأنه أن يدعو إلى التفرقة

ومن بعد ن هذا التشريع من خير ما عرفه الناس : فهو يعطى  
لوسيله لا يخصص من حياة زوجية تكون مشار الآلام ومصدر موحشات  
• مظهر المرصه للدم على الشرع واعطاه وجبه الطون ، وكون يكن  
• من سب فهو في أن يعرض الناس - لسبب جهالاتهم وحفهم -  
السموم في غير موضعه الذي شرع من أجله ، ولو أن الناس  
سلكوا طريقه الذي رسمه لهم الشرع ، ولم يتعدوا حدود الله فيه .  
وأذكروا أنه أنصأ أنواع الحلال إلى الله . وعلوا - مع ذلك كله -  
أنه إنما أصبح لهم لنخلصوا به من شقاء تحقق : لو أنهم راعوا ذلك  
كله لما كان لأحد أن يذمه أو يذمهم

#### ١٢٣ - شروط الطلاق

للطلاق شروط يجب توافرها جميعها . ونعنها يرجع إلى من يقع  
منه الطلاق ، وبعضها يرجع إلى من يقع عليه الطلاق . ونعنها يرجع  
إلى ما يقع به الطلاق . وهي صيغته . وسند كرك كل نوع من هذه  
الشروط .

#### ١٢٤ - شروط من يقع به الطلاق

فأما من يقع به الطلاق فإن عدله هدد أسرمه كعدون فيما يجب  
أن يتوافر فيه من الشروط . فأما عدله الخفيه فيوحدون أن يتحقق  
فيه ثلاثة شروط ، وهي

الاول : أن يكون زوجها أو رسولاً منه أو وكلاً عنه ، ولو لم يكن المطلق واحداً من هؤلاء فإنه لا يملك إيقاع الطلاق ، وعلى هذا لا يملك الولي إيقاع الطلاق على روحه من له الولاية عليه ، ولا يملك الميراث أن يطلق روحه عنه إلا أن يعرض إليه ذلك أو يوكله به : من قبل أن يطلق روح شخصي الروح فلا يملكه غيره ، ولا بتسليط منه

الثاني . أن يكون عاقلاً ، من كان مجنوناً أو معتوهاً أو مختلاً لمقل بسبب ما لم يقع طلاقه ، وإنما شرط في إيقاع الطلاق أن يكون الذي يوقعه كامل العقل لأنه تصرف يشأ عنه صبيح حقوق ووجوب حقوق أخرى فهو بحاجة إلى أن يكون من يصرفه ممن يتقيدون الأشياء بما تحلله من المصلحة وما تدفعه من المصلحة ، لكن إذا علق طلاق روحه وهو على وجود شيء فوجد ذلك الشيء وهو مجنون وقع الطلاق

الثالث . أن يكون بالغاً ، ولو كان صبياً مجرباً أو غير مجرب ، لم يقع طلاقه ، إذا ما انصرف من باب الضرر محض ، ويصرف الصبي فيما هو ضرر محض لا يقع ولو أدبه وليه فيه ، وفي مدونة أحمد رحيل أن لصي المهر الذي يعمل معنى الضلاق ويدرك أنه سبب لحرمة زوجته عليه يقع طلاقه



ولا يشترط عند الجمعية ممن يقع طلاقه أن يكون صحيحاً ، ولا أن يكون مختاراً ، ولا أن يكون واعياً ، ولا أن يكون رشيداً ؛ فسدّم يقع طلاق الصحيح والمريض ، ويقع طلاق المختار والمكره ويقع طلاق الواعي والسكران ، إذا كان مسكره بشرب مخرم<sup>(١)</sup> ، واختياره : فلو شرب ماسحاً فعدت عقلة منه أو شرب المحرم مكرهاً على شربه فإنه لا يقع طلاقه ، كما لا يقع من الدّم ، ويقع طلاق الرشيد والسفيه

ودهم الشافعية<sup>(٢)</sup> والمالكية إلى أن طلاق المسكره لا يقع ، ولعل هذا المذهب أرحم دليلاً ، فقد روى أبو داود في سننه قوله عليه الصلاة والسلام : لا طلاق في إعتاق ، ورواه الحاكم في مستدركه وصححه إسناده على شرط مسلم ، وقد روى ابن ماجه وابن حبان والدارقطني والضمراني والحاكم من حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : رفع عن أمتي الخطأ والسيان وما استنكرهوا عليه ، وقال ابن عباس : طلاق السكران والمستكره ليس بخاتر ، وروى أن رجلاً على عهد عمر بن الخطاب قدلى يشناراً غتلاً ، فأقلت امرأته فجلست على الحمل ، فقالت :

(١) بعد شرح اربعة اقسام ، وانظر طه - ٢٠٠ و ٢٠١

(٢) انظر شرح الرواسي - ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢٠٢ ( ٢٨٢ - ٢٨٣ ) و ٢٨٤

للشوكاني ( ٦ - ٦ ) انظر الفقه - ٨٣ ( ٢ - ٢ ) وبيان اربعة اقسام ( ٢ - ٢ )

لِيُطْلَقَهَا ثَلَاثًا وَإِلَّا قَطَعْتَ الْحِلَّ ، فَذَكَرَهَا اللَّهُ وَالْإِسْلَامَ ، فَأَتَتْ  
فَطْلَقَهَا ثَلَاثًا ، ثُمَّ حَرَجَ إِلَى عَمْرِو بْنِ دَاوُدَ ، فَقَالَ : ارْجِعْ إِلَى  
أَهْلِكَ فَلَيْسَ هَذَا بَطَّلَانًا

ويشترط الشهادة لعدم وقوع طلاق المكره سبعة شروط .

أولها أن يكون المكره له قاهرًا له ذا شوكة ، بحيث لا يقدر  
على دفعه .

وثانيها : أن يعتقد اعتقادًا جازمًا أو علمًا على طه أنه سيعنف  
فيه وعيده ويفعل معه ما أكرهه به

وثالثها : أن يكون الشيء الذي يتوعد به إذا لم يطلق زوجته مما  
يلحقه بسبه ضرر كالقتل وقطع عضو من أعضائه وكضرب مبرح  
وحبس طويل واستحفاف به إن كان الاستحفاف مما يعرضه وذلك  
أن يكون من ذرى الوجاعة والمرة : فأما الضرب لقليل في حق من  
لا يسل به والاستحفاف من لا يعرضه الاستحفاف وأحد القليل  
من المال من لا يؤثر فيه ذلك والحبس لقليل . أما هذه الأشياء كلها  
فليست من الإكراه في شيء

والشرط الرابع : أن يكون الإكراه عبر حق ، ولو كان الإكراه  
بحق ، كأن يكره الفاضل الروح على إيقاع الطلاق بسبب يوجب  
ذلك فيوقعه الروح : فإنه يقع

والشرط الخامس . ألا يقصد في هذه حال التلفظ بما أكرهه  
عليه للمكره إيقاع الطلاق . بل يقصد الإيقاع وقع . ومن هذا يهم  
أن صريح لفظ الصلوة في حال الإكراه سلب كفاية عندهم . بحيث  
يجح في إضعاف الصلوة به إلى به

والشرط السادس . بأن المكره يقصر اللفظ الذي أكرهه  
عنه . ولو أمره أن يخطب واحده فطلق ثلاثا ، أو أمره أن يطلق  
روحته فاطمة فطلق روحه الأخرى عائشه . وأمره أن يطلق إحدى  
روحتيه فتهمته فطلق واحده منهما معية أو طفلهما معا . أو أمره أن  
يطلق مخرجاً فطلق معدة أو ما عكس . في كل هذه الصور وما أشبهها  
يقع الطلاق . لأنه بعد له عن اللفظ الذي أكرهه عليه الظلم . فظهر  
قصد واختياره

والشرط السابع . ألا يكون المكره هو الذي له سلطة التطبيق .  
ولو أن الروح وكله وكله لصاحبه روحه عنه فقاعد الوكيل عن  
نفسه الذي وكله فيه فأكرهه الروح على إيقاع الطلاق فأوقعه فإنه  
يقع حينئذ . لأن ذلك يقع في الإذن . الصلوة

ودهب قوم من علماء الشيعة الإسلامية . منهم كثير من المالكية<sup>(١)</sup>

(١) حكى الشافعي في الأثر (٦٠١) عن مالك أنه إذا كان الزوج والطلاق  
من المكر . وكذا إذا كان في بيع النحر (٣١) . ومما يشبهه من ربه (٢) (٦٢)  
مروى من بعض ما ذكره . ومما من عنه في كتبهم . أنهم اختلفوا فيه على رأيين . الأول

وممنهم المرتق وأبو ثور<sup>(١)</sup> من الكوفة ، ومنهم زفر بن اهديل من  
الحفصة ، ومنهم الليث بن سعد وريحان بن راهوية - إلى أن طلاق  
السكران لا يقع ، سواء أكان ذلك سكر سرب الحرام معددا أم  
شرب ما يطعمه ماء أو لبث فسكر من شره ، واختار هذا الرأي من  
علاء الحنفية الكرخي وطاحون ومحمد بن سنان<sup>(٢)</sup>

ووجه هذا القول ، عند القائلين به أن من ما تصح بصرف معه  
هو الفصد الصحيح أو ميطه الفصد الصحيح ، والسكران لمعلوب على عقله  
لا يتصور منه الفصد الصحيح ولا ميطه هو ميطه له ، ولا شك أنه  
أسوأ حالا من النائم ، من قبل أن النائم إذا رقت استيقظ فأما  
السكران فلا يرون حاله به إلا بعد أن يقضى المدة التي يؤثر فيها  
السكر عادة

وقد كان العمل في محكم مصر الشرعية في مسألة طلاق السكران  
والسكران مشهور مذهب الحنفية ، وهو القول بأن طلاقهما واقع

من معناه السكران مطلقاً أن يكون السكران محرم عند سبه عليه حب  
بأن كان سكره يشرب خلال ، والفتن عظم في طأ أنه لا يلفظ عليه حب ولا حب  
بأن حرماً عند سوا أكان مبرراً عليه حب به أن كان سكره قد ورد أن به  
في سكر شرب محرم عند سبه من مع طلاق السكران ، أكان في سكر أم لم يكن  
بأن يقع طلاق به في سكره وقد وقع مع سبه محرم ، ويعتقد عدمه به مع مطلق سبه  
أن أم به

(١) انظر المذهب القبري (٤ - ٨٧)

(٢) انظر فتح القدير (٤ - ٤)

ثم صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فأخذ في طلاق المكره بمذهب الشافعي ومالك وفي طلاق السكران برأى زهر من الخفية واحتياط الطحاوي والكرخي ومحمد بن سله في المذهب ومن ذكرنا معهم من العلماء ، ونص المادة الأولى منه : لا يقع طلاق السكران والمكره ، وقد قال علماء الخفية : إن طلاق السفيه - وهو الذي يُبدر في أمواله ويفقهها في غير مصلحة لعدم رشده - يقع ، وقالوا : إن طلاق المارل - وهو الذي يتلاعب بالآلحاط ولا يقصد معانيها ولا يريد أن تترتب عليها أحكامها - يقع ، وقالوا : إن طلاق المحطى - وهو الذي يريد أن يتكلم كلام ما فسق لسانه إلى الطلاق - يقع ، وقالوا : إن طلاق العاقل والساهى يقع . إذا استوفى كل واحد من هؤلاء الشروط الثلاثة التي قدما بيانها ، بأن يكون زوجا بالعاقلا ، لأن السفه والمرل والحطأ والمعدة لا تنقص الأهلية

وكان على الدين شرعوا القانون المذكور أن ينظروا في إيقاع الطلاق من هؤلاء الطفرة التي نظروا بها إلى إيقاع الطلاق من المكره والسكران ؛ فالسفيه عند الفقهاء ليس أهلا للتصرف في ثنائه من أمواله لأن عدم رشده أمانة وأصحة على اضطراب عقله وضعف إرادته ؛ فكيف يحظرون عليه أن يتصرف في أمواله ولزمونه عواقب تطيقه روجه ، مع أن الطلاق قلما يحلو عن تبعات مالية ؛

لأنه يتبر  
إيقاعه  
مهم إلى  
منهم مع  
كله ١-  
هؤلاء  
القضايا  
الأئمة  
روى  
الخطأ  
ولشافه  
الطلاق  
العلماء

(١)  
جدهم  
وعاد  
(٢)  
للغير  
(٣)

لأنه يترتب عليه حلول أجل الصداق والتمام بمقعة العدة وصياح ماسق  
إماماته في زواجه ، والمهارل والمخطئ والعاص والناسي لم يقصد واحد  
مهم إلى الطلاق ، ولم يرد الطق به ، فكيف يقع طلاق كل واحد  
منهم مع ذلك ؟ ولو أن الدبر شرعوا هذا القانون قد فطوا إلى ذلك  
كله لما أعوزهم الاستدلال من السنة الصحيحة لعدم وقوع طلاق  
مؤلا حبيبا ، بل لو أنهم فطوا له أو أرادوه لما أعوزتهم أهوال  
الفدائى من علماء هذه الشريعة ، بل لو جدوا أقوالا أرحح في مذهب  
الأئمة الأربعة من القول الذى أخذوا به في طلاق السكران ؛ فقد  
روى المحدثون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي  
الخطأ والسيان وما استكرهوا عليه »<sup>(١)</sup> ، وقد ذهب الحنفية والمالكية  
وإسافعية إلى أن المخطئ الذى أراد كلاما غير الطلاق فسق لسانه إلى  
الطلاق لا يقع طلاقه<sup>(٢)</sup> ، وذهب أحمد بن حنبل رحمه الله وجماعته من  
العلماء إلى أن المهارل لا يقع طلاقه<sup>(٣)</sup>

(١) وأما ما رواه الترمذى من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم قال : « رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي  
الخطأ والسيان وما استكرهوا عليه » ، وهو حديث صحيح ، رواه ابن عمر بن الخطاب ،  
رواه ابن عمر بن الخطاب ، رواه ابن عمر بن الخطاب ، رواه ابن عمر بن الخطاب ،  
(٢) انظر في مذهب المالكية : شرح الزمخشري ( ٤ - ٦ ) ، وفي مذهب الشافعية : كتاب التهذيب  
للصالح ( ٢ - ٨٥ و ٨٦ ) ، وفي مذهب حنيفة : شرح القامح ( ٢ - ٤٦ )  
(٣) انظر بيل الأوطار للوكاني ( ٦ - ١٥٩ )

١٢٥ - شروط من يقع عليه الطلاق :

يشترط في وقوع الطلاق أن يكون الذي يقع عليه روحه إما  
حقيقة وإما حكماً

أما الروح الحقيقية فهي التي لا يراد لها روحها الصحيح ما في  
وأم الروح الحكيمة فهي المعتدة من طلاق رجعي ، والمعتدة  
من طلاق بائن بدوثة صغرى ، والمعتدة من فسخ الزواج سبب  
لا ينقص العقد من أساسه ، وحدث كالفسخ سبب إناؤه الروح المشتركة  
الدخول في الإسلام بعد ما أسلم زوجها ، وكالفسخ سبب إرتداد  
أحد الزوجين

فلو كانت التي يورثها الزوج الطلاق إليها أحقية منه لم يقع عليها  
الطلاق الدخول ، وتكون المرأة أحقية من الرجل في ثلاث حالات :  
الأولى : ألا يسبق له عليها عقد أصلاً ، والثانية أن يسبق له العقد  
عليها ثم يردل أنه يطلّقها قبل الدخول ، أو يطلّقها بعد الدخول رجعيًا  
أو بائنًا بدوثة صغرى ثم طلق نفسه عنها منه ، أو يطلّقها بائنًا بدوثة  
كبرى وإن لم تنقص عنها منه ، والثالثة أن يسبق له العقد عليها ثم  
يفسخ زوجها منه سبب نقص العقد من أساسه ، وذلك كالفسخ  
سبب عدم كفاية الروح ، أو بسبب نقصان مهر الزوجة عن مهر  
أمنائها ، أو بسبب ظهور أن العقد كان بائنًا لشروط صحة





صدر من أهل لإبقاعه ، وصرف محلا قابلا لإبقاعه ، بأي لعم  
 كان ذلك اللفظ ، وكما يقع ، فاللفظ يقع بما يقوم مقامه من  
 الإشارة المهمة والكتابة

ويشترط في إبقاع الطلاق بأي لفظ كان أن يكون مصافا إلى  
 الزوجة إما حقيقة وإما حكما ، فأما إصافه إلى الزوجة حقيقة فكان  
 يقول الرجل لزوجه . أنت طالق ، أو أب يقول . روجعي فلانة  
 طالق ، أو نحو ذلك من كل ما يبه خطاب الزوجة أو ذكر اسمها .  
 وأما إصافه الطلاق إلى الزوجة حكما فكان يقول الرجل : على  
 الطلاق ، أو نحوه من كل ما يبه خطاب الزوجة ولا ذكر اسمها ،  
 فإنه ينضم معنى قوله : يلزم طلاق روجعي ، وقريب منه أن يقول لاسرأة  
 معينة : إن تزوجتك فأنت طالق

واللفظ الذي يستعمل في اطلاق يسم إلى قسمين : الأول  
 الصريح ، والثاني الكتابة : فاللفظ الصريح هو الذي يفهم منه عند  
 إطلاعه معنى الطلاق ، بحيث لا يحتاج إلى قرينة : لأنه لم يتعارف بين  
 الناس استعماله في غير هذا المعنى . ومن أمثله قول الرجل لزوجه .  
 أنت طالق ، أنت مطلق ، وكذا كل لفظ استعمله الناس في حل عقده  
 الزوج . والكتابة كل لفظ احتمل معنى الصلاق وغيره ، وجرى بين  
 الناس استعماله في معنى الطلاق ناره وفي معنى آخر نارة أخرى ، بحيث  
 لا يمكن أن يفهم منه أحد المعنيين إلا بدلالة قريبة ، ومن أمثله قول

الرجل لزوجته : أنت فاني ، أمرك ببدك ، أنت على حرام ، وأنت  
 حرة ، لا أمر لي عليك . ادعى ، أنت مُطَّعة : لأن كل عبارة من  
 هذه العبارات تحتل معنى الطلاق وتحتل معنى آخر . فاني : يحتل  
 معنى الطلاق وأنها بائن عن الذر . أي بعيدة منه ، وأمرك ببدك :  
 يحتل معنى الطلاق تخليتها عصفها ويحتل أنها حرة التصرف في  
 شؤون نفسها ، وأنت حرام . يحتل معنى الطلاق وأن إبداءها حرام  
 عليه ، وأنت حرة . يحصل معنى الطلاق وأنها خالية من صفات  
 النقص أو مُقلقة الصراح في الخروج والدخول ، وكذلك كل لفظ  
 لم يحرف عرف الناس بقصر استعماله في معنى الطلاق

فإن كان اللفظ الذي تنقضي به لروح أو من يقوم مقامه صريحا  
 وقع به الطلاق من غير حاجة إلى شيء لأنه ظاهر الدلالة على معناه  
 ومتعين لهذا المعنى الذي هو إزالة قيد الزوجية بسبب عدم احتمال  
 استمراره ، ويترتب على هذا أنه لو قال الروح بعد ما تلفظ بلفظ صريح :  
 لسي لم أرد به الطلاق . أو قال . لم أنو الطلاق . أو قال : لويت غير  
 لطلاق . لم يُصدق في شيء من ذلك قضاء ووقع عليه الطلاق ،  
 ولكنه . فيما بينه وبين الله تعالى . موكول إلى دمه فإن كان يعتقد  
 ما تعالى به لم يحرم عليه معاشرتها ، وإن كان لا يعتقد ذلك حرمت

وإن كان اللفظ الذي استعمله الروح أو من يقوم مقامه كناية

وذهب الخنمية أنه يقع عليه الطلاق به في إحدى حالتين :

الأولى : أن تدل الحال التي بين الزوجين في وقت تلفظ هذا اللفظ على أنه عني الطلاق وأراد به

الناية : أن يتوَّى الزوج به الطلاق .

ويرتب على هذا أنه لو قال الزوج بعدما تلفظ بلفظ كسائي : لم أؤو به طلاقاً ، أو قال : لو كنت به معنى آخر غير الطلاق ، ينظر القاضي أولاً في حالها : فإذا وجدها دالة على إرادة الطلاق أوقفه عليه ، وإن وجدها غير دالة على إرادته ذلك صدقه ولم يوقع عليه الطلاق وذهب الشافعي ومالك رضي الله عنهما إلى أن اللفظ انكسائي لا يقع به الطلاق إلا بنية الروح أو من يقوم مقامه ، ولم يعتبروا دلالة الحال ، ويرتب على هذا أنه لو قال الزوج بعدما تكلم بلفظ كسائي : لم أؤو به الطلاق ، أو نحوه - يُصدَّق ويُقضى بعدم وقوعه بدون نظر إلى نية حال الزوجين في وقت تلفظ الزوج

• وكان العمل في محكم مصر الشرعية في هذه المسألة بذهب

أن حجة ، ولكنه لم تصدر القواعد رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أحد المشرع في هذه المسألة بذهب مالك والشافعي فص في المادة الخامسة منه على أن كسائي الطلاق - وهي ما تحتل الطلاق وغيره - لا يقع بها الطلاق إلا بنية ،

وإشارة الأحرس المهمة تقوم مقام تلفظه بالطلاق ، وقد اختلف

عناء الخصية في أنه هل تعتبر إشارة الأحرس المفهمة طلاقاً سواء  
أكان يعرف الكتابة أم كان لا يعرفها . فقل قوم : إن كان يحسن  
الكتابة لا يقع طلاقه إلا بالكتابة ، من قدر أنها أوضح دلالة على  
المقصود من الإشارة . وحيث أمكن الأقوى - وهو الكتابة - لم  
يُعدل عنه إلى الأصعب الذي هو لإشارته . وهذا هو الراجح ، وقال  
قوم . مع طلاق الأحرس بالإشارة . سواء أكان يعرف الكتابة أم  
لم يكن . إذ هما طريقان لإفاده المعنى وله الحق في سلوك أي طريق  
أراد . كما أن الناصق له أن يوقع الطلاق باسطق أو بالكتابة

، يقوم مقام اللفظ بالطلاق كتابته . سواء كان الكاتب ودرأ  
على النطق أم لم يكن . وكما انقسم اللفظ بالطلاق إلى اللفظ بلفظ  
صریح فيه وإلى اللفظ بلفظ كسفي تقدم الكتابة على كتابة تقوم  
بمقام صريح الطلاق بحيث يقع بها الطلاق سواء " وحيث أو لم يوه  
وكسافة عدم مقام الطلاق الكتابي بحيث لا يقع اطلاق به إلا مع  
النية . فهو قال لم أو بها اطلاق يصدق . وسنذكر أن الكتابة  
إما أن تكون مرسومة مستتبه ، إما أن تكون مستتبه غير مرسومة  
وإما أن تكون غير مستتبه أصلاً . ومعنى كون الكتابة مستتبه أن  
له أثراً واضحاً بحيث يمكن أن يقرأها من أراد . وذلك كما لو كتب  
بالمداد على ورقة أو كتب بحجر على حجر أو كتب بحصا على

أرض وحدث العضا الأرض ، ومعنى كونها غير مستقيمة أن يعدم  
أثرها بمجرد كتابتها ، وذلك كما لو رسم على الماء أو أشار بالكتابة  
في الهواء أو كتب نعما على أرض ولم نَحْذِ العضا في الأرض شيئا .  
ومعنى كونها مرسومة أنها كتب نصرة باسم الروحة وعواها  
الحاص واشتملت على ما لا يدع محلا للشك في أنه قصد بهذه الكتابة  
طلاق زوجته ، وذلك كأن يكتب إياها خطأ يقول فيه : إلى زوجتي  
فلاة العلالة ، أما بعد فإن قد اطلعت من أمرك على ما لا أحث أن  
نبتى معه متعاشرين فانت طالق ومعنى كونها غير مرسومة أنها لم تكتب  
بعنوان الروحة الحاص ، كُنْ توحد ورفعة كتب فيها « فلاة طاق »  
وفلاة هو أمم زوجته لكنه لا يدري أكتبها هو قاصدا لإفهام طلاقها  
أم كتبها بحرف بها قلبه أو نحو ذلك . فإن كانت الكتابة مستقيمة  
مرسومة فهي عملة صريح الطلاق لا يقبل منه قوله : لم أريد بها الطلاق ،  
وإن كانت الكتابة مستقيمة غير مرسومة فهي عملة كناية الطلاق وإن  
قال : لم أنو بها الطلاق وإنما كنت أحرب قلبا اشتريته حديث : قل منه  
ذلك القول<sup>(١)</sup> وإن كانت الكتابة غير مستقيمة أصلا فإنه لا عبرة بها  
ولا نظر إليها

(١) وسمي « عملة » لأنه كذا « أصدى » من باب الكثرة « مطلق » و « كذا » الكتاب من  
أصح عنه لفظ ( من شرح وصح ٢٧٧ - ٢ )

اختلف علماء الشريعة الإسلامية في هذه المسألة في موضعين :

الموضع الأول هل يعد عدد الصفات التي يملكها الروح على روحه بالرجل ، على معنى أنه إذا كان الرجل حراً ملك تطبيق روحه ثلاث تطبيقات حرة كانت الروحنة أو أمه ، وإذا كان الرجل عبداً ملك تطبيق روحه مرتين حرة كانت الروحنة أو أمه ، أم يعتبر عدد الطلقات التي يملكها الروح على روحه بالمرأة ، على معنى أنه إذا كانت المرأة حرة ملك روحها تطبيقها ثلاث مرات حراً كان هذا الروح أو عبداً ، وإذا كانت الروحنة أمه ملك روحها تطبيقها مرتين حراً كان الروح أو عبداً والموضع الثاني فيها لو جمع الرجل كل ما يملكه من مرات إطلاق في عطف واحد بأن قال لروحته ، أنت طالق ثلاثاً ، أو أنت طالق ثلاث تطبيقات ، أو نحو ذلك : هل يعتبر هذا طلقة واحدة فسق له عليها تنع ما يملكه عليها من عدد المرات ، أم يعتبر المدة الذي ذكره في عبارته فتكون عروة الزوجية قد انحلت ولم يعد يملك عليها شيئاً ، وسدكم على كل واحد من هذين الموضعين كلاماً موجزاً ، فنقول :

أما عن الموضع الأول فإن الصور التي تحدث لا تنطوي عن إحدى أربع صور : الأولى أن يكون الرجل حراً وروحته حرة ،

والثمة أن يكون الرجل عبدا وروحه أمة ، وثالث أن يكون  
الرجل حراً وروحه أمة ، والرابعة أن يكون الرجل عبدا وروحه  
حرة . ولا خلاف لأحد من علماء هذه التفرعة في الصورة الأولى  
أن الرجل حينئذ يملك على روحه ثلاث تطلق ، كما لا خلاف  
لأحد في الصورة الثانية أن الرجل حينئذ يملك على روحه تطلقها  
مربين . وقد أحلفوا في صورتين ثالثة والرابعة . فذهب الشافعي  
روحه إلى أن الرجل يملك في الصورة الثالثة تطلق روحه ثلاث  
تطلق . كما يملك في الصورة الأولى ، وملك في الصورة الرابعة  
تطلق . حقه مربي كما يملك في الصورة الثانية والعمره عبده  
بالرجل . إن كان حراً يملك ثلاثاً . وإن كان عبداً يملك اثنين ،  
وهذا مذهب عثمان بن عفان <sup>(١)</sup> . ويريد بن ثابت رضي الله عنهم ،  
ونسب هذا لمذهب حدث رواه البخاري <sup>(٢)</sup> . ويقال أبو حنيفة إن الرجل  
يملك في الصورة الثانية تطلق روحه مربين كما يملك في الصورة  
الثالثة ، ويملك في الصورة الرابعة تطلق روحه ثلاث تطلق كما  
يملك في الصورة الأولى . المربة عبده بالروحه . إن كانت حرة

(١) . . . . . (٢) . . . . . (٣) . . . . .

ملك زوجها تطيقها ثلاثاً ، وإن كانت أمة ملك زوجها تطيقها مرتين <sup>(١)</sup> ، وهو مذهب سفيان الثوري ، سئل هذا المذهب حديث رواه أبو داود والترمذي وابن ماجة والدارقطني عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « طلاق الأمة ثمان وعينها حيطان » ، ورد الحنفية الحديث الذي استدل به أصحاب المذهب لأول ما به حديث معروف لا يصح الاحتجاج به

وأما عن الموضع الثاني فذهب الأئمة الأربعة أي حنيفة ومالك والشافعي ، أحمد بن حنبل ، إلى أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثاً لم يقطع ، أحد تقع عليه الثلاث ، وإن طلق زوجته مرة ثانية كرهى بحيث لا عمل له إلا بعد أن تزوج برجل غيره ويدخل بها الزوج الآخر دخولاً حقيقياً ثم يطلقها وتقضى عدتها منه فيجوز له وذهب جماعة من الصحابة منهم ابن عباس ، ابن مسعود ، عبد الرحمن بن عوف ، وأبو هريرة <sup>(٢)</sup> إلى أنه لا يقع ذلك إلا بفسخ واحدة ، وهل هذا عن علي بن أبي طالب وعطاء وطلحة وعمر بن الخطاب ، واحتر هذا الرأي جمعة من المتأخرين منهم ابن بيه ، وابن عزم الخوريه الخليليان ، ويؤيد هذا المذهب ما رواه أحمد بن حنبل وأبو يعلى عن

(١) انظر حاشية ابن عابد (٢ - ١٥٥٨ - لا يبول)

(٢) ابن أبي عمير ، لا يبول ، لا يبول ، لا يبول



ابن عباس قال : طلق ركانة بن عبيد بن يزيد امرأته ثلاثاً في مجلس واحد ، فخرن عليها حرماً شديداً ، فسأله النبي صلى الله عليه وسلم : كيف طلقها ؟ قال : ثلاثاً في مجلس ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما تلك واحدة ، فارتجفها ، <sup>(١)</sup>

وفد كان العن في عفاكم مصر الشرعة في هذا الموضع يذهب أن حيفة الذي هو مذهب الأئمة الأربعة وجمهور أهل العلم من رجال هذه الشرعة ، ثم لما صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أحد المشرع في هذا الموضع بالمذهب الآخر فصر في المادة الثالثة منه على أن الطلاق المفترق بعد لفصاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة ،  
١٢٨ - أنواع صيغة الطلاق

قد عرفت فيما مضى أن الرأج لا يصح تعيقه على الشرط ولا إصافته إلى زمان مستقل ، وذلك لأنه من قبيل التخييلات كاطمة والبيع وأشدهما ، وكل ما كان من قبل التخييلات فإنه لا يجوز إلا مستحراً . والطلاق ليس من هذا القبيل ، بل هو من قبل الإسقاطات ونظيره العتق والإبراء من الذير . وكل ما هو من قبل الإسقاطات فإنه يجوز أن يضاف إلى الزمان المستقل ، ويصح تعيقه على شرط كما يصح إيقاعه منحراً ، ولو قال السيد لعمدة : إذا أتممت عمل كذا

(١) انظر مع الدرر المعاصرين ج ٩ ص ٢٠٦ و انظر مع الدرر المعاصرين ج ٧ ص ٢٠٦  
حال يهاشيل الأوطار (ج ٧ ص ٢٠٦)

فأنت حر ، صبح ذلك وبقى المد على الرق حتى بنعم العمل الذي جعله السيد شرطاً لحويته ومعنى نعمه صار حرّاً ، ولو قال له : متى حل شهر رمضان فأنت حر ، صبح ذلك أيضاً وبقى المد على الرق ما بقي على حلول شهر رمضان لحظة ومعنى جاء الوقت صار حرّاً ، ومثله ذلك ما لو قال الدائن لمدينه : إذا وجدت لاني عملاً يرتزق منه فقد أبرأتك مما في دمتك من الدين ، أو قال له : إذا جاء رأس الشهر الفلاني فقد أبرأتك من الدين

ومن هنا تعلم أن صيغة الطلاق تشوع إلى ثلاثة أنواع النوع الأول : صيغة مُنَحَّزَةٌ لا تتعلق بها ولا إصافة إلى زمان مستقل ، والنوع الثاني : صيغة معتقة على شرط ، والنوع الثالث : صيغة فدد أصيغت إلى زمان مستقل ، وسمين كل نوع من هذه الأنواع ، وبذكر حكمه .

#### ١٢٩ - الصيغة المجردة ، حكمها

فأما الصيغة المنحززة فهي كل عبارة أراد به الروح إفضاع لطلاق من قوَر الطلق بها ، ولم يعتقها على شرط ولم يصفها إلى زمان يأتي بعد التكلم ، وذلك كقول ارجس لروحه : أنت طاق ، أنت على حرام ، اذعبي فقد طلقتك ، وحكم هذا النوع أنه متى وقع بين هو



(المثال الأول) قال ارجل في أول شهر المحرم ر، حته المدحول بها .  
 أنت طالق عند أول لحظة من شهر رمضان ، وفي الحين بهما على  
 مكان حتى غربت شمس آخر يوم من شعبان . فبها يطلق في أول لحظة  
 من بعد ذلك الغروب ، ، يترتب على وقوع الطلاق عليها جميع آثار  
 الطلاق . من نفقة لعدة . ووجوب الاعتداد بها للأولاد والأشهر  
 على ما سيأتي بيانه

(المثال الثاني) قال ارجل ر، حته في أول شهر محرم أنت  
 طالق عند أول لحظة من شهر رمضان ، ثم في أول شعبان قال لها :  
 أنت طالق بدون إصداء ولا تعليق . فبها يطلق . و الثانية التي  
 فيها في أول شعبان . طلقه رجعه إلى كات مدحول . و هي  
 حاتم اللحظة الأولى من شهر رمضان . و قد ذهب طليعه الأولى  
 التي تنقطع بها روحها في أول المحرم . لأنها في أول لحظة من رمضان  
 ورجعه حينما رده في عدة من علق رجعي صدقه . فإن كانت  
 غير مدحول . والصدقه كما هي لم تنع عنها . فتنطق لمعادها إلى شهر  
 رمضان . لأنها صادقة وهي غير روحه لا حصة ولا كذا

(المثال الثالث) أنت تقول ارجل لروحته في أول محرم أنت  
 طالق في أول لحظة من شهر رمضان . ثم في أول صفر قال لها أنت  
 طالق . بدون صدقه ولا تعليق . و هم تطبق المعاد الثلاثة . التي فاه

الروح في أول شهر صفر - طلقة رجعية إن كانت مدحولاها ونشرع  
في العدة من ذلك الوقت ، فإذا جاءت اللحظة الأولى من شهر رمضان  
ولم يكن الروح قد راجعها تكون عدتها قد انقضت بالأشهر إن لم تكن  
من ذوات الحصر وبالأفراء إن كانت من ذوات الحيص فلا تقع  
عليها الطبقة التي تنقطع الروح بها في أول المحرم وأصاها إلى أول  
لحظة من رمضان : لأن الوقت صادفها وليست بروحة لا حقيقة  
ولا حكما . وقس على ذلك

١٣١ - الصيغة المعلقة على شرط ، وحكمها

و أما الصيغة المعلقة على شرط فهي كل عبارة قرنها بمتكلم شرط  
من الشروط يدل على ربط وقوع الطلاق به بواسطة أداة من أدوات  
الشرط ، وهذا النوع على صروب الأول منها أن يكون قصد المتكلم  
من العبارة والشرط الذي قرنه بها مدلولها للمعنى ، وهو وقوع الطلاق  
بعد حصول الشرط ، كأن يقول لزوجته ، إن كأمت فلاناً فأنت طالق  
أو يقول لها : إن خرجت من دارى بغير إذن فأنت طالق ، وهو  
يقصد في كل منهما أن تطلق إذا حصل الشرط . والصرب الثاني أن  
يكون قصده تحويف زوجته بتمنع عما علق عليه طلاقها أو لتأني به  
ولا يقصد إيقاع الصلاق عيها والصرب الثالث : أن يكون قصده  
حمل عاقله على فعل شيء كأن يقول لآخر : إن لم تأكل ممي فأمرأى

طالق، أو حله على ترك شيء كأن يقول لآخر : إن سافرت السوم  
فامرأتى طالق ، والصرب الرابع : أن يكون قصد المسكلم تقوية عريضة بمسه  
على فعل شيء ، كأن يقول : إن بقيت في هذا البلد عدأ فامرأتى طالق ،  
أو يقول إن لم أسافر عدأ فامرأتى طالق ، أو تقوية عريضة بمسه  
على ترك شيء كأن يقول : على الطلاق لا أكلم فلان ما عشت ، أو  
يقول : إن كلمت فلانا مدة حياتى فامرأتى طالق ، أو تقوية تصديقه  
عند إخباره بشيء مسمى كأن يقول : إن لم " كسر صرب فلانا حتى  
كاد يموت فامرأتى طالق ، وعمو ذلك ، فأنت ترى أن صورة هذا  
واحدة ، ولكنها تختلف باختلاف قصد الروح وفيه

٥ ٥ ٥

فأما الصرب الأول - وهو الذى يقصد الروح فيه لإيقاع  
الطلاق عند حصول الشرط - فإنه كالمتصاف بل زمان مستقيل : يستعد  
سدا في الحال ويقع به لطلاق عند وجود الشرط ، ولكن ذلك إنما  
يتم بأربعة شروط :

الأول : أن يكون الشرط الذى علق الطلاق عليه غير موجد  
في وقت التلفظ بالعبارة ، كما رأيت من الأئمة ، فإن كان الشرط  
الذى علق الطلاق عليه موجداً في وقت التلفظ بالعبارة كانت  
الصيغة مجرّه ووقع الطلاق به من فور أسكلم لأن التعيين حينئذ



ومالك والشافعي وأحمد وتجهزه أهل العلم أن الحكم فيها كالحكم في  
 الصرب الأول . تعقد انعقاداً سبباً لطلاق في الحال ، ويقع لطلاق  
 بها عند حصول الشرط . وذهب جماعة من المتأخرين - منهم ابن  
 حنبله الحنبل - وإن حُرِّمَ اِطْهَرَى - إلى أنه لا يقع لطلاق شيء  
 من ذلك ، إلا أنه يارمه كعادة يمس إذا كان العارذ في صورة اثنين  
 وهي اني يريد بها تعوية نعيمه على من شيء أو ، كما أنه تعوية  
 وعند كان العمل في محكم مصر انشراح في هذه المسألة بذهب  
 أن حقيقة الذي هو مذهب لأئمة الأربعة ، وهذا ضد الله ، ومن  
 ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أحد أسرع مذهب من ذكره باسم العلماء في هذه  
 المسألة ، فاعبر اطلاق بمعنى على مثال كسب الطلاق (١) إن  
 قصد الزوج الطلاق ، مع اطلاق عند حدوث ذلك ، وإن لم يقصد  
 الطلاق لم يقع شيء ولو حصل المسمى فحصل المخرج في المسمى شأيه  
 من القانون على أنه لا يقع الطلاق غير المسمى إذا قصد به المخرج على  
 فعل شيء أو تركه لا غير . (٢)

(١) استحيى أنه ليس من فكايه ، بل من مذهب مالك .  
 المترتبة عليه صار مثل الكناية ، ولو كان من مذهب مالك .  
 بين العلماء خلاف في أنه يرجع إلى نية الزوج

(٢) ترى أن عبارة هذه المسألة ، راجعة بمرحى المخرج ، والأحسن أن يقال : لا يقع  
 الطلاق غير المخرج إلا إذا قصد به الطلاق .



١٢٢ - بيان الذى له الحق في إيقاع الطلاق

ذهب أبى حنيفة الذى كان معمولاً به وحده في محكم مصر  
الشرعية قبل سنة ١٩٢٠ - أن الذى يملك إيقاع الطلاق على الزوجة  
هو زوجها أو من يعطيه الروح هذه السلطة ، وذلك يشمل وكيله  
ورسوله ، ووكيل الروح قد يكون الزوجة نفسها ، وذلك في حالة  
ما إذا قُوص إليها زوجها أن تطلق نفسها

وسكن بعد أن صدّرت تشريعات للدمكم الشرعية المصرية  
مأخوذة من مذاهب أخرى غير مذهب أبى حنيفة صار الذى يملك  
إيقاع الطلاق أحد اثنين **أولهما** الروح أو وكيله أو رسوله ،  
وثانيهما القاصى ساء على طلب الزوجة

والفرق بين تطليق الروح وروحه وتطبيق القاصى عليه ساء على  
طلب الزوجة من وجهين :

الوجه الأول . أن الروح يملك إيقاع الطلاق على روحه سواء  
أرخصت الزوجة أم لم . من ، أما القاصى فبه لا يملك التطليق على  
الروح ، لأن روح الزوجة وطلبها ذلك منه ، على معنى أنها لو رخصت  
انقضاء روحها في كل موضع من المواضع التى يجوز لها فيها طلب  
لتطبيق منه م يكن لأحد أن يجبرها على تركه

والوجه الثانى : أن الروح يملك إيقاع الطلاق على روحه في كل

حال . أما القاضي فمع كونه لا يملك التطبيق على الروح إلا برضا  
الروح وطلبها ليس له أن يطلقها متى طلست ذلك منه . بل إنما يملك  
تطبيقها على روحها في حالات خاصة دون غيرها من الحالات :  
ومجموع الحالات التي أماحت هذه القواين للعاصي أن تعاقب فيها  
الزوجة على زواجها براء على طلبها خمس حالات

الأولى أن يكون طلب الزوجة ذلك بسبب عيب بالروح  
والثانية . أن يكون طلب لروح ذلك لإعسار الروح . وعدم  
قيامه بالإتفاق عليها

والثالثة . أن يكون طلب الزوجة ذلك بسبب عيب الروح  
بلا عذر

والرابعة : أن يكون طلب الزوجة ذلك بسبب خمس الروح  
والخامسة أن يكون طلب الزوجة ذلك بسبب أن روحها  
بضارها ولا يمكنها أن تعيش معه

وفي كل حالة من هذه الحالات تفصلات تقدم الإشارة  
إليها ، وسيأتى لما يابها

١٢٣ - الطلاق إما رجعي وإما دائم

يقسم الطلاق إلى قسمين : الأول . الطلاق الرجعي . والثاني :  
الطلاق الدائم . وكل واحد منهما يكون في تطبيق الروح وفي تطبيق  
القاضي براء على طلب الزوجة . ولكل واحد من ذلك مواضع خاصة به  
( ٢٣ - الأحوال الشخصية )

ما تطلق القاضى على الروح . ، على طلب الراجعة وكل موضع  
يملك به تطبيق غنصى القوايين الجديدة فإن طلاقه يكون بائنا ، إلا  
موصفا واحداً يكون تطبيقه فيه رجعياً ، وهو تطبيقه على الروح  
سبب إعساره وعدم إعادته على روحته . فتطبيق القاضى يكون بائنا  
فى أربع حالات ، ويكون رجعياً فى حالة واحدة

أما تطبيق الروح فذهب أى حصة أن كل موضع يوقع فيه الروح  
الطلاق على زوجته يكون طلاقه فيه رجعياً ، إلا سبعة مواضع يكون  
طلاقه فيه بائناً . الأول . أن يطلقها قبل الدخول بها ، والثانى : أن  
يطلقها على مال ، ، الثالث أن يكون الطقة التى أوقعها عليها هى  
المكحلة بثلاث ، والرابع . أن يصف الطلاق فى العبارة الى أوقعها  
بوصف يدل على اليقونة ، مثل أن يقول أنت طالق طلاقه بائناً .  
أو يقول : أنت طالق طلاقه شديدة . أو يقول . أنت طالق طلاقاً  
لا رجعة لى عليك بعده . ونحو ذلك . والخامس . أن يقرن طلاقه  
بقدر مفصل يدل على اليقونة ، مثل أن يقول : أنت طالق أشد  
الطلاق ، أو يقول : أنت طالق أسوأ الطلاق . ونحو ذلك .  
والسادس أن يشبه طلاقه تشبيهاً يدل على اليقونة ، مثل أن يقول .  
أنت طالق طلاقاً مثل الحجر . أو يقول أنت طالق كأشوأ أو أقبح  
أو أسكر أو أشد ما يكون من الطلاق ، واسماع أن يكون الطلاق

ملقط من الألفاظ التي تكون كناية عن الطلاق ويؤى به مع ذلك  
انطلاق أو تكون فريسة أحال دلة على أنه أراد الطلاق ، مثل أن  
يقول : أنت بريئة ، أو يقول : حنثت على عارلك . . . يقول : أنت  
خلية ، ونحو ذلك

وقد كان العمل بمحاكم مصر الشرعية في نطاق الروح به حنة  
بمذهب أبي حنيفة انتهى فصدده ، فلما صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩  
أخذ المشرع في هذه المسألة بعض نصوص الدلكية والشامية فجمع  
طلاق الروح روحه يقع رجعيا في جميع الحالات ، إلا ثلاث حالات .  
الأولى : أن تكون الطلقة في أوامرها الروح هي يمكنه ثلاث ، . . . الثانية  
أن يطلقها قبل الدخول بها ، والثالثة أن يصدها على مال . وهذه  
نص المادة الخامسة من القانون المذكور ، وهي التي حددت الطلاق  
لثاني . . . كل طلاق يقع رجعا . . . إلا المكمل للثلاث . والطلاق قبل  
الدخول ، والطلاق على مال ، وما نص على كونه بائنا في هذا  
القانون والقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، وهو يشير بقوله : وما نص على  
كونه بائنا . إلخ ، إلى تطبيق الفصي على الروح داه على طلب الروحة  
وهو يكون بائنا في أربعة مواضع على ما عرفت

ومن هنا تعلم أن الطلاق يكون بائنا في نص المشرع بعد صدور  
هذا القانون في سبعة مواضع : ثلاثة منها من تطبيق الروح ، وأربعة

منها من تطليق القاضي

وقد دلت نصوص القرآن الكريم على أن الطلاق الذي يوقعه الزوج على زوجته يكون باتاً في المواضع الثلاثة التي اعتبرها القانون كذلك :

١- الطلاق من الدخول فقد ورد فيه قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا سَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَثَّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا فَعَقُوبُهُنَّ وَنَتْرُهُنَّ سَرَاحًا حِمْلًا) <sup>(١)</sup> ، وجه الاستدلال من هذه الآية الكريمة على ما ذكرناه أنه سبحانه يبي أن يكون على المرأة ابى طلقها زوجها قبل الدخول عدة ، وذلك يستلزم التمسك بالزوج لا بملك مراجعتها ورتدها إلى عصمته ، لأنه إنما يملك مراجعة الزوجة ورتدها إلى عصمته مادامت في العدة . فإذا انقضت العدة حررت عن ملكه ، فالمراجعة تقع بعد في وجودها وفي عدمها ثم إنه سبحانه قال : ( وَنَتْرُهُنَّ سَرَاحًا حِمْلًا ) فجعل الواجب على الأرواح شئ واحد ، وهو التسريح اجبى ، ولم يجعل الزوج محيراً بين الإمساك والتسريح كما حمله في قوله : ( الطلاق مَرْنَابٌ وَمَسَاكٌ مَعْرُوفٌ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ) <sup>(٢)</sup> فاستدلنا بالتخيير بين الأمرين على أن الطلاق يكون رجعيًا بعد

(١) سورة النور ٤٥

(٢) سورة طه ١٥٨

كل مرة من المراتين .

وأما الطلاق المكمّل للثلاث فقد ورد فيه قول الله تعالى  
 الطلاق مَرَّتَيْنِ فَبِئْسَ مَا تَكُونُ مَعْرُوفٌ (أو شَرَحٌ بِإِحْسَانٍ) ويقول  
 بعد ذلك : ( فَإِنْ طَلَقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا  
 غَيْرَهُ )<sup>(١)</sup> ، ووجه الاستدلال من هذه الآية الكريمة على ما ذكرنا  
 أنه سبحانه رفع على الطلاق في كل مرة من المراتين الأولى حتى  
 الروح في أن تُنكح روحه بمعروف أو يفرقها بإحسان ، والإمسك  
 بالمعروف إما يكون بمراحمتها ، وإلا فبعدمها ، ثم من أس  
 الطلاق في المرة الثالثة يستنع حرمة أوجه على روحها حتى ينكح  
 زوجا غيره ؛ ولا معنى لذلك إلا أنها قد بادت منه بالثالثة

وأما الطلاق في مقابل مدّ هدد ورد فيه قول الله تعالى : ( فَإِنْ  
 حَضَرَهُ الْإِنْفِقُ حُدُّوا اللَّهَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ )<sup>(٢)</sup>  
 ووجه الاستدلال من هذه الآية الكريمة على ما ذكرنا أنه سبحانه قد  
 نهي منعه الروح للروحها من المال في مقابل طلاقها ابتداء .  
 وإي يتحقق الافتداء بحلها ، منه خلاصا لا يحسن له حفي في ردّها  
 إلى عصمته جبراً عليها ؛ لأن لو ملك عليها ذلك لم تصل إلى العرص المقصود

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٢٠

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٢٩

من دفع العوض ، ولا معنى للبيوتة إلا هذا  
ولا نجد في القرآن الكريم نصاً يدل على اعتبار الأنواع  
الزمنية الأخرى التي اعتمدها الجمعية من الطلاق البائن الصادر  
عن الزوج

فقد تبين لنا أن الطلاق ينقسم إلى قسمين : الأول الطلاق  
الرحمي ، والثاني الطلاق البائن ، ثم إن الطلاق البائن ينقسم إلى  
قسمين الأول البائن سنة صمري ، والثاني البائن بينونة كبرى  
وهذه ثلاثة أقسام ، وبكل قسم من هذه الأقسام الثلاثة مواضع وأحكام  
خاصة ، وسند لك ذلك بإيجاز

١٣٤ - طلاق الرحمي ، أحكامه

يعرف الطلاق الرحمي على ما هو مذهب أبي حنيفة بأنه طلاق  
الرجل زوجته المدخول بها حقيقة بصرح أو بطلق الطلاق إذا لم يقترن  
بموص ولا مدد الثلاث لا نص ولا إشاره ولا سمع حقيق ولا  
بأفعال التعصص ولا يشبه يدل على البينة<sup>(١)</sup> .

ويعرف الطلاق الرحمي على ما يقتضيه القانون رقم ٢٥ لسنة  
١٩٢٩ بأنه طلاق الرجل زوجته المدخول بها حقيقة إذا لم يقترن  
بعوض ولم ينسب بطلاق أصلاً أو نسق بطلقة واحدة ،

(١) انظر المادة (٢٢٧) من اذبح - منشع ندرن -

فقولنا « طلاق الرجل زوجته » كالجنس في التعريف يشمل  
الأنواع الثلاثة .

وقولنا « المدحول بها حقيقة » كالفصل الأول يخرج به طلاق  
الرجل زوجته قبل الدحول الحقيقي . فإنه يكون بائناً سواء أكان قد  
خلا بها خلوة صحيحة أم لم يكن .

« لم يقيد في التعريف الذي سأب » تكون ناصح لفظ الصلاق  
فيشمل ما كان ناصح به كآت طالق وما كان ناصح من ألفاظ كديات  
الطلاق كآت حايه ، وهذا أحد مروق بين مذهب الأوزاعي .  
وقولنا « إذا لم يفتقر بموص » فصل آخر في طلاق على  
مال ! فإنه بائن .

وقولنا « ولم يُسبق بطلاق أصلاً أو سبق بطلقة واحدة » فصل  
ثالث يخرج به الطلاق المسبق بطلقة . أمكن للثلاث . فإنه  
وهذا على إطلاقه يشمل ما يكون مبروراً : ثلاث ذوات طو  
ثلاثة ، وما ليس مبروراً بعدد كآت طالق . بين الفصول أعده  
المالين من قبيل الطلاق الرحمي ما دام لم يسبق بطلاق أصلاً أو سبق  
بواحدة ، وهذا مرق بين التعريفيين .

وهو في التعريف الأول « ولا سمعت حقيقة » فصل يخرج به  
اصطلاح الموصوف كآت طالق طهه . فإنه في مذهب الحنفية .



وهو رجمي في نظر القانون الجديد .

وقولنا : ولا بأحد العصير ، فصل آخر يخرج به نحو أنت طالق أشد الطلاق

وقولنا : ولا بتشييه — إلخ ، فصل آخر يخرج به نحو أنت طالق طلقه كالجليل . وإيهما من قبل إباحة عند الحنفية ، ومن قبل الرجمي في نظر القانون الجديد

وقد بينا فيما سوا هذا المصنف إلى يكون الطلاق فيها رجمياً في مذهب أو حنيفة ، وإليه المصنف إلى يكون الطلاق فيها رجمياً في نظر القانون الجديد ، وذلك وأصح من التمريقين أيضاً وللطلاق الرجمي ثلاثة آثار :

أولها : أنه ينقُض عدد الصفات التي يملكها الرجل على زوجته ، على معنى أن الرجل لو أوقع طلاقه رجمية على زوجته فإن كانت أول صدقه وقعها عليها فقد صار ذلك تطليقاً مرتين بعد أن كان يملك بها ثلاث مرات ، وإن كانت به الطلقات فقد صار يملك بتطليقها مرة واحدة ، وهذا الأثر لا يحويه الرجعة

وثانيها : أن الرجل يثبت معه مراحمه زوجته وردها إلى عصمه ، ثم لا ينقض عدتها ، سواء أكانت راصية بالمراجعة أم لم تنكح ، فإذا أوقع الرجل طلاقه رجمية على زوجته ولم يراجعها حتى انفصلت

عندها بالأفراء إن كانت من دوات خبص وبالأشهر إن كانت من غير دوات الخبص فإنها بأقصه العدد تبين منه ولم يعد ملك مراجعتها إلا برضاها ونقده ومهر حديد.

وثالثها. أنه لا يرفع قيد الروحية ولا يُرمل منك ولا يحل بل الروحية بعد وقوعه لا تزال قائمه ما دامت الروجة في العدة.

ويترتب على أن انطلاق الرجعي لا يرفع قيد الروجة أربعة أمور. الأول: أن المطلقة لا تصير محرمة على زوجها، بل يحل له الاستمتاع بها. ومعنى استمتع بها أي شيء من أنواع الاستمتاع فقد صار مراجعها وكفى. أنه إذا مات أحد الزوجين من أمهه بعدة ورثه الآخر والثالث. أن بقية الروجة ما دامت عندها دتمه وأجه على زوجها والرابع. أن الصداق المؤخر لأحد الزوجين الملب أو الطلاق لا يحل بالطلاق الرجعي، وإنما يحل بمصه العدة.

#### ١٢٥ - الطلاق الثاني بيونة صغرى وحكمة

يُعرف الطلاق بـ بيونة صغرى على ما يقصيه مذهب أي حبيبه بأنه طلاق الذي يوقعه رجل على زوجته غير المدخول بها مطلقاً، أو المدخول بها مدخولاً خفيفاً بشرط ألا يكون مسوقاً بطلاق أصلاً، أو مسوقاً بطلقه واحدة، وبشرط ألا يكون مقترناً بعد الثلاث، وبشرط أن يكون بلفظ كفاي وينوي به الطلاق، أو

يكون مرصوفاً بما يدل على اليقظة أو يكون مقروءاً بأحد تفصيلين  
أو تشبيه كذلك أو يكون في مهمل عوضاً (١)

ويعرف الطلاق بانها بيعة صغرى على ما يقتضيه القانون  
رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ بأنه : طلاق الرجل لزوجته غير المدحول بها  
مطلقاً أو المدحول بها من أن يكون في مهمل مال تقضى له مهرها  
وإذا لم يكن مسوياً لطلاق أصلاً أو سبق طاقفه واحدة ، ويمكنك  
أن تعرف حق المعرفة أنه في من التعريفين أدنى تأمن وبالرجوع إلى  
صدر هذا البحث تجد ما هناك من مواضع التي تكون خلافاً بانها بيعة  
صغرى في مذهب أو جماعة والمواضع التي تكون خلافاً بانها بيعة  
صغرى في نظر القانون

والطلاق - من بيعة صغرى ثلاثة أنواع :

أولها : من مذهب فقهاء عدد الطلقات التي يملكها الرجل  
على زوجته ، فهو : ١ - خلاص من مرأته على مال أو طلقها قبل  
الدخول وكان ذلك أول طلاق وقع منه عليها فإنه يصبح مالكا  
لطلقتين بعد أن كان يملك بثلاث تطلعات . ولو كانت الثامنة  
صار لا يملك عليلاً ، لا تطلعة واحدة

وثانيها : أنه يُزيل قيد الزوجية في الحال ، على معنى أنه بعد

صدوره يرُول ما كان للرجل من ملك استمتع به روحه ، ولا يعود له هذا الملك إلا بمهر وعقد جديد ، ولا بد أن يكون العقد الجديد برضا الروح أو وليها ، وسواء في ذلك أن يكون إعادته إياها في أثناء العدة وبعد انفصالها ، ويترتب على ذلك عدم حوال حيوه أحدهما بالآخر ، ولا الاستمتاع به ، ومن مات منهما لم يرثه الآخر ، وبحل به أجل المصدق .

ونالها أنه لا يريل حل الرجل لروحه وحل أروحه روحها ، على معنى أنه يحل لمن طلق روحه طلاقاً تاماً بدونه صغرى أن يعقد على هذه الروحة التي أنشأها بدون احتياج إلى روح آخر عليها .

١٢٦ - الطلاق بغير يمينه كبرى وأحكامه

وأما الطلاق الذي يمينه كبرى فذهب إليه وسائر الأئمة الأربعة أنه ما كان مكملًا للثلاث أو كان طلاقاً ذكر معه عدد اثلاث كقول الرجل لروحه أنت صادق ثلاثاً ، وسلكه بعد صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ صدر مفعولاً - عند المشرع المصري - على الحالة الأولى وهي الطلقة الكثيرة ، وذلك لأن القانون المذكور اعتبر ذكر العدد كقولاً

والطلاق بيمينه كبرى أنزل

أحدهما . أنه يريل الملك بمجرد صدوره ، فإذا طلق الرجل امرأته

طرفة ثالثة فإنه بمجرد صدورها عنه لا يجوز له أن يحلم بها ولا أن يستمع من استماعة ما

وتأثيرهما أنه يرسخ حل مجرد صدورهما أيضا ؛ فالرجل الذي أدرك روحه تنبؤه كبرى لا يجوز له أن يبعدها إلى عصمته إلا بعد أن تنروح روحا غيره رواجاً شرعياً صحيحاً ، ويدخل بها الروح ان ودخولاً حقيقياً ، ثم يضلها ، وبعضى عدها منه

والدليل على ذلك قوله تعالى : ( فَإِنْ ضَلَّهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ تَمَرِّهَا ) حتى يسكن روح غيبته ، فإن ضلَّها فلا جناح عليهما أن يستراجعا (١) فَيُفْتَنُ أَنْ يَقْبَلَا خُذُورَ اللَّهِ (٢)

ويترتب على ذلك أنه لا بد من أحد من لم يرثه الآخر ، وأن الصداق المأخوذ من لأحد الأختين الميراث وطلاق يجرى بمجرد حصول الطلاق ويجب على الزوج أن يؤدبه لزوجته ، إدا به قد انقطعت رابطة الزوجية في الحال .

١٣٧ - ١٤٠ - بين أنواع الطلاق

بما تقدم فتمت أسبب الطلاق " حتى لا يربى ملك ولا الحبل ، وأن الطلاق الذي يبيته صغرى يربى الملك دون الحبل ، وأن الطلاق الذي يبيته كبرى يربى الملك والحبل جميعاً

ويترتب على ذلك أن الرجل لو أعاد روحه إلى عصمته فإن كان طلاقه الذي أعاده بعده رجعيًا أو بائنًا بدونة صغرى تعود إليه بما تبقى له من عدد الطلقات التي كان يمكنها . لأن الحبل الأول مازال ، وكأنه هو نفسه الذي أعاد روحه . سواء أكانت إعادته إياها بعد انقضاء العدة أم في أثناء العدة ، لكنه لا يمكنه أن يعيدها بعد الطلاق البائن بدونة صغرى إلا بعد ومهر جديدين وبرضا الزوج ، سواء أكان في العدة أم بعدها ، ويمكنه أن يعيدها بعد الطلاق الرجعي بغير رضاها ولا عقد ولا مهر جديدين إذا كان يعيدها قبل أن تنقضي عدتها فيه فإن كان يريد أن يعيدها من الطلاق الرجعي بعد انقضاء العدة فلا بد من رضاها ولا بد من عقد ومهر جديدين ، وإن كان طلاقه الذي أعادها بعده بدونة كبرى فإنها تعود إليه بحبل جديد وبذلك عليها ثلاث تطليقات لأن الحبل الأول قد زال بالتطليق فمحال أن يعود هو نفسه بالروح الجديد ، فلا بد أن يكون تخوُّب الشرع لزوج إعادتها بالشروط التي ذكرناها ، بناء على إتيان رجل جديد ، وأما حيز بعد ما تسلمه أن الرجل لا يمكنه إعادة زوجته التي طلقها طلاقاً بائناً بدونة كبرى إلا بعد أن تنقضي عدتها منه ، ثم تزوج برجل آخر ، ويدخل بها ذلك الزوج الآخر دحولا

حقيقيا ، ثم يطلقها وتنفى عنها منه ؛ فحينئذ يحل لروحها الأول أن يعيدها .

وهذا الذي ذكرناه — من أن المطلقه طلاقا رجعيًا أو بائنا بينونة صغرى تعود إلى زوجها ما حل الأول وعلى ما قى له من عدد الطلقات . والمطلقه طلاقا بائنا بينونة كبرى تعود إلى زوجها ما حل حده ، ملك عليها ثلاث تطليقات — أمر يكاد يكون محملا عليه في حكمه وتفصيله . . لم يختلف علماء الشريعة فيه إلا في مسألة واحدة ، وصورتها أن يطلق الرجل زوجته طلاقا بائنا بينونة صغرى ويتركها حتى تنفى عنها منه ثم تزوج برجل آخر ويدخل بها الرجل الآخر دحولا حقيقيا ثم يطلقها وتنفي عنها منه ثم يعيدها زوجها الأول إلى عصمه . فهل يعود إليه ثمة الزواج الأول من عدد الطلقات ؟ ونسأله أخرى من أنه إذا دخل الأول طرد المسألة أم يعود إليه محل حديد ويمتد عليها زوجها ثلاث طلقات قياسا على البائنة بينونة كبرى ؟ ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنها تعود محل الأول وأن الروح الأول لا يمتد عليها بعد زواجه الثاني إلا ما بقى له من عدد الطلقات . وذهب محمد إلى أنها تعود إليه محل حديد وأن زوجها يملك عليها ثلاث تطليقات .

١٣٨ - انقسام الطلاق إلى سببي وبدعي

ينقسم الطلاق باعتبار آخر إلى قسمين الأول الطلاق السببي أى الموافق للسنة ، والثانى الطلاق البدعي . أى المنسوب إلى البدعة أى الأمر المستدع الذى لا يوافق ما رسمه الشرع ومن هذه التسمية نفسها نستصح أن يدرك أن الفرق بين طلاق السنة وطلاق البدعة هو ب طلاق السنة يكون موافقاً للسنة المشروعة والموافق للسنة المشروعة كونه من جهة كفيه لإيقاع الطلاق ومن جهة الحالة التى تكون عليها الزوجة فى وقت إيقاع الطلاق عليها ، وأن طلاق البدعة هو ما كان مخالف لهذا السنن إما من جهة كفيه لإيقاع طلاق ، وإما من جهة الحالة التى تكون عليها فى وقت إيقاعه ولكن يتصح لك هذا الأمر بين لك الكيفية وشرعاً الله تعالى لإيقاع الطلاق والحالة التى شرع الله طلاق المرأة وهى عليها فأما الكيفية فهدى بها الله تعالى فى قوله ( الطلاق مرتين فليس بكم إذا عقرتم أو تشرعوا بإحصاء ) " ومعنى ذلك أن الطلاق للمشروع هو ما كان مرة بعد مرة بحيث يملك الزوج بعد كل مرة منهما أن يمسك زوجته معروفة وذلك مما راجعته أو يرحلها بإحسان وذلك تركها حتى تنقضى عدتها ، ومنه يعلم أن السنن المشروعة فى كفيه الطلاق أن



يكون - طلاقاً رجعياً وأن يكون تنطيقاً واحدة ، وأما حال الزوجة  
التي شرع الله التطلق وهي عليها فقد بينها سبحانه في قوله : ( يَأْتِيهَا  
الْحَيْضُ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَفَوْهُنَّ مِنْ بَعْدِ نِيَّتٍ أَيْ لَيْكُنْ طَلَاكُمْ إِذَا هُنَّ  
وَهُنَّ مُسْتَقِلَّاتٌ لِعَتْدَادِهِنَّ ، وذلك بأن يكن طهرات من الحيض  
طهرًا لم تخص بهن ما نذرهن في أنثائه ، وذلك لأنكم إن طلقتموهن  
في أثناء الحيض فستبقى الواحدة هنن حتى ينتهي حيضها ثم تظهر منه  
ثم ينتهي طهرها وتخص ومن بدأ الحيض الجديد فحسب عدتها ،  
وفي ذلك تطويل لأمد عدتها ، وذلك خصص إعتابها وتكبيدها المشقة  
والضرر ، وإن صغتموهن في أثناء طهر قد باشرتموهن فيه لم تعدوا  
أهن حاملات أم غير حاملات ، وعنى أن يظهر أنهن حاملات  
فيأخذكم الدم والخوف على ما في تطويلهن من الولد

ومن هذا يفهم أن سره في إشعار عن إطلاق الدعي أحد  
أمرين : أولهما قصدته إلى دفع الضرر عن المرأة بطويل أمد اعتدادها ،  
وثانيهما قصدته إلى دفع الضرر عن الرجل أو الولد بسبب ظهور أن  
المرأة حامل بعد ما طلقها زوجها غير عالم بحملها

ومن هذا المقرر تعلم أن طلاق السه هو : أن يطلق الرجل  
زوجته طلاقاً واحدة رجعة وهي على صهر لم يمتسها فيه ، وأن



البائع للثمن - حاصل وتطيره أيضا الصلاة في ثوب معصوب : فإن على المصلي إثم العصب ، ولكن أثرها - وهو إجزاءها عن العرص - حاصل ، وذهب جماعة من الشيعة وبعض فقهاء المعتزلة إلى أن طلاق البدعة لا يقع . ووافقهم على ذلك ابن حزم وابن تيمية وابن قيم الجوزية ، ويؤيد ما ذهب إليه الجمهور حديثٌ رواه الجماعة عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض ، وذكر ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم فقال : « مَرَّةٌ فَلْيُراجِعْها ، ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً » وجه الاستدلال بهذا الحديث على ما ذكرنا أنه صلى الله عليه وسلم أمر بمراجعة الزوجة التي طلقها زوجها طلاقاً دعياً ، والمراجعة لا تكون في لسان الشرع إلا بعد وقوع الطلاق . وتحتها على غير ذلك المعنى ، لا يقوم عليه دليل ولا قرينة ، وأصرح من ذلك أن البخاري روى عن ابن عمر أنه قال : « حُجبت علي بن طلحة »

#### ١٣٩ - الكلام على الرجعة :

الرجعة - نصح الزاء وسكون الحميم ، وتقال بكسر الزاء أيضا - في اللغة المرة الواحدة من الرجوع ، وهي في عرف الشرع عبارة عن « استئذان الروح القائم بين الزوج وزوجته وإلغاء عمل السب ، وهو الطلاق ، الذي حدّد أمّة نفاه الزوجية بينهما بانقضاء العدة »

ولها شرطان : أحدهما أن يكون الطلاق رجعياً ، فلو كان الطلاق

ما لم يملك الزوج رجعة زوجته ، ونسبها . أن تكور في أثناء العدة .  
فلو انقصت لم يملك مراجعتها ، والدليل على ذلك قوله تعالى . (وَالْمُطَلَّقاتُ  
يَسْتَرْنَ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ) ثم قال بعد ذلك . (وَيُعَوِّلُهُنَّ  
أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ) <sup>(١)</sup> والمعنى وأروأجهن أحق بإعادتهن إلى  
عصمتهم في أثناء ذلك الوقت الذي أمرت بالنظر فيه .

ولا يشترط لصحتها رجعة ، ولا عنها ، ولا حضور شهود ،  
ولكن يسعى للروح أن يعيدها حتى لا تروح غيره بعد انقضاء عدتها ، ويسعى  
له أن يشهد عليها : بحافة أن تسكرها الزوجة بعد انقضاء عدتها ، يصعب  
عليه إثباتها

والرحمة حق أفاده الشارع للروح متى استوفى الشرطين المسببين  
ذكرهما ، ولا يملك الروح أن يسقط هذا الحق عن نفسه بقوله ،  
إني يملك أن يسكت عن مراجعتها حتى تنقضي عدتها وحينئذ يسقط  
عنه حق إعادتها إلى عصمته . وعنى هذا لو قال الرجل : رجعت لا رجعة  
لي عليك ، لم يزل عنه هذا القول ذلك الحق

وتكون الرجعة بالقول وبالفعل . فأما الرجعة بالقول فإنها

(١) سورة النور ، الآية ٢٢ ، وفسرته في شرحه . وفسر في الرجل رجعة ثم  
زوجت رجلا آخر ثم طلقها ذلك الرجل الآخر أو مات عنها فلا يجوز لزوجها الأول أن  
يعيدها إلى عصمته ، وتقال للمرأة ذلك . أنها تنصت . ولا تجوز الشريعة المجبة للرجل أن  
يتزوج مطلقة غيره ويحرم الانجيل من يتزوج مطلقة غيره وإذا

تحصل بكل لفظ يُقَدَّر من الروح يدل على معانها ، كقوله :  
 راحعتك . أو قوله : راحمت زوجتي . وبشرط الرجعة بالقول أن  
 تكون مُتَحَرَّةً ، فلو كانت معلقة على شرط أو مصافة إلى المستقبل لم  
 تصح . لأنها كالزواج وهو لا يقبل ذلك . وأما الرجعة بالفعل  
 فإنها تحصل بالماثرة ودواعيها التي توجب حرمة المصاهرة كالتفصيل  
 والسبب بشبهة .

وبقي انقضت عدة الروحانية من زوجها ولم تصح له مراجعتها  
 إلا بعد ومهر جديد

وأقل مدة يمكن تصديق روجة بأن عدتها قد انقضت هي  
 ستون يوماً من وقت حصول الطلاق : وذلك لأنها تحتاج في انقضاء  
 عدتها إلى ثلاث حضرات كاملة وطهران يتحللنها . وأكثر مدة الحيض  
 عشرة أيام وأقل مدة الطهر المصل بين الحيضتين خمسة عشر يوماً :  
 فتحتاج ثلاث الحيضات إلى ثلاثين يوماً ويحتاج الطهران إلى ثلاثين  
 يوماً . فإذا مضى عليها من وقت طلاقها أقل من ستين يوماً وادعت  
 أن عدتها قد انقضت ثلاثة أفراء لم تصدق في هذه الدعوى ، ويصح  
 لزوجها أن يراجعها ، ولو كان قد انقضت عليها من وقت تطليقها  
 ستون يوماً أو أكثر وادعت انقضاء عدتها ثلاثة أفراء صدقت في هذه  
 الدعوى ، وعليها العين بأنها حاصت ثلاث مرات ، ولم يُقَدَّر

## لزوجها أن يراجعها

١١٠ - لقضايا التي تكون في شأن الرجعة

الخلاف في الرجعة يكون بين الروح وروحته . وبعد الخلاف لا ينحصر في مسائل معينة : فقد يكون الخلاف بينهما في أنه لا يملك عليها الرجعة بسبب كونها مطلقاً قبل الدخول ولا عدة له عليها ويدعى هو أن الطلاق حصل بعد الدخول فهو يملك مراجعتها ، وسكن الفقهاء ذكروا أن الخلاف بينهما إما أن يكون في أصل الرجعة : أن يدعى الروح أنه راجع روحته وتسكر الزوجة حصول الرجعة . وإما أن يكون في صحة الرجعة لاختلافهما في وجود شرط الرجعة وذلك بأن يدعى الروح أنه راجع روحته في أثناء العدة ورجعته صحيحة ، وتدعى الزوجة أنه راجعها بعد انقضاء عدتها ورجعته غير صحيحة

فإن كان الخلاف بينهما في أصل الرجعة فيما أن تكون الزوجة في حال الاختلاف لا زال في عدتها وإما أن تكون عدتها قد انقضت : فإن اختلفا في أصل الرجعة ولم يراه لا زال في عدتها فالقول قول الروح ، لأنه يتخير عن حصول شيء لا يزال عليك حق إنشائه وصيقت الزوجة أو لم ترص ، فلا معنى لتسكديه به ، أفلا ترى أنا لو كدسناه لكاب تصد أن يقول : وعلى عرض أبي كاذب فقد

واحدتها ، لأن ، فلا نملك أن نرد حقه في ذلك ، وإن كان  
اختلافهما في أصل الرحمة بعد انقضاء العدة فالبينة على الروح الذي  
يدعى الرحمة ، فإن جاء بينة مقبولة تؤيد دعواه حكماً له بها ، وإن  
عجز فالقول للزوجة بلايين

وإن كان اختلاف بينهما في صحة الرحمة ، وذلك بأن يحنى الرجل  
بعد أن تمضي عدتها فيدعى أنه كان قد راحها وهي في العدة  
فرحمته صحيحة ، وهو الروح حجة إنه راحها حقيقة ويمكن  
مراجعته إليها كانت بعد ما انقضت عدتها منه فرحمته غير صحيحة :  
وحسب ما أن تذكر الروح تاريخاً مراجعتها الروح ، بأنها وإما ألا تذكر  
تاريخاً فإن ذكرت تاريخاً للرحمة وكان بينه وبين وقت التطبيق سنون  
يوماً فأكثر فالقول للروححة سميتها ، ومعنى ههنا أن الرجل لو أقام  
بينة مقبولة تؤيد دعواه على أن الرحمة كانت في أثناء العدة حكماً له  
بها ، وإن لم يقم بينة أصلاً أو أقام بينه غير مقبولة حلماً الروح حجة  
أن مراجعته إليها كانت بعد انقضاء العدة : فإن جاءت حكماً لها  
بما تدعي وإن سككت حكماً لروحها بما يدعيه ، وإن ذكرت  
تاريخاً لرحمة ولم تذكر بينه وبين وقت التطبيق سنون يوماً فالقول  
لروح ، ولا تصدق الروح حجة في ذلك لأن الظاهر يكسبها

# ١٤١ - طلاق المريض (١) :

المراد بالمريض ههنا المريض مَرَضَ الموت ، وإنما يكون المريض مَرَضَ الموت إذا تحققت ثلاثة أمور أولها أن يكون المريض قد أعجز عن رل به عن القدم بواجبه وثانيها أن يكون من الأمراض التي تعلت على من رلت به أن يموت منها .

## وثالثها : أن يتصل به الموت صلاً :

هو احتل واحد من هذه الأمور الثلاثة . بأن يكون من رل به قادراً مع المرض على مباشرة أعماله والقيام بواجباته ، أو يكون الغالب على من رل به هذا المرض أن يسلم منه ، أو يكون الغالب على من رل به هذا المرض أن يموت منه وسكن هذا تعب قد رل به ولم يموت . نقول : إذا احتل واحد من هذه الأمور الثلاثة لم يعتبر المرض مَرَضَ الموت ويكون التصرف الذي تصرفه المريض في أثناءه كصرف الأصحاء . فهذا هو مَرَضُ الموت حقيقة .

ويلحق بالمريض مَرَضُ الموت كل إنسان صحيح سليم صار في حالة يعلت هلاكه فيها ويتصل بها موته فعلاً ، وتصرف لك أمثله بذلك

(١) يوافق الشافعية في جميع أحكامه مد عمل ، وذكرنا في أن الإجماع مقتضى طلاقه ، وعدم قول راجح أن الطلقة بائنا ورجوعه عن ذلك .



توصح لك هذا الأمر : حكمت بحكمة ما على رجل ما بالإعدام وقدم  
لتعفيذ هذا الحكم فيه ، فإنه في وقت تفديعه لتنفيذ حكم الإعدام فيه  
يعتبر كالمريض مريض الموت ؛ لأنه صار إلى حالة يغلب فيها موته ؛  
فلو تصرف تصرفا ما في ذلك الوقت ثم بعد فيه حكم الإعدام فعلا  
اعتبر تصرفه كتصرف المريض في مريض موته . ركب رجل سفينة  
وسار بها في البحر ثم هاجت الريح عنها فاضطرب أمرها ونهـذرت  
النجاة منها ؛ ففي وقت هذا الهياج يمدد راكب السفينة كالمريض مريض  
الموت ، بحيث لو تصرف تصرفا ما ثم عرق فعلا اعتبر تصرفه  
كتصرف المريض مريض الموت . وقف رجل في صفوف المحاربين  
ثم دعا بعض أعدائه إلى مبارزته وجرح من الصف وأحدا في المبارزة  
فهو في وقت المبارزة في حكم المريض مريض الموت ؛ ولو تصرف  
تصرفا ما في هذا الوقت ثم قتله عدوه فعلا اعتبر تصرفه كتصرف  
المريض مريض الموت

وإذا طلق الزوج زوجته وهو مريض مريض الموت ، أو في حالة  
تلحقه بالمريض مريض الموت ، طلاقا ، ثنا ، بلا رصده ، مع اختياره هو  
ثم مات وروجه لا يزال في عدتها مهـ باب الطلاق يقع على هذه  
الروجة وتبين مهـ من وقت صدور الطلاق البـ . ولكم أثره  
بشرط أن تكون أهلا لإثباته من وقت طلاقها إلى وقت موته

وهذا الحكم يوافق طلاق السليم الصحيح من جهة، وبخالفه من جهة :  
أما جهة موافقه لطلاق الصحيح السليم فهي وقوع الطلاق على الروحنة  
وموتها من روحها بمجرد صدور لفظ الطلاق <sup>الباين</sup> . وأما جهة  
بخلافه لطلاق الصحيح السليم فهي أن روحه ورثته مع أن الصحيح  
السليم لو طلق روحه طلاقاً مائتاً ثم مات وهي في عدتها لم يرثه  
أما وقوع الطلاق وثلاثة صدور من أهل لإبلاغه وفي خلافه فلا  
لإبقائه عليه ، وقد قدمنا <sup>(١)</sup> أنه لا يشترط في صحة الطلاق صحة الروح ،  
بل الصحيح السليم والمرص في ذلك .

وأما ورثتها له <sup>الأول</sup> ، أي <sup>أما</sup> وهو في مرضه الموصوف بما ذكر  
أو في حاله الخطره التي يجب على من كان في مثله أن يموت اعتق  
هارة من أن ترثه وكأنه هاراً من أن يصحها حقها في تركه فأحسدنا  
بالأحوط ورددنا عليه قصده الشيء ، وذلك بإثبات جهه في الإرث  
إن كانت أهلاً له . وذلك أن يكون موافقه له في الدين ، فإن  
ارتدت والعياد بانه بعد طلاقها أو في وقته لم يرثه لأن الإحلاف  
في الدين مانع من الميراث ، ولو عرصد أنه لم ينعنه وحدث ذلك منها  
لم يكن لها حق فيه فعمله حينئذ لم يصح عليها شيئاً

وجه ما يشترط لاغتسال المريض مريض الموت ومن في حكمه

(١) - (س) ٣٧٨ مرقد بك -

فأرأى. وللحكم عليه بخلاف مقصده. حقه شرعاً

الأول. أن يكون طلاقه نائباً. فلو كان قد طلق طلاقاً رجعياً لم يعتبر طلاقاً. لأن "روح لو طلق زوجته طلاقاً رجعياً ثم مات وهي في العدة من هذا الطلاق ورثته زوجته. سواء أكان صحاحاً سليماً أم كان مريضاً".

والثاني. أن يكون ذلك الطلاق قد حصل منه بعير رصا الزوجة؛ فلو أنه قد طلقها نائباً. رصها لم يعتبر طلاقاً. ولا رثته. كما لو كان صحاحاً.

والثالث. أن يموت قبل بدو عدها منه. فلو طلقها نائباً بعير رصها. ولم تمت حتى انقضت عدها منه لم يرثه. لأنه لم يبق بينهما صلة ما.

والرابع. أن تكون الزوجة أهلاً لإرثه من حين طلاقها إلى حين موته.

والخمس. أن يكون الزوج مختاراً في طلاقه: فلو كان مكرهاً قد ذهب الحنفية أن طلاقه يقع. ولا يعتبر طلاقاً؛ فلو مات بعد ذلك لم يرثه وإن كانت في العدة. وعلى مذهبى الشافعية والحنابلة الذى جعل طلاق المكره غير واقع تكون بامره على الزوجة. واعلم أنه يتصور على مذهب الحنفية أن يكون طلاق العار نائباً

يؤونه صمري ، وذلك بأن يصفها بلفظ من الألفاظ المكسبة  
ويؤى به الطلاق ، مثلاً ، وكذا يصور أن يكون طلاقه دائماً  
يؤونه كبرى بأن يطلقها ثلاثاً لفظاً واحداً أو يطلقها طلقه مكره  
للثلاث ، أما على مقتضى التعاون فحينئذ به يتصور أن يكون الطار  
ثانياً يؤونه كبرى بأن يطلقها طلقه مكره ثلاثاً ، ولا يتصور أن يكون  
خلافه ثانياً يؤونه صمري ، ويان هذا أن عند العيوب لم يمتد طلاق  
الرجل روحه يان إلا في ثلاث حالات ، الأولى أن يكون الطلاق  
قبل الدخول ، وهذه لا تصور ، مذهب أن يكسر المصطلح فالأول  
المطلقة قبل الدخول لا عدد تحديدها ، وقد عرفت أن شرط انعكاسه  
فار أن يموت وروحته في العدد ، وثانيه أن يكون الطلاق على  
مال ، ولا يتصور مع ذلك أن يكون المصطلح فالأول إذا أطلقها على  
مال ورصيت هي أن تدفع هذا المال فقد صلب أسه ، إطلاق ، وقد  
عرفت أن من شرط انعكاسه أن يكون الطلق في غير رصدها ،  
وشالثة : أن تكون المصلحة ثالثة المصلحة ، وهذه وحدها هي التي يتصور  
معها أن يكون المطلق طاراً ، وهي المؤونه المكسبة

ويتصور أن يكون عمل المصطلح المصطلح ، وذلك أن يعمل  
وهو مريض مريض الموت إحدى أصول روحه أو فروعه  
ما يقتضي حرمة المصاهرة أو أن يكون فيه روحه وهو صغير

فلح وهو مريض مرض الموت فاحضر نفسه ، وهذا جارٍ على مذهب  
الجمعية ، ولم يأت في القانون الجديد ما يعارضه

١٤٢ - من المراء ما يقضى مسح الروح وهي مريضة

وإذا كانت الروح مريضة مرض الموت أو في حالة تلحقها  
بالمريضة مرض الموت فعملت ما يوجب قسح الروح القائم بها وبين  
روحها ، كأن احتارت نفسها أو طوعت أحد أصوله ، ثم ماتت ، فقد  
مسح روحهما ، وذلك لأن سبب القسح للمسح قد حصل فحصل  
نفسه وهو المسح ، رتبها نروح لأنها بهذا المسح وهي في هذه الحالة  
تعتبر فارقة عنه من أربابها ، فلهذا يختلف قصدها أحياها ومخاضها  
على حقه كما أن دعاء زوجها بذلك لو طلقها وهو مريض حطما لحقها

١٤٣ - تعريض الرجل إلى زوجته الطلاق

قد عرفت من عدم أن الذي يملك الطلاق هو الزوج أو القاضى  
بناء على طلب الروح ، وعرفت أن الزوج الحر في أن يباشر طلاق  
روحه نفسه أو بواسطة غيره ، وهذا الغير الذى يسلمه الزوج على  
الطلاق إما أن يكون نائب وإما أن يكون هو الروح نفسه ، فإذا  
سلط الزوج ثالث على تطلاق سمي هذا التسلط توكيلا وسمى الثالث  
وكيلا ، وإذا سلط الروح الروح نفسه سمي تسلمته تعويضا وسميت  
الزوجة مفوضة

ومن هنا تعلم أن التفويض في الصفاق معناه أن يمسك الزوج روحه  
أن تطلق نفسها منه ، وهذا التفويض قد يكون في وقت عقد الزواج ،  
أو أن يقرن بإيجاب العقد وقبوله ، كأن تقول المرأة : روجك على  
أن يكون أمر طلاق يسدي ، فقبول الرجل : روجتك على هذا ،  
وقد يكون في حال استدامة الزوجة بينهما .

وتفويض الرجل إطلاقاً إلى الزوجة يشبه الوكيل من بعض  
الحوادث ويخلفه من بعض وجوه أخرى . كما أنه يشبه التوكيل من  
بعض الوجوه ويخلفه من بعض وجوه أخرى .

فهو يخالف التوكيل ويشبه التوكيل من جهتين : الأولى أن الروح إذا  
فوض إلى روحه طلاقاً نفسها لم يملك الرجوع من هذا التفويض بحيث  
تعمل الروح وحده ولا سلطانها على إبداء الطلاق ، في حين أن الموكل يملك  
في كل وقت الرجوع عن التوكيل ويعمل الوكيل الرجوع ويرول  
سلطانه على الأعمال التي كان قد وكله . والجهة الثانية أن الروح  
لو فوض إلى روحه طلاقاً ، نفسها نصيبه منادة لم يقدده ، وقت عام  
أو خاص فإنها لا تملك تطابق مضمونها إلا في نفس مجلس التفويض .  
بحيث لو انتهى المجلس لم يعد لها الحق فيه ، في حين أن الموكل لو  
كان قد وكل وكيله نصيبه مطقة عن الرمان موعه لم يتقد توكيله  
بمجلس الوكالة ، بل يكون له مشره ما وكل فيه بعد ذلك المجلس .

وسياتى ذكر ذلك قريباً حين نتحدث عن صيغة التعويض

وهو مخالف تملك ويشبه التوكيل من ثلاث جهات: الأولى أن التعويض مثل التوكيل ، كلاهما لا يثبت صاحب الحق الأصلي حقه في التصرف ، فالروح الاى مؤوض لى روحه طلاق نفسها بملك بعد التعويض أن يطلقها نفسه كما كان تملكه قبل التعويض ، ومن وكل إنساناً فى بيع شيء من ممتلكاته بملك عد التوكيل أن يبيعه نفسه كما كان يملك ذلك قبل التوكيل . فى حق أن نملك لا يبقى بعد لصاحب الحق الأصلي حق فى التصرف ، ولو أن إنساناً باع داره لآخر وقصر فيها وأوصه لدار لم يقد له بعد ذلك شيء من التصرف فى الدار ، ولو أن إنساناً وهب آخر شيئ من ماله وقصه الموهوب له لم يقد له اهب حق فى التصرف فى الشيء الموهوب ، وهكذا ، والجهة الثالثة: أن القول فى التعويض لا يقطع ، بقطاع المجلس الذى حصل فيه الإيجاب إذا كانت اوجه عنه ، أى يبقى لها حق القول بعد انعقاد مجلس الإيجاب ويتم بذلك عقد التعويض فى حين أن عقد التملك لا بد فيه من القول فى المجلس الذى حصل فيه الإيجاب ، بحيث لو اشتهر المجلس ولم يحصل القول لم يتم عقد التملك لأن الشرط فى صدقه عقد التملك اتمام المجلس الذى يحصل فيه طرده ، والجهة الثالثة أن التعويض يتم من جانب الروح وحده ، ولا

يتوقف تمامه على قبول الروحة ، في حين أن العقد لا يتم إلا بحضور  
 إيجاب وقبول من طرفي العقد . ويترتب على هذا أن الروح لو فُوض  
 إلى روحته طلاقاً ، وهي حاضرة فسكت مدة ثم رجع الروح  
 في تمويصها لم يصح رجوعه ، إذ مجرد إيجاده ثم عقد التمويص ،  
 ولو باع إنسان داره لآخر فسك الآخر ثم رجع الباع في بيعه  
 صح رجوعه ، لأن عقد البيع لا يتم إلا بعد قبول الآخر ، فرجوع  
 الموجب ليس فيه إضاعة حتى ثبت لغيره ، أما رجوع الزوج قبل  
 قبول الروحة فإنه ينصهر إضاعة حتى ثبت لها

#### ١٤٤ - صيغة التمويص وأنواعها

فصل أن ندرع في بيان أنواع صيغة التمويص وذكر حكم كل  
 نوع مما تريد أن نذكره إلى أمرين عامين

أحدهما ، أن التمويص قد يكون من الرجل به حتى بعد تمام  
 عقد الزواج بينهما في حال قيام روحتهما وقد يكون في أثناء عقد  
 الزواج ، فإدراك التمويص في أثناء عقد الزواج فيما أن يكون  
 المادى بإيجاب العقد على شرط التمويص هو " روح وإما أن يكون  
 المادى بالإيجاب على شيء من التمويص هو " روح وإما أن يكون  
 بإيجاب العقد على شرط التمويص هو " روح . كقول الرجل  
 للمرأة " تزوجيني على شرط أن تكون عصفك في يدك تطلقين



هسك منى شنت ، فقول المرأة : تروجتك على هذا ، فإن الرواح  
 بينهما يتم بهذا العقد ، والتعويض لا يحصل به ، فلا تملك المرأة في هذه  
 الصورة أن تطلق نفسها أصلاً ، والسر في هذا أن الطلاق حق  
 خالص للروح ، وهو إنما يشت له بعد ثبوت الرواح ، فالمرأة لا يشت  
 الرواح لا يشت حقه في التطليق ، وإذا لم يشت حقه في التطليق لا يملك  
 أن يعطيه لغيره ، وهو إذا بدأ بالإيجاب بشرط التعويض فقد أعطى  
 الروحة حق التطليق من تمام عقد الرواح ، لأن عقد الرواح لا يتم  
 إلا بالإيجاب ، لقولهم : وإذا كان الذي بدأ بإيجاب عقد الرواح  
 بشرط التعويض هو المرأة ، كأنه يقول المرأة : تروجنى على شرط  
 أن نكحوك عصفى بدي أطلق نفسي منى شنت ، فيقول الرجل :  
 تروجتك على ذلك ، فإن عقد الرواح بينهما يتم بذلك أيضاً ، ويزيد  
 على هذا أنه يصح تعويض الرجل روحته في طلاق نفسها ، فتملك  
 المرأة تطليق نفسها منى شنت ، وذلك لأن التعويض حصل منه بعد  
 قبوله الرواح أدون على إيجابها ، بمعنى أن التعويض حصل بعد تمام  
 عقد الرواح ، وبعد أن تمت نكاح الرجل حق التطليق ، بخلاف الحالة  
 الأولى التي حصل التعويض منه قبل تمام عقد الرواح وقبل أن  
 يملك حق التطليق

والأمر الثاني : أنه كما تقدم الطلاق إلى صريح وكناية ينقسم

التعويض إلى صريح وكساية أيضا . فالصريح أن يملكها تطلق  
عنها لفظ لا يحتمل إلا الطلاق ، وذلك كأن يقول لها . ملكتك أن تطلق  
عسك متى شئت . والكساية أن يملكها ذلك لفظ يحتمل الطلاق  
وعيره . وذلك كأن يقول لها . جعلت أمرك بك . أو يقول لها .  
لك أن تختاري عسك . فإذا فُرض إليها التطليق لفظ صريح لم يرجح  
إلى بية ولم يصدق في ادعائه أنه ما أراد بالعبارة أن يملكها تطليق  
عنها . وإذا فُرض إليها لفظ كسائي احتج تخمه على تعويض الطلاق  
إلى بية ويصدق إذا ادعى أنه ما أراد تعويض طلاق عنها إليها ،  
وأيما ما كان باب المرأة لو ضمت عسك بعد ما فُرض الروح إليها  
تطليق عنها فإن طلاقها عنها يكون بمنزلة طلاقه بإماما . معي أنه يكون  
رجعيا في كل موضع لو طلقها هو فيه كان طلاقه رجعا . ويكون  
بائنا في كل موضع لو طلقها هو فيه يكون طلاقه بائنا . فإذا طلق  
عنها أولى الطلقات أو : بينا وهي مدحول بها حقيقة كان طلاقها  
رجعيا . ولو طلق نفسها وهي غير مدحول بها حقيقة يكون طلاقها  
بائنا ، وهي تملك تعويض روحها إليها نفس ما كان يملكه روحها  
لأنها إنما تستمد هذه السلطة منه

ثم إن صيغة التعويض على ثلاثة أنواع . لأنها إما أن تقرن بما  
يدل على النعيم ، وإما أن تقرن بما يدل على التحصيل . وإما ألا  
( ٢٥ - الأحوال الشخصية )

تقرر شيء يدل على التعميم ولا بشيء يدل على التخصيص، بل تكون  
مطلقة، ولكل واحد من هذه الأنواع حكم يخصه، وسنتكلم  
عليها بإيجاز

وإن كانت عبارة التوبيص مقترنة بما يدل على التعميم، كأن يقول  
له: حمل لك أن تطلق نفسك متى شئت، أو كذا شئت؛ فإن  
للزوجة بحكم هذه الصيغة أن تختار نفسها متى شئت وفي أي وقت  
أرادت، سواء أكانت حاصره حين توبيص الروح لها أم كانت  
عائته، وذلك لأنه مأكلهم هذا الحق تملكها عام فتملكها كما ملكها لها.

وإن كانت عبارة التوبيص مقترنة بما يدل على التخصيص مرفق  
دون وقت أو بحالة دون حالة، كأن يقول لها: جعلت لك أن تطلق  
نفسك في أثناء شهر، أو يقول لها: قد جعلت لك أن تطلق نفسك  
إذا عرفت، أي هذه الصورة تملك الزوجة أن تطلق نفسها في الوقت  
الذي حدده لها، بحيث لو انقضى الوقت ولم تطلق نفسها فزوجيتها  
باقية ولا تملك نعمة تطلق نفسها، وكذلك تملك تطبيق نفسها في الحالة  
التي حددها لها دون غيرها، بحيث لو طلقت نفسها في حالة أخرى  
لم يقع طلاقها، ولو كانت الزوجة عائته عن مجلس التفويض الموقت  
وقت أو انحصص بحالة ولم تعلم بالتفويض إلا بعد انقضاء الوقت أو  
انتهاء الحالة لم تعد تملك تطبيق نفسها؛ لأن مالك الحق إنما ملكها بإياه

على وجه خاص فلا تملك هذا الحق على ما يخالف الوجه الذي ملكها  
إياه عليه

وإن كانت عبارة التعمير مطلقاً لم تفتر بما يدل على التعمير ولا  
عما يدل على التخصيص ، وذلك كأن يقول لها : حملت لك أن تطبق  
ههنا ، ولا يزيد على ذلك شيئاً ، فإن الوجه هناك تطبق ههنا في  
مجلس التعمير ههنا إن كانت حاضرة فيه وفي مجلس عليها بالتعمير  
إن كانت غائبة عن مجلس التعمير ، بحيث لو سكنت عن تطبق  
ههنا حتى انقضى المجلس الذي حصل التعمير فيه وهي حاضرة لم يعد  
لها الحق في تطبق ههنا إلا بهويص آخر ، ولو انقضى المجلس الذي  
علت فيه تفويض زوجها طلاق ههنا لها ولم تطبق ههنا لم يعد لها  
الحق في تطبق ههنا ، لأن إصلاق هذه الصيغة جعلها قاصرة عن أن  
تغطي لها الحق عاماً ، وتخصيص الحق بوقت دون وقت يعبر عنه بما  
لا يجوز ، فكان لا بد من التعمير ، ولما كان المجلس الواحد يبقى معه  
الحكم في كثير من المسائل جعل الحد الفاصل هو انقضاء المجلس

#### ١٤٥ - الأحوال التي يفرق فيها القاصي بين الزوجين

قد مدت الشريعة الإسلامية في سلطان قصتها ، فجمعت هم حق  
التفريق بين الزوجين وروحه ، وإنما ينبت للقضاء الحق في هذا التفريق  
إذا كان فيه المحاطة على حق أمرت الشريعة ههنا بالمحاطة عليه ،

وهذه الحق الذي أمرت الشريعة بالحفاظ عليه إما أن يكون من  
حقوق الشريعة نفسها وإما أن يكون من حقوق أحد الروحين -  
إما الروح وإما الروح - أو غيرهما

وأما تعريف العاصي فيهما حق من حقوق الشريعة فإنه لا يتوقف  
دائمًا على طلب أحد الروحين ، بل يكفي أن يجيء إلى العاصي واحد  
من آحاد الناس مدعى أن فلانا يمشي فلانة مباشرة الأرواح بغير  
مؤذن شرعي ، كأن يكون عقد الزواج الذي تم بينهما غير  
ممكن شروط الصحة التي يجب أن يستكملها عقد الزواج المشروع  
مثل أن تكون المرأة أخت الزوج من الرضاع ، ومثل أن تكون  
المرأة في وقت العقد عنها ممددة من طلاق رجل آخر ، وكان  
يكون أحد الزوجين قد ارتد عن الإسلام والعبادة بالله بعد تزويجهما  
وكان ثبت أن امرأة مشركة قد أتت الدخول في الإسلام أو في  
دين كغير آخر بعد أن أسلم زوجها ، ومثي ثلث شيء من ذلك  
أمام القاضي بأحدى طرق الإثبات الشرعية وأنزله الزوجين بالافتراق  
من بعده أنهما لم يتفرقا فيه بقرينة بينهما ، وقد تقدم لنا تفصيل  
أقول في ذلك ذلك وسنذكر الموضع الذي يكون فيه كل واحد مما  
أشرنا إليه .

وأما التفريق الحق من حقوق أحد الروحين فقد يكون صاحب

هذا الحق هو الروح كما في اختياره نفسه بعد اللوع وقد كان وليه  
روحه من قبله ، وقد قدما ذكر ذلك أيضا ، بينت الشروط التي يجب  
توافرها فيه ، وقد يكون صاحب هذا الحق هو الوجه كما في  
اختيارها نفسها بعد اللوع أيضا ، وكما فيما لوروحها ولها بأول من  
مهر المثل ، وتعدم ذكر ذلك وبيان ما يشترط فيه ، وقد يكون  
صاحب هذا الحق هو ولي أروحه كما فيما لوروح المراءة السابعة  
العاشرة نفسها بدون مهر أمثالها ولم يرص الولي ولم يرص الروح أن  
يُكمل لها مهر أمثالها : وتعرف القاضى بين الزوجين لواحد من  
حده الحقوق لا يكون إلا بعد أن يقدم إليه صاحب الحق  
طالباً هذا التفريق .

وهذا التفصيل الذى بيناه مذهب أن حجة وأصحابه وحجة  
من علماء هذه الشريعة . وثمة مواضع أخرى يظهر فيها حق المرأة  
في طلب التفريق بينها وبين زوجها ، وهذه المواضع لا يعرفها مذهب  
أبي حنيفة وأصحابه ، وتقرها مذاهب جماعة آخرين من علماء الشريعة ،  
وقد دعت الحلة الاجتماعية في هذا العصر المشرع المصرى إلى  
اقتباس هذه المواضع من مذاهب مختلفة : فصر في القانون  
رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ على مريضين ، وهما تطبيق القاضى الروجة على  
روحهم لعدم إعادته عليها ، وتطبيقها عليه للعب ، ونص في

التي دون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على ثلاثه . واضح أخرى . وهي تطابق  
القاصي الروحة على روحها لأنه بصارتها . وتطبيقها لعبة الروح . لا  
عذر . وتطبيقها لحسن الروح . وستنكم على كل واحد من هذه  
المواضع كلمة موجزة .

### ١٤٦ - تطبيق الماضي لعدم إنقار الروح

قد عرفت مما فصلنا لك من قبل أن معه دروجه واحدة لها  
على روحها . وأنها لا سقط عنه حال . إلا أن تخرج عن  
طاعته وأرى لقيام مما يجب عليها نحوه . وأنها مدامت تؤدي له  
واحدة حسنا أو حننا الشريعة فهي مستحقة للمعه بجميع أنواعها .  
سواء أكان روحها غنيا أم كان فقيرا . لأنها إنما استحققت هذه  
معه في مقابل حق روحها في أحسانها لمصاحبة معه . وهذا الحق  
ثبت له في حال فقره وحال غناه على السواء . فلا يسقط مايقاله .  
ولا قرى بين أن يكون الزوج قد احتبس زوجته فعلا : بأن انفلاها  
إلى داره . وإن يكون لم يحد . فعلا إذا كانت بحيث لا تمتنع عنه  
ومنى طالعها إلى داره أحياته . وعدت أن الروح إذا كان يقوم بمفات  
روحته على الوجه المرسوم من تلقاء معه لم يكن لأحد سلطان  
عنه . وأنه إذا امتنع عن القيام بذلك ولم تكن له مائدة ممدودة  
تستطيع روحه أن تخدمها ما تخدمه قرص انماصى - بعد طلب

الروحة — العقدة في ماله ، وأمره بأدائها إليها ، وإذا امتنع — مع  
إساره — حسمه القاضي حتى يؤديها إليها ، كل ذلك مما لا يختلف في  
جملته أحد من علماء هذه الشريعة

وبقي شيء يختلف العلماء في حكمه ، وهو ما إذا أعتبر الروح  
بصفة روحته ، لم يكن لديه مال يستطيع القاضي أن يأمر بالسحب  
بالعقدة فيه ، أو امتنع عن الإيداع على روحته بعد ما أمره بأدائها  
إليها ، وأصرَّ على ذلك الامتناع ، ولم يكن له مال ظاهر يمكن  
التعبد عليه فيه .

فأما مذهب أصحاب أن حسمه في هذه المسألة وأنه لا استدلال  
تطبيق الروحة إلا من طريق روحها ، إما بأن يطهرها بنفسه ، وإما بأن  
يوكل غيره في تطبيقها ، وإما بأن يهوص إليها نطق بها ، ولكي  
يحاطوا على حقوق الروحة قالوا : يأمر القاضي الروحة استدانة  
بعقبتها وتصير دياً على روحها يؤديه عند يساره <sup>(١)</sup> ، فإن شكت  
الروحة من أنها لا تجد من تدان معه أمر من ترمه بعقبتها — على  
مصر عدم وجود الروح — بأن يعطيها مهروض بعقبتها دياً له  
على روحها ، فإذا امتنع عن إدادتها حسمه القاضي بذلك حتى يعطيها  
بعقبتها ، واستدل الأحاف على ما ذهبوا إليه بقوله تعالى : ( وإن

(١) من نفس الداء عن نفسه . ج المسر بالنفس نزع من روحه ، وتترك  
له الحرية في الخروج لا كغالب ما يحتاجه ( ١٠ : ٧ - ١٥٩ )



كان ذو عُثْرَةٍ مِصْرَةٍ (١) فَيَأْتِي هَذِهِ الْآيَةُ الْمَكْرِيمَةُ  
أَوْجَتْ إِنْطَارَ الْمَعْسَرِ إِلَى أَنْ يَحْتَصِلَ لَهُ الْيَسَارُ . وَمِنْ الْمُتَعَسِّرِينَ  
الْأَرْوَاحُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ سَعَةً . وَحَاتَمُ . وَلَوْ كَانَ التَّطْلِيْقُ عَلَيْهِ جَائِزًا  
فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَنَبَيْتَهُ الْآيَةُ .

وَأَمَّا أَشَاقِئُهُ (٢) فَمَعْدَمُ أَنَّ الرُّوحَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ حَاضِرًا وَإِمَّا أَنْ  
يَكُونَ غَائِبًا عَنْ لَهِ الرُّوحَةِ . وَعَلَى كُلِّ حَالٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْسَرًا  
حَقِيقَةً سَعَةً رُوحَهُ وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْسَرًا عَنِ الْإِصْطِقِ بِهَا مَعَ إِسَارِهِ  
وَإِذَا كَانَ مَعْسَرًا عَنِ الْإِصْطِقِ بِهَا أَنْ يَكُونَ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ مِلْدَ الرُّوحَةِ  
وَبِمَا أَنْ يَكُونَ مَالُهُ غَائِبًا مَسَافَةً قَصْرًا أَوْ أَوَّلَ مَهْمَا : فَإِنْ كَانَ الرُّوحُ  
مَعْسَرًا حَقِيقَةً سَعَةً رُوحَهُ فَبِمَا أَنْ تَرْضَى الرُّوحَةُ بِالْبَقَاءِ مَعَهُ عَنِ  
إِعْسَارِهِ . وَإِمَّا لَا . فَإِنْ رَضِيَتْ الرُّوحَةُ بِالْبَقَاءِ مَعَهُ عَلَى إِعْسَارِهِ فَلَا  
مَبْدِيلَ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَهَا عَلَى مَعَارِفَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ تَرْضَ الْبَقَاءَ مَعَهُ فَلَهَا  
أَنْ تَطْلُبَ إِلَى الْعَصَى أَنْ تُفْسَحَ زَوْاحِمُهُمَا . سِوَاهُ أَنْ كَانَ عَدَمُ رِصَاهَا  
فَدُ حَصَلَ ائْتِدَاءُ عَنِ مَعْنَى أَنَّهُ مِنْدَ ظَهَرِ إِعْسَارِهِ طَلَبَتْ مَسْحَ الرُّوَّاجِ  
أَمْ كَانَ فَدُ حَصَلَ ائْتِدَاءُ أَنَّ صَبَرَتْ أَوَّلَ الْأَمْرِ ثُمَّ بَدَأَتْ أَنْ تَطْلُبَ  
الْمَسْحَ . وَلَا فَرْقَ فِي عَدَمِ أَحَدِهِ بَيْنَ حُضُورِ أَرْوَاحٍ وَعَبَيْتِهِ لَشَرْطِ أَنْ  
تَشْهَدَ بِيَسْرَةٍ أَنَّهُ مَعْسَرٌ فِي وَقْتِ مُطَالَنَاهَا بِالْمَسْحِ . وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ

(١) سَوْءُ الْعَدَمِ كَمَا فِي ٢٨

(٢) ١٤ مَعَ ١٥ مَعَ ١٦ مَعَ ١٧

موسراً ولكنه سمع عن الإلهو عليها فإن كان يساره مدح حاصر معه  
في بلده أو بمال غائب منه على مسافة دون مسافة القصر فمن عبائهم  
من ذهب إلى أن الروح لا تترك في هذه الحالة طلب الفصح ، وهذا  
هو الراجح عندهم ، ومن عبائهم من ذهب إلى أن لها طلب الفصح  
حينئذ لحصول الفصح ، وإن كان يساره بمال له على مسافة قصر أو  
أكثر فإن لها - مع ذلك - طلب الفصح ولا تكلف الانتظار  
حتى يأتيه ماله

ومذهب المالكية أن عدم إلهو الروح على روحه إما أن يكون  
سبب إعداره وهو حاصر معه في يده وإما أن يكون سبب عيبه  
عنها ، فإن كان عدم إلهافه سبب إعداره وهو حاصر معها ، كان لها أن  
تطلب إلى القاصي أن يطلقها منه ، وإن كان عدم إلهافه على روحه  
سبب عيابه عنها فيما أن يكون له سندها مال صهر يمكن أن تأخذ  
منه نفقتها وإما لا ، فإن كان به سندها مال يمكنها أن تأخذ منه نفقتها  
فرض لها القاصي الصفة في ماله ، وإن لم يكن له سندها مال فظاهر  
يمكنها أن تأخذ منه نفقة وطلت التصديق منه طين القاصي عليه

وقد كان عمل المحاكم الشرعية المصرية إلى ما قبل ١٢٦٠ يوجب من  
١٩٢٠ ) بذهب إلى حقيقة الذي قدما ذكره ، وفي الثاني عشر من  
شهر يوليو ١٩٢٠ صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ نص على أنه

، إذا أعسر الروح عن الإتيان على روحه ؛ فإن كان له مال ظاهر بعد الحكم عليه ، انصفه في له ، وإن لم يكن مال ظاهر ولم يقل إنه معسر أو مؤسر ، انكر أصراً على عدم الإتيان طبق عليه انقاضي في الحال . وإن ادعى المعسر فإن لم يثبت طلق عليه حلاً ، وإن أنكره أهله منه لا تبتدئ على ذلك ، فإن لم يثبت طلق عليه بعد ذلك ، كما نص هذا القانون على أنه تطبيق الفضي لعدم الإتيان بغير رحمة ، والروح أن . اجمع روحه ، إذا ثبت إسناده واستعد للإتيان في أثناء المدّة ، فإن لم يثبت إلا : ولم يستعد للإتيان لم تصح الرجعة ، (١) وبعد الذي أحده المشرع لمصر في هذا القانون من أن لمصر صا لمصلحة ، وعلى أولئك المأمورين في هذا المشرع . ولا توافق مذهب الشافعية إلا في الفكرة العامة ؛ لأن التفريق بسبب إعسار الزوج فدخل عند الشافعية وبعد ، فمصر صا ، فدخل في محكم مصر الشرعية . هذا صدور هذا القانون على ما يأتي :

(١) إذا كان للروح مال ظاهر يمكن التنفيذ فيه بنفقة زوجته وامتنع الروح عن الإتيان عليها فهذا أن تطلب من القاضي أن يعرض لها العفة في ماله ويأمره بأدائها إن لم يثبت أدائها إن لم يثبت ، وإن لم يؤدها فقدت عليه حراً بأحدى طرق التعبد ، وليس لها أن تطلب

(١) هذا من المادة الرابعة .

(٢) هذا من المادة السادسة .

الصفاق منه حيثئذ . لأن عرصها - وهو المختصون على نهجها منه .  
يتحقق لها بالسعيد فيما ظهر من . له ، وهذا الحكم يوافق مذهب  
علماء الشريعة جميعاً

(٢) إذا لم يكن للروح مال ظاهر ، وادعى أنه مؤثر . وإنه  
أصر على عدم الإيقاع ، وطعت روحه من القاصي إلى  
وأصرت على ذلك ، طلقها القاصي منه في الحال . وهذا الحكم لا يوافق  
مذهب الحنيفة أصلاً . وهو ظاهر ، ولا يؤيد مذهب الشافعية ، لأن  
التعريق بسبب الإعصار فسخ في مذهبهم . ولأن الراجح من مذهبهم  
أنه لا فسخ مع يسار الروح ولو امتنع عن الإيقاع

(٣) إذا لم يكن للروح مال ظاهر ، ولم يدع مالا ولا إعصار ،  
وأصر مع ذلك على عدم الإيقاع ، وطعت روحه من القاصي إلى  
بطلانها منه . وأصرت على ذلك ، طلقها القاصي عنه في الحال ، وهذا  
الحكم لا يوافق مذهب الحنيفة . وهو ظاهر ، ولا يؤيد مذهب الشافعية  
لأن تقريب القاصي بين الروحين بسبب الإعصار فسخ عندهم ، ولأنه  
لا فسخ عندهم بإعصار من جهل حاله يسار وإعصاراً

(٤) إذا لم يكن له روح مال حاضر ، وادعى أنه مؤثر عاخر عن  
الإيقاع عليها ، ولم يثبت هذه الدعوى ، وطعت روحته من القاصي  
إلى بطلانها منه . وأصرت على ذلك ، طلقها القاصي في الحال ، وهذا

الحكم مثل الحكم السابق فيما ذكرنا من السنة إلى علماء الشريعة  
(٥) إذا لم يكن الروح مال ظاهر ، وادعى أنه معسر عاجز عن  
الإعاق ، وأننت ذلك ، فإن العاصي يمهله مدة لا تزيد على شهر ، فإن  
أفق في أثناء هذه المدة لم يطق عليه ، وإن لم يطق عليها في أثناء هذه  
المدة طلبها منه ، وهذا الحكم واقع مدع الشافعية إلا في اعتسار  
التمريق بينهما طلاقاً

#### ١٤٧ - تطليق القاصي بسبب العيب

اتفق علماء هذه الشريعة على أن سلامة الروح من بعض العيوب  
شروط أساسية للزواج للمرأة <sup>(١)</sup> ، على معنى أنه إذا تبين لها  
وجود عيب منها فيه كان لها الحق في أن ترفع أمرها إلى القاصي  
تطلب التفريق بينها وبينه ، وقد حملهوا في تحديد هذه العيوب  
فهم من حدد عيوباً معينة حمل كل واحد منها سداً في إعطاء الروحة  
الحق في طلب التمريق ، ومنهم من جعل لهذه العيوب ضابطة عامة  
يمكن تطبيقها على كثير من العيوب المعروفة إلى الآن كما يمكن  
تطبيقها على ما تسجد معرفته من العيوب بتقدم الروح ، ونحن نذكر  
لك في هذه الكلمة موجز مذاهب العلماء في هذا الموضوع ، ثم  
نبين لك ما كان عليه العمل في محاكم مصر الشرعية وما صار العمل

(١) ، بعض العلماء لا يرون ضرورة وجود عيب من وجوه ، وهو كان  
عيب وجوه من كان عيباً له في حد ذاته كان عيباً في حد ذاته

عنه بعد صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠

ذهب أبو حبيبه وأبو يوسف رحمهما الله إلى أن العيوب التي  
يجب - للزوم عقد الزواج - أن يكون الرجل خاليا منها خمسة  
عيوب، وهي: الحب، والعمه، والخصاء، والتأخيد، والحيوة؛  
أما الحب فهو أن يكون الرجل معطوع أعصاب الناس، وأما العمه  
فهى أن يكون الرجل غير مستطيع أن ينص إلى امرأته سببا ما،  
وأما الخشاء فهو أن يكون الرجل مروج الخصيتين، وأما التأخيد  
فهو خمس الساحرات أرواحهن عن غيرهن من النساء، ولو وجدت  
المرأة روحها متصفا بإحدى هذه الصفات، ولم تكن عالمة بحاله وصل  
العقد، كانت بالخيار بين أن تنق معه وأن رفع أمرها إلى القاضى  
طالبة منه تظليفا عليها، فإن اجازت النساء معه على ما به من عيب لم  
يكن لأحد أن يجبرها على مرافقه، لئلا يهاولا غيره لأن ضرر هذه  
العيوب إنما يلحقها هى وحدها

ودذهب الشافعى<sup>(١)</sup> وأحمد رحمهما الله إلى أن العيوب التي يجوز  
المرأه أن تطلب مسح الزواج بكل واحد منها خمسة عيوب، وهى:  
الجب، والعمه، والحيوة، سوء أطق الحيوة ثم تقطع، وسواء  
أقصر العلاج أم لم يقله، وأخذل وأضرع صرمان من الحيوة،

(١) قد ذهب لك د ٢ ١٥٠٠٠٠ من (٤ ٢٢٥) ر ٢٠٠٠  
الحى ٢٠٢

والخدا . وهو عنه يحترق منها العصور الذي تزل به ثم يسود ثم  
يقطع ثم ينفذ ، والعرص . وهو يياض في الجلد يذهب دم الخلد  
وما تحته من اللحم ، فبدأ وحدثت الروحنة بزوحها عينا من هذه  
العيوب كان لها أن ترفع أمرها إلى القاصي تطيب منه مسح الزواج .  
فإن رصيب الإقامة معه على مدته من رصيب ، فإن كان العيب هو الجب  
أو العدة لم يكن لأحد أن يحرقها على قراعه ، وإن كان العيب واحداً  
من الثلاثة لأخرى كان لوليها العصب أن يطلب مسح رواجها إذا  
كان أحد هذه العيوب مقارناً لعقد الروح . فإن طرأ بعد العقد لم يكن  
لوليها أن يطلب مسح الزواج ، وهو من مدتهم صريحة في أنه لا خيار  
للزوجة بعيب من العيوب سوى هذه العيوب الخمسة التي ذكرناها ، ولا  
فرق بينهم بين أن يكون العيب موجوداً ، الرجل قبل العقد وأن  
يحصل له بعد العقد ، ويشترط عدم في المسح بسبب العيب شرطان :  
أحدهما : العور ، وحدث أن يطلب الزوجة إلى القاصي مسح  
الزواج من فور حصول العيب ، أو من فور علمها به ، أو من  
فور ثبوته .

والشرط الثاني : أن يكون المسح على يد القاصي ، فلا تستند  
هي وحدها ، ولا مع الروح ، فالمسح

ودعه مالك إلى مثل مذهب إمامه الشافعي وأحمد في تحديد

العنوب ، غير أنه يرى أن التعريق العيب طلاق لا مسح

وذهب محمد بن الحسن الشيباني إلى أن العنوب الحسة التي ذكرها  
الشافعي تغضي المرأة حتى طلب التعريق بينها وبين زوجها ، وعند  
ذلك بأن كل واحد منها يتمسك معه على الواحدة أن تصل إلى حلقها  
لمعنى في أرواح فوح أن يعطيه أخبار دعاء للضرر عنها لأنه  
لا طريق لها إلى الخلاص من الأرواح إلا ذلك (١) ، وهذا التعليل  
الذي سمعته بعيد أن كل عيب تغدر معه على أرواح أن تصل إلى  
حلقها — وهو الاستمتاع بالروح — مع أنه فاه يعطيه أخبار في  
أن تطلب من القاضي التعريق بينها وبين زوجها لا تجزم نسوا  
إلى محمد رحمه الله أقول: بعطاء الأرواح أخبار في طلب التعريق بكل  
عب مستحکم لا يمكن التمسك منه

وقد كان العمل في هذه المسألة يذهب أو يحسمه وأبي يوسف  
لدى قدم ذكره إلى أن صدر في عام ١٩٢٠ القانون رقم ٢٥ فأحد  
المشرع المصري يذهب محمد بن الحسن الشيباني في قصر على أن أرواح  
أن تطلب التعريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيبا مستحكما  
لا يمكن التمسك منه أو يمكن بعد زمن طوي ولا تفكها لمقام معه إلا  
بضرر ، كالجنون والجذام ، المرض ، سواء كان ذلك العيب بالروح

(١) انظر فتح القدير والمنايا هاشم (٢ - ٣٧٨)



قبل العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم ترص به ، فإن تزوجته  
عائلة بالغيث أو حدث العيب بعد العقد ورصبت به صراحة أو  
دلالة بعد عليها فلا يجوز التبريق ، <sup>(١)</sup> كما نص على أن ، العرق  
بالغيث طلاق ، <sup>(٢)</sup> وعلى أنه ، يستعان بأهل الخبرة في العيوب  
التي بطلت فصح الرواح من أهلها ، <sup>(٣)</sup>

وقد صار العمل الآن بعد صدور هذا القانون على ما يأتي :

(١) عيوب الروح التي يسوع الروح أن تطلب بسببها التبريق  
بينها وبين روحها غير محصورة ، ولكن المدار في كل واحد منها  
على أن يكون عيباً مستحقاً لاعتكاف البره منه أو يمكن البره منه  
بعد زمن طويل ولا نستطيع الروح أن تعيش معه إلا بصبر ،  
وهذا نطاق مذهب محمد من الحسب الشيعاني بعد التأويل فيه بما  
ذكرنا عند تقرير مذهبه

(٢) يستعان أهل الخبرة من الأطباء في معرفة العيب نفسه ،  
وفي معرفة ما إذا كان هذا العيب قد تحقق فيه الأوصاف التي  
حددها نص القانون الذي ذكرناه ، فإذا قرر الأطباء انطباق هذه  
الأوصاف على العيب القائم لروح عينا أن للروح مسوعاً شرعياً

(١) هذا نص المادة الخامسة من قانون الذكور

(٢) المادة السادسة ،

(٣) المادة السادسة عشرة من

لطلب التخليق منه

(٣) إذا ادّعى الزوج أن روحها محبب وطلت تطيقها منه ، واستكلت دعواها الشروط المعتدة ، وثبت أنه محبب حقيقة ، طلدها القاضي عليه في الحال ولم يبطره لأب الحث أمر حتى تمكن معرفته في الحال ، وليس ثمّة فائدة ترتجي من انتظاره ، وهذا حكم يوافق مذهب جميع علماء الحنفية ، ومثل ذلك لو كانت تدعى أنه أيرص أو محبب ، وحكمه يوفق ما ذهب إليه محمد بن الحسن رحمه الله

(٤) إذا ادّعى الزوجة أن روحها غير أم حصي وطلت تطيقها منه لأنه لم يصل إليها نسب نكته بإب أقر الروح ، أنه لم يصل إليها لم يطلق عليه القاضي في الحال ، بل يُنصره سنة قرينة تامة لينتير له بمرور الفصول الأربعة المجددة ما إذا كان عمره عن مباشرة النساء لعارص يرول أو يعيب مستحكم وهو العنة . وأسداء السنة التي تحبس مدة انتظار يكون من يوم الحضيمة . مهما إذا كان الروح صحيحاً حالياً من الموضع الشرعية والحكم التي تمنعه من المباشرة فإن كان مريضاً أو به مانع حسي أو شرعي كان تنده السنة من يوم برثته وروال المانع . ولا نحسب من السنة أيام عيبتها أو مرضها أو مرضه ، فإذا انقضت السنة كلها وزجعت الزوج إلى القاضي طالبة التخليق طلقها منه ، وإن أسكر الزوج دعواها وادعى

( ٢٦ - الاحوال النكاح )

أنه وصل إليها فإما أن يكون قد تزوجها نيب وإما أن يكون قد  
 تزوجها مكرراً . فإن كان قد تزوجها نيباً فالقول حينئذ قوله يمينه ،  
 وإن حدث أنه وصل إليها طلعت دعواها ، وإن سكت عن اليمين اعتبر  
 سكوته تصديقاً له فتشعل منه حرية تامة على الحور الذي بيناه ، وإن  
 كان قد تزوجها مكرراً بحث القاصي امرأتين يثق بهما ليعرفا حالها  
 فإن قالت : هي الآب نيب ، فالقول حينئذ قول الزوج يمينه أنه  
 ماشرها وأن روال سكارها ، المباشرة ، وذلك لأن الطاهر يشهد له ،  
 والقول قول من يشهد له الطاهر مع يمينه ، وإن قلنا : هي الآب  
 سكر على ما كانت : أمهته القاصي سنة تامة على ما بيناه ، وإذا انقضت  
 السنة كلها وعادت الروحة إلى القاصي مصرة على طلب التطبيق منه  
 لأنه لم يصل إليها طوال السنة بحث القاصي امرأتين يثق بهما ،  
 فإن قلنا : هي الآن نيب ، كان القول للزوج يمينه ، لأنه لما ثبت  
 لـ روال سكارها شدة المرأتين علما أنها كاذبة في أنه لم يصل  
 إليها طوال السنة ، وإن قلنا : هي سكر على ما كانت قبل الإسهال ،  
 طبق عليه القاصي ، وهذا التخصيل مذهب عامة علماء الحنفية <sup>(١)</sup> ،  
 ووجه الحكمة فيه أن العنة عيب يجاز فيه أهل الحرية من الإطباء  
 وأيسر لهم فيه رأى قاطع يمكن معه الجرم بأب الشفاء منه غير مكر

(١) انظر حاشية ص ٤٠٢ (٢ - ٩١٨ بلاق) وضع القيد (٢ - ٢١٥)

أو يسور ، وربّ رجل لا يصل إلى مرأته في الصف ويص إلى إليها في الشتاء أو في الربيع أو في الحريف ، ويحو ذلك ، فلما كان الأمر هذه المدة أتجلاه سنة كاملة ثم عليه "فصول الأربعة" كاه ، حتى إذا مرت عليه ولم يص إلى إليها علما أن مرضه مستحکم لا يمكن البرء منه ، وأنه ليس عارضا سريع الزوال ، بخلاف الحب فيه كما قد... حتى تمكن معرفته والإيهال معه لأفائده

(٥) العرقه التي تحدث بسبب العيب تكون طلاقاً مان لأن العصود بهذا التفريق - وهو دفع العقد عن الزوجة - لا يحصل إلا باليوقة : إذ لو كان طلاقاً رجماً لأمكن للروح أن يراجعها بمير رصاها فيعود الطام الذي فرطنا منه وهذا الحكم هو مذهب الحنفية ، وافقهم عليه مالك وسعيد الثوري

#### ١٤٨ - تطليق القاضي بسبب العرد

قد عرفت فيما مضى<sup>(١)</sup> أن من واحد كل واحد من الزوجين فس الآخر أن يُخص معشرته ويخلص له في سرد وعلايه لثماً حياتهما وتشت لهما أسباب العشرة بالمعروف ، وعرفت أيضاً<sup>(٢)</sup> أن المرأة لو أساءت إلى زوجها كان له أن يؤدها ليردّها عن هذه

(١) انظر ( ص ١٥٨ من هذا الكتاب )

(٢) انظر ( ص ١٥٠ )

الإساءة بما أعطته الشريعة من ولاية تأديبها

ومهما يكن من شيء فإن علماء الشريعة الإسلامية يجمعون على أنه لا يجوز للرجل أن يضرب زوجته ضرباً مبرحاً، ولا أن يتجسس حقوقها التي جعلتها لها الشريعة : من النفقة، والقسم، وحسن المعاملة ، وأنه إن أفل شيتاً من ذلك فهو ظالم ، ولكم احتسبوا فيما لو طلقها وجار عليها : هل يجوز لها أن تطلب إلى القاضي أن يطلقها منه ؟ وسذكر لك آراء علماء هذه الشريعة ، ثم دين ما كان عليه العمل في محاكم مصر الشرعية وما صار العمل عليه الآن

مذهب الحنفية أن المرأة التي يجوز عليها زوجها في القسم مثلاً أو يؤذيها بالضرب ونحوه لا تملك المطالبة بالتعريق بينها وبينه ، ولكم تملك أن تطلب إلى القاضي بهية عما تشكو منه وتبرره ، وأن على القاضي أن يهـ أول مرة ويأمره بالعدل وحسن العشرة وبعطه ، فإن عاد عرره بما يراه رادعاً له ، ولكنه لا يحبسها إذا كانت الشكوى من الجور في القسم (١)

ومذهب الشافعية أن سوء حال الزوجين إما أن يكون واحداً إلى شئور المرأة وإما أن يكون راجعاً إلى إيداء الرجل لها وإما أن يكون راجعاً إلى إساءة كل منهما الآخر ، فإن كان مرجعه إلى

بشور المرأة فإن للرجل ولاية تأديتها بمراتبها الثلاث كما في مذهب  
 الخفية ، وإن كان واجدا إلى إساءة الرجل لها وإيذائها بصرف  
 أو غيره ، بلا سبب منها ، رجعت أمرها إلى القاصي ، فإذا ثبت ذلك  
 عنده راه ولا يعرره أول مره ، فإن عاد إليه وظلمت تعزيره عزيره  
 بما يليق به ، وإن كان راجعا إلى إساءة كل واحد منهما فلا حر مان  
 ادعى الروح أنها لا تطيعه ولا تقوم له بواجباته وادعت الروح أنه  
 يؤذيها وحت على القاصي أولا أن يتعرف حالها بحرفقة يعرف  
 حالها بجوار أو غيره ، فإذا تبين له أن أحدهما ظلم منه من طامه  
 ولو تعذر يابيق به ، فإن اشد الشئ بينهما وجب عليه أن يبعث  
 حكيم ليصلحهما شفاق بينهما ، ويجب أن تتوفر في الحكيم أربعة  
 شروط ، وهي : الإسلام ، وحرية ، والعدالة ، والمعرفة بما يقصد  
 منهما ، ويُسَرُّ أن يكون الحكيم زحائيا ، وأن يكون أحدهما  
 من أهل الروح والثاني من أهل الروحة ، واختلف قولهم فيما يملكه  
 الحكيم فمدح قولُ أنهما لا يبدكان إلا الصلح بينهما بما يزيانه ،  
 وهذا مسمى على أن الحكيم وكيلان . نعم إن وكل الروح حكمه في  
 الطلاق ملك الطلاق ، لو قيل لا للحكيم ، وإن وكلت الروحة حكمها  
 في بدل مال ملكه بالتوكيل أيضا ، والقول الآخر أن للحكيم أن  
 يعلا ما يريانه من الصلح بينهما والتفريق بينهما بغير أو غير

عنصر . وهدى منى على أن الحكيم واليد ، والدليل على القول  
الثاني أن الله تعالى سماهم حكيمين ، وذلك في قوله سبحانه : ( وَإِنْ  
جُنْتُمْ يُثَبِّتْ بِهِمَا فَاغْلُظْ أَعْيُنَكُمْ عَنْ أَنْ تَأْتُوا بَأْسَ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَرْزُقْكُمْ  
إِذْلًا تَحْتَ يَدَيْهِ )<sup>(١)</sup> وروى أن علياً رضي الله تعالى عنه  
أراد أن يبعث رجلين فقال لهما : أتريين ما عليكما ؟ عليكما إن رأيتما  
أن يحمد جميعاً وإن رأيتما أن تفرقا فارقهما . فقال الرجل : أما هذا  
فلا ، فقال علي : كذبت ، لا والله لا تفرح حتى ترصى بكتاب الله لك  
وعليك . فقامت المرأة رصبت بكتاب الله لي وعلي<sup>(٢)</sup>

ومذهب ابن كعب<sup>(٣)</sup> أن الروح إذا كان يصير روحه بالصرير  
ويحرق كالإكرام على من أمر حرام كان لها أن ترفع أمرها إلى  
العرسى ، وكان لها أن تطلب من القاضي تأديبه وحرره له كلف  
أدبه عنها ، كما أن لها أن تطلب الطلاق منه ، فإن طلقت من القاضي  
كفها عنها وعطه أول الأمر . من له ما يحب على الروح من حسن  
مؤشرة زوجته وما عسى أن يترقب على سوء المؤشرة من تفرق الشدة  
وصباح الولد إن كان . فإن أحدثت المؤعطه فيها ، وإن جاءته ثابته

(١) سورة البقرة ٢٥٦

(٢) سورة البقرة ٢٥٦ (٣) سورة البقرة ٢٥٦ (٤) سورة البقرة ٢٥٦

(٥) سورة البقرة ٢٥٦ (٦) سورة البقرة ٢٥٦

(٧) سورة البقرة ٢٥٦ (٨) سورة البقرة ٢٥٦

مجهز أنه لم يَنْتَه ضرره ، فإن استمر الإشكال بينهما مع حكيم .  
ويجب على الحكمين أن يتسعين في إصلاح ذات يدهما وتأليف  
فسيهما على المودة وحسن المعشرة . فإن تعدد علمهما ذلك نظرا  
فيمس تحيء الإساءة من جهة إلى صاحبه . فإن كانت الإساءة تأتي من  
قبل الروح صافيا الروحنة عليه بغير عوض . وإن كانت الإساءة تأتي  
من قبل الزوجية كان لها أحد أمرين

الأول . أن يأتيها الروح عليها ، بمعنى أنها يحصل له أميا عليها  
بالعدل وحسن المعشرة .

والثاني . أن يفرقا بينهما بعوض بأحداهما . وبحور أن يكون  
هذا العوض أقل من صدقاتها الذي أحده كما يجوز أن يكون مساويا  
لصدقاتها وأن يكون أكثر منه

وإن وجدا أن كل واحد منهما يشارك الآخر في الإساءة  
إلى صاحبه . فإن استطاعا أن يهدأ بينهما أشد إساءة إلى صاحبه كان  
أشدهم إساءة كأنه المنيء وحده . وإن لم يمكنهما معرفه أيهما أشد  
إساءة أو عرقا أن إساءة كل واحد منهما إلى صاحبه مثل إساءة  
صاحبه إليه في المذهب رأيا . أولها . أن على الحكمين أن يظنفا  
الروحنة بغير عوض ، وتبينهما . أن عليهما أن يطلقها بعوض ، وجرى  
على هذا الرأي الثاني أكثر علماتهم



ويشترط في الحكمين عدم أربعة شروط ، وهي ، الذكورة ، والعدالة ،  
والرشد ، والعلم بما هما سبيله ، ولا يجوز تحكيم النساء ولا الصبيان  
ولا العبد ولا المحايين ولا الكفار . لا المسقة ولا السفهاء ولا من  
لا علم عندهم بأحكام الشور والصلح . ثم إن وجد حكام من أهل  
الروحين وأمكن تحكيمهما وجب تحكيمهما ولم يجز للقاضي أن  
يسقط أحدهما ، ويبدل كونه الحكمين من جيران الروحين ، ولا  
يشترط رضا الروحين بما يحكمان به .

وقد كان العمل في هذه المسألة يمتدح مصر الشرعية على مذهب أبي  
حنيفة أسي قدما ذكره ، ثم رأى المشرع المصري أن يقتبس أحكامها  
من مذهب الإمام مالك الذي بيانه ، مصر في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩  
على أنه ، إذا ادعت الزوجة إصرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام  
النشر بين أمثالها يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق ، وحينئذ  
يطبقها القاضي طلاقه بانه . وإن انتصر ، وعجز عن الإصلاح بينهما ؛  
وبدأ رفض الطلاق ثم تكررت اشكوى ولم يثبت انتصر ، امتنع القاضي  
حكمين وقضى .<sup>(١)</sup> كما نص على أنه « يشترط في الحكمين أن يكونا رجلين  
عذلين من أهل الروحين إن أمكن ، وإلا من غيرهما ممن له خبرة بحالهما  
وقدرة على الإصلاح بينهما »<sup>(٢)</sup> كما نص على أنه يجب « على الحكمين

أن تعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين وببدلا جهدهما في الإصلاح ،  
 فإن أمكن على طريقه مُعَيِّنة قَرَأَها ، <sup>(١)</sup> و « إذا عجز الحكيم عن  
 الإصلاح وكانت الإساءة من الروح أو مهبط أو جَهِيلُ الحُلْ قَرَأَ  
 التَّصْرِيقَ بِطَلْفَةِ ثَانِهِ » <sup>(٢)</sup> و « إذا حلف الحكيم أَنْزَمَهُمَا الْقَاضِي بِمُعَاوَدَةِ  
 الدِّخْتُ ، فَبِنِ اسْتِمْرَارِ الْخِلَافِ بَيْنَهُمَا حُكْمٌ غَيْرُهُمَا » <sup>(٣)</sup> وَجَبَ « عَلَى  
 الْحَكِيمِ أَنْ يَرْوِيَ إِلَى الْقَاضِي مَا تَقَرَّرَ مِنْهُ ، وَعَنِ الْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ  
 بِمُقْتَضَاهُ » <sup>(٤)</sup> وَأَمَّا تَرَى أَنَّ هَذِهِ الصُّوُصَ وَاقْتِنَاهَا الْفَرْعَ فِي مَعْنَاهَا  
 لَا تَخْرُجُ عَنْ صُورِ مَذْهَبِ الْمَالِكِيَةِ الَّتِي فَرَعَاهَا مِنْ قَبْلِ ، وَعَلَى هَذَا  
 يَكُونُ الرَّجُوعُ فِي تَفْصِيْلَاتِ هَذَا الْمَوْضُوعِ إِلَى مَذْهَبِهِ .

#### ١٤٩ - التَّطْلِيْقُ بِسَبَبِ غِيَةِ الرُّوْحِ

قَدْ قَدَّمْنَا الْقَوْلَ <sup>(٥)</sup> فِي مَعْنَى زَوْجَةِ الْغَائِبِ ، وَبَيْنَا مَذَاهِبَ عُلَمَاءِ  
 الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَيَانًا شَافِيًا . وَامْرُؤُ الْإِنِّ بَيَانُ أَنَّهُ  
 قَدْ جَرَى عَمَلُ الْحَكَمِ الشَّرْعِيِّ لِمَصْرِيهِ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ عَلَى مَقْتَضَى مَذْهَبِ  
 الْمَالِكِيَةِ . وَذَلِكَ بِمَذْهُورِ الدِّخْتُ رَقْمُ ١٥ لِسَنَةِ ١٩٢٩ إِذْ قُصَّتْ  
 الْمَادَّةُ الثَّانِيَةُ عَشْرَةَ مِنْ هَذَا الْقَوْنِ بِأَنَّهُ « إِذَا عَابَ الرُّوْحُ سَنَةً فَأَكْثَرَ  
 ، لَا عُدْرَ مَقْصُولٍ جَارٍ بِرُوحِهِ أَنْ تَطْلُبَ إِلَى الْقَاضِي تَطْلُعَهَا بِأَنَسَا ،  
 إِذَا تَقَرَّرَتْ مِنْ نَفْسِهِ عَمَّا ، وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ تَسْتَطِيعُ الْإِصْهَاقُ مِنْهُ ، وَيَبْتَغِي

(١-١) هَذِهِ الصُّوُصُ مَوْجُودَةٌ فِي الْمَذْهُبِ الْمَالِكِيِّ فِي مَذْهَبِهِ الْمَالِكِيِّ .

(٥) انظر (ص ٢٦٨ من هذا الكتاب) .

المدة الثالثة عشرة طريق السير في هذه الدعوى حيث نصت على أنه « إذا  
 أمكن وصول الرسائل إلى العتبات صرت له القاصي أجلاً ، وأعدت إليه بأنه  
 يطلقها عليه إن لم يحضر الإقامة معها أو بقلها إليه أو يطلقها ، وإذا  
 انقضى الأجل ولم يضر ولم يضره عمداً مقولاً فرق القاصي بينهما  
 تطلقاً ، وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى العتبات تطلقها القاصي  
 عليه بلا إعتذار وضرب أجل »

وعلى هذا صدر طريق السير في هذه الدعوى على الطريقة الآتية .

(١) إذا جاءت أروحة تدعى على روحها أنه عاتب عنها سنة  
 فأكثر فلا عذر مقبول وطأت - مع هذا - تطلقها عنه لأنها متصررة من  
 مدة عنها هذه المدة الطويلة . طأته ، ادعى إثبات هذه الوقائع أولاً : وإذا  
 أثبت أن فلاناً روحها ، وأنه عاتب عنه ، وأن مدة عيبه سنة أو  
 أكثر - لم ينظر القاضي في أن هذا الروح قد ترك أروحة مالاتهق  
 منه أو لم يترك لها شيئاً لأن وجود المال - وإن كثرت - لا يمنع من  
 طلب الزوجة التطليق للعبية ، وبما ينظر القاضي إلى مكان إقامة هذا  
 العاتب ، وحديثه إما أن يكون مكان عيبه معلوماً وإما أن يكون غير  
 معلوم ، وإذا كان مكان عيبه معلوماً فإذا أن تكون مكاتبة ممكنة وإما  
 أن تكون الكاتبة إليه غير ممكنة كما لو كان في زمان حرم وهو يقيم

في البلاد دولة انقطعت لصلات يدها وبين بلد الروحة ، فهذه ثلاث حالات .

( ٢ ) إذا كان مكان عيبة الروح غير معلوم ، أو كان مكان غيبته معلوماً ، ولكن مكانته غير مؤكدة فإن القاصي يطلق روحه عليه في الحال طاقة مائة .

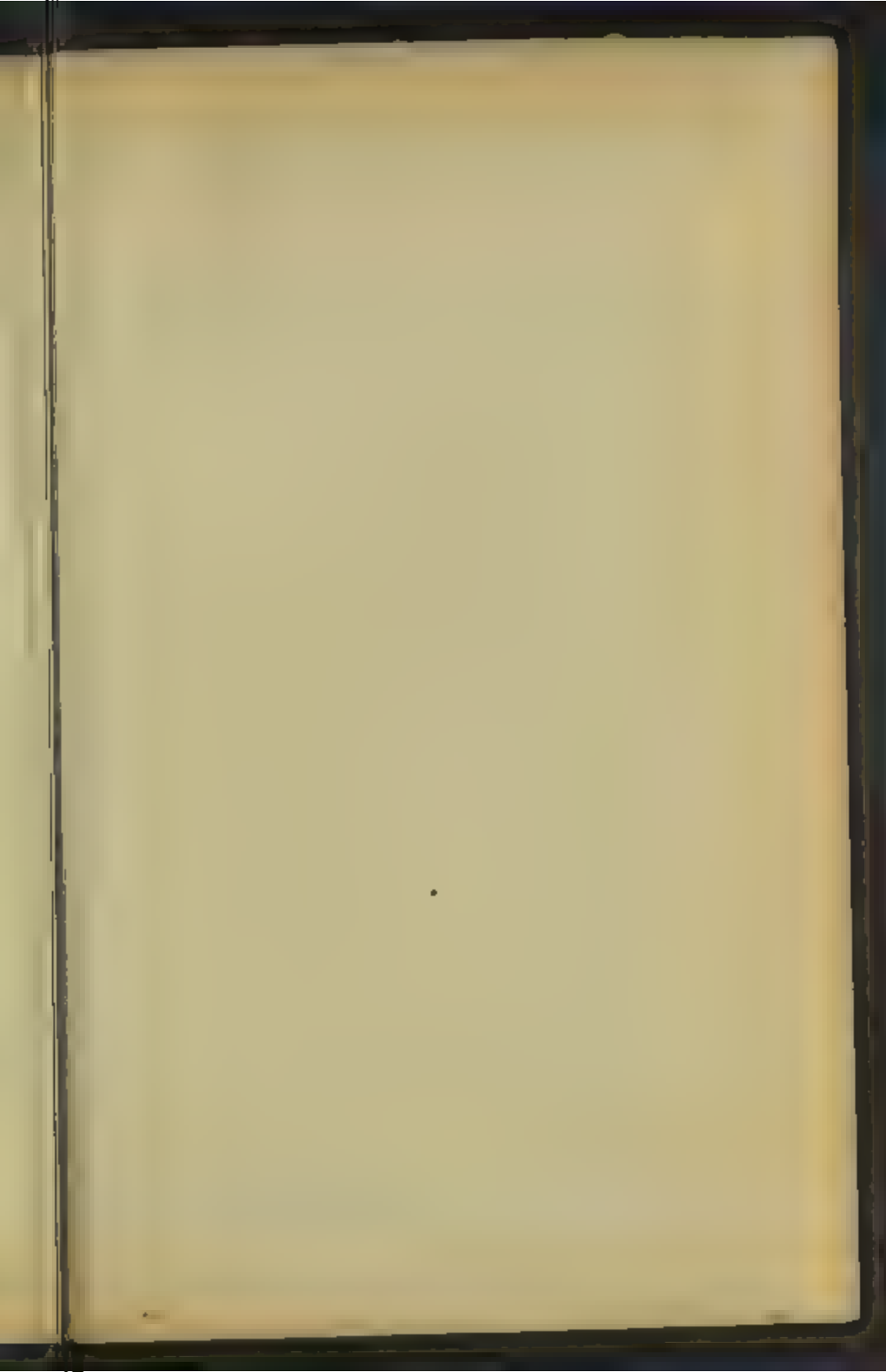
( ٣ ) أما إذا كان مكان عيبة الروح معلوماً وكانت مكانته مع ذلك مؤكدة فإن القاصي لا يطلق عليه إلا بعد أن يكتب له يطلب إليه أن يفعل إحدى خصال ثلاث : الأولى . أن يحصر إيقيم مع روحه في يدها والثانية أن يقل روحه لتقيم معه في يده والثالثة أن يطلق روحه ، ويحدد له القاصي أمدً يفعل فيه واحدة من هذه الخصال ، ويذكر له أنه إذا انقضى هذا الأمد ولم يفعل واحدة منها فإنه يطلق عليه روحه طرفة بصره ، وإذا انقضى الأمد الذي حدده له القاصي ولم يفعل واحدة من الخلال التي ذكرها ، ولم يدعها مغبولاً ، سواء أجاب على كتاب القاصي إليه أم لم يجب ، فإن القاصي يطلق عليه روحه طرفة بصره .

والحكمة في ذلك أن مقام الروحة وحدها وروحها بعيد عنها الرمن الطويل أمر لا تختمله الطبيعة في الأعم الألعاب ، حتى ولو ترك لها الروح ما لا تستطيع إلا أن تدعو به على نفسها

١٥٠ - التطبيق خمس الروح

قد يفتقر الروح جريمة يستحق سببها السجن الطويل : فتقع روحه في الحرج وينصح مقامها على هذا الحال الرقن الطويل أمراً شافيا لا تختمه الطبيعة الإنسانية ، ولو كان بيده من مال زوجها ما نستطيع الإتيان منه على نفسه ، وقد رأى المشرع المصرى أن علاج ذلك واجب اجتماعي ' تحتم ' ومذهب أو حبيبه وأصحابه - وهو الذى كان عمل المحكم الشرعة لمصرية به وحده - ليس فيه من الأحكام ما نعلم به هذه الحالة ، كما أنه ليس فى مذهب المالكية - وهو الذى أخذ المشرع أحكام التطبيق لبيعة الروح ولاصر - نص صريح فى حوار تطبيق ' تخصى روحه المحمور إذا طلت الروحنة ذلك منه ؛ ولكن ' فيه نص صريح ' لا تخصى أن يطلق الزوجة إذا عاب زوجها عنها عدة طويلة ونصرت هي لذلك وطلت الطلاق ، على نحو ما نذكره فى المبحث السابق ، ولم يفرقوا بين من تكون عينته عن روحه باختياره بحيث يمكن من قطعها لو أراد ذلك وبين من تكون عينته قهراً ' مع بحيث لا يمكن من قطعها لو أراد . وفيه نص على أنه يجوز تطبيق ' روحه الأسير إذا تصررت وطلت التطبيق عليه ' فمن أجل ذلك رأى المشرع أن الزوج الذى حكم عليه سبباً بالسجن ثلاث سنين فأكثر ' يساوى العائت الذى طالت عينته سه فأكثر فى

احتمال تنصر روحه من نُعده عنها ، كما يساوى الأسير في ذلك ،  
فأجار لروجه أن نطلب التطبيق عليه بعد سنة من تنصبه ، فصار عمل  
الحاكم الشرعية المصرية حاربا على أنه إذا صدر على الروح حكم بسجنه  
ثلاث سنين فأكثر ، وصار الحكم نهائيا ، وروحه بعد مضي سنة من  
تاريخ سجنه أن ترفع الأمر إلى القاضى نطلب منه تطبيقها عليه  
لتنصرها من نُعده عنها هذه المدة الطويلة ، وبحسب عليها أن تمت حسنة  
أشياء : الأول أنه قد صدر حكم بسجن روحها ، والثاني أن مدة  
هذا الحكم ثلاث سنين فأكثر ، والثالث أن هذا الحكم قد صار نهائيا ،  
والرابع : أنه نُعِدَ على زوجها فعلا ، والخامس أنه قد مضت سنة  
فأكثر من تاريخ ابتداء تعبيده عنه ؛ وبقي أثبت ذلك وادعت أنها  
متنصره من نُعده عنها طبقا لماضى من حكمة دونه .



كتاب الخلع



الخلع معناه في اللغة الشُّعْ أو الإزالة . نقول : حَمَمْتُ الثَّوبَ ونحوه ، إذا أَرَعْتَهُ عَلَيْكَ ، ومعناه في الشريعة الإسلامية ، حُلُّ عُقْدَةِ الزَّوْجَةِ ، لفظ الخلع وما في معناه ، في مُقَابِلِ عَقْوصٍ تَدْرُمُ بِهِ الْمَرْأَةُ ، ويقال نَصِمَ الْخَاءُ أَوْ فَتَحَهَا فِي الْمَعْيِينِ اللَّغَوِيَّ وَالشَّرْعِيَّ<sup>(١)</sup> ، ومن العبء مَنْ يَخْصُصُ مَصْرُومَ الْخَاءِ بِحُلِّ عُقْدَةِ الزَّوْجَةِ وَمِفْتَاحِ الْخَاءِ بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّ

ومثاله أن يقول لرجل أروحتك حَالَ عَتَلِكِ عَلَى حَسْبِ دِيَارٍ أَمْثَلًا ، فنقول هي : قلت ذلك .

ولمَّا كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ كَأَنَّهُمَا الْآخَرُ ، كما ورد في قوله تعالى (أَمْرٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْ يَنْظُرُوا إِلَيْنَا فِي الْآخِرَةِ) استعار علماء الشريعة لفظ الخلع لحل ما بينهما من الأصرة التي حَمَلَتْ أَحَدَهُمَا لِأَمْرٍ الْآخَرِ .

وهذا لما في تعريف الخلع عند علماء الشريعة ، من حُلِّ عُقْدَةِ الزَّوْجَةِ ، هو بمنزلة الخلع في التعريف ، فشمل الخلع والأصلاق والعسح ، لأن كل واحد من هذه الثلاثة عبارة عن حلِّ عُقْدَةِ الزَّوْجَةِ

(١) من غير (٢) من غير

(٣) من غير (٤) من غير

وقولنا . يعطى الخلع ، يخرج به الطلاق والعصم : فلو قال الروح لزوجته . أنت طالق على منه دينار ، أو أنت خالصة عني أن تعطى ما أعطيت من الصداق . أو نحو ذلك . فعالت : قسب . فإنه يكون طلاقاً على مال ولا يكون حراً . . . . . سمعوا قسباً الفرق بينهم

وقولنا . في تعديل عوض تلزم به المرأة ، يخرج به الطلاق ولا عوض إذا كان يعطى الخلع . كأن يقول الروح حدثت . ولا يرد عني ذلك . وحكم هذه الصورة حكم سائر كتابات الطلاق . وكأنه قد قال لها . أنت حرة ، أو أنتك . أو خلصك . . . ما أشبه ذلك . وحيث أن نوى الروح به الطلاق وإما ألا ينوي به الطلاق . فإن نوى الروح به الطلاق فقد نفذ ذلك . . . . . مدعى الخصم<sup>(١)</sup> على اعتباره طلاقاً باتاً ، وأن العمل في هذه الأيام بمحكم مصر شرعة على اعتباره طلاقاً رجعيّاً . وإذا لم ينو الروح به الصلح لم يقع به شيء لا عند الخصم ولا على ما عليه العمل الآن

ومن هنا يتبين لك أنه لا بدّ - لا اعتبار بصفة جمعاً تنوب عنه أحكامه التي سذكرها فيما مضى - من جمع ثلاثة أشياء

الأول . أن تكون يعطى الخلع وما أحدهما كالاختلاع . والمخامعة . أو ما يؤدّى معناه كالمبارأة .

(١) انظر ابن عابد ( ٢ - ٦٨١ )

والثاني : أنه لا بد من ذكر العوض .

والثالث أنه لا بد من قول الروجة : فلو قال لها : خالعتك سي  
مائه ، ولم ترد عليه - لم يصح حننا

### ١٥٢ - حكم الخلع

الخلع صُرْتُ من الطلاق له صورة تخصه ، وقد ذكرنا فيما مضى  
أن الطلاق بوجه عام مكروه وأنه أفعى الحلال إلى الله تعالى .  
ولكنه قد يحصل شقاق بين الزوجين ، وقد يتهدد على المصلحة  
من أهلهما أن يوقعوا بينهما . فإذا صار أمرهما إلى ذلك لم يسكن  
أحد منهن أن يطلقها على مال أو بدونه . وقال الله تعالى :  
« لا تجل لكم أن تأخذوا مما آتيتكموهن شيئا ، إلا أن يتحافا ألا  
يقضا حدود الله » . « فإن رجعتن ألا يقضا حدود الله فلا جناح عليهما  
فيما افترتا » . « وقال حين سأله (وأتوا النساء صدقاتهن نحلة) »  
« فإن طعن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هينا مريئا » . « وروى  
المحدثون أن جميلة بنت سهل امرأة ثات بن قيس بن الشساس  
جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقالت : يا رسول الله ،  
لا أنا ولا ثات ولا . . . أذناني ، وسألته أن يطلقها على حديقتهما .

(١) سورة النساء ، الآية ٢٢٨

(٢) سورة النساء ، الآية ٣

أصديها إياها . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم . • حيد الحديفة  
وطلقها تطليقة .

١٥٣ - صفة الخلع

الخلع من جانب الروح بمين ، وذلك لأن الروح بمخالته زوجته  
قد علق طلاهما على قولها أن تعطيه ما ذكره من الدل ، أفلا ترى  
أنه - حين يقول لها . خالعتك على مائة دينار - إنما يقصد معنى إن  
أديت لي مائة دينار فقد خالعتك من رباط الروح الذي يربطك في  
والعالمين بمين وهو من جانب الروح معاوضة ، وذلك لأن الروح  
تقصد بقولها إعطاه ذلك الدل لذي ذكره اقتداء بمينها . ألا  
ترى أنها - حين تقول له . خالعتك . أو حين تقول له . خالعتك على مائة  
دينار - إنما تقصد معنى . رصت أن أشتري منك مائة دينار ،  
وإذا كان الأمر على هذا الوجه كان العقد بالطر إليها عقد معاوضة  
ومن أحكام البين أن من صدرت منه مجرد صدورها ، وأنه  
لا يجوز له أن يشترط فيها الخمار لنفسه ، ويجوز له أن يبيعها على  
ما يريد من الثمن وط ، كما يجوز له أن يبيعهما إلى ما يريد من الثمن  
المستقل ، ولا يشترط فيه الرضا بل تعقد ولو كان من صدرت منه  
مكرها عليها . ومن أحكام عقود المعاوضات أن لا تنرم الموجب لها  
بمجرد إيجابها . وإنما تنرم بعد قول أطراف الثاء ، وأنه يجوز فيها

اشتراط الخيار ، وأنه لا يجوز تعلقها على الشروط ولا إضافتها إلى  
رمان مستقل . وأنه يتمين فيها رضا العاقد وعمله بمعنى العبارة الدالة  
عليها . وإذا كان الخلع بيمين من جهة الروح وحب أن تطبق عليه جميع  
ما نطقه على يمين بالطر إليه . وإذا كان معاوضة من جهة الروح  
وحب أن تطبق عليه جميع ما نطقه على مفود المعاوضات بأسطرارها .

وعلى هذا ترتب الأمور الآتية :

(١) إذا ابتدأ الروح الصيغة<sup>(١)</sup> فقال : خالعتك على مائة دينار ،  
لم يكن له بعد أن قال ذلك حق في الرجوع عنه . لا بعد قبول الروحة ،  
ولا قبل قولها . ولم يحل له أن يفسخ هذا العقد ، ولا أن ينهي زوجته  
من القبول . ولا يصح له اشتراط الخيار لنفسه . ولا يحل على روحته  
القبول في المحس . وهذه الخمسة مترتبة على أنه لا رجم له بمجرد صدوره  
منه . يجوز له تعليق حلها على شرط كأي يقول : إن جاء أموك فقد  
خالعتك على خمس حسنها ، كما أن له الحق في أن يصيغه إلى رمان  
مستقل كأي يقول : خالعتك على مائة دينار في أول شهر رمضان .  
ويكون قبول الروحة في المعلق على شرط عند حصول ذلك الشرط  
وفي المضاف إلى رمان مستقل عند مجيء ذلك الرمان : ولو قبلت من  
ذلك كان قولها لغواً . ولو قبلت عند وجود الشرط الذي علق الخلع عليه

(١) بدعيه من مدعي (٢) ١٠١٣ (٣) لا .

أو عند محيء الوقت انتهى أصف الخلع إليه . وقع الطلاق . ولزمها ما ذكر من المال ، وترتبت آثار الخلع التي يأتي ذكرها . ولا مرق في ذلك كله بين أن يكون الروح مكره أو راضياً

(٢) إذا انتسأت الزوجه باجمعت فقات حالتي على حميين ديناراً أدفعها لذلك : كان لها أن ترجع عن هذا الإيجاب ما لم يقبل الروح . وإذا فس الروح فقد تمت . ولو قامت هي من المجلس أو قام هو معه بعد ما أوجب وقف أن يهل نظر لأن عهد المدعوة ما لم تم بالإيجاب والتفصيل في مجلس ولد زوجها الخوف المدول ١١٠٠ ولدس لها أن تعدى الخلع على شرعه ولا أن صبيته إلى زمان مستقبل . لأن التامكات لا تفصل التعليق ولا الإضافة ، وإذا أكرهت على أن توجب الخلع أو كات غير عالمه بمعنى العارة لم يعقد ، ويجوز لها أن تشترط الخيار لنفسها في إيجاب الخلع أو في قوله مدة معينة ، كأن تقول : خالني على خمسين جنياً ولى الخيار شهراً

١٥٤ - صبه الخلع ، وأبواها . وحكم كالزوج

اعلم أن الصيغة إما أن تكون نفسها مقصية للزوم قبول الزوجة وإما ألا تكون مقصية نفسها لذلك .

أما الصيغة التي تقتضي نفسها قبول الزوجة فهي ما كانت منوط الأمر ، نحو أن يقول لها الروح : احتلمي على مائة دينار . أو احلمي

نفسك على كذا ، أو ما كانت لصيغة المفعلة ، نحو أن يقول لها  
خاليني على خمسين ديناراً

وأما الصيغة التي لا تقتضي نفسها قبول الروضة فهي ما لم تكن  
واحدًا مما ذكرنا ، نحو أن يقول الروح : خلعتك ، وهذه إما أن يذكر  
الروح معها مالا وإما ألا يذكر معها ، مالا أصلاً وهذه ثلاثة أنواع :  
1. أن يذكر الروح الحجة بمساره لا تقتضي نفسها قبول الروضة ولم  
يذكر معها مالا ، وذلك بأن يقول لروضة : خلعتك ، فإنه يكون  
طلافاً بـ نوى هذه المسارة طلاق ، ولا يوجب على قبول الروضة ،  
2. أن لم يوجب هذه المسارة الطلاق لم يكن طلاقاً أصلاً ، وقد تقدمت  
الإشارة إليه ، وهذه ليست من خلع في شيء إلا من جهة اللفظ

3. أن يذكر الروح الخلع بمساره لا تقتضي نفسها قبول الروضة  
وذكر معها مالا ، وذلك بأن يقول لروضة : خلعتك على عشرين  
ديناراً ، فهو طلاق معلق على شرط هو قبولها دفع ما ذكره من العوض :  
بأن قبلت الروضة دفع العوض وقع الطلاق ، وإن لم تقبل دفع العوض  
لم يقع الطلاق

وبن ذكر الروح خلع بصيغة تقتضي نفسها قبول الروضة فهو  
دفع طلاق على قولها . سواء أذكر الروح مع الصيغة مالا كان  
يقول لها احتلني على خمسين ديناراً ، أو تقول : خاليني على خمسين

دساراً ، أم لم يذكر مع الصيغة ملاً . كأن يقول لها : اخلعي ، أو  
 حالتي ، فإن قالت : قلت ، وقع الطلاق ، وإن لم تقل شيئاً ، مع  
 غير أنه في صورة ذكر الروح بدل يربها بال . وفي صورة عدم  
 ذكره للمرض تطلق بلا بدل عند محرم من الحسن . وبه أحد أكثر  
 من علماء المذهب ، وعند أن حيفة يسقط عن الروح مهرها ، ولو  
 كانت وصته وجب عليها أن رد إليه <sup>(١)</sup>

#### ١٥٥ بدل الخلع

البحث في بدل الخلع من جهتين . الأولى بيان ما يصح أن يكون  
 بدلاً وما لا يصح ، والثانية متى يطالب للروح دينه أن يأخذ منه الخلع  
 فأما عن الجهة الأولى فمعدة العامة في أن ما يجوز أن يكون  
 بدلاً في الخلع هي أن كل شيء صحيح أن يكون مهرأ فإنه يصح أن  
 يكون بدلاً في الخلع . وقد عرفت فيما مضى أن المهر قد يكون  
 ملاً متقوماً في حق المسلم ليس فيه جهالة نفصى إلى المدركة وقد  
 يكون مفعلة مباحة متقومة ' فيحق في مقاديرها شيء من المال . وأعلم  
 الآن أن كل واحد من النوعين لا بد أن يصلح كل منهما لأن يكون  
 مهرأ يجوز أن يكون بدل خلع . ويعارق ' بدل الخلع المهر في شيء  
 واحد . وذلك أن للمهر حدا أدنى عند علماء الحنفية وهو عشرة



درهم رتب مسفة مثقل على مسق يانه . فأما بدل الخلع فيه  
لا يشترط فيه ذلك . وينفرع على ذلك ما يأتي :

(١) يصح الخلع بدل مالي هين أو كثير . سواء أكان مساويا  
لنور أو راحة أم كان ثمن مه أم كان أكثر منه . ودواء أكان عشرة  
درهم رتب سبعة مثقل أم كان أقل من العشرة أم كان أكثر منها

(٢) ويصح أن يحال الرجل روحه على أن ترصع طعنه بها  
مدة الرصاعة بلا آخر . بأن يقول لها خالعتك على أن ترصعي  
أي لك مدة السنين غير محددة . فيقول قلت . من قبل أن  
رصاعة مفعلة مقومة بحقوق الرصاعة في مقابلتها آخره

(٣) ويصح أن يحال الرجل روحه على أن تنفق على أهله  
الصغير منها . أن يقول لها خالعتك على أن تنفقي على ابن فلان  
منذ الآن إلى أن يباع سبع سنين . مثلا . فيقول : قلت

(٤) ويصح أن يحال الرجل روحه على حصانه أهله منها مدة  
حصانه غير آخر . وذلك بأن يقول لها خالعتك حتى أن تقومي  
بحصانه أي ملك . منذ الآن إلى أن يبعني رهن حصانته . بلا أجره .  
فيقول قلت . من قبل أن حصانها الصغير في رهن الحصانه من  
المنافع المتقومة التي تستحق في مقابلته شيئا من المال

(٥) لا يصح أن يحال الرجل روحه على حمر أو حبرير : ولو

حالتها على أحدهم فقدت نظر العدل ووقع عليه طلاق بنى غير  
عوض " ورر يوح عليها دلا هو مهرها

(٦) ولا يصح أن يجعل الحق روحه على - بمسك الصغير  
بأنه بعد أن يتحول من الحصة إلى - يلج الحلم مثلاً ، من قبل  
أن الشارع قد جعل الحق في إمامنا صغير بعد أن سجد راس  
الحصة إلى أبيه ، لا إلى أمه ، وذلك من عادته بمصاحبه الصغير<sup>(١)</sup>  
فإذا تراعى الأب والأم على أن تسكنه الأم في راس الأم حق  
مشروع في مسكنه فبه بعد تراعى راس إمامه صغير ، وذلك لا يجوز  
وطوره فإذا عدا على أن يكون بمسكن الصغير أو الصغيره في راس  
الحصة بعد الأب لا بعد الأم ، أو بعدة صهر بمسكنه

ومنى تراخيا على شيء يكره بدن حى وضح أن يكون بدن  
حلى شرعا بعد إله الروحنة ووجه عليا أن تؤيه لزوجهها ، ويترب  
على ذلك ما يأتي :

(١) هو تحالؤه على إرضاع الطفل مدة ساعة ثم امتدت  
المراة عن إرضاعه، أو منب الضيق، أو ماتت امرأه، قبل أن يستكمل

(١) انظر ابن عديم (٢ - ٨٧٧) وقفاصم أو . د . ج . ي . ص ٦١٠ د . هـ . حو . حواي

$$k = \frac{r}{\rho} = \frac{\text{shear stress}}{\text{shear strain}} = G \quad (1)$$

(٢) في المذهب السني : يصعد ويرد تحمير . ثم بعد أن يجازوا من الخضاة  
بجوارها : يسلك الجماعة قدم القصر على

مدة الرصاعة ، كان للرجل أن يرجع عليها بقيمة الرصاعة عن المدة  
كلها إن لم تكن أرصاعه أصلاً وبقية ما بقي من المدة إن كانت قد  
أرصدته جزءاً منه

(٢) لو ولد على أبي أو على ولدها الصغير منه إلى أن يبلغ  
سبع سنين ثم امتنع عن الإيفاء عليه ، أو مات الولد ، أو مات  
أمه - كان للرجل أن يرجع عاها بثمن شفقتة في المدة كلها أو فيما  
بقي منها

(٣) لو تزوجت على أن تقوم بحصته ، ولدها منه كذا في مدة حصانته  
ثم امتنع ، أو مات ، أو ماتت ، أو مات هي ، أو خرجت عن أن  
تكون أملاً للحصانة - كان للرجل أن يرجع عليها بقيمة الحصانة في  
المدة كلها أو فيما بقي منها

وأما عن الجهة الثانية فإن اشترى الذي سدد على الخلع قد يكون  
سببه آية من جهه الزوج وقد يكون سببه آية من جهة الزوجة وقد  
تكون آية من جهه حبه : ثم إن بدل الخلع قد يكون مساوياً لمهر  
الزوجة ، قد يكون - أو من مهرها وقد يكون أكثر منه : ثم إن  
لا ممتلك الرجل بدل الخلع ووجه : أحدهما من ناحية القضاء ، والآخر  
من ناحية الديانة

فإن جهة القضاء في الزوج علك بدل الخلع بكل حال يعنى

سواء أكان الشقاق من ناحيته وحده، أم من ناحيته الزوجية وحده، أم من ناحيتهما جميعاً، وسواء انعقا على بدلٍ مساوٍ لمهر الزوجة أم أقل من المهر أم أكثر منه . وذلك لأنه أسقط حقه في احتساب لمغفته في مقابل عوص البرمته برصدها مع أنها أهل لذلك الاتزام . وقد قال الله تعالى ( فَإِنْ حَضَرْتُمُ أَلاَ بِمَا حَدَّثَ اللَّهُ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ )<sup>(١)</sup> ولم يفرق بين سببه . حده أحرى مما ذكرنا ، كما أن لمعط ( ما افتدت به ) عام يندرج الأهل من المهر والمساوى له والإكثر منه

وأما دحيه الديانة وهي ما من بعدو - - - كان الشقاق لدى استنوحب الجميع من ناحية الزوج وحده . وهو لدى أدا أن يستبدل بها روحه أخرى فإنه يحرم عنه أن يأخذ منها شيئاً أصلاً<sup>(٢)</sup> فلا كان أو كثير . والأفضل أن نضفيها بمير عوص لأنه من أحد من شيئاً كان قد جمع عليه بين حدين ممكنين إحدهما إباحتها بفرقة لاشأنها فيها ، وإثباته إباحتها دفع الدون وفي هذه الحالة ورد قوله سبحانه ( وَإِنْ زِدْتُمْ أَسْدَانُ رَوْحِ مَكَانِ رَوْحِ وَأَنْتُمْ إِحْدَاهُنَّ فَبَطْلٌ فَلاَ تَأْخُذْهُمَا شَيْئاً )<sup>(٣)</sup> وإن كان الشقاق

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٨

(٢) سورة البقرة الآية ٢٢٩

(٣) سورة البقرة الآية ٢٣٠



والثاني . أن العوص الذي ذكر فيه - وهو مستكمل لشروط صحته - يلزم الروحة . وذلك لأن الروح قد علق صلاحها على قبولها هذا العوص ، وقد رصبت به .

والثالث : أن كل حيوان في وقت الخلق لكل واحد من الروحين . من الآخر يسقط باجتماع سبب أبي حنيفة سواء أذكرناه في صبغة الخلق أم لم يذكرناه . وسواء أكانت الصبغة تسقط بالخلق أم كانت تسقط بالمأثرة . إذا كان هذا الحيوان من حقوق جسمه الروحانية فثمة بينهما ، وقال محمد لا تسقط عن ، حينئذ شيء لم يذكرناه في عبارتهما . سواء أكانت الصبغة تسقط حينئذ أم كانت تسقط بالمأثرة ، وقال أبو يوسف إن كانت الصبغة تسقط بالجمع لم تسقط عن واحد منهما شيء لم يذكرناه في الصبغة . وإن كانت الصبغة تسقط بالمرأة سقطت عن كل واحد منهما كل حق ثابت عليه لأخر متى كان من حقوق هذا الروح . وينتج على ذلك ما يأتي :

(١) يسقط عن روح نهر روحه الذي في جسمه ، والصبغة المعلقة عليه لم ولم تتوهم منه (٢) . صبغة سبب أبي حنيفة ، وإذا كان تسقط المرأة عند أبي يوسف . ولا تسقط عند محمد إلا بالنص على سقوطها

(١) لا تسقط الصبغة التامة ، بل تسقط عن روحه الذي في جسمه ، وبما حكم مصر الفخرية  
الآن - بالطلاق ولو خلتا ، ولا تسقط عن روحه الذي في جسمه ، وبما حكم مصر الفخرية

(٢) يسقط من الروحة جميع ما عمل لها الروح من العفة ولم  
تخص مدتها ، وجمع ما سلبه لها من المهر ولم تستحقه كله بهذه  
الروحة ، فلو أنه عقد زواجه عليها على مهر قدره ثلاثون ديناراً  
وجعل عاجله عشرين ديناراً وأجله عشرة دنانير ، وجعل الأجل  
أقرب الأجلين الطلاق والموت ، ثم عن ط الثلاثين كلها ، فامسره حرمه  
من المهر لاستحقه وإن كان ثلث في دمه الزوج وموت الخلع ، وفي  
هذا الموضع خلاف العلماء الثلاثة على الوجه الذي شرحناه

(٣) لا يسقط سبب الخلع لأحد الزوجين من الآخر من غير  
حقوق الروحة ، كمن يبيع تركته على أحدهما الآخر ، وهذا  
ياجماع العلماء الثلاثة .

(٤) لا يسمي من أحد الزوجين حق ثلث له من الآخر بمقتضى  
روحية سابقة على هذه الروحية : فلو أنه زوجها على مهر قدره  
ثلاثون ديناراً ، عاجله عشرون ديناراً ، وأجله عشرة دينارات ، ثم طلقها  
واقضت عدسها ، ولم يؤد لها مؤجل صداقها ، ثم تزوجها مرة أخرى  
بمقدار مهر جديد ، ثم طلقها ، فإن ثلث صداق الزوج الأول  
لا يسقط عنه بالخلع ؛ لأنه حق من ثلث للروحة بهذه الروحية ، وهذا  
أيضاً ياجماع العلماء الثلاثة

(٥) لا يسقط عن الزوج عفة غيره من زوجته بخلع إلا أن يصح

عليها لأشياء - وإن كانت حقا، يثبت لها هذه الروحانية - ليست تثبت في وقت الخلق، وإنما تثبت بعده، وهذا يوافق العلماء الثلاثة أيضا

١٥٧ - وجوه الاطلاق والاعتراق بين الخلق والطلاق على ما

يشترك الخلق والطلاق على ما في ثلاثة أمور

الأول أن كل واحد منهما يشترط فيه وجود الروحانية

والثاني، أنه متى صح البطلان، مع به الطلاق التام.

والثالث، أن البطلان يلزم قوة الروحانية

والفرق بين الخلق والطلاق على ما في ثلاثة أوجه

الوجه الأول، أن الخلق لا يكون صفة، بل - مادة الخلق أو

ما يقوم مقامه، فأم الطلاق على ما في فقد تكون غيرته من مادة الخلق

كأن يقول لها: خلعتك على أنت - تعطيني عشرة جنيهات: فنقول

قبلت، وقد ذكرنا ذلك في الكلام على صفة الخلق، وقد تكون

عبارة من غير مادة الخلق كإن يقول لها: خلعتك أو خلعتك أو

أبنتك على عشرين قدره عشرون جنيها

والوجه الثاني أن الخلق متكرر سرورجه تفتقد به حدة

الثانية لكل واحد من الزوجين قدر آخر، سواء ضاع عن سقوطه أم

لم يصب، على نحو ما ينادى في آثار الخلق. أم الطلاق على ما فلا يسقط

به شيء من الحقوق، لا ما ليس على سقوطه



والوجه الثالث . أنه لو بطل المدل في الجمع كأن يجمعها على حجر  
أو خنزير أو وقع به طلاق من دون عوص عند عبائنا الثلاثة ،  
ولو بطل المدل في الطلاق على مال وجمع به طلاق رخصي<sup>(١)</sup>

١٥٨ - ما يشترط في الزوج

قد عرفنا أن الخلع يقع من ناحية الزوج فيما لأنه علق طلاق زوجته على رضاها يدفع بدل الخلع إليه ، ويعتبر من جانب اروحة معاوضة لأنها اشترت عصم من زوجها بهذا السدول ، ولما كانت العصمة التي فلت دفع العوض في تطهير خصوصها لم ليست شيئا دينا يدخل في ملكها لم تكن هذه المعاوضة قائمة من كل وجه ، ولكنها تنسب اليها فتلحق بها مالا أو ما يؤول إلى كونه مالا ولا يدخل في ملكها مال ، ولهذا اعتبر لعهدها الروحة مبرعة بدل الخلع ، فاشترطوا الإحل بحكم معنى الخلع شرعا ولزوم البدل لها كل ما يشترطونه في أسرع ، والصانع لعدمه في ما يشترط في الروحة المحضة هي أن تكون أهلا للزواج وإما تكون أهلا للبرع إذا اجتمع فيها أربعة شروط ، الأول أن تكون بالغة ، فلا يتحقق الخلع إذا كانت الزوجة صغيرة ، مبردة كانت أو غير مبردة ، والثاني : أن

تكون عاقلة ، فلا يتحقق الخلع إذا كانت الروحنة محبوبة أو معنومة ،  
والذات . ألا تكون مريضة مرض الموت ، والرابع . ألا تكون  
محبوراً عليها لصفة . وستكلم على حكم انحلال الصغيرة والمريضة  
والمحبور عليها .

#### ١٥٩ - جمع الصغيرة

الصغيرة إما أن تكون بميرة وإما أن تكون غير بميرة ، وعلى  
كل حال إما أن يجري الخلع بينها وبين زوجها وإما أن يجري بين  
روحها ووليها ، ثم إذا جرى الخلع بين زوجها ووليها إما أن يصح  
وليها بذلك الخلع زوجها وإما ألا يصح ذلك

فإن كانت الروحنة صغيرة غير بميرة وحالمت روحها نفسها لم يقع  
عليها طلاق أصلاً ولم يلزمها شيء ، أما عدم وقوع الطلاق عليها فلا  
الزوج قد علق طلاقه إياها على قولها دفع الدل ، والقول إذا يكون  
معتبراً في الشريعة إذا حصل بمن هو أهل له ، والصغيرة غير المميرة  
ليست أهلاً للأموال استة ، فالمعلق عليه لم يحصل على الوحة المستة .  
شرعاً ، فلا يحصل المعلق الذي هو الطلاق

وإن كانت الروحنة صغيرة بميرة وحالمت روحها نفسها : فإن  
كان لمعط الطلاق فإنه يقع عليها طلاق رجعي ولا يلزمها شيء من  
المال ، ونفساً ذلك أن الصغير الممير أهلٌ للقول وليس أهلاً  
( ٢٨ - الأحوال الشخصية )

للتبرع وأن المحتلقة متبرعة ، وهما ثلاثة أشياء : الأول أنا حكمتنا بوقوع  
الطلاق ، والثاني أما جعلنا هذا الطلاق رجعيا لا بائنا مع أن أثر الخلع  
وقوع الطلاق البائن ، والثالث أنا حكمتنا بأنه لا يلزمها البذل الذي قبلته ،  
وأما عدم لزوم البذل فإنه إنما يلزمها إذا كانت أهلا للتبرع وليست  
أهلا له ، وأما وقوع الطلاق عليها فإنه قد علق طلاقها على قولها  
تعليقا صحيحا لصدوره من هو أهل له ، وقد وجد المعلق عليه وهو  
قوله ، وقولها معتبر شرعا لأنها أهرت للقول ، ومتى وجد المعلق  
عليه لم أن يوجد المعلق ، وأما أن هذا الطلاق رجعي لا بائن فإنه  
إنما يكون بائنا إذا كان على مال ، ولم يثبت المال ههنا <sup>(١)</sup> وإن كان  
لمقط الخلع والمألة بما لها وقع الطلاق البائن ولم يلزمها شيء من المال  
وإن تخلف الروح وأبو الروجة الصغيرة — ميرة كانت الصغيرة  
أو غير مميزة — والتم الأب للروح بالبذل <sup>(٢)</sup> : تتم الخلع ووقع به  
الطلاق البائن ولم المأل الأب ، ولا يسقط عن الزوج مهر الروجة  
حينئذ : أما وقوع الطلاق البائن فإنه قد علق على قول الأب دفع  
العوض ، وقد وجد لقول المعلق عليه ، وأما لزوم المال للأب  
لأنه التزمه ، وأما عدم سقوط المهر لأنه لم يدخل تحت ولاية الأب

(١) انظر ابن عابد (٢ - ٨٧٨ و ٨٧٩ بولاق)

(٢) يجب أن نذكر لآلهم فيها لا كلمة ، لا الكفاية إنما تصح من الكثير إذا كان

الأصل له لزمه فكأنه ، وهما ميرة - مال صغيرة ، وانظر ابن عابد (٢ - ٨٧٩)

وإن تحالغ الروح وأبو الصغيرة - بميرة كانت هذه الصغيرة  
أو غير ميرة - ولم يلزم الأب للروح بالذل ؛ فإنه يقع الطلاق  
ولا يلزم الذل ، وأما وقوع الطلاق لأثر شرطه - وهو القول  
من هو أهل له - قد حصل ، وأما عدم لزوم الدل لأنه إنما يرد  
بالانترام ، ولم يحصل الانترام في هذه الحالة ، ويقال : لا يقع الطلاق  
حينئذ ، ووجهه أن الشرط هو قول دفع الدل ولم يتحقق

### ١٦٠ - خلق المريضة

المراد بالمريضة هما المريضة مرض الموت ، قد سماها سق<sup>(١)</sup>  
حذ مرض الموت .

وإذا خالفت الروجة زوجها وهي مريضة مرض الموت ثم الخلع ،  
ووقع عليها الطلاق النش . ولزمها الدل الذي فاته ، شرط ألا  
يكون هذا الدل أكثر من ثلث تركتها . أما وقوع الطلاق بالنش  
فلا بد من تحقق شرطه الذي هو موطنها ، وأما لزوم الدل فلا يلزمها  
إياه ، وأما اشتراط ألا يكون الدل أكثر من ثلث تركتها فلا  
الروجة متبرعة على ما أسلفنا ، وتبرع المريض مرض الموت بعد من  
ثلث تركه المتبرع إذا كان المتبرع له أحيا منه ، وأروح بالجمعة  
يصير أجنبيا من الروجة

(١) سق من ٢٧٥ من هذا الكتاب

ثم إما بعد انحلاله إما أن تموت قبل انقضاء عدتها وإما أن  
تموت بعد انقضاء عدتها ، وإما أن تبرأ من مرضها الذي حالت فيه  
فإن ماتت قبل انقضاء عدتها لم يأخذ الزوج بدل الخلع ، وإما  
بأحد الأقل من ثلثه أشياء الأول بدل الخلع ، والثاني ثلث تركتها ،  
والثالث ميراثه منها ؛ ولو فرصا أن بدل الخلع مائة جنيه وثلث تركتها  
ثمانون جسها وميراثه منها ستون حينها فإن الزوج لا يأخذ إلا الستين  
التي هو ميراثه منها . ولو فرصا أن بدل الخلع مائة جنيه وثلث  
تركها ثمانون وميراثه منها مائة وعشرون فإن الزوج لا يأخذ إلا  
الثمانين التي هو ثلث تركتها ، ولو فرصا أن بدل الخلع مائة جنيه  
وثلث تركتها مائة وعشرون وميراثه منها مائة وثمانون فإن الزوج  
لا يأخذ إلا المائة التي هي بدل الخلع ؛ والسري ذلك أنه يجوز أن  
تراط الروحانية وهي مريضة مرض الموت مع روحها على أن يحالها  
وتسمى له بدلا ما عطا يزيد عما يستحقه بالميراث نصيبا لحق وورثتها ؛  
والاحتياط والمحاطة على حقوق الورثة ومعاملة لها بخلاف قصدها  
قصت الشريعة مأها إذا فعل ذلك لم يأخذ الزوج إلا أقل الأشياء  
الثلثة .

وإذا ماتت بعد انقضاء عدتها منه فإن الزوج يستحق بدل الخلع  
أبدي انصفا عليه بشرط ألا يزيد عن ثلث تركتها ؛ لما يبين

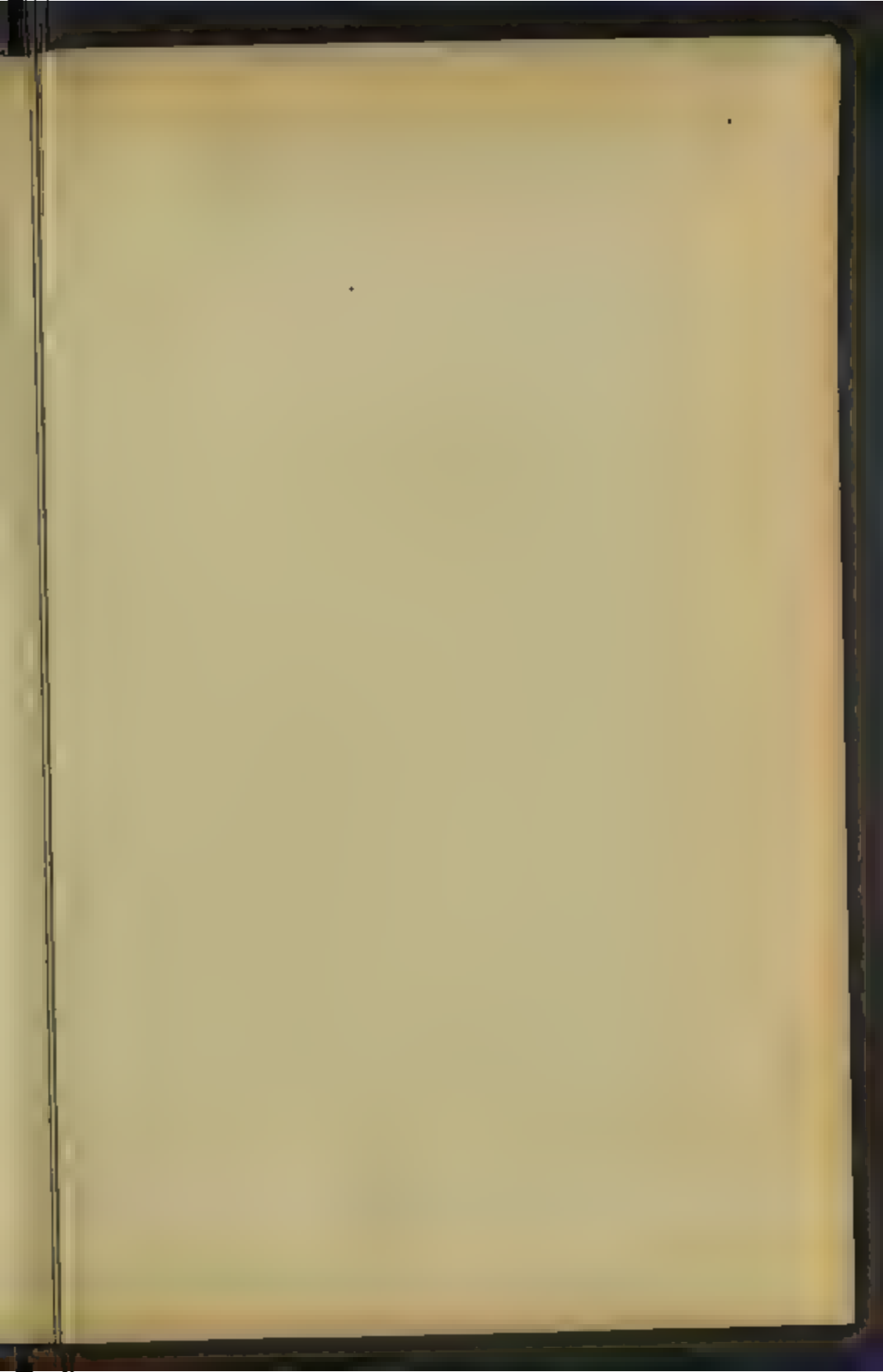
وإذا برئت من مرضها بعد ما حالته بين الروح يستحق بدل الخلع  
الذى اتفقا عليه بالغا مالمع . وذلك لأنها ما برئت من مرضها الذى  
حالته فيه تبين أن تصرفها لم يكن فى مرض الموت . وتصرف  
الصحيح المستكمل لشروط صحة ما يتصرف فيه يعقد عليه كأنها ما كان

١٦١ - جمع المحجور عليها للسف

السف : ضد الرشده ، والرشده : هو كون الإنسان مُضِلِّعاً فى ماله  
لا يذرف فيه ولا يضيقه على خلاف ما يرصيه الشرع ، وسباق لذلك  
مريد بحث فى كتاب الحجر

وإذا حالته الروحة روحها وهى سفينة على مهرها أو على ثوب  
من ماله ، فإن كان اختلاعها منه باعط الطلاق وقع عليها طلاق  
رجعى ولم يلزمها الدل . لأن وقوع الطلاق يعتمد الصول وقد  
تحقق منها ، ولأن لزوم المال يعتمد كونه أهلاً للبرع وببست  
أهله . وإن كان اختلاعها باعط الخلع والمسألة محلها وقع الطلاق  
النشر ولم يلزمها المال أيضاً <sup>(١)</sup> . وهى كالصغيرة تماماً

(١) انظر من عاصر ( ٢ - ٨٧٩ ) كذا . أن مروج المصنف بعد سورة من  
مروج الطلاق وكناياته أن الذى يقع بكل منهما هو . حتى ولو كان مروج  
بأن يكون الاختلاع باعط الخلع وأن يكون باعط الخلع على ماله أو فله مع  
الطلاق رجعى



كِتَابُ الْعَبْدَةِ



العدة - تكسر العين - في اللغة معناها إحصاء الشيء ، تقول :  
عددت الشيء أعدته عدة ، تريد أحصيته إحصاء ، وربما أطلق لفظ  
العدة على الشيء المحدود ، ومنه قولهم : عدة المرأة أيام أقرتها ، وعليه  
يحمل قوله تعالى : ( وحضوا العدة )<sup>(١)</sup> وتطلق شرعاً على « من  
قدرة الشارع ، وال ما بقي من آثار الروح بعد انفراقه »

وقوله « من قدرة الشارع » سياق إحصاءه ويبان أنه قد يكون  
بالأشهر ، وقد يكون بالآفراء وقد يكون بوضع الحمل

وقوله « لروال ما بقي من آثار الروح » إشارة إلى أنه وجوب  
الاعتداد ، وسياق إيضاها

وقوله « بعد العدة » أعم من أن تكون العدة بالطلاق أو  
بالمسح أو بالموت

قد يكون انتظار الأمد الذي حددته الشريعة واجباً على المرأة ،

وهذا هو العلق ، وقد يكون ذلك الانتظار واجباً على الرجل  
بالروحة التي - حلها روحها ثم حل رباط الروح به ماى سبب كان

يجب عليها أن تنتظر ولا تتزوج غير روحها الذي هرقها حتى يقضى  
الآمد الذي حددته الشرع ، والروحة التي تُنقِى عنها روحها يجب عليها  
أن تبرص ولا تتزوج بمجرد حتى ينتهي الرمد الذي حددته الشريعة  
لها ، والمرأة التي عقد عليها عقد رواح فاسد ودخل بها روحها دحولا  
حقيقياً ثم تاركها أو قضى العاصي ففصح رواحها يجب عليها أن  
تنتظر ولا تتزوج غير روحها الذي هرقها الآمد الذي حددته  
الشريعة لها

وأما الرجل الذي فارق روحه بطلاق أو فصح فلا يجب عليه الانتظار  
بغير أن يتزوج ، سواء إلاق ما اصبح يذكر لك منه من

(١) إذا كان قد فارق امرأة ويريد أن يزوج أخرى أو عتبا أو  
حالتها أو بنت أحبها أو بنت أحبها فيه لا يجوز له أن يزوج واحدة  
من هؤلاء إلا بعد انقضاء هذه التي فارقها ، لأنه لا يجوز الجمع بين  
المرأة وإحدى محارمها في عصمة حل واحد ، وما دام المدة باقية  
فالعصمة لم تزل ، وقد قدمنا ذكر ذلك

(٢) إذا كان الرجل قد هرق مأة وهو متزوج ثلاث غير  
بأنه لا يجوز له أن يزوج امرأة أخرى إلا بعد أن يقضى عدة التي  
فارقها ، لأنه لو فعل ذلك كان قد جمع في عصمة بين أكثر من أربع

نساء، وهو غير جائز شرعا

(٢) إذا كان الزوج قد طارق امرأته الحرة وأراد أن يتزوج أمة فإنه لا يجوز له أن يعقد عليها إلا بعد انقضاء عدة التي فارها، لأنه لو فعل ذلك كان قد تزوج الأمة وهو واحد لظول الحرة، وهو لا يجوز على ما تقدم بيانه<sup>(١)</sup>

١٦٤ - بين من يحب عليها فعدة من النساء ومن لا يحب عليها

تحت العدة على زينة أو ع من النساء

النوع الأول كل امرأة يتوفى عنها زوجها بعد عقد رواج صحيح شرعا، سواء أكان قد دخل بها قبل وفاته أم لم يكن قد دخل بها؛ والدليل على ذلك قوله سبحانه (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتزوّجن بعدهن أربعة أشهر وعشراً)<sup>(٢)</sup> وجه الاستدلال من هذه الآية الكريمة على ما ذكرنا أنه سبحانه أوجب على الزوجات اللاتي يتوفى أزواجهن الاطّاعة هذه المدة من غير تفرقة بين أن يكون الزوج قد دخل بها أو لم يدخل، فمما أن كل زوجة يتوفى عنها زوجها يجب عليها العدة

النوع الثاني: كل امرأة يتوفى عنها زوجها بعد عقد غير صحيح

(١) من لم يجد في كتاب الله ما ذكرناه من هذه الآية (٢٥٠-٢) ونحوها

نفسه من بين هؤلاء

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٤٠

شرعا بشرط أن يكون قد دخل بها دحولا حقيقيا ، وهذه العدة  
واحدة للتحقق من براءه . جميعها من أجل ، لا وفاء لحق زوجه المتوفى  
عليها ، ولهذا تعتد عده من عارفها روحها بغير الموت .

اسوع الثالث : كل امرأة طاهها روحها أو مسح روحها ، هذا الدحول  
حقيقة أو حكم ، إذا كان عهد روحها صحيحا شرعا .

النوع الرابع : كل امرأة طاهها روحها بعد الدحول ، حقيقة إذا  
كان قد دخل بها ، على عهد روح غير صحيح شرعا ، سواء على شبهة  
ولا يجب العدة على ثلاثة أنواع من النساء .

النوع الأول : كل امرأة توفى عنها زوجها من أن يدخل بها إذا  
كان عقد روحها غير صحيح شرعا ، وذلك لأنه مسجود به ، إذا أوجب  
لا تنظر على الروحات الآتي بكون غير أرا ، أحسن ، واسم الروح حية  
وارواح لا يطلق شرعا إلا على من تكون روحينهما صحيحين في  
نظر الشارع .

والنوع الثاني : كل امرأة طاهها روحها بغير الوفاء من أن  
يدخل بها دحولا حقيقيا ومن أن يخلوها حلوها صحيحا ، إذا كان روحها  
صحيحا شرعا ، وللدليل على ذلك قول الله تعالى ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا  
إِذَا مَكَتُمْ الْمُزْمِجَ ثُمَّ طَفَعْتُمْ مِنْهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُ فَمَا لَكُمْ  
عَلَيْهِمْ مِنْ عِدَةٍ تَعْتَدُونَهَا )

والبوع الثالث : كل امرأة فارها زوجها قبل أن يدخل بها دخولاً  
حقيقياً ، إذا كان عقد زواجهما غير صحيح شرعاً ، سواء أكان قد خلا  
بها أم لم يكن

١٦٥ حكمه مشروعته عليه

وحيث العدة على من وحيث عليهن من النساء لحكم مامية .  
ففي الوفاة للروح الموتى : باظهر الحداد عليه والحزن على فقده ،  
وفي ذلك من سموه انه طاعة ومن تقدم الرابطة الزوجية بين الزوجين  
الذين ارتد ، فقد صحیح مقبول شرعاً ما ليس بحق أمره ، وتدير  
كيف أوجب الشريعة العدة على من توفي عنها زوجها الشرعي  
بدون معرفة بين أن يكون قد دخل بها وألا يكون قد دخل بها ، ثم  
تدير كيف لم توجب هذه الشريعة العدة أصلاً على المرأة التي توفي  
عنها زوجها غير الشرعي إذا لم يكن قد دخل بها ، ثم أمعن النظر في  
أهلها حين أوجب العدة على المرأة التي توفي عنها زوجها غير الشرعي  
بسبب دخوله بها لم توجب عليها عده من يتوفى أزواجهن وإلما  
أوجبت عليها عده من عارضهن أزواجهن بغير الوفاة - فإنك إذا  
تدبر ذلك فهمت أن هذه الشريعة قد اعتبرت حبس الروح غير  
الشرعي وموته - سواء - ذلك لأنها تريد أن يجتمع الرجل والمرأة  
احتمالاً صحيحاً مقبولاً بختم غير مشوب بشائبه من شوائب القصد

ومنها التحقق من براءة رحم المرأة وحقوقه من الأولاد . ولما كانت هذه الحكمة لحق الأرواح الذين فارقوا هؤلاء الزوجات حتى لا يفسد أولادهم لعيرهم ، ولحق الأرواح الذين يريدون التزوج هؤلاء الزوجات من بعد ثلاثا يفسد إليهم من الأولاد من ليس منهم في نفس ولا دين ؛ لم تفرق الشريعة فيها بين من تفرق الرجل بعد رواج صحيح شرعا ومن تفرقه بعد رواج لا احترام له شرعا لأنه إن فأت النظر إلى الرجل الذي فارقه ففسد في النظر إلى الرجل الذي يريد أن يتزوجها

ومما أعطاه الروح الذي فارق روحه فرصة ليرتجىها إن بداله ، فعلمه فارقتها تحت تأثير لم يكن في حقيقته أن يدفعه عن نفسه ، أو لعله تحيل الشيء ثم حابه صححا ، وأمس من الصحة في شيء فأجده ادم ويتحرق قلبه حسرة وأسف على ما جرى على نفسه ، فتلا مقطوع عليه السبل أوحت الشريعة على الروح أن تستأجر مدة معلومة حتى إذا انقضت ولم يُعدها إلى عهده فقد وصلت عليه أبواب المعصرة ، واقرا إن شئت قوله تعالى : *وَالَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى طُغْيَانِهِمْ* ، فطافوا من بعدهم ، وأحصوا العدة ، وأدعوا الله ربكم ، لا تخرجوهن من بيوتهن ولا تخرجن إلا أن تأييد مناقشة مبيته ، وتلك حدود الله ، ومن يتعد حدود الله فقد عظم نصيبه ، لا يدري لعل الله

يُخَدِّثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا<sup>(١)</sup> نَمَّ أَمَلُ بَوْلِهِ سَجَانَهُ : (وَنُتَوَلَّتْهُنَّ أَنْثَى  
بَرْدَهُنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا)<sup>(٢)</sup> تُذَكِّرُ وَجْهَهُ مَا يَقُولُ

### ١٦٦ - أنواع العدة :

العدة على ثلاثة أنواع . لأنها قد تكون بالانقضاء — وهي  
الحيضات — وقد تكون بالاشهر . وقد تكون بمواضع الحمل .  
ولكل نوع من هذه الأنواع مواضع مذكورة لك مفصلة فيما يلي  
وقيل أن مذكر لك مواضع كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة  
بين لك أن العدة من الزوجين قد تكون بموت الزوج وقد تكون  
بغيره ، وأن الزوجات قد يكرن في وقت العدة حاملات وقد يكن  
في وقت العدة غير حاملات ، ونسحق غير الحاملة حائلة . ومن  
جهة أخرى قد تكون العدة في وقت العدة من ينحصر وقد تكون  
من لا ينحصر لكن صغرة لم تنبع من الحيض وهو خمسة عشر عاماً  
أو تكونها آيسة قد حادرت من الحيض وهو خمسة وخمسون عاماً  
أو تكونها في سن الحيض ، لكنه لا يأتها

### ١٦٧ - الاعتداد بالحيض

تكون عدة المرأة بالحيض إذا استكمل أربعة أوصاف .  
الأول : أن تكون من ينحصر فعلاً . ألا تكون صغيرة لم

(١) سورة البقرة ٢٢٣ .

(٢) سورة البقرة ٢٢٨ .

تأخّر عن الحيض ، ولا آيسة قد جاورت من الحيض ، ولا في سن  
الحيض ولكنه لا يأتها

والثاني : أن تكون العرق قد حدثت بينها وبين زوجها بعد  
الدخول حقيقة أو حكماً في الرواح الصحيح أو بعد الدخول حقيقة  
فقط في الرواح غير الصحيح ، سواء أكانت هذه العرق طلاقاً أم  
كانت فسخاً .

والثالث : ألا تكون العرق سبب موت زوجها الشرعي ، ألا  
تكون سبب الموت أصلاً أو تكون سبب موت زوج غير شرعي  
والرابع : ألا تكون حاملاً في وقت العرق

ومنى استكملت المرأة هذه الأوصاف فقد وجب عليها أن  
تعتد ثلاث حضات كوامل تبدأ من بعد العرق بينها وبين زوجها :  
والدليل على ذلك قول الله تعالى : ( وَالْمُطَهَّاتُ يَتَرَضَّوْنَ مَا فِيهِنَّ )  
ثلاثة قُرُوءٍ ، ولا يحملُ لهنَّ أنْ يَكْتُمْنَ ما حَقَّ اللهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ )  
والقُرُوءُ : جمع قُرء ، وهو الحيض ، وما حَقَّ اللهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ ،  
أعمُّ من الولد ومن الحيض ، معي أنه يحرم على المرأة أن تدعى غير  
ما عندها فتذكر أنها حيض في حين أنها حامل أو تذكر أنها لا حيض  
في حين أن الحيض يأتها



وقولنا « تعد ثلاث حيضات كوامل نداء من بعد العرقه »  
معناه أنه لو فاردها زوجها وهي حائض لم تحسب لها هذه الحيضة  
إحدى الثلاث ، لأنها ليست حيضة كاملة ، بل لابد أن تنتظر حتى  
تظهر وينتهي طهرها ، فإذا بدأت حيضة بعد هذا لظهر فهد  
مبدأ حيضاتها الثلاث .

وتنقضى عدتها بانقطاع الدم عنها من الحيضة الثالثة ، ثم إذا كان  
انقطاع هــ الدم لأكثر مدة الحيض - وهي عشرين أيام من نداء رؤيته -  
فإن العدة تنهى بمجرد انقطاعه ، وإذا كان انقطاعه لأقل مدة الحيض  
- وهي ثلاثة أيام من نداء رؤيته - فلا تنهى عدتها بمجرد انقطاع الدم ،  
بل تنتهى بأحد أمرين الأول أن تغسل من الحيض ، والثاني أن  
يمسح عليها وقت صلاه ، وذلك لتحقيق من أنه قد انقطع عنها  
في غير عودته

ولا يمكن أن تصدق المراد في ادعتها أن عدتها قد انقضت ثلاث  
حيضات كاملة إلا إذا كان قد مضى عليها من وقت العرقه ستون يوماً<sup>(١)</sup>  
فإن كان قد مضى علم أهل من الخبر يوماً لم تصدق  
١٦٨ - الأعداد بالآثار

يكون الاعتداد بالآثار على توعين من النساء

(١) قوله « ستون يوماً » لا بد من أن يكون ذلك في الكلام  
في الرجعة (ص ٢٧٢ من هذا الكتاب)

النوع الأول : كل امرأة استكملت ثلاثة أوصاف :

الأول . ألا تكون من يحض صلا ، وذلك بأن تكون إما صغيرة لم تلغ سن الحيض ، وإما آيسة جاورت سن الحيض ، وإما في سن الحيض ولكنها لا تحيض

الثاني : ألا يكون سن العرقه بينها وبين روحها الموت

الثالث . ألا تكون حاملا في وقت العرقه

وعدد الأشهر التي يعتد بها هذا النوع من النساء ثلاثة أشهر : والدليل على ذلك قول الله تعالى : ( وَاللَّائِي يَنْضَيْنَ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ إِبْسَائِكُمْ إِنْ أَرْتُمْهُنَّ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضِرْ )<sup>(١)</sup> والنوع الثاني . كل امرأة استكملت وصفي .

أحدهما . ألا تكون حاملا في وقت العرقه ، سواء أكانت من ذوات الحيض أم لم تكن

والثاني : أن يكون سن العرقه بينها وبين زوجها الشرعي الموت وعدد الأشهر التي يعتد بها هذا النوع من النساء أربعة أشهر وعشرة أيام من تاريخ الوفاة ، والدليل على ذلك قول الله تعالى . ( وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَتَّبْنَ مَا يُفْسِهِنَّ أَزْوَاجَهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا )<sup>(٢)</sup> .

(١) - سورة الطلاق . ٤٠ . ٤١

(٢) - سورة البقرة . ٢٣٤

وإذا وجبت العدة على أحد هذين النوعين من النساء في أول الشهر حسبت بالآشهر : ثلاثة في النوع الأول ، وأربعة وعشرة أيام في النوع الثاني ، والشهر الأقل من ثلاثين يوماً يعتبر لها حينئذ شهراً ، فإن وجبت العدة على أحد النوعين في أثناء الشهر حسبت بالأيام فتكون مدة انتظار النوع الأول تسعين يوماً ، ومدة انتظار النوع الثاني ثلاثين يوماً ومائة يوم .

### ١٦٩ — الاعتداد بوضع الحمل :

يكون الاعتداد بوضع الحمل لكل امرأة كانت حاملاً في وقت العرقه بينها وبين زوجها ، سواء أكان سبب العرقه هو موت الروح أم كان تطليقه إياها أم كان فسخ الزواج ، وسواء أكان الزواج الذي أقرقا منه زواجا صحيحاً أم زواجا باطلاً ، ومتى وصفت حملها فقد انقضت عدتها مهما تكن المدة التي بين العرقه ووضع الحمل ، حتى ولو لم تنرص إلا الحظيات يسيرة ، والعبرة بما هي بأعصل حملها ظاهر الخلقه أو طاهر نحص الخلقه ، والدليل على ذلك قول الله تعالى : ( وَأُولَاتُ الْأَحْصَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ) " فإن كان الذي أعصل عنها علقه أو مضغة لم يظهر تحققه فإن عدتها لا تنفقه بها : إذ لا يصدق عليها حينئذ أنها وصفت حملها ، كما أنه لا ثقة حينئذ بأن كانت حاملاً : فتردد حينئذ إلى ما يبتلى عليها من صواطئ الأنواع اساقفة .

١٧٠ - خلاصه لأبواب المتندات

يمكننا أن نلخص جميع ما تقدم إيصاحه من بيان أبواب المتندات وما يعتد به في الكلمات الآتية :

(١) إذا كانت المرأة حاملا فإن اعتدادها يكون موضع الحمل ، على أية حال كانت العرقه بينها وبين زوجها ، وعلى أية حال كانت المرأة نفسها ، وعلى أية حال كان زوجها الذي ائتمرت به .

(٢) إذا لم تنكر المرأة حاملا في وقت العرقه وكان سبب العرقه وفاة زوجها الشرعى فإن عدتها أربعة أشهر وعشرة أيام ، سواء أكانت من ذوات الحيض أم لم تنكر ، وإن كان سبب العرقه وفاة زوجها غير الشرعى فإن كانت من ذوات الحيض فعدتها ثلاث حيضات كاملات وإن كانت من غير ذوات الحيض فعدتها ثلاثة أشهر .

(٣) إذا لم تنكر المرأة حاملا في وقت العرقه وكان سبب العرقه غير الوفاة فإن كانت من ذوات الحيض فعدتها ثلاث حيضات كاملات وإن لم تنكر من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة أشهر .

١٧١ - انتقال العدة من نوع إلى نوع

قد تفارق المرأة زوجها وهي من غير ذوات الحيض فتكون عدتها ثلاثة أشهر ثم يطرأ عليها الحيض فتصح من يجب عليها الاعتداد بالقروء ، وقد تفارق المرأة زوجها وهي من ذوات الحيض فتكون عدتها بالأمراء

ثم يقطع عنها الدَّم فتصح من اللأني يجب عليهن الاعتداد بالأشهر أو  
يمتد بها الدم بلا انقطاع فلا تعرف كيف تعتد ، وقد يكون سبب طهرقة  
غير وفاة الروح فيكون على المرأة أن تعتد ثلاثة أقراء أو بثلاثة أشهر  
ثم يموت زوجها قبل انقضاء ذلك فتصح من يجب اعتدادهن بأربعة  
أشهر وعشرة أيام ؛ فهذه ثلاثة أنواع ، وستحكم على كل نوع منها كلمة  
بجملة ، فنقول :

( ١ ) إذا فارق الرجل امرأته وهي من يعتد بثلاثة أشهر ،  
وشرعت في الاعتداد بالأشهر فعلا ، ثم حاصت في أثناء العدة — فإنه  
يجب عليها شيان : الأول أن تُنلَى ما مضى لها من العدة قبل الحيض ولا  
تحتسب به ، والثاني أن تبدأ العدة بالحيض فتتعرض ثلاث حيضات كاملة ،  
وذلك لأن الأصل في الاعتداد إتمام ما لأقراء ، والشهور الثلاثة نيابة  
عنها ، وقد كنّا حملنا عدتها بالأشهر لأن الأصل غير ممكن ، فإذا حصل  
الأصل فعلا لم يجر العدول عنه . فإن كان الدَّم قد طرأ عليها بعد ما انقضت  
عدتها باقضاء ثلاثة أشهر لم يكفها الاستئناف : لأن الأصل لم يحص  
إلا بعد ما تم قيام المرح مقامه .

( ٢ ) إذا فارق الرجل زوجته وهي من ذوات الحيض ، وشرعت  
في الاعتداد بالأقراء فعلا ثم انقطع عنها الدم ولم تعد تراه أصلا فإنها  
تبقى في عدتها حتى تحيض ثلاث حيضات كاملة ، ولا تنتقل إلى الأشهر

إلا بعد أن تبلغ حملاً وحسين سنة - وهو من الإياس - وحينئذ تصير من ذوات الأشهر وتعتد ثلاثة أشهر ، وهذا النوع من النساء يسمى بمدة الطهر .

فلو فرضنا أن امرأة من ذوات الحيض طلقها زوجها وهي في سن الخامسة والعشرين ، وشرعت في الاعتداد بالحيض فعلا ثم انقطع دمها قل أن تحيض ثلاث حيضات فيها تنقضي العدة ثلاثين سنة حتى تصير في الخامسة والحسين ثم تعتد ثلاثة أشهر بعد ذلك .

ولما كانت عفة المدة واحدة على مطلقها وكان النساء قد كثر فيهم الكذب والرعة الأكيدة في الكيد لأرواحهم وصار من السهل على إحداهن أن تحلف بالإيمان الفاحرة تكتم بها ما خلق الله في رحمها - كثرت الدعاوى منهن بامتداد الطهر من حتى يأخذن بعفة من أرواحهن المدة الطويلة ، وكثرت شكوى الأرواح من ذلك ، فعاد المشرع المصري هذه المشكلة ، وكان آخر علاج له فيها أنه قضى بعدم سماع الدعوى لعفة العدة لمدة تزيد على سنة ، وذلك في المادة السابعة عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ونصها : لا نسمع الدعوى لعفة العدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق .

والذي يزيد أن نفيه إليه هما هو أن المشرع المصري لم يفسد بتشريعه هذا أن يجعل مدة العدة في هذه الحالة سنة واحدة على الأكثر

فذلك أمر لا يملكه هو ، وإنما أراد أن يحول بين النساء والكيد لأزواجهن حتى لا يأكل أموالهم بالباطل ولا يرهقهم العمر من أمرهم وعلى هذا صار للأمر ناحيتان : الناحية الأولى ناحية انقضاء العدة ، وهذه يجب أن يقع فيها ما قررناه أولاً ، كما هو حكم الشريعة ، والناحية الثانية ناحية المدة التي يجوز فيها للمرأة الاستيلاء على نفقة العدة ، وهذه هي التي عالجها المشرع المصري ، وقضى بأنها لا تزيد على ستة .

أما إذا فارق الرجل زوجته وهي من ذوات الحيض ثم استمر نزول الدم عليها بدون انقطاع بحيث صارت لا تستطيع أن تميز أيام طهرها من أيام حيضها ولا يمكنها تحديد ثلاث الحصص الكه امل ، فإنه ينظر في أمر هذه المرأة : فإن كان لها عادة سابقة في الحيض والظهر وكانت تذكر هذه العادة رددتها إلى عاداتها ، وإن لم تكن لها عادة سابقة أو كان لها عادة سابقة ولكنها لا تذكرها فإنها تسمى حينئذ بمدة الحيض ، وبسمها الفقهاء المتخيرة ، وقد اختلف العلماء في الأمد الذي تنقضي عدتها به : فقال قوم : تنقضي عدتها بسبعة أشهر من تاريخ الفارقة ، وهذا هو المقتضى في مذهب أبي حنيفة ، وقال قوم : ترد إلى الأشهر فتعد ثلاثة أشهر ، وليس هذا القول يعتمد به في المذهب

(٣) وإذا طلق الرجل زوجته فشرعت في الاعتداد بالأفراء إن كانت من ذوات الحيض وبالأشهر إن كانت من غير ذوات الحيض ، ثم مات عنها

زوجها وهي في أثناء العدة : إما أن يكون طلاقها رجعيًا وإما أن يكون طلاقها بائنًا : فإن كان طلاقها رجعيًا فإنه يجب عليها أمران : الأول أن تلمى القدر الذى أمصه في الاعتداد من حين الطلاق إلى حين الوفاة ، والثاني أن تعتد عدة المتوفى عنها زوجها وهي أربعة أشهر وعشرة أيام : وذلك لأن الطلاق الرجعى على ما سبق بيانه لا يزيل ملكا ولا حلا والروحية قائمة بعد ما دامت الروحة في العدة ، فيصدق على هذه المرأة وهي في العدة من الطلاق الرجعى أنها قد توفى عنها زوجها فكان عليها أن تعتد عدة النساء اللاتي يتوفى أزواجهن عنهن ، وإن كان طلاقها بائنًا فإما أن يكون زوجها حين طلاقها مريضاً مريضاً الموت بحيث يصدق عليه أنه قار تطلقها وإما أن يكون حين طلاقها صحيحاً : فإن كان زوجها صحيحاً حين طلاقها فإنها تتم عدة طلاقها ولا تعتد عدة الوفاة . وذلك لأن الطلاق الذى على ما سبق بيانه يقطع الروحية من صدورهم من الروح : فلا يصدق عليها حين يتوفى عنها زوجها : وإن كان زوجها حين طلاقها مريضاً مريضاً الموت بحيث يعتبر قاراً طلاقها ويكون له نصيبها في تركته بعد احتساب عبء المذهب في المدة التي تعتدها : فقال أبو يوسف : تعتد عدة المطلقات ، ومثلها مثل كل امرأة أباه زوجها ، والذى عليه الفتوى في المذهب أنها حين تعتد بأبعد الاجلين : عدة الوفاة ، وعدة الطلاق : فأيهما كانت أطول من



الأخرى فهي عدتها ، وذلك لأن في هذه المرأة شهين شهماً من الزوجات وشهماً من المبائات ، فأما شبهها بالزوجات فأما رارثة لهذا المتوفى وبمقتضى هذا الشبه يجب عليها عدة الوفاة ، وأما شبهها بالمبائات فإن زوجيتها قد انقطعت من حين صدور الطلاق وعفتها هذا الشبه يجب عليها عدة الطلاق : فأعطيها حكم الشهين جميعاً وأوجبنا عليها أن تعتد العدتين جميعاً ، ولكنا قضينا نسداحل أقصرهما أمداً في أطولهما أمداً ، حتى انتهى أطول العدتين أمداً فقد انتهتا جميعاً .

١٧٢ - ما يجب على من طلقها زوجها ثم أعادها ثم طلقها .

إذا طلق الرجل زوجته المدخول بها ثم أعادها إلى عصمته وهي في عدتها ثم طلقها فيما أن يكون طلاقه الأول رجعيّاً وإما أن يكون باتّاً يمينونة صغرى ، ومن ناحيته أخرى إما أن يكون قد دخل بها بعد إعادتها وقبل طلاقها الثاني وإما ألا يكون قد دخل بها .

فإن كان قد طلقها طلاقاً رجعيّاً فشرعت في عدتها ثم أعادها إلى عصمته ثم طلقها ثانية فإنه يجب عليها بعد الطلاق الثاني أن تعتد عدةً جديدةً بغير خلاف ، سواء أدخل بها بعد إعادتها أم لم يدخل . لأن طلاقها الأول الرجعي لم يزل الزوجية القائمة بينهما فطلاقها الثاني طلاق زوجة مدخول بها .

وإن كان قد طلقها طلاقاً باتّاً فشرعت في عدة ثم أعادها وهي

في العدة ثم طلقها ثانياً ، فإن كان قد دخل بها بعد إعادتها إلى عصمت  
 عليها عدة مستأنفة بسبب الطلاق الثاني ، لأن هذا الطلاق فرقة  
 بعد الدخول ، ولها عليه جميع المهر الذي وجب بالزواج الثاني لأنه تأكد  
 بالدخول ؛ وإن كان قد طلقها الطلاق الثاني قبل أن يدخل بها فلعدها  
 المذهب في هذه الحالة ثلاثة أقوال : القول الأول قول أبي حنيفة  
 وأبي يوسف وهو المقتضى به في المذهب ، وحاصله أن عليها عدة مستأنفة  
 ولها المهر كاملاً ، وعائتها أي حين عادت إلى عصمت بالعقد الجديد  
 كانت مكأها عادت إلى الحالة التي كانت عليها قبل الطلاق الأول ،  
 والحالة التي كانت عليها قبل طلاقها الأول أي روجة مدخول بها ،  
 فكأها بعد العقد الثاني روجة مدخول بها ، والمطعمة بعد الدخول عليها  
 لعدة ولها المهر كاملاً ، والقول الثاني قول محمد بن الحسن الشافعي  
 وحاصله أن عليها إتمام عدتها الأولى ولها نصف مهر الذي وجب بعد  
 الثاني ، ووجهه أنه طأقت من رواجها الثاني قبل الدخول ، والمطقة  
 قبل الدخول لها نصف المهر ولا عدة عليها ، فلا تكون عليها عدة  
 بسبب هذا الطلاق ، لكنها كانت معتدة من الطلاق الأول ولم تتم هذه  
 العدة فيجب عليها إتمامها ، والقول الثالث قول زهر بن الهذيل ، وحاصله  
 أنه ليس عليها عدة أصلاً : فلا تستأنف عدة ولا تتم عدتها الأولى ،  
 ووجهه أن الطلاق من رواجها الثاني طلاق قبل الدخول لا يجب به

عدة ، والعدة الأولى قد تهدمت بالزواج الثاني فلا تعود ثانية ، ولها نصف المهر الذي وجب بالزواج الثاني ؛ لأن المطلقة قبل الدخول يجب لها نصف المهر ، وقول زمر هذا كقول محمد إلا في إهدام العدة الأولى وعدم وجوب إتمامها ، وتوجيهه في ذلك غير مستقيم ، لأن العدة الأولى لم تهدم مطلقاً ، وإنما تهدمت بالنظر إلى هذا الروح وحده لكون العدة من تطليقه ، ومنى زال سبب الإهدام فقد عاد وجوبها .

#### ١٧٣ - الوقت الذي يتبدى منه العدة

قد عرفت أن السبب الذي يقضى وجوب العدة على الزوجة هو فراق زوجها لها ، وعرفت أيضاً أن سبب العرقه هو الموت أو الطلاق أو الفسح ، وعلت أن الافتراق قد يكون بعد زواج صحيح وقد يكون بعد زواج فاسد

والصابط العام للبداً الذي يتبدى منه احتساب العدة هو وقت العرقه الحاصلة بينهما بغير مهلة . ويترتب على هذا :

(١) إذا كان السبب الموجب للعدة على الزوجة هو موت زوجها فإن العدة تبدأ من وقت الموت فوراً بغير مهلة ، سواء أكان زواجهما صحيحاً أم فاسداً

(٢) وإذا كان السبب الموجب للعدة غير الموت فنظر ؛ فإن كان زواجهما صحيحاً كان مدأ العدة من وقت الافتراق فوراً بغير مهلة ،

سواء أكان سبب الافتراق مسجاً أم طلاقاً ، وإن كان رواجهم  
فاسداً اعتبر مبدأ العدة من وقت انهماقهما على المأثرة أو من وقت  
قضاء القاضي بالتفريق بينهما

(٣) لا يتوقف انتهاء العدة على علم الروحة بأن زوجها مات عنها  
أو طلقها أو مسح رواجها ؛ بل تنشئ من وقت حصول الموت أو  
الطلاق أو المسح ، حتى لو أن الروح فارق روحته بسبب من هذه  
الأسباب ولم تعلم هي بهذا المراق إلا بعد أن انقضى الرمن المحدود  
شرعاً لا انتظاراً ، فإن عدتها تنقضي بإقصاء وقتها ونحوه للأواح عند  
ذلك العلم ؛ وذلك لأن السبب الموجب للعدة هو المراق ، وقد حدث ،  
ومن المعلوم أن السبب يؤثر أثره بمجرد توقف على شيء رائد على وجوده  
(٤) إذا ادعت الروحة في شهر رجب مثلاً أن زوجها قد طلقها  
في غرة أول الربيع ، فلما وجهت الدعوى إلى الروح أنكرها<sup>(١)</sup>  
فأقامت الروحة بية مقبولة على صحة دعواها ، فنقض القاضي بموجب  
هذه البية - فإن انتهاء عدتها من ذلك الوقت الذي ادعت أنه طلقها  
فيه ، ولا نظر إلى وقت الحكم لكن لو جاء الروح من أول الأمر  
ببقر بأنه كان قد طلق روحته مدد من كذا ، وأن عدتها قد انقضت ،  
أو ادعت الروحة عليه أنه كان قد طلقها في وقت كذا وأن عدتها قد

(١) انظر المذكر المختار وحاشية ابن عابدين ( ٢ - ٩٤٣ بولاق )

انقصت ، فأقر لها بما تدعيه ؛ فإن انتهاء المدة يكون من وقت إقراره ، ولا يُسيطر إلى الوقت الذي أضاف هو حصول الطلاق إليه والفرق بين الحالين أن الطلاق في الصورة الأولى لما أصيب إلى الزمان الماضي ونست ذلك جبراً على الروح بالنية وانصل بذلك فضاء القاصي أيقناً أنه هو وقت الطلاق حقيقة فأصعب حصول سب وحرب الاعتداد إليه ؛ لسكر لما كان دليلاً حصول الطلاق في الصورة الثانية في الوقت السابق هو مجرد إقراره به ، وكما لا نأمن أن يكون قد تواطأ معها على ذلك لتصير أحذية مه حتى تنفد وصيته لها أو يصح بعد ذلك إقراره لها بالدرس ، وما أشبه ذلك ، وكان الروح - مع كل هذا - يملك أن يطلقها في كل وقت ، قصيها بالمقطوع به ، فاعتبر ما وقت انتهاء المدة هو الوقت الذي أمر فيه بالطلاق لأنه يملك تطبيقها وقتئذ ، ولم يعتبر الوقت الذي أضاف الطلاق إليه ، قطعاً لما عسى أن يكون يكون بينهما من التواطؤ

#### ١٧٤ - واجبات الروحة المعتدة :

أوحيت هذه الشريعة على الروحة إذا فارقتها زوجها أمرين ، وأحد هذين الأمرين عام في كل معتدة ، وثانيهما خاص ببعض المعتدات دون بعض .

أما الأمر الأول - وهو العام في كل معتدة - فهو أن تقصى عنتها

في منزلها الذي كانت تقيم فيه وقت قيام الروحانية ، والدليل على ذلك قول الله تعالى : ( لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَرْبَابَهُنَّ بِإِذْنِ اللَّهِ ) (١) : والحكمة التي قصتها الشريعة من ذلك أما بالنظر إلى الروحة التي تُوَفِّي عنها زوجها فلكي تكون المرأة بمشهد من المآل التي كانت تعاشر زوجها فيها حتى تتم له في قيامها وفعودها وفي حركاتها وسكناتها وتذكر ما كان بينهما من وثيق الاتصال فتقوم بواجب الوفاء له ، وأما بالنظر إلى من خلفها زوجها فلكي تكون هذه الروحة تحت مشامعه وعلى قرب منه ليراقب أعمالها ويصوبها عن الانشغال للناس ما بقيت آثار الروحة بهما ، فطلع يرى من آدابها ونفوسها وعفافها ما يعيد إليهما الحياة الروحة هاتمة سعيدة ، وتذكر في قوله تعالى بعدما تَلَوْنَ : ( لَا تَذَرُنَّ لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِتْ لَكُمْ ذَلِكَ أَمْرًا ) (٢) .

ويترتب على ما ذكرنا من أنه يجب على الروحة الاعتداد في منزل الزوجية ما يلي :

(١) لا يجوز للروحة أن تصد في منزل آخر غير المنزل الذي كانت تعاشر فيه زوجها إلا لعدد يبيح لها ذلك ، ومن الاعتداد التي

تبيع لها ذلك أن يهدم البيت<sup>(١)</sup> أو يكون آيلاً لاسقوط ، أو يكون  
مأى عن الحيران وتحفظة لأمن تدافع من السكنى فيه على نفسها  
أو مالها ، أو يكون أحره فوق طائتها ، أو يجرحها ماله منه ، أو  
يمسها الورثة من السكنى فيه

(٢) ومضى وجد عدد يبيع لها الخروح منه والسكنى في غيره كان  
لها ذلك . لكن إذا كانت معتدة من طلاق سكنت حينئذ حيث  
يسكنها مطلقها ، وإن كانت معتدة من وفاة سكنت في أقرب منزل  
يمكنها أن تسكن فيه لتحقيق الحكمة من لزوم مسكن الزوجية بقدر  
الإمكان .

(٣) إذا خرجت المعتدة من المنزل الذي كانت تعاشر زوجها فيه  
بغير عدد يبيع لها ذلك كانت بائنة . وسقطت معها عدتها إن كانت  
لها نفقة

وأما الأمر<sup>(٢)</sup> الثاني - وهو الذي يخص بعض المعتدات دون بعض -  
فهو الإحداد ، وهو ترك الزينة والطيب ونحوهما : فلا يجوز لها أن  
تلبس الخلق ولا تيب الخمر ونحوها ولا أن تطيب ولا أن تدهن  
شعرها ولا تكتحل . إلا لعذر ، وهذا واجب على من توفي عنها

(١) انظر حاشية ابن عابدين (٢ - ٩٩٠ بولاق)

(٢) انظر حاشية ابن عابدين (٢ - ٩٥٣ وما بعدها بولاق)

زوجها وعلى المطلقة طلاقاً باتماً، وحكته بالظر إلى الأولى يصهر  
الحرر على وفاة زوجها وبالظر إلى الثانية إظهار الأسف على انقضاء  
حمل الروحية التي كانت بينهما، ولا يجب الإحداد على المطلقة طلاقاً  
رجعياً، بل المستحب لها أن تترى وتلتس الحرير ونحوه لعل قلب  
زوجها يتحول إليها فيراجعها، كما لا يجب الإحداد على من فارقها  
زوجها بعد رواج فاسد أو وطء بشبهة

١٧٥ - بيان من لا تجب لها نفقة العدة ومن يجب لها

لا تجب نفقة العدة لثلاثة أنواع من النساء: (١)

النوع الأول: كل امرأة توفى عنها زوجها، إذ لا مسيل إلى إيجاب  
نفقتها على أحد؛ أما على زوجها الذي مات فمقدم، مكان إيجابها عليه  
لأنه لا ملك له بعد الوفاة وليس هو أهلاً بعد ما للإيجاب عليه، وأما  
عدم إيجابها على ورثته لأن نفقة الروحية حق شخصي على الزوج فلا  
ينوب فيه وارثه عنه

النوع الثاني: كل امرأة تعتد بسب مرفة حاصلة من جهتها وهي  
محظورة شرعاً، كالمرأة التي كان سب مراقب زوجها أنها طأعت أباه  
أو أمه على الرنا، والمرق في عدم استحقاق هذا النوع من النساء  
لنفقة العدة أنه يستحق العقاب والحرر على من المحظور الذي كان

(١) هو حاشية ابن عابد على الدر المنثور ١٠٣٦ بولاد، وما بعدها



سباً في العرقه ، وإذ كان يستحق العقاب ولزجر لم تجعل الشريعة له  
حق النفقة لانه تكريم لاعتقاب

ولوع الثالث : كل امرأة فارقها زوجها بعد أن كان يعدوها  
بغير عقد صحيح ، وذلك يشمل نوعين : المفارقة بعد زواج فاسد ،  
والموطوءة تشبهه ، والسر في عدم إيجاب نفقة العدة لأحد هذين أن  
الزواج انعاسد والوطء تشبه لا يكون أحدهما سبباً في احتساب الرجل  
للزوجة ، بل يجب عليه أن يتعارفا عنه ، والنفقة إنما تجب جزاء  
الاحتساب ، وإذ كان الاحتساب غير سائر شرعا كانت النفقة غير واجبة  
لأن ثمة الاحتساب غير المشروع ولا فيما بعده

وكل امرأة غير داخله في أحد هذه الأنواع الثلاثة فإنه يجب  
لها نفقة العدة ، وذلك يشمل ثلاثة أنواع أيضاً : اثان منها اتفق عليهما  
أبو حنيفة وأصحابه وغيرهم من العلماء . والثالث قال به غير أبي حنيفة  
وأصحابه من علماء هذه الشريعة

النوع الأول . كل امرأة فارقها زوجها بغير وفاة بعد زواج صحيح  
شرعاً بسبب من عده ، سواء أكانت العرقه بالطلاق أم كانت  
بالفسخ ، وسواء أكان سبب الفسخ مشروعاً كاختياره نفسه بعد  
النوع أم لم يكن مشروعاً كارتداده وفعله بأحد أصولها أو فروعها  
ما يوجب حرمة المصاهرة

النوع الثاني : كل امرأة كان سبب افراقها عن زوجها من جهتها  
ولسكنه - مع ذلك - سبب غير محطور شرعا ، كأن تختار نفسها بالنوع أو  
تفسخ لنقصان مهرها عن مهر أمثالها

النوع الثالث . كل امرأة طلقها القاضي على زوجها بعد طلبها  
ذلك منه بأحد الأسباب الخمسة التي قدما بها في مباحث الطلاق ،  
وأنت حبر - بعد ما أمسكها - أن هذا السبب ليس من مذهب  
أبي حنيفة وأصحابه ، وأنه من مذهب غيره من علماء الشريعة

١٧٦ - نفقة العدة ، وشرطها ، وسبب وجوبها

المراد بنفقة العدة التي يجب لبعض الزوجات ولا يجب لبعض  
هو الطعام والكسوة ، فقط . ولا تدخل السكنى فيها كما كانت تدخل  
في نفقة الزوجية ، والسبب في هذا أن السكنى بالطرف إلى المعتدة حق  
الشرع لاحق لروحة ، ولهذا لو أرأت المرأة روحها من نفقة  
عدها تناول هذا الإبراء ما يجب عليه من طعامها وكسوتها ولم يتناول  
السكنى : لأن الإنسان يستطيع أن يسقط حق نفسه ، وأم حق الشرع  
فليس في قدرته أن يسقطه <sup>(١)</sup>

ولو جوبت نفقة العدة للروحة على زوجها شرطان . أحدهما .  
أن تكون المرأة المعتدة واحدة من الأنواع الثلاثة التي قدما أنه

(١) انظر ابن عابد ( ٢ - ١٥٨ )

تجب له نفقة العدة ، وثانيهما : أن تكون غير ناشرة ، وذلك بالأناخ  
من بيت الزوجية إلا لعذر من الإعدار التي بينها وما أشبهها

والسبب الذي اقتضى وجوب نفقة العدة على الروح لزوجته هو  
أنها محتسنة في مدة العدة لحق هذا الروح ؛ أفلا ترى أنه لا يجوز لها أن  
تزوج رجلاً غيره ما لم تنقضي عدتها منه ؟

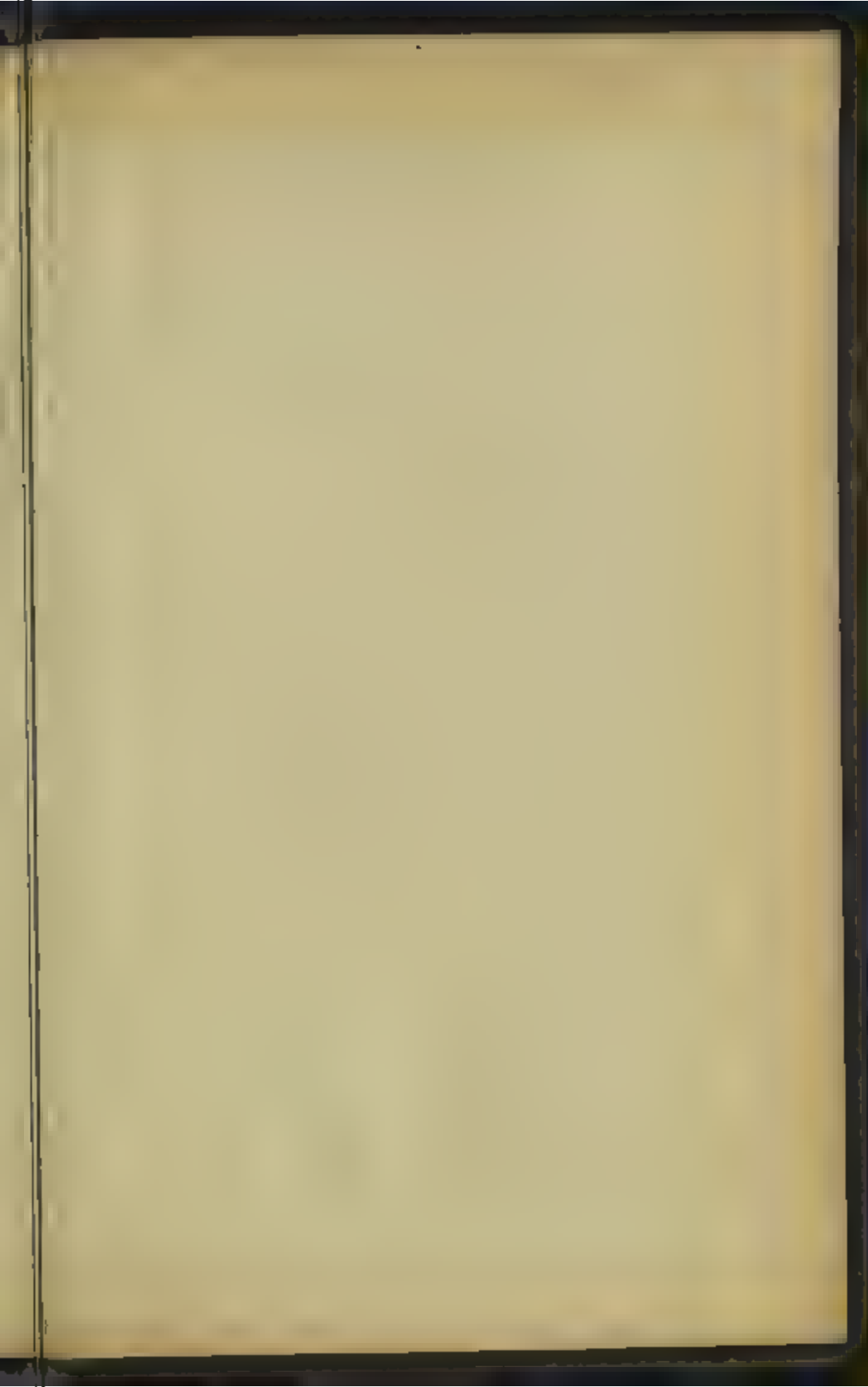
وبنوبت على جميع ما قدما بيانه أمران . الأول : أنه يجب السكنى  
وحدهما لكل امرأة فلما إن نفقة عدتها غير واجبة على زوجها ،  
والثاني : أنه يجب النفقة بأنواعها الثلاثة الطعام والكسوة والسكنى  
لكل امرأة فلما إنها تستحق نفقة العدة . ويجب أن يراعى في تقدير  
نفقة العدة كل ما ذكرنا أنه يراعى في نفقة الزوجية : من مراعاة حال  
الروح يساراً وإعساراً ، دون مراعاة حال الروح كما رجحناه فيما سبق ،  
ومن مراعاة غلاء أسعار الحاجيات ورحصتها ، وبحو ذلك

١٧٧ - متى تكون نفقة العدة دينا على الروح ؟

قد عرفت فيما سبق أن مذهب الحنفية أن لنفقة الواجبة للزوجة  
على زوجها ثلاثة أحوال : حاله لا تكون فيها ديناً أصلاً ، وحالة  
تكون فيها ديناً ناقصاً بسقط بواحد من خمسة أسباب ، وحالة تكون  
فيها ديناً صحيحاً لا تسقط إلا بالأداء أو بالإبراء ، وعرفت أن  
المشرع المصري أحد في هذه المسألة بمذهب الشافعية ومن ذكرنا

معهن ثمة فاعتبر نفقة الزوجة ديناً صحيحاً لا يسقط إلا بالإداء أو  
الإبراء سواء اتصل بها القضاء أم لم يتصل وسواء أدنها القاضي  
بالاستدانة أم لم يادن . واعلم الآن أن الصحيح في المذهب أن نفقة  
العدة كنفقة الزوجية لا تصير ديناً صحيحاً لا يسقط إلا بالإداء أو  
الإبراء إلا إذا اتصل بها القضاء وأمر القاضي الزوجة باستدانتها ،  
واحتار الإمام الحلواني أنها لا تسقط إذا اتصل بها القضاء<sup>(١)</sup> أو  
التراضى ولو لم يأمر القاضي بالاستدانة . وقد اعتبر القانون رقم  
٢٥ لسنة ١٩٢٠ نفقة المعتدة من تاريخ الطلاق ديناً صحيحاً لا يسقط  
إلا بالإداء أو الإبراء ، سواء أفضى القاضي بها أو تراضى الزوجان عليها أم  
لم يحصل واحد منهما .

(١) انظر س ٤٨٥ ( ٢ - ١٠٦٩ مولا ) ثم انظر أيب ( ٢ - ١٩٢٥ )



کتابُ بُبُوتِ النَّسَبِ

١٧٨ - الأسباب التي يثبت بها نسب الولد .

يثبت نسب الولد إلى أبيه بكل واحد من ثلاثة أسباب : الأول :  
العرائش ، والثاني : الإقرار ، والثالث : البينة . ولكل واحد من هذه  
الأسباب بحوث تخصه ، وسنتكلم على كل واحد منها  
١٧٩ - المراد بالعرائش . والعلة في ثبوت النسب به :

المراد بالعرائش الذي يثبت النسب بسببه الزوجية القائمة بين  
الرجل والمرأة في حين اشتداه حملها بمن ولدت له ؛ فأبوة امرأة حملت  
في وقت كانت فيه زوجة لمن يصح أن يولد له فإن نسب من  
تولد يكون إلى هذا الروح بدون حاجة إلى أن يقر زوجها  
بأبوتة له وبدون حاجة إلى أن تأتي هذه الزوجة ببينة على أن  
هذا الولد منه ، وفي هذا يقول النبي صلى الله عليه وسلم  
في خطبته في حجة الوداع : « الْوَلَدُ لِلْعَرَّاشِ وَلِلْعَاقِرِ الْحَجَرُ » وإنما  
قصت الشريعة بأن الولد يُنسب إلى العرائش - مع أن العقل لا يجرم  
جزماً لا يحتمل الشك بأن هذا الولد من هذا الرجل - لأن مقتضى  
عقد الزواج الذي شرعته أن تكون هذه الزوجة مقصورة على  
زوجها بحيث لا يعمل لها أن تمكرك غيره من الاستمتاع بها كما لا يعمل  
لغير زوجها أن يقدم على الاستمتاع بها ، والأصل أن نحمل أحوال

الناس على الاستقامة والقيام بالحدود المشروعة ، وألا نجعل حُكماً  
للاحتمالات والعروض العقلية الميعة على سوء الظن ، وذلك يؤدي  
إلى أن تكون هذه المرأة المختصة برجل واحد والمفروض فيها العفة  
وطهارة الدين قد حملت من هذا الروح الذي ليس به مانع شرعي  
ولا طبيعي من أن يباشرها وأن تحمل منه

#### ١٨٠ - متى نبوت نسب بالفراش

وقد نبى العلماء أحكام نبوت النسب بالفراش على ثلاثة أصول .  
الأصل الأول : إمكان حمل هذه المرأة من زوجها صاحب الفراش .  
والثاني : أقل مدة سحر ، والثالث : أكثر مدة للحمل

أما إمكان حمل هذه المرأة من زوجها صاحب الفراش فإن  
الزواج لو كان صعباً لا يتأتى أن تحمل منه هذه المرأة لم يثبت نسب  
ولدها له ، اتفاقاً ، وقد اختلف علماء الشريعة في ما إذا كان الزوج  
كبيراً يمكن أن تحمل منه المرأة ولتكن ما لم يتلأبياً أصلاً وبين مكان  
إقامة الزوج وإقامة أروجه 'نقد' صحيح ، وينصور ذلك بأن يوكل  
رجل في مصر رجلاً آخر في الأندلس بأن يزوجه فلانة بنت فلان فيعقد  
له عليها ، ولا يلتفتان أصلاً فيما يرى الناس ، ثم تنجب هذه المرأة بولي  
بعد العقد عليها في المدة المكنة ، فهل يكون نسب ولدها هذا ؟  
لزوجها الذي يقبم في مصر من قبل العقد عليها ؟ قال أبو حنيفة :





على وهي ، وبصله في عائش<sup>(١)</sup> وفي معنى الثانية قوله تعالى  
(والوالدات يرضعن أولادهن خواتن كائنتن<sup>(٢)</sup>) ووجه الاستدلال  
أنه سبحانه جعل مدة الفصال - لدى هو الرضاع - وحده خواتن  
كاملين في الآيتين الثانية وأما أنه ومم<sup>١</sup> بعد وعشرون شهرا ، وجعل  
مدة الحمل والرضاع جميعا ثلاثين شهرا ، فدل المجموع على أن مدة  
الحمل وحده سنة أشهر ، ولا يعلم أن تكون سنة الأشهر هي أقصى  
مدة الحمل لأن المشاهد في كل بيت أن النساء يربعن هذه المدة

وأما أكثر مدة حمل فقد حثفت فيها عشاء اشرعة ، ولحم في  
ذلك قولان . أحدهما قول أبي حنيفة ، وحاصله أن أكثر مدة الحمل  
سنتان ، وسنده في ذلك حديث روى عن عائشة رضي الله عنها ، وهو  
قولها : ما زلت المرأة في الحمل على سبعين وثمرا ما يتحول ظل عمود  
المعزل ، وقول ثاني يقول الآئمة الثلاثة ما بين واشمعي وأحمد ،  
وحاصله أن أكثر مدة الحمل أربع سنين ، ويستدرك في ذلك ما رواه  
الدارقطني عن مالك بن أنس أنه كان يقول - هذه حارب امرأة محمد بن  
عجلان امرأة صدق وروحها رحل صدق حسب ثلاثة أبط في اثني  
عشرة سنة كل بطن في أربع سنين

(١) سورة م ١٤٩

(٢) سورة م ١٣٠

وقد كان العمل بمحاكم مصر الشرعية في تحديد أكثر مدة الحمل بمذهب أبي حنيفة ، ثم رأى المشرع المصري أنه لما كان رأى الفقهاء في ثبوت النسب مسيئاً على رأيهم في أقصى مدة الحمل ، ولم يكن أعلمهم رأيه في ذلك إلا على أخار بعض النساء بأن الحمل مكث كذا سنين ، والبعض الآخر كآنى حبيفة بنى رأيه في ذلك على أنز ورد عن السيدة عائشة يتضمن أن أقصى مدة الحمل ستان ، وليس في أقصى مدة الحمل كتاب ولا سنة صحيحة لم رمانعاً من أخذ رأى الأطباء في المدة التي يمكنها الحمل ، فأفاد الطبيب الشرعى بأنه يرى أنه عند التشريع يعتبر أقصى مدة الحمل ٣٦٥ يوماً حتى يشمل جميع الأحوال النادرة ،<sup>(١)</sup> ولهذا أحد في المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ برأى الطب الشرعى ففهم بأنه لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة أنت به بعد سنة من غيبة الروح عنها ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أنت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة .

ويترتب على جميع ما ذكرنا في هذا الموضوع الأمور الآتية :

(١) إذا تزوج صغير لا يولد لأمه ، وبعد مضي مدة الحمل من دخوله بامرأته جاءت هذه المرأة بولد : لا يثبت نسب هذا الولد لها الزوج ، من غير أن تكون به حاجة إلى تعينه عنه ، وهذا الحكم

(١) من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

يوافق مذهب الحنفية كما يوافق مذهب غيرهم من علماء الشريعة

(٢) إذا عقد لرجل بالمشرق على امرأة بالمغرب مثلاً وبعد مضي مدة الحمل من وقت انعقد جاءت هذه المرأة بولد ، ولم يكن قد حصل بين الزوجين تلاقٍ ، فإن أسكر الروح أبوته لهذا الولد ونفاه عنه لم تسمع عليه دعوى السب ؛ لأن الظاهر يكذبها ، وهذا الحكم لا يوافق مذهب الحنفية في حين أنه يوافق مذهب الشافعية والمالكية ، وعليه جرى المشرع في القانون الجديد

(٣) إذا تزوج رجل بولد لمثله بامرأة وعاشرها فعلا معاشرة الأزواج ثم غاب عنها عينة طويلة فولدت ولداً بعد عيته فإن كان بين مبدأ العينة والولادة سنة فأقل ثبت نسب هذا الولد له ، وهذا حكم موافق لمذهب الحنفية وغيرهم من العلماء وهو موافق للقانون الجديد أيضاً . وإذا كان بين العينة والولادة أكثر من سنة فذهب الحنفية يثبت نسب الولد إلى الروح مهما تطلت المدة التي بين مبدأ العينة والولادة ومهما تعدد المسافة بين الزوجين ، ومذهب الشافعية والمالكية يثبت نسبه إلى الروح إن كانت المدة بين ابتداء العينة والولادة أربع سنين أو أقل فإن رادت عن الأربع ولم يتمكن تلاقحهما لم يثبت النسب . والذي جرى عليه القانون الجديد أن المدة إذا رادت عن السنة التي مقدارها ٣٦٥ يوماً وأسكر الروح هذا الولد ونفى أنه انت له لم تسمع عليه دعوى

النفس ، لأنها من لدناوى التي يكذبها الظاهر

( ٤ ) إذا ولدت الروح حال قيام الروح الصحيح ولداً ولم يكن قد مضى عليها من حين العقد إلى حين الولادة ستة أشهر لا يثبت نسب ولدها هذا إلى روحها ، لأن مدة الحمل لا تقل عن ستة أشهر وقد ولدته لأقل من ستة الأشهر ، فتكون قد حملت به قبل أن تكون روحه لهذا الروح ، فلا يثبت نسب إليه ، لكن إذا أفر الرحم بأن هذا الولد أنه بشرط ألا يقول به أنه من الرماء ، فإن نسب إليه يثبت بهذا الإقرار إذ يمكن أن قد تكون قد نروحها بعقد سرى بينهما وعاشرها معاشرة الأرواح مدة من العقد أبداً يعرفه الناس ، كما يمكن أن يكون هذا الرحم قد دحس هذه المرأة بناء على شبهة قبل أن يعقد عليها حملت منه والحق لا مروح لرد إقراره مع أنه يمكن أن يكون صحيحاً ومع أن في الأحكام صيانة للولد من الصباغ ومع أن الأحكام ، يطابق الأصل الذى هو حمل حال الناس على الصلاح

( ٥ ) إذا ولدت الروح حال قيام الروح الصحيحة ولداً وكان قد مضى عليها من حين العقد إلى حين لولاده ستة أشهر أو أكثر فإن نسب ولدها هذا يثبت إلى هذا الروح ، لأنه يجوز أن يكون هذا الولد قد ولد لأقل مدة الحمل ، لكن إذا بقي الروح هذا الولد عن نفسه اتنى عنه ولم يثبت نسب منه ، لا بداعيه عنه حيث من تحقق أمرين : الأول :

ألا يقر نفسه لا صراحة ولا دلالة فل أن يفي به . ومعنى هذا أنه إن  
أقر نفسه ساعة ولادته أو هاهنا الناس به فقل تهتهم أو اشترى نفسه  
ما يلزم للنساء بعد ولادته وهو ساكت عن صفة ثم جاء بعد ذلك  
بنفيه لم يقل منه . والأمير الثاني : أن يلاع روحه ، وذلك بأن  
يشهد عليها أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين فيما رماها به من الرما  
وإن هذا الولد ليس منه ، ويقول في الشهادة الخامسة ولله الله عليه  
إن كان من الكاذبين ، فإذا فعل ذلك أسقط عن نفسه حد العوف ،  
ووجب عليها حد الرما ، فإن أرادت التخلص بماء حب عليها من  
الحد شهدت أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماها به من الرما  
وتقول في الخامسة : وعَصَبُ الله عليها إن كان من الصادقين والأصل  
في ذلك ما رواه ابن مسعود ، قال كلما حلوساً في المسجد ليلة الجمعة  
إد دخل أنصاري فقال يا رسول الله ، أراهم الرجز يجد مع روحه  
رجلاً ؟ فإني قتله فقتلوه ، وإن تكلم حمده . وإن سكك سككت على  
غيظ . ثم قال : اللهم افتح فمات آية اللعان في سورة النور ، وهي  
قوله تعالى (والذين يتركون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا  
أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ،  
والخامسة أن لله الله عليه إن كان من الكاذبين ، ويذراً عنها  
العدوات أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين ، والخامسة

أَنْ تَخْصَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا [إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ]. وَلَا يَكُونُ اللِّعَانُ إِلَّا بَيْنَ  
زَوْجَيْنِ زَوْجَتَهُمَا صَحِيحَةٌ شَرْعًا ؛ فَلَوْ قَذَفَ رَجُلٌ امْرَأَةً أَعْجَنِيَّةً مَعَهُ  
بِالرَّيَا فَعَلَيْهِ حَدُّ الْقَذْفِ وَلَا لِعَانٍ بَيْنَهُمَا ، وَلَوْ قَذَفَ رَجُلٌ زَوْجَتَهُ الَّتِي  
تَرْوِجُهَا زَوَاجًا فَاسِدًا فَلَا لِعَانٍ بَيْنَهُمَا . وَشَرَطَ اللِّعَانُ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ  
الزَّوْجِيَّةُ قَائِمَةً بَيْنَهُمَا ، وَأَنْ يَكُونَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الرُّوْجَيْنِ أَهْلًا لِلشَّهَادَةِ ،  
بِأَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنِ مَعَهُمَا حَرًّا عَاقِلًا بَالِغًا مَاطِقًا عَيْرَ مَحْدُودٍ فِي قَذْفٍ <sup>(١)</sup>  
فَإِذَا وَلَدَتْ زَوْجَتَهُ وَلَدًا بَعْدَ زَوَاجِهَا بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا فَسَادَ زَوْجُهَا  
إِلَى نَفْيِ هَذَا الْوَلَدِ وَلَا عَنَ زَوْجَتِهِ مَالِ كَيْمِيَّةٍ الَّتِي ذَكَرْنَا هَا فَنَضِي الْقَاضِي  
بِالْمَعْرِقَةِ بَيْنَهُمَا نَظْفَقَةُ مِائَةِ وَحَكَمَ بِنِ الْوَلَدِ عَنِ أَبِيهِ وَأُخْلِقَهُ بِأُمِّهِ .

فَإِنْ كَانَ الرُّوْاحُ الْفَانِمُ بَيْنَهُمَا زَوَاجًا فَاسِدًا وَدَخَلَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ  
فَإِنْ وَلَدَتْ الزَّوْجَةَ وَلَدًا لِأَوَّلِ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ مَدَى الدَّخُولِ الْحَقِيقِيِّ  
بِهَا لَمْ يَثْبُتْ سَبِيحُ مِنْ زَوْجِهَا ؛ لِأَنَّهَا قَدْ وَلَدَتْهُ لِأَوَّلِ مِنْ أَقَلِّ مَدَّةِ الْخُلْ  
فَلَا يَدَّ أَنْ تَكُونَ قَدْ حَمَلَتْ بِهِ فَسَلَّ أَنْ تُصِيرَ فَرَاثًا لَهَا الرَّجُلُ ، فَإِنْ  
وَلَدَتْ لِقَامِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ مَدَى الدَّخُولِ الْحَقِيقِيِّ بِهَا ثَلَاثَ نَسَبٍ وَلَدَهَا  
مِنْ زَوْجِهَا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَفِيحَ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ يَسْتَدْعِي اللِّعَانَ وَقَدْ  
عَرَفْتَ أَنَّ اللِّعَانَ لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ رُؤُوسَيْنِ زَوَاجَهُمَا صَحِيحَ شَرْعًا .

فَالْمَعْرِقَةُ بَيْنَ الرُّوْاحِ الصَّحِيحِ وَالزَّوْاجِ الْفَاسِدِ مِنْ وَجْهَيْنِ : الْأَوَّلُ

(١) انظر ابن عديم (٢ - ٩٠٥ - ٩٠٦) (١)

أن الفراش الذي ثبت السب موجه يتحقق بالعقد في الزواج الصحيح ويتحقق بالدخول الحقيقي في الزواج الفاسد ، ولهذا حسنت مدة الخل من مبدأ العقد في الأول ومن مبدأ الدخول الحقيقي في الثاني . والوجه الثاني : أن الفراش الثابت بالدخول الحقيقي في الزواج الفاسد أقوى من الفراش الثابت بالعقد في الزواج الصحيح ، ولهذا استطاع الزوج أن يبي عن نفسه نسب من ولد لسته أشهر مساعداً في الزواج الصحيح ولم يستطع أن يبي عن نفسه نسب من ولد لهذه المدة في الزواج الفاسد

١٨١ - الدخول بشبهة ومضى ثبت به السب ؟

الدخول بشبهة على ثلاثة أنواع : لأن الشبهة إما أن تكون شبهة ملك وإما أن تكون شبهة عقد وإما أن تكون شبهة رقن . فأما شبهة الملك - ونسمى أيضاً شبهة الحكم - فحاصلها أن يشبهه الدليل الشرعي على الرجل بغيرهم من إباحة وقاع المرأة في حين أنه غير مباح له ، ومن أمثلتها أن يواقع أب جارية مملوكة لأمه ظاناً أنه يباح له وقاعها اعتقاداً على قوله عليه الصلاة والسلام : « أنت ومالك لأبيك » ومن أمثلتها أيضاً أن يواقع الرجل امرأته التي طلقها طلاقاً تاماً وهي في عدتها منه ظاناً أن وقاعها يكون مراجعة لها كما في المطلقة طلاقاً رجعيًا اعتقاداً على قوله عليه الصلاة والسلام : « الكنايات رواجع » . وأما شبهة العقد فحاصلها أن يعتقد الرجل على امرأة



ويدخل بها دحولا حقيقيا وهو يعتقد أنها تحل له ثم يتبين له بعد ذلك أنها لم تنكر له ، كما إذا تبين أنها أخته من الرضاع ، مثلا .  
وأما شبهة القعر لخصاها أن بواع الرجل امرأة على أنها زوجته ثم يتبين له من بعد أنها ليست بزوجه

ولا شئت النسب إلى المواقع بالدحول بالمرأة بأي نوع من أنواع هذه الشبهة إلا إذا ادعى الرجل الوصية الذي ولد بعد هذا الدحول : فالفرار منه لا ينتسب النسب في هذه الحالة ، وإنما يشتبه بفرار الرجل في أي وقت من تاريخ دحوله بمن أشبهه بها بوع من الشبهة من قبل أنه هو على نفسه

#### ١٨٢ - الإقرار بالنسب وأنواعه - حكم كل نوع

الإقرار بالنسب على نوعين : النوع الأول ، إقرار يقضي حمل نسب المقر له بالنسب على المقر به ابتداء ، والثاني إقرار يقضي حمل نسب المقر له بالنسب على غير المقر ابتداء ، وإن كان المال فيهما جميعا واحداً . ويصان أن الأول يستدعي ثبوت نسب المقر له من نفس المقر ابتداء ثم يتفرع عليه ثبوت نسبه من غير المقر ، ومثاله أن مقر رجل لعلام أنه له ولد وهذا الإقرار يقضي في أول الأمر ثبوت نسب هذا لعلام المقر له إلى هذا الرجل المقر ثم يتفرع على ذلك أن يكون نسبه الرجل إحياء لهذا العلام وأبو الرجل حياً لهذا

العلام وإحوة الرحن أعدهما لهذا العلام وهو حرا . وكذلك إقرار  
امرأة بعلام بأنه ابنها وإقرار الولد لرحل بأنه أبوه . إقرار الولد لامرأة  
بأنها أمه . وكل ما هو إقرار بـ "وة أو سوة . وما الثاني فإنه يستدعي  
ثبوت نسب المقر له من غير المقر ابتداء ثم يتفرع عليه ثبوت نسب  
المقر له من نفس المقر . ومثله أن يقر رجل لآخر بأنه أخوه فإن  
هذا الإقرار يقتضي في أول الأمر ثبوت نسب المقر له من أبي المقر  
لأن نفس المقر . ثم تنزع عن هذا أن يكون المقر له حائلا للمقر .  
وذلك من قبل أن معنى أخوة المقر له المقر أن تاهما واحدا . وكذلك  
إقرار الرجل لآخر بأنه عمه أو أبا له أو ابن له

فأما حكم الإقرار بالنسب الذي يقتضي ثبوت نسب المقر له على من  
أقر ابتدءا كالإقرار بـ "وة أو ابنه أو بأبوه أو بأبوه فإنه يست  
به نسب المقر له من المقر إذا استكمل ثلاثة شروط

الشرط الأول أن يكون الطفل أو طفلة المقر لأحدهم مجهول  
النسب بحيث لا يعرف لو حد منهما أم . فإن كان المقر له معلوم  
النسب إلى أبي معين لم يصح الإقرار . لأن هذا الإقرار يقتضي فسح  
هذا النسب المعتبر . والنسب لا يعرف بالفسح

والشرط الثاني أن يكون المقر له من يولد منه لمن أقر عادة .  
ولو أن رجلا سمع عشرة من عامات بـ "وة بعلام أو صبيه من أحدهما  
( ٣١ - الأحوال الشخصية )

سنة عشر عاما مثلا لم يصح هذا الإقرار ، وكذلك الحكم في كل  
إقرار بأنوة أو بئوة مع أن من الآب والابن متساويان أو متدانيان ؛  
لأن الظاهر يكذب هذه الدعوى

والشرط الثالث أن تصادفه المقر له على هذه الدعوى إذا كان  
أهلا للمصادقة عليها وذلك أن يكون عمره أو إنما اشترط هذا الشرط  
لأن الإقرار بأنوة علام مثلا تنصم شئين الشيء الأول إقرار  
المقر بأنه أب هذا العلام ، والشيء الثاني الادعاء على العلام بأنه ابن  
لهذا الرحين ، ولا تثبت الدعوى على المدعى عليه إلا بمصادقة المدعى  
عليه أو مدية فلهذا اشترط أن يصادق العلام المقر على دعواه  
لصميه إن كان هذا علام أهلا للمصادقة وب لم يكن العلام أهلا لها  
بأن كان صيا غير مميز لم تشترط مصادقته ، لأن الغرض أنه مجهول  
النسب ولا يعرف له أب معين فصلحت أن يكون ثابت النسب إلى  
أب معين ، فهذا الإقرار في مصلحته فيعتبر كأنه مصادق

ويراد على هذه الشروط شرط خاص بإقرار المرأة بأموها الطفل  
أو صمها وهي متروحة أو معتدة من طلاق ، وهذا الشرط هو أن  
بصادقها روحها أو مطلقها على إقرارها فإن صادقتها على إقرارها  
كانت هذه المصادقة إقراراً منه بنسب الطفل أو الطغلة ، فيصير هو أمه  
وبصير الطفل أمه له ، وإن لم تصادقها فيما أن يفكر - مع ذلك -

مولادة روحه ونحت هذه صورتان الأولى أن يسى أبونه مطلقا  
 لمن ولدته زوجته فيقول هذا لدى ولدته روحى ليس يسى ،  
 والثانية أن يثبت أبوته لغير من يدعى روحه فهو مطلق من الذى  
 ولدته روحى علاه وعده صبيه ، وربما ألا يدر مولادتها أصلا فيقول  
 إن زوجتى لم تلد وإن هذا الطعن ليعطى مثلا فباب أقرب بالمولادة  
 ويسى أبونه مطلقا كان ذلك إكراه لولد ثابت بغيره ، وقد تقدم  
 بأن أب سيدى الروح إلى ذلك أن يلاع روحه وإن أقر بأبونه  
 لغير من يدعيه المرأة أو أسكنه الولادة تنه فيه تكفى شهادة القسمة  
 أن هذه المرأة قد ولدت ، أو أن هذا لدى يدعيه هذه المرأة هو  
 الذى ولدته

وأما حكم الإقرار لدى يقتضى حمله نسب المقر له على غير المقر  
 ابتداءه شيان : الأول معصية الغير معه بما يقصيه إقراره ، والثانى  
 عدم ثبوت نسب المقر له لمقره سوى لإلزامه رجل نسب عليه بلا أحد  
 أمرين ، الأول أن تصادق من يقتضى الإقرار حمل النسب عليه المقر  
 فيما يدعيه عليه ، والثانى أن يقوم بينه مقولة تؤيد دعواه ، والسر  
 فى ذلك أن إقرار رجل بأحوة آخر تنصم ادعاه على أبيه مثلا أنه  
 أبو المقر له ، والدعوى لا تثبت على الغير إلا تصادقته أو إقامة

### البينة على صحتها

ويتركب على ما ذكرنا من حكم هذا النوع من الإقرار الأمور الآتية :

(١) إذا كان المقر موسراً ، والمقر له فقيراً ، وكان للمقر أب أو  
إخوة أعيان ولم يثبت نسب المقر له منهم بأحد الأمرين السابقين ،  
ثم طالب المقر له بهريض بصفة على أقاربه ، فإن بصفته تعرض على  
المقر وحده ، ولا يعرض على أبيه ولا على إخوته شيء .

(٢) إذا مات المقر ولا وارث له أحد المقر له كل تركته ، فإن  
مات المقر وله زوجة أخذت الزوجة نصيبها من تركته وأحد المقر له  
كل الدق بعده ، فإن مات المقر وله وارث يحجب المقر له كان لم  
يأخذ المقر له شيئاً من التركة

(٣) إذا مات أبو المقر مثلاً وله أسماء سوى المقر ، فإن تركته  
تورع على وريثه جمعاً دون المقر له ، فبأحد كل واحد منهم نصيبه  
غير مقوص ، ثم بشارت المقر له المقر في نصيبه وحده على أن يتقسمها  
بالسوية إن كانا متماثلين ذكورة وأبوته وإن احتلها أحد الذكر منهما  
ثلاثة والآخر ثلثه ، لأن إقرار المقر بأه أحقر هو اعتراف منه بأن  
له نصيباً في تركته أبيه ، ولما كان الإقرار حجة قاصرة لا تتجاوز المقر  
إلى من عداه عومل المقر وحده باعترافه بتركته المقر له في نصيبه  
واعتمد ما يستحقه سائر الورثة بمرة الهالك إذ لم تقم عليهم حجة بأه أحقر

١٨٢ — ثبوت النسب عليه .

قد يدعى إنسان على آخر أنه أواه أو أواه أو أخوه أو عمه فيسكن  
المدعى عليه هذه الدعوى فيحتاج المدعى إلى البينة يثبت بها دعواه ،  
وقد أن بشرح لك هذا الموضوع من لك أولاً أنت الدعوى  
قد تكون دعوى براءة أو أبوة ، وقد تكون دعوى غير هذين  
كالأخوة والعمومة وشبهها . وعلى كل حال قد تكون هذه الدعوى  
من المدعى في حياة المدعى عليه وقد تكون بعد موت المدعى عليه .  
ودعوى السوة أو الأواه قد تكون حاصلة بين الروح وروحته وقد  
تكون بين غيرهما

فإذا كانت الدعوى أبوة أو براءة ، وليس النزاع حاصلاً بين الروح  
وروحته فإن كان المدعى عليه حياً . ، ذلك كأن يدعى غلام أن فلانا  
هذا أبوه . أو يدعى رجل أن هذا الغلام ابنه ، فإن هذه الدعوى تسمع  
بجده عن أن تكون في صم حتى آخر ويرد الإثبات فيها على النسب  
فقط . لأن ثبوت النسب في حال حياة المدعى عليه مقصود لذاته .  
وإن كان المدعى عليه ميتاً . وذلك كأن يدعى غلام أن فلانا الذي  
مات هو أواه أو يدعى رجل أن الغلام فلانا الذي مات هو ابنه .  
فإن هذه الدعوى لا تسمع بجده عن أن تكون في صم حتى آخر .  
بل لابد أن يدعى حقاً ونأني دعوى النسب في صم . أفلا ترى

أن ثبوت النسب من المتوفى لا يكون مقصوداً بداته ثلثة وإمما يكون المقصود منه ثبوت الميراث أو الاستحقاق في وقف أو نحو ذلك ، فمن أحسن هذا وجه عن المدعى حديثه أن يعتمد إلى قصده الأصلي ويدعيه ويأثري ثبوت النسب والتمتع عليه في ضمن ذلك الحق المقصود وإن كانت الدعوى بأبوه أو سود والتمتع فيها حاصل بين الروح وروحته ، فيم أن يكون التمتع بينهما في حال الزوجية وإمما أن يكون بعد الطلاق فإن كان التمتع في حال الزوجة كأن يد أمراً علاماً في حال قيام الزوجية بعد ستة أشهر أو أكثر من حين العقد ، فقد يصادفها روحه حتى أم ، ولدت هذا العلامة بداته ولكنه يبي نسبه عنه ، وقد يصادفها على أم ، ولدت ولادة ما ولكنه ينكر أن المولود هو هذا العلامة ، أن يقول إنها ولدت علاماً وهذه حاربه ، أو العكس ، أو يقول إنها ولدت طفلاً من هذا سمي ، وقد ينكر عليها الولادة منه بأن يقول إنها لم ، أصلاً وإن هذا بعلام فقط ، فإن صادفها على مولاده وسبي أن المولود هو هذا الذي نسبه ولكنه في أن يكون اسمه فلا سبيل إلى الفصل في هذه الخصومة بلام طريق اللعن الذي صدر به ردت لأن الزوجية الصحيحة الثلثة بينهما فرائش بنته ، والبولاية حاصره بعد العقد عنه تمكنه للحمل ، فلم يكن له من سبيل إلى نسبه إلا بطريق المشروع ، وهو هذا وإن صادفها على

الولادة وحدها ولم يصدقها على أن مولود هو هذا يدعي تدعيه  
أولى عنها الولادة به فإن الروحة أن تثبت ما سكره به الولادة  
ولما تعيين المولود بالشهادة ، وشهادة ذهب يكتفي بها المرأة واحدة  
حره مسلمه معروفة بالحدالة ، ولا يجب أن يكون معه كاهن حلال  
أو رجل وامرأتان ، لأن شرطه ثبت مؤد إلى حرج عن الوالدان ،  
ثم إنه ليس براع على ثوب النسب ، لأن لفراش يشته ، وإنما  
البراع على حصول الولادة ، وتعيين المولود ، وحده أمور لا يطلع  
عليهم إلا النساء عادة ، وإن كان براع بينهما بعد الطلاق كأن يدعي  
الروحة ثم ولدت هذا اعلاء مثلا لأن من سجين من وقت  
الافتراق ، فقد يكون الحمل طاهرا على الروحة وقد يكون الحمل غير  
طاهر ، وقد نفى الروح بالحجر وقد يسكره قبل كان الحمل طاهرا  
أو لم يكن طاهرا ولكن الروح بمرءة فإن أما حصة روحه الله يقول  
ثبت الولادة حينئذ بدون احتياج إلى شهادة أصلا ، وذلك لأن  
الحمل الذي يؤدي إلى الولادة "نسب" بما طهره وإما به أو الزوج  
فيثبت ما لا بد أن يؤدي الحمل إليه وهو الولادة ، وإن أو وسع  
ومحمد : لا تثبت الولادة إلا بشهادة ، والشهادة في هذا الموضع يكتفي  
فيها بالمرأة الواحدة ، لأن الروح يسكر الولادة فلا بد من إثبات  
ما أسكره ، وإن كان الحمل غير طاهر ولم يكن الروح - مع هذا -



معرفا به فإب أن حبيبه رحمه الله يقول : لا تثبت لولاده حينئذ  
 لإشهادة كاملة . وهي رحلان ورجل وامرأتان وذلك سبب  
 انقطاع الزوجية بين الرجل والمرأة حين الدعوى . لأنها كانت معدة  
 وقد انقضت العدة بالولادة في دعائها . وحيث انقطعت الزوجية  
 التي كانت قائمة بينهما فقد صارت المرأة أحمة منه . ونسبت النسب  
 من الأجنبية لانه فيه من أئمة الكاظم . وقال أبو يوسف ومحمد :  
 تنكح نكاح المرأة الواحدة . لأن الفرائض انتهى بنسب به النسب وتم  
 مدامت العدة قائمة . وأبى يحتاج إلى . فهو الولادة . والولادة  
 ثبتت منه مرة الواحدة

ولحيض هذا موضع أن الرخ في لأوه : البتة إذا كان حاصلا  
 بين الزوج وزوجه فإب صدقها الرخ على الولادة وعلى المولود  
 المدين ونسب منه فلا بد من أحد من إجماع . وإلا يصدقها على ذلك  
 بأن صدقها على الولادة وأمسك ولادة هذا المعين أو أسكر الولادة منه .  
 أو كان الرابع بينهما بعد الف . فأبو يوسف ومحمد يريان أنه لا بد في  
 كل حال من هذه الأحوال من الشبهة ويكفي في شهادة المرأة الواحدة في كل  
 حال . وأبو حنيفة رحمه الله في أنه لا حاجة إلى الشهادة أصلا في موضعين :  
 الأول . أن يكون الرابع بينهما بعد الف . ويكون حسن امرأة طهرا .  
 والثاني . أن يكون الرابع بينهما بعد الف . ويكون تزوج مقرا بالجن

غير انطهر، ويرى أنه لابد من اثباته ويكفي شهادته لمرأة واحدة  
في موضعين أيضا. الأول أن يكون ليراع يده في حال قيام الروح به  
وقد أسكر الروح الولادة أصلا، الثاني أن يكون ليراع يدها في  
حال قيام الروح وقد صادفها الروح على الولادة وأسكر أن يكون  
المولود هو هذا الذي تدعيه، ويرى أنه لابد من الشهادة الكاملة  
ولا يكفي شهادة امرأة الواحدة في صورة واحدة، وهي أن يكون  
اليراع يده بعد الافتراق ويكون حمل المرأة غير طاهر والرحم  
غير مقرب.

وإذا كانت الدعوى بأنوه أو سوء وكان اليراع يده بين امرأة  
وورثه روحه، أو جاءت المرأة بعد موت زوجها، فإنه لا نقل من  
سنتين من وقت الوفاة فادع أن روحه يتوفى عنها وأسكر  
ورثه روحها عنها ذلك بين الحكم في هذه الحالة كالخكم فيما لو كان  
اليراع يدها وبين روحها بعد الافتراق يدها.

وإذا كانت الدعوى بغير الآفة والفتوة، كأن يدعي إنسان أنه  
أخو فلان أو عمه أو نحو ذلك، فإن دعوى النسب لا تسمع استعلا،  
وإنما تسمع في ضمن ادعاء حق آخر، كأن يدعي رجل أن ابنته  
أه مستحق للنفقة على فلان لأنه أخوه أو يدعي أنه شريك فلان  
في الاستحقاق من الوفاة الملاقى لأنه أخوه أو عمه مثلا، ولا فرق

فيما ذكره - من أنه لا يسمع دعوى النسب بعد الأئمة والسوء إلا في  
صحة الادعاء عن آخره - ير أن كون المدعى عليه حياً وأن يكون  
المدعى عليه ميت لأن هذا السب لا يقصد به إهانة البتة ، وإنما يقصد  
بإثبات حق يترب عنه ، كالنفقة والإرث والاستحقاق في الوقف  
وغيره . فثبت عن المدعى أنه يعتمد إلى الحق الذي يقصد إليه  
من أول الأمر ثم تجيء دعوى النسب ضمناً

١٨٤ - المقصد وأحكامه

اللافت : مولود حيث العهد ، ولو لادته عائلاً تركه أهله في الطريق  
أو في مكان عام ككسبة أو يده أو مسجد عاماً بقصد الفرار من  
تبعة إلما أو مخافة إهمر أو إهانة غير عدين ، وقد وضعت الشريعة  
الإسلامية أحكاماً لم يسطر تكمل له الحياة وعدم الصيغ ووضعت له  
لنظم الوصمة في الدولة أحكاماً كذلك وليس من عرصا الآن  
أن تذكر ما يسهل الدواي لمخالفه من الأحكام والقواعد للعطاء ،  
والتكلم بإيجاز على طاء الله في الشريعة الإسلامية مبين  
مع ذلك ما يختلف عنه هذه الشريعة من أحكامه

إذا عثر بسبب على لقيط في طريق أو في مكان عام فإما أن يحدده  
في مكان لو تركه فيه لعاب على طه أنه هلك وإما أن يحدده في مكان  
لو تركه فيه لم يعاب على طه أنه هلك ، فإن وحدده في مكان يعاب

على أنه لو تركه فيه ذلك وحده ، أحده ، ولو تركه في هذه  
الحالة لكان آمناً لهم من ترك واحد شرعي ، لأنه ضيق نفساً حية  
محرمة بغير حرية ، ولو وجد في مكان يفت على طه أنه لو تركه  
فيه لم يهلك لم يجب عليه اللقطة ، ولكنه يفت له أن يلتقطه شفقه  
عليه ، وإنه لو عسى أن يتحول به الله في هذا المكان حتى يراه غيره  
وعداً للقطعة حر يعرض في نفسه ، وإنه يفت له أحد معه معاملة  
الأحرار ، فلا يجوز لأحد أن يتركه ، لأن يفت له أحد يوحده  
معه ، لأن الأصل في الإنسان أحده ، وهذا هو معنى عبارة الشرعة  
وهذا المقطع ، فإن يوحده في محبة هي تقرر خواص غير المسلمين في  
الملك ، وإنه أن يوحده في محبة يفت له أحده ، غير المسلمين في الملك ،  
وعلى كل حال ، يفت له الذي يفت له ، وإنه أن يكون يفت له  
اللقطة غير مسلم ، يفت له حقه بكون يفت له غير مسلم إذا توافر  
شرطان : الأول أن يوحده في محبة من غير المسلمين في الملك ،  
يوحده في كفة أو سنة ، والثاني : أن يكون الذي يفت له غير مسلم ،  
وحدثه بكون على تير من اللقطة ، ويكون اللقطة مسلم ، بما عدا ذلك  
وقال الآنف ثلاثة صكوك ، وثاني ، يفت له يفت له يفت له يفت له  
حل حتى لو كان يفت له غير مسلم ، كان المكان يفت له ، حقه  
مقراً ، أحده المسلمين لأن له ، إسلام ، حكم الدار عال

فلو أن هذا المصطد أحد مملع مملع الرجال امتنع من الإسلام لم يقر  
على ذلك

ولدى بعض الفقهاء أنه أن يكون فردا واحدا وإما أن يكون أكثر  
من فرد واحد ، فإن كان واحدا أكثر من فرد واحد وإما أن يكون  
بعضهم أرحح من بعض سبب إسلامه أو حريته أو كونه أقدر على  
حفظ المصطد من غيره ، وإما أن يكون جميعهم بمنزلة واحدة . فإن كان  
الذي وجد للمصطد فردا واحدا فهو أحق الناس بأن يمسكه عنده : من  
قبل أنه هو الذي سقت يده إليه وهو الذي أحيا نفسه بالمصطد ،  
وعلى هذا لا يكون لأحد أن يأخذه منه حرا عليه ، لا القاصي ولا غيره ،  
وإن كان الذي وجد المصطد أكثر من فرد واحد وكان بعضهم أرحح  
من بعض فإن الأحق بمسكه عنده هو أرححهم . وإن كان الذي  
وجد المصطد أكثر من فرد واحد وكانوا جميعهم بمنزلة واحدة من  
الإسلام وأحرية وإعذرة عن المصطد لم يكن أحدهم أولى من غيره  
بمسكه وكان الرأي لقاصي أنه يجعله عنده من يراه خيرا له

وليس لمن يمسك المصطد عنه سبب إفراده بالعتور عليه  
أو سبب أرححيه لإمسكه أو سبب ترحيح القاصي إياه ولا لأحد  
غيره من ليس شيء من الولايات على من المصطد أو ماله ، وكل ماله  
عليه هو أن يحفظ عن نفسه وماله ، وله أن يشترى له من ماله

مالا مندوحة منه من طعام أو كسوة وبصم معه ما يرم لتدبيرة عليه  
أو حرفة ، وله أن يخصص من المال ما يوجب له أو تصدق به عليه ،  
ولكنه لا ينصرف فيه بل يحفظه له مع ماله الذي يوحده معه إن كان  
ولما الولاية على اللقيط للحكم لأنه ولي من لا ولي له . وتثبت على  
مما أنه إذا وجد مع اللقيط مال أو ذهب له مال فقصه بمسكه  
أو تصدق عليه ، ماله فقصه بمسكه أيضا ، فإنه يجب على مسكه أن يحافظ  
على هذا المال ولا يبيع عليه منه إلا بدراهم . وإذا بقي عليه منه  
بغير إذن القاضي فإن أشهد عند الإقرار أنه لم يجمع على ماله بما  
أعقبه كان له حق الرجوع . وإن لم شهد عند الإقرار على ذلك لم  
يكن له حق الرجوع ، وإذا لم يوحده معه ماله ولم يوجب به ماله ولم  
يتصدق عليه بماله فإن تبرع بمسكه أو غيره ، بالإقرار عليه ،  
والأمر بانفاقه واجبة في بيت المال

وإذا دعي شخص ما أن هذا اللقيط له تمت دعواه مير ساجه  
بلى يده ، سواء أكار الذي دعي به هو الملقط أم غيره لأن  
الملقط مجهول نسب وله صاحبه صهر في بيت الله ، وكذلك  
إذا دعت امرأة ما بها ثمن أو ثمنه ، سواء حاجته إلى إمامة  
بينة ساجه فإن ادعى ثمنه ثلث أو أكثر أيامه يكون أحدهم هو  
الملتقط وإما ألا يكون ذلك ، وإن كان أحد من غير مقتضى إمامة

يكون أحدهما أسبق مدعواه من الآخر، إما أن يكون لتقويان معا، وإن  
 كان المنقط أحد المدعين فيما أنب يعين الآخر بيعة تؤيد دعواه  
 وإما ألا يعين بيعة، فإن كان أحد المدعين هو المنقط، وقد أقام الآخر  
 بيعة تؤيد دعواه رجحت دعوى الآخر كما تصدها من البيعة، وإن كان  
 أحد المدعين هو المنقط ولم يعين الآخر بيعة تؤيد دعواه رجحت  
 دعوى المنقط، وإن كان المنقط أحد المدعين وسفت إحدى  
 الدعويين الأخرى فإن أداه صاحب الدعوى المناخنة بيعة تؤيد دعواه  
 رجحت بما أيده من البيعة وإن لم يعين صاحب الدعوى المناخنة بيعة  
 تؤيد دعواه رجحت أسبق الدعويين، وإن لم يكن المنقط أحد المدعين  
 ولم يسبق إحدى دعويين الأخرى فإن أداه أحدهم بيعة رجحت  
 دعواه بما أيدها من البيعة وإن لم يعين أحدهم بيعة فإن وضعه أحدهما  
 لعلامة ونفت أن أداه العلامة، وهو به فهو له، وإن لم تدرت  
 في هذه المسألة بين الأربعة رغبة جدر لعدة في أن تحدد لكل  
 طرف أن أداه دعوى بيعة ونفوت رعايته وتحفظه ليسلم من العاديات  
 ولصاح بدأ عادته في ساء لآله تدل من أس يصح بإداه  
 وتشريده من الأيدي أدره ومن السوم من البحر في نظام الهيكل  
 الاجتماعي.

الأصل في هذا الموضع قوله تعالى (وما جعل أديعائكم  
أبناءكم ، ذلك قَوْلُكُمْ بَأَفْوَاهِكُمْ ، وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي  
السَّبِيلَ) آدُعُوهُمْ لِأَمَانَتِهِمْ عَمَّا أَقْسَطَ عَنِ اللَّهِ (١)

والثاني هو أن يعمد رجل ما إلى ولد ممرء ف القسب إلى أبيه  
فيسبه إلى نفسه ، أو يعمد امرأ ما إلى ولد ممروء القسب إلى  
أمه فتسبه إلى نفسها ، ويسمى الولد المسمى على هذه الصورة أديعيا  
وحكمه أديع .

والتي على هذه الصورة لا يثبت نسب الله تعالى إلى من يدعيه .  
لأن الممرء ص أنه ممرء ف القسب إلى أبيه يمدى مدعاه ، والفتى  
الذي لا يقدر الصبح بخلاف من لا حول . وفيه شبهة هذه  
التي لم يجب لأحد منها شيء من الحقوق قبل الآخر . ولا يجب  
على الولد لمن مدعاه حقوق الآباء على الأبناء ، ولا يجب على  
الآباء له حقوق الأبناء على الآباء . وهذا هو الذي  
أخبرنا الآخر . . . . . مدعاه مدعاه على الآخر . . . لا يحرم  
مدعاه المدعاه من كونه لآخر . . . . . مدعاه ذلك الآخر أو  
مات عنها وانقضت عدتها منه



ومن هنا تعلم الفرق بين المثني واللقبط فإن اللقبط لو ادعى  
الملتقط أو غيره أنه ابنه وثبتت دعواه بوجه من الوجوه التي ذكرناها  
سابقاً ثبتت دعوته لمن يدعيها وصار اللقبط ابناً له وصار المدعى أباه  
ووجب على كل واحد منهما من الحقوق قبل الآخر جميع ما يثبت  
للأبناء على الآباء والأماه على الأبناء ، أما المدعى فلا يثبت له شيء  
من ذلك ، وأساس العرقه بينهما هو أن اللقبط مجهول النسب ومن  
مصلحته أن يثبت نسبه إلى أب أو أم وأن المثني معروف النسب  
إلى أب معين فلا مصلحه له في نسبه عنه ، بل عليه في ذلك  
معرفة طاهرة

کتاب الرصاع

١٨٦ - معنى الرضاع :

الرضاع - يمنح الرأه أو كسرهما - يطلق لغة على شرب اللبن من ثدى المرأة أو ضرع البهيمة مطلقاً . ويطلق في الشريعة على « مَصَّ الرضيع اللبن من ثدى امرأة آدمية في زمان مخصوص » وقول « مَصَّ » هو كالجس في التعريف

ويضافته إلى الرضيع في قولنا « مَصَّ الرضيع » يخرج مَصَّ الرجل والطفل الذي جاور سن الرضاع فإن امتصاص كل واحد منهما لا يسمى رضاعاً شرعاً ولا يترتب عليه ما يترتب على الرضاع من الأحكام . وخالف في هذا داود الطاهري فرغم أن امتصاص الكبير مثل امتصاص الصغير ، وهو في هذا يؤول لقول جيع علماء الشريعة <sup>(١)</sup> وقولنا « من ثدى امرأة » حرج به ما لو اشترك اثنان من الرضعة في الامتصاص من ثدى بهيمة مثلاً ؛ فإن ذلك لا يسمى رضاعاً شرعاً ولا يترتب عليه شيء من الأحكام التي تترتب على الرضاع ، ولا فرق - عند أبي حنيفة ومالك والشافعي - بين أن تكون المرأة نكراً أو ثيباً ولا بين أن تكون متزوجة وغير متزوجة ، متى كان لها لبن يمتصه الرضيع ، وخالف في هذا أحمد بن حنبل فقال :

(١) اللذان (٣ - ١٥٨) ورجة الأمة (١٢٥) يروا (١)

لا يكون رصعاً في الشرع ولا تترتب عليه أحكام الرضاع إلا إذا كان لبن امرأة ناز من ثديها بسبب الحمل . وقد سؤى أبو حيفة ومالك والشافعي بين أن يمتنع الرضيع اللبن من ثدي المرأة مباشرة وأبى يحب له اللبن في وعاء ثم يؤخره ، وعن أحمد في هذا روايتان : إحداهما كدفع الخاعه ، والثانية أنه لا يكون رصاعاً شرعاً ولا تترتب عليه الأحكام إلى تترتب على الرضاع إلا إذا امتنع من الثدي مباشرة

وقولنا ، في زمان مخصوص ، المراد به الزمان الذي يعتبر فيه الطامل رضعاً ، وقد أجمع علماء الشريعة — إلا داود — على أنه لو رضع بعد انقضاء هذا الزمان لم يكن له رصاعه أثر ، ولكنهم اختلفوا في تحديد هذا السن ؛ فقال أبو حيفة : زمان الرضاع إلى سنتين ونصف من سن العلام ، وقال زهر : إلى ثلاث سنين ، وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن ومالك والشافعي وأحمد : إلى سنتين . وهذا هو الراجح <sup>(١)</sup> لأنه سبحانه وتعالى يقول : ( ويصاله في عاتين ) <sup>(٢)</sup> والفصال هو الرضاع ، ويقول : ( والوالدات يُرضعن أولادهنّ تحواًين كاملين إلى أن يُنمّ الرصاعه ) <sup>(٣)</sup>

(١) طر لمع ٢ ، ٤٤٨ ، ٢٢٢ ، ٢٢٢ ( ورجع الآم ) ( ١٢٥ ، ١٢٦ )

(٢) سورة لقمان ١٤

(٣) سورة البقرة ، ٢٣٣

## ١٨٧ - حكم الرضاع

برضاع أحكام ترتب عليه من حيث كونه سدا من أسباب  
تحريم بواطن ، وله أحكام أخرى من حيث كونه واجبا للطفل في  
أول حياته ، وسنذكر على كل واحد من هذين النوعين تفصيلا

## ١٨٨ - الرضاع سبب من أسباب تحريم البواطن

متى رضع الطفل من ابن المرأة في أثناء الرمان المحدد شرعا  
له صحح كانت المرأة التي أرضعته أمّا له ، وكان أولادها إخوانا له من  
الرضاعة سواء أكانت ولادة لمرأة إمام في زمن رضاعه منها أم كانت  
ولادتها إمام قبل زمن رضاعه منها أم كانت ولادتها إمام بعد زمن رضاعه  
منه ، وكان زوجها الذي كان سدا في إدرار لبنه أثناء الرضا ، وإخوانه  
زوجها نعماء هذا الطفل ، وهكذا ؛ وحرم بهذا الرضاع ما يحرم من  
النسب على الذين يذكرونه عند لقول علي من يحرم الزوج بين من النساء

## ١٨٩ - عدد صحابى ترتب عليها التحريم

لا يشترط عند الخنفية لرتب أحكام الرضاع تعدد الرضعات ،  
ولا مقدار معين من لبن الرضعة ، وإنما الشرط عدمه هو أن يتحقق  
وصوب ابن الرضعة إلى خوف الطفل في زمان الرضاعة ؛ فإن لم  
يتحقق من وصول اللبن إلى جوفه بأن التغم التدي ولم يدر أرضع  
ثم لم يرصع باب حكم الرضاع لا يثبت ؛ لأن التحريم لا يثبت بالشك ،<sup>(١)</sup>

ووافقهم مالك على ذلك ، وقال الشافعي رحمه الله : لا يثبت حكم  
الرضاع إلا أن يرضع الطفل في زمن الرضاع خمس مرات ، وعلى  
أحد رحمه الله ثلاث روايات : إما أنها كدسب شافعي ، وإما أنه  
كدسب أبي حنيفة ومالك ، والثالثة لا يثبت حكم الرضاع إلا أن  
يرضع ثلاث مرات ، والصحيح في هذه المسألة هو مذهب أبي حنيفة  
ومالك : لأن الله تعالى علق انتماعهم على مجرد الإرضاع في قوله حر  
شأنه : ( أنه منكم اللاتي أنصحنكم ) وهو يتناول المرأة والمرات  
والفحل والكثير ، ألا ترى أنه يصدق على المرأة التي صنعت مره  
واحدة أنها أرضعت

#### ١٩٠ - علة التحريم بالرضاع

إذا اعتدى الطفل بالإن في الوقت الذي لا يدرك فيه حبه ، لا  
تقوى عظمه إلا بالإن ، وهو خولان الكاهن ، كان له ما الله  
- بلا أدنى ريب - سبباً في نفوذه وبسات حبه وفوه غصمه فيسكو  
انتماء وإثبات والقوة منه في هذا الإن الذي كان مادة عظمه ،  
ولما كان هذا الإن جزءاً من المرأة التي أرضعته صح أن يكون هذا  
المولود الذي ارتفع لديها تحصل له انتماء وإثبات والقوة جزء من  
هذه المرأة ، ومنى صح أنه جزء منها صح أنها أمه وأنه ابنها لأن  
صلة بين الأم وإبنها إنما هي أن الإن جزء من أمه وإلا كل شخص

أجزاء ذلك الولد ، وإذا صبح ذلك كانت حرمة هذه المرأة على هذا الرضيع ظاهرة كحرمة أمه التي ولدته ، ونعم ذلك شرعا حرمة غيرها ممن يحرم أمثالهم بالنسب . وقد ثبت طيبا أن الرضاعة في الحولين الأولين هي وحدها السبب في تكوين الطفل ، وأن الرضاعة بعد الحولين لا تكون وحدها غذاء للطفل ، ومن هنا تفهم سر تخصيص الشريعة وقت التحريم بالرضاعة بالحولين الكاملين

١٩١ - إذا احتلط لبن المرأة بغيره فهل يحرم ؟

إذا احتلط لبن المرأة بغيره ثم تناول الطفل فإما أن يكون المحلوط به سائلا ، كأن يخلط بماء أو دواء أو لبن بجمعة ، وإما أن يكون المحلوط به غير سائل ، كأن يخلط بطعام . فإن كان المحلوط به سائلا فإما أن يكون لبن امرأة أخرى وإما ألا يكون كذلك . فهذه ثلاث صور : فإن احتلط لبن المرأة بسائل ليس لبن امرأة أخرى فإن كان الغالب هو اللبن تعلق به التحريم ، وإن كان اللبن معلوما لم يتعلق به التحريم ، وإن احتلط لبن المرأة بلبن امرأة أخرى فإن غلب أحدهما تعلق التحريم بالغالب ، دون المخلوب ، وإن استويا تعلق التحريم بهما جميعا ، وقال محمد بن الحسن : يتعلق التحريم باللبنين جميعا بكل حال ، وإن احتلط لبن امرأة بغير سائل ونصح بالدر لم يتعلق به تحريم أصلا سواء أكان اللبن غالبا أم كان معلوما . هذا مذهب الحنفية

وقال مالك : يحرم اللبن المحلوط بالماء ما لم يستهلك ، وإن خلط  
 اللبن بطعام أو دواء واستهلك اللبن فيه فلا تصد ذلك فيه ، وقال جمهور  
 أصحابه : لا يكون اللبن حينئذ سببا للحريم .

وقال الشافعي وأحمد : إذا حدث ابن بغيره وشربه الطعم خمس  
 مرات في زمن الرضاع كان سببا للحريم مطلقا ، سواء أكان ابني  
 حنظل أم اللبن سائلا أم لم يكن ، وسواء أكان ابن غالبا أم معنوا ،  
 أم مساويا

١٩٢ - من لا يحرم بالرضاع من النساء :

لما كانت النسب التي من أحدها حرمت الشريعة الإسلامية  
 بالرضاع بعض النساء على الرجال هو أن الرضاع يوجد بين الرضيع  
 والمرأة التي أرضعته وكثير من قرايبها راضعة وعلاقة كراطة النسب  
 وعلاقته ؛ فكل امرأة أوجد الرضاع هذه الرابطة بينها وبين رجل  
 لا يحل لها الرض أن يتزوجها ، وكل امرأة لم يوجد الرضاع بينها  
 وبين الرجل هذه الرابطة فإنه يحل له أن يتزوجها ، والعرض لأن  
 بيان أنواع النساء التي لم يوجد الرضاع بينهن وبين رجل الرابطة التي  
 تشبه رابطة النسب ؛ لئلا يشبه أمرهن فيض أسس محرمات في حين  
 أنهن غير محرمات <sup>(١)</sup> .

(١) انظر ابن طبرني (٢ - ٦٦٦ مولاتي)



(١) النوع الأول : أُمُّ الأَخِ أوِ الأَخْتِ رَضَاعاً ، فلو رَضَعْنَا أُنْ

مُحَمَّدًا وَعَلِيًّا أَحْوَاثَ مِنَ النَّسَبِ وَفَدَا رَضَعُ مُحَمَّدٍ مِنْ فَاطِمَةَ الَّتِي هِيَ  
أَحَبُّهُ مِمَّا حَبِيبًا وَلَمْ يَرَضَعْ مِنْهَا عَلِيٌّ : فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى مُحَمَّدٍ أَنْ يَتَزَوَّجَ  
هَذِهِ الْمَرْأَةَ لِأَنَّهَا أُمُّهُ رَضَاعاً ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَى أَحَدِهِمْ عَلَى أَنْ يَتَزَوَّجَهَا  
لِأَنَّهَا أُخِيَّةٌ مِنْهُ . وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ خَالِدًا أَحْوَاثَ إِبْرَاهِيمَ مِنَ الرِّضَاعِ  
لَا جُمُعَتُهُمَا عَلَى نِسْبَةِ امْرَأَةٍ أُخِيَّةٍ مِمَّا حَبِيبًا وَإِبْرَاهِيمَ أُمُّهُ مِنَ  
النَّسَبِ لَمْ يَرَضَعْ خَالِدٌ مِنْهَا فَإِنَّهُ يَحِلُّ لَخَالِدٍ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّ أُخِيَّةٍ مِنَ  
الرِّضَاعِ هَذِهِ . وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ حَلِيلًا وَمُحَمَّدًا أَحْوَاثَ مِنَ الرِّضَاعِ  
لَا جُمُعَتُهُمَا عَلَى نِسْبَةِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ وَفَدَا رَضَعُ حَلِيلٍ مِنْ امْرَأَةٍ  
أُخْرَى غَيْرِ نِسْبَةِ أَحَدٍ مَعَ أَحَدٍ عَلَى نِسْبَتِهَا ، فَهَذِهِ الْمَرْأَةُ الْآخَرَى أُمُّ  
حَدٍّ وَحَدٍّ مِنَ الرِّضَاعِ فَيَحْرُرُ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا لِأَنَّهَا أُخِيَّةٌ مِنْهُ

(٢) النوع الثاني : أُمُّتُ الْإِبْنِ أوِ الْبَتِ رَضَاعاً ، فلو رَضَعْنَا

أُنْ مُحَمَّدًا مَتَزَوَّجًا بِامْرَأَةٍ اسْمُهَا فَاطِمَةُ وَفَدَا رَضَعَتْ فَاطِمَةُ هَذِهِ حَلِيلًا  
فَصَارَ أَنَّ مُحَمَّدَ رَضَاعاً ، وَكَانَ حَلِيلٌ فَدَا رَضَعُ مِنْ امْرَأَةٍ أُخْرَى غَيْرِ  
امْرَأَةِ مُحَمَّدٍ وَهَذِهِ الْمَرْأَةُ الْآخَرَى بَتٌّ مِنَ النَّسَبِ ، فَإِنَّ هَذِهِ الْبَتَّ  
تَعْتَرِ أَحَدًا مِنَ الرِّضَاعِ لِحَالِيلِ الَّذِي هُوَ ابْنٌ مِنَ الرِّضَاعِ لِمُحَمَّدٍ ، وَلَا  
يَحْرُمُ عَلَى مُحَمَّدٍ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا مَعَ ذَلِكَ لَكُونِهَا أُخِيَّةً مِنْهُ . وَلَوْ فَرَضْنَا  
أَنَّ حَلِيلًا الَّذِي رَضَعُ مِنْ فَاطِمَةَ رَضَعُ مُحَمَّدٍ حَتَّى صَارَ ابْنًا لِمُحَمَّدٍ مِنَ

الرضاع وكان الحليل هـ أخت من النسب هـ رضع من ندى فاطمة  
فبأنه لا يحرم على محمد أن يتزوج هـ مع كونها أخت أمه لكونها أختة  
منه . ولو فرضا أن محمدا ابن الحليل من النسب هـ و قد اجمع محمد مع  
عائشة على ندى أمه و حمله بنت أمه أحمد سب فإن عائشة  
هذه نصير أخت من الرضاع لمحمد . لا يحرم على حسن ابن محمد أن  
يتزوجها لأنها أختية منه

(٣) نوع الثالث : حدة دالـ أو الف رضاء . هو فرضا  
أن محمدا ابن من الرضاع من محمد حدة من الرضاع أيضا فإنه  
لا يحرم على علي أن يتزوج حدة بكره عليه منه . ولو  
فرضا أن محمدا ابن من النسب هـ محمد حدة من الرضاع فإنه  
لا يحرم على علي أن يتزوجها ولو فرضا أن محمدا ابن من الرضاع  
لعلي ولمحمد حدة من النسب هـ فإنه لا يحرم على علي أن يتزوجها

(٤) النوع الرابع . أم الم و أمه صاء . ولو فرضا أن محمدا  
عم لإبراهيم من رضاع ومحمد هـ أم من الرضاع هـ فإنه لا يحرم  
على إبراهيم أن يتزوج أم محمد هـ لأن أمه منه . ولو فرضا أن  
محمدا عم من النسب لإبراهيم ومحمد حدة من الرضاع . فإنه  
لا يحرم على إبراهيم أن يتزوجها . ولو فرضا أن محمدا عم من الرضاع  
لإبراهيم ومحمد هـ من النسب هـ فإنه لا يحرم على إبراهيم أن يتزوجها

(٥) النوع الخامس : عمه الابن أو البنت رضاعاً ؛ ولو فرضنا أن محمداً ابن من الرضاع لإبراهيم ولمحمد هدا عمه هي أخت أبيه من الرضاع أيضاً ، فإنه لا يحرم على إبراهيم أن يتزوج هذه المرأة مع كونها عمه أمه لكونها أجنبية منه ، ولو فرضنا أن محمداً ابن من النسب لإبراهيم ولمحمد عمه هي أخت أبيه من الرضاعة فإنه لا يحرم على إبراهيم أن يتزوجها ، ولو فرضنا أن محمداً ابن من الرضاعة لإبراهيم ولمحمد عمه هي أخت أبيه من النسب فإنه لا يحرم على إبراهيم أن يتزوجها لكونها أجنبية منه

(٦) النوع السادس : أم ابن الابن أو بنت الابن رضاعاً ؛ ولو فرضنا أن محمداً ابن ابن من الرضاع لإبراهيم ولمحمد هذا أم من الرضاع أيضاً فإنه لا يحرم على إبراهيم أن يتزوجها مع كونها أم ابن من النسب لكونها أجنبية منه ، ولو فرضنا أن محمداً ابن ابن من النسب لإبراهيم ولمحمد هذا أم من الرضاع فإنه لا يحرم على إبراهيم أن يتزوجها ، ولو فرضنا أن محمداً ابن ابن من الرضاع لإبراهيم ولمحمد هذا أم من النسب فإنه لا يحرم على إبراهيم أن يتزوجها لكونها أجنبية منه ، ولو كان محمد ابن ابن من النسب لإبراهيم وكان لمحمد أم من النسب أيضاً فإنه لا يجوز لإبراهيم أن يتزوجها لكونها حبيسة زوجة ابنه من النسب فتكون داخلة تحت قوله تعالى : ( وحلائل أساتكم

الدين من أصلا بكم<sup>(١)</sup>

(٧) النوع السابع : أم الحال أو احالة رصاعاً : فلو رصا أن محمداً حالاً من الرصاع لإبراهيم لكونه أحاً من الرصاع لامراً ارتضع منها ، وكان لمحمد أم من الرصاع أيضاً : فإنه لا يحرم على إبراهيم أن يتزوجها لكونها أجنبية عنه ، ولو فرض أن محمداً حال من الرصاع لإبراهيم ، ولمحمد أم من النسب ، فإنه لا يحرم على إبراهيم أن يتزوجها ، ولو فرضا أن محمداً حال من النسب لإبراهيم ، ولمحمد هذا أم من الرصاع : فإنه لا يحرم على إبراهيم أن يتزوجها لكونها أجنبية عنه . ولو كان محمد حالاً لإبراهيم من النسب فأم محمد من النسب أيضاً تحرم على إبراهيم لكونها إما جدته أم أمه فتكون داخلة تحت قوله تعالى . ( حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ )<sup>(٢)</sup> وإما زوجة جده أبي أمه فتكون داخلة تحت قوله سبحانه . ( وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ )<sup>(٣)</sup>

١٩٣ - إرصاع الطفل واجب على أمه أو على أبيه

فقد تعين أم الصغير لإرصاعه ، بمعنى أنه لا يمكن إرصاعه إلا بواسطتها ، وقد لا تعين ، وعلى كل حال من هذين الحالين قد تريد إرصاعه وقد تأتي أن ترضعه

(١) سورة النساء ، الآية ٢٣

(٢) سورة النساء ، الآية ٢٢

وأما المواضع التي تنعقد فيها أم الصغير لإرضاعه بنفسها وثلاثة مواضع : الأول أن يكون الصغير بحيث لا يقبل على الثدي سوى ثدي أمه ، والثاني ، ألا توجد امرأة ترصعه سواها ، والثالث : أن يوجد من رصعه غيرها ، يكون نصي بحيث يقبل على الثديين ولكن لا يرضع إلا أحده ولا مال له ولا لأبيه يمكن استئجار أحدهن به ، في كل حال من هذه الأحوال الثلاثة يجب على الأم أن تقوم بإرضاعه ، وإذا امتنعت أجبرت عليه حفظاً لحياة الصغير من الصياع ، والدليل على ذلك قوله تعالى (والوالدات يُرضعن أولادهن حولين كاملين) " وقوله سبحانه ( يُرضعن ) حُرْفٌ في معنى الأمر ، فكأنه قال : يُرضعن ، والمعنى يجب على الوالدات إرضاع أولادهن ومضى لم توجد حده من حالات الثلاث في ذكرنا أنه يجب على الأم أن ترضع وده في كل واحد منها ، فإنه لا يجب عليها إرضاعه ، وليكنها مدريد إرضاعه — مع ذلك — وقد تأتى أن ترصعه وإذا أردت إرضاعه بنفسها فقد تأتى إلا أن تأخذ على إرضاعه آخراً وقد رخص أن ترصعه بخاتماً فإذا أرادت أن ترصعه بنفسها وقتت أن ترصعه بخاتماً فقد وجب تسليمها ولم يحرم لأبيه أن يترعه منها إلا بمجرد شرعي . وإذا أرادت أن ترصعه بنفسها

وأنت إلا أن تأخذ أجرة إرضاعه فإن وجدت امرأة أخرى ترصعه  
بحالها كان لأبيه أن يترعه منها ويسلبه لمن ترصعه بحالها ، وإن لم  
توجد من ترصعه بحالها كانت الأم أحق به ولم يجر لأبيه أن يترعه  
منها ، لا يهرس شرعى وإن امتنعت عن أن ترصعه لا يحال ولا أجرة  
لم يجب عليها إرضاعه ولا تجبر على القيام به ، لأن العرض  
أصل لم تدين لإرضاعه ، وحدود يجب على أمه أن تستأجر له  
امرأة ترصعه .

١٩٤ - امرضة مسأجرة

تسمى امرأة تلى تستأجر لإرضاع الصبي ظن  
وقد صحح عليه هذه الشريعة لحارده امرأه ترضع صبي في مدة  
معينه . وعلى ذلك يلزم إعاد دفع الأجر الذي سعى معه عليه ولو لمها  
أن ترضع الصبي في المدة المتفق عليها

ثم إنه قد يُتفق مع هذه المرصعة على أن ترضع الصبي في مكان  
معين . إما عند حاضنه سواء أكانت الحاضنه أم صبي أم لم تكن ،  
وإما عند الظن نفسها متى أن تذهب هي إلى دار الحاضنه وتُحده  
إلى دار نفسها ثم تعيده ، وإما عند ظن على أن يحمل صبي إليه  
في منزلها لترصعه ثم يُعاد إلى الحاضنه . وقد لا يُتفق معها على شيء  
من ذلك أصلا فإن انفصلا معها على شيء من ذلك كان الوجه

إرضاء ما انفقوا عليه ، وإن لم يتفقوا معها على شيء من ذلك بل أطلقوا الأمر إطلاقاً فإنه يجب عليها أن ترصعه في بيت حاضته لئلا يفوت على الخاصة حقها في حضنة الصبي

ثم إن كان زمن الإجارة مدة الرضاع كلها فالأمر ظاهر ، وإن كان زمن الإجارة أقل من مدة الرضاع وإما أن يقلل الصبي ثدى غيرها من المرضعات بعد انتهاء الإجارة وإما ألا يقلل ثدى غيرها ؛ فإن انقضت مدة الإجارة ولم يكن الصبي قد اكتمل الرضاع وكان - مع ذلك - يقلل ثدى غيرها ؛ لم يُجبر على أن يُتم إرضاعه ، وإن انقضت مدة الإجارة ولم يكتمل الصبي رضاعه ولم يكن ليعمل ثدى غيرها من المرضعات أُنجزت على قَدِّ مدة الإجارة حتى يقلل ثدى غيرها أو تنتهي مدة رضاعه أو يستغنى عن لنها بأية وسيلة ، لأن في تركها إرضاعه مع كونه غير مستغنٍ عن الرضاع ومع كونه غير قابلٍ لأثناء المرضعات إصاعه وإهلاكا لبعثه المحترمة شرعاً ، وذلك غير جائز

١٩٥ - متى يجب إجرة الرضاعة ؟ وعلى من يجب ؟

إما أن تكون التي ترصع الصبي هي أمه وإما أن تكون غير أمه سواء أكانت قريبة له أم لم تكن ، وإذا كانت التي ترصعه هي أمه وإما أن تكون زوجيتها لأبيه قائمة وإما أن تكون في وقت إرضاعه معتدة من طلاق رجعي أو مائت وإما أن تكون قد انقطعت زوجيتها

لأبيه ماقصاه عدتها منه ، وعلى كل حال إما أن تكون أمه مُتَقَبِّئَةً  
لإرضاعه بأحد الأسباب الثلاثة الى قدما يابها وإما أن تكون غير  
مُتَقَبِّئَةٍ لإرضاعه

فإن كانت التي ترضع الصبي هي أمه وكانت زوجتها لأبيه قائمة  
في وقت الإرضاع أو كانت معتدة من طلاق رجعي فلا خلاف بين  
علماء الحنفية في أنه لايجب لها أجرة رضاع ؛ سواء أكانت متقبئة  
لإرضاعه أم لم تكن ، لأن لها على أبيه حينئذ نفقة الزوجية  
أو نفقة العدة ؛ فلا تستحق مع ذلك أجرة على إرضاع ولدها منه

وإن كانت التي ترضع الصبي هي أمه وكانت معتدة من طلاق بائن  
فقد اختلف علماء الحنفية في استحقاقها أجرة الإرضاع ؛ فهم من  
ذهب إلى عدم وجوبها لها ، قياسا على المعتدة من طلاق رجعي ،  
نظراً إلى أن كل واحدة منهما تستحق نفقة العدة على أبي الصبي ،  
وهذا هو الذي رجحته محاكم مصر الشرعية ، ومنهم من ذهب إلى أنه  
يجب على أبيه حينئذ أن يعطيها أجرة إرضاعها الصبي نظراً إلى أن  
زوجيتها لأبيه قد انقطعت بمجرد إبانها

وإن كانت التي ترضع الصبي هي أمه وكانت في زمن إرضاعها  
إياه غير زوجة لأبيه ، ولا معتدة من طلاق رجعي أو بائن فلا خلاف  
في أنه يجب على أبيه أن يعطيها أجرة إرضاعه ، إذ لا نفقة لها على



أنى الصبي حنن ولا روجية بينهما ، وهذا الموضع هو الذى ورد  
ذكره فى قوله سبحانه : ( وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حُرٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ  
حَمْلَهُنَّ . فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ )<sup>(١)</sup> وجه الاستدلال  
بالآية الكريمة على ما ذكرنا أن الكلام فى المطلقات وهى حاملات ،  
فأوجب سبحانه الحقن عليهن حتى يضع حملهن . أى طوال مدة العدة ،  
وبالوضع تنتهى العدة . وأوجب سبحانه على الأرواح إعطاء مطلقاتهم  
أجرة الإرضاع إن أرضعن بعد انقضاء العدة

وإن كانت التى رضع الصبي غير أمه فإبى تسحق الأجرة بكل  
حال ، سواء أكلت مره له أم كانت أجبيه منه . ويجب على أبيه  
أن يعطيا هذه الأجرة

فنلخص من ذلك أن أجرة الرضاع واحدة على الأب فى ثلاث  
حالات : إحداهن معها مجمع عليها ، . واحدة تختلف فيها ، أما الإثنتان  
المتفق عليهما فهما أن تكون المرصعة غير أم الصبي ، وأن تكون أمه  
لكنها ليست روجه لآبيه ولا معتدة من طلاقه . وأما الثالثة المختلف  
فيها فهي أن تكون المرصعة أم الصبي وتكون مع ذلك معتدة من  
طلاق أبيه المأثر . وهى لا يجب أجرة الرضاع فى حالتين مجمع عليهما ،  
وهما أن تكون المرصعة أم الصبي وروحها لآبيه قائمة ، وأن تكون

المرصعة أم الصبي وهي معتدة من طلاق تيه أم حعي

وفي كل موضع نستحق الأم به أجره الإرضاع تكون هذه  
الأجرة واجبة لها بمجرد الإرضاع من غير وصف على عقد إجاره  
بيدها وبين الأب ، وتصح من الديون الصحيحة لا تنسقط إلا  
بالأداء أو الإبراء ، ويترتب على ذلك أنها لا تنسقط بموت الأب ، لا  
موت الصغير وأن لها أن تصاح أياً الصغير عني أن تأخذ منه شيئاً  
معيها بدلا عنها ، وفي كل موضع لا نستحق به الأم أجره إرضاع  
صبيها لا يشت لها شيء من الحقوق قبل الأب ، يترتب على هذا  
أنهما لو تصالحا على أن يعطيها شيئاً مينا بدلا عن الإرضاع لم يصح  
الصلح ولم يلزم الأب شيء

#### ١٩٦ - التباعد بإرضاع الصبي

المرص من إرضاع الصبي هو تعديته بالنسبة الذي لا عداء له سواء  
في هذه الفترة من حياته ، ومتى أمكن هذا بأية وسيلة فقد حصل  
المرص ولا تكلف الشريعة أداء شيء خاص لأن في تكليفه شيئاً  
خاصاً إرهاباً له وإصراراً به والله سبحانه وتعالى يقول ( لا تضرب  
والدة مولودها ولا مولود له بولده ) ، ويترتب على هذا المبدأ - مع  
ماد كراماً من قبل من أحكام الأم في إرضاع صبيها - ما يأتي .

(١) إذا رضعت أم الصبي بأن ترصعه محالاً وجب تسليمه لها

( ٢٢ - الاحكام - المصنف )

ولم يحرم أن يوحد بها لترصعه غيرها ، سواء أكانت التي سترصعه  
متبرعة بإرضاعه أم كانت ترصعه مأجرة

(٢) إذا لم ترص الأم بإرضاع صبيها إلا مأجرة - حيث يجوز  
لها أن تأخذ أجره على إرضاعها بيا - وكان الصبي يُقبل على ثدي  
غيرها من النساء ووُجدت امرأة أخرى ترصعه بمحانا لم يجب على أبيه  
أن يسد له لأمه ، ويجوز له أن يعطيه للتبرعة ، سواء أكانت هذه  
التبرعة فريضة أم لم تكن ، وحينئذ تحرم الأم من إرضاعه محانا  
وتسليمه للتبرعة

(٣) إذا لم ترص الأم بإرضاع صبيها إلا مأجرة - حيث يجوز  
لها ذلك - وكان الصبي يقبل على ثدي غيرها من النساء ولم توجد  
امرأة أخرى ترصعه بمحانا ، فإن كانت أجره أم الصبي وأجرة المرأة  
الأخرى سواء وجب تسليم الصبي لأمه ، وإن كانت الأجرة التي تطلبها  
أم الصبي أكثر من الأجرة التي تطلبها المرأة الأخرى لم يجب تسليم  
الصبي لأمه ، ونحوه الأم ، من أن ترصعه بمحانا وأن ترصعه مأجرة  
مساوية لأجرة المرأة الأخرى وأن تسد للمرأة الأخرى

وفي كل موضع لا يجب على الأب تسليم الصبي إلى أمه لو سلبه  
لامرأة أخرى لترصعه يجب على الموصية الأخرى أن ترصعه عند  
أمه أو حاضته ؛ لكيلا يعوت على الأم حقها في حصته

كِتَابُ الْحِصَانِ

الحصاة - مفتح الحاء أو كسرهما - في اللغة مأخوذة من حصن الإنسان - تكسر الحاء - وهو صدر الإنسان ، أو عضدهما وما بينهما ، أو ما دون الإبط منه إلى الكفاح وتقول خضنت الصبي ونحوه خضاً ، حصاة ، إذا حملته في هذا الموضع - وهي في الشريعة عبارة عن « تربية الطفل الذي لا يسفل بشؤون نفسه في سن معينة عن له الحق في ذلك من محرمه »

يشترط في الحصاة عشرة شروط<sup>(١)</sup> لو فقد واحد منها لم تكن أهلاً للحصاة أصلاً ، ولو اجتمعت كلها فيها صارت أهلاً للحصاة ، وهذه الشروط هي :

الأول أن تكون حرة ، وذلك لأن المملوكة مشعولة بحدمة سيدها عن تربية ولدها ، وألحقوا بالحرية المكاتبة التي ولدت في أثناء البكينة .

الثاني : أن تكون عاقبة ، وذلك لأن غير العاقلة لا يؤمر على صبي معها ، إذ هي لا تحسن القيام بشؤون نفسها عادة فكيف تحسن القيام بشؤون الصبي

الثالث : أن تكون بالغة . ولو كان لصبي أخت غير بالغة مثلاً لم  
تسكن أهلًا لحصته لأنها هي نفسها في حاجة إلى حضانة غيرها لها  
أو رعايته لها فكيف تخصص غيرها

الرابع : أن تكون قادرة على تربيته والحفاظة عليه ، ولو لم تسكن  
قادرة على ذلك — كأن تكون عمياء أو شديدة الكبر أو بها مرض يمنعها  
من الحفاظة عليه — لم تسكن أهلًا للحصاة

الخامس : أن تكون أمية عليه ، لو كانت تسمع عنه بالخروج  
من منزلها في أكثر الأوقات لم تسكن أهلًا لحصته ، لأنه يصبح عبده  
بسبب ذلك

السادس : ألا تكون مرتدة ، وذلك لأن من حكم المرتدة أن  
تُختص وتضرب حتى تُسلم ، فلا يمكن — مع ذلك — أن تنزع  
لحصاته .

السابع : ألا تكون روثاً لا حبي من صغير ، وذلك بأن تكون  
حاليه من الأواح نشفة أو تكون متروحة بمنعزٍ للصغير كمنه ،  
ولو كانت متروحة أحسن لم تسكن أهلًا لحصاته لأن الأحيى لا يمكنها  
من التوفر على مصالحته والعناية به

الثامن : ألا تكون مُصمة بالصغير في بيت من بُيُوتهم ، فإنه  
لا يؤمن الصبر على الصبي مع إيمته في بيت المعص له

الناس: أن تكون ذات رحم تحترم من أصبي كأمه وحالته  
وعنته وجنته أم أمه أو أم أبيه

العاشر: ألا تكون فاجرة فجوراً يضع لسببه الولد، كالزنا  
والغناء والبياعة والسرقة، وقد اختلفوا في العاصية بترك الصلاة  
ومحوها.

ولا يشترط في الحاضنة أن يتعد دينها ودين الصبي؛ لأن سبب  
استحقاق الحضانة هو الشفقة الباعثة على القيام بشؤون الصغير  
والرأفة به والمحافظة على من الصبياع، ولا يختلف ذلك باختلاف  
الدين. لكن إذا تبين أن وجود الصبي مع حاضنة يخالف دينها  
دبته خطراً على دينه وحج انقضاء منها وسقطت عنها أهليتها  
للحضانة.

وإنما يجب الاتحاد في الدين إذا انقل حق الحضانة إلى النصب  
من الرجال المحارم؛ فإنه يشترط في الخاص من هؤلاء — زيادة  
على ما ذكرنا من الشروط العامة — أن يكون متحداً مع الصغير في  
الدين؛ والسبب في ذلك أن السبب الذي استحق به الرجل العاصم  
المنحرم حضانة الصغير إنما هو التوارث، وقد عرفت مراراً أن  
اختلاف الدين مانع من مواقع الإرث، حيث زال سبب استحقاق  
الحضانة لم يثبت

١٩٩ - مراتب الحصانة وميادينها.

لا شك أن حاجة الطفل في هذا الطور - طور الطفولة - إنما ترجع إلى تدبير طعامه وملبسه ونظافته ونومه وما أشبه ذلك ، ولا شك أن النساء أقدر على اقديم بهذه الحيات من الرجال . لو غور شفقة النساء وصبرهن ، ولا شك أن أم الطفل أو أم النساء شفقة عليه وأكثرهن صبراً على احتماله والرعابة له والهر من أجله ، ومن أجل ذلك كله حملت الشريعة الإسلامية السمحة المصونة لمقتضيات العقل والمطرقة السليمة حقَّ حصانة الصغير أولاً لمحارمه من النساء ، وجعلت أحقَّ للنساء المحارم بحصانه الصغير أمه ، وجعلت لقرانه بالأم مقدمه في استحقاق الحصانة على القرانه بالآب وحده ، حتى إذا لم توجد للصغير محرم من النساء أو وجدت له محرم منهن ولكنها لم تكن مستكاملة للشروط الواجب تحققها لاستحقاق الحصانة انتقل الحق إلى محارمه من الرجال المصونة ، فإن لم يوجد له محرم عاصب أو وجد ولكنه لم يكن مستكاملًا لشروط الحصانة انتقل حقَّ الحصانة إلى محارمه من الرجال غير المصونة .

ومن هنا تعلم أن مراتب الحصانة ثلاثة . المرتبة الأولى مرتبة النساء المحارم ، والثانية مرتبة الرجال المحارم المصونة ، والثالثة : مرتبة الرجال المحارم غير المصونة .



والمرسة الأولى تشمل النساء الاتى ينهن على ترتيب درجتهن  
فى المرتبة . وهم الأم ، وأم الأم وإن علت ، وأم الأب وإن  
علت ، والأخت الشقيقة ، والأخت لأم ، والأخت لأب ، وبنت  
الأخت الشقيقة ، وبنت الأخت لأم ، والحالة الشقيقة ، وأخت  
لأم ، والحالة لأب ، وبنت الأخت لأب ، وبنت الأخ الشقيق .  
وبنت الأخ لأم . وبنت الأخ لأب ، والعم الشقيق ، والعمة لأم ،  
والعمة لأب . وحالة الأب شقيقة للأم والأب . وعممة الأم شقيقة  
للأم والأب . وعممة الأب شقيقة للأم والأب

والمرتبة الثانية تشمل العصه من الرجال على ترتيب الميراث .  
وهم الأب ، ثم أبو الأب وإن علا . ثم الأخ الشقيق . ثم الأخ  
لأب ، ثم ابن الأخ لأب ، ثم عم الشقيق . ثم العم لأب ، ثم ثم  
لأب الشقيق ، ثم عم الأب لأب

والمرتبة الثالثة تشمل المحرم غير العصه من الرجال على الترتيب  
الذى ذكره ، وهم الجد أم الأم . ثم الأخ لأم ، ثم ابن الأخ  
لأم . ثم عم لأم . ثم ابن الشقيق . ثم ابن لأب ، ثم  
الحال لأم

ولا ينفصل إلى مرتبه من المراتب ثلاث إلا لعدم ألا يوجد  
من أهل المرتبة التى قبلها أحد مستحق للحصه . ألا يوجد أحد

أصلاً، أو يوحد من لا يستكمل جمع شرطه الحصة التي قدم  
بها

وإذا وُحِدَ واحد بسحو الحصة فهي أصل الحصة، وإذا  
تعدد أهل الحصة في المراته لواحدية قدمت فمن درجه على  
الترتيب الذي ينداء، فإن تساوى في الدرجه كانت شقوقاً فإن  
كانت لإحداهن أصلح برتبة قدمه، وبساوي في المراته ودرجه  
المراتبه وصلاحيه بالحصة أحدها المسمى من شدة قدمه

### ٢٠٠ - من الحصة

وضع مقدّم العبد من حصة صاحبه ليس إلى حب  
للصغير أو الصغرة في الحصة، ودرجته في حب الحصة  
للصغير أو الصغرة حتى يستمى كل واحد منهم عن حصة صاحبه  
وقدر أن يقر به بحاله الأوليه، أكل وليس وطافه، ولم  
يقدروا لذلك من ماله في البيت، ويقدر من ماله نسبة السبد  
الذي من حبه وحت الحصة بالصغير وللصغرة، بيان ذلك أن  
الحصة إما وحت بكل واحد منهما لانه ما حر عن إتيان حاجيات  
هذه الأوليه من أكل وليس، وطافه، فإذا رز هذا السبد رال  
الوجوب الذي أتى عليه

ولما جاء طائفة أخرى من عباء المذهب بعد الأربعين الأول

رأوا أن ذلك أمر غير مضط تمام الانصباط ، وأنه محتاج لتقدير يدفع التردد واليسر ، فرأوا — بحسب اجتهادهم ، وعما عاينوه في صفة زمانهم — أن الصبي يزول عنه العجز بلوغه سبع سنين ، وأن الصبية يزول عنها العجز بلوغها تسع سنين ، فحددوا سن الحضانة تسع في العلام وتسع في الجارية ، وعلى هذا فتوى علماء المذهب الأحقاف الطويلة . وكان العمل عليه في محاكم مصر الشرعية ؛ فلا تمتد حضانة العلام أكثر من تسع ولا تمتد حضانة الجارية بعد التسع

ثم بدأ للشرع المصري أن الحاجة داعية إلى أن يكون القاضي حر التصرف في تقدير ما يصلح للصغير بعد سبع سنين وما يصلح للصغيرة بعد تسع سنين ؛ بحيث لو رأى أن مصلحة الصغير تقتضي نقاءه في حضانة النساء بعد سبع سنين ومصلحة الصغيرة تقتضي نقاءها في حضانة النساء بعد تسع سنين فهي بذلك إلى تسع في الصغير وإلى إحدى عشرة سنة في الصغيرة ، وإن رأى أن مصلحة الصغير تقتضي نزعه من حضانة النساء بعد التسع وأن مصلحة الصغيرة تقتضي نزاعها من حضانة النساء بعد التسع فهي بذلك ؛ صار العمل الآن في محاكم مصر الشرعية على ضرورة نقاء الصغير في حضانة النساء إلى أن يبلغ سبع سنين وضرورة نقاء الصغيرة في حضانة النساء إلى أن تبلغ تسع سنين ، ثم يكون النظر بعد ذلك للقاضي ، وذلك بالمادة

العشرين من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ونصها : للقاضي أن يأذن بحضانة النساء للصغير بعد سبع سنين إلى تسع ، وللصغيرة بعد تسع سنين إلى إحدى عشرة سنة ، إذا تبين أن مصلحتهما في ذلك .

٢٠٩ - أجرة الحضانة ، وعلى من يجب ؟

قد تكون حاضنة الصغير أو الصغيرة أمه وأماها ، وقد تكون حاضنه كل واحد منهما غير أمه ، وإذا كانت حاضنة أحدهما أمه فقد تكون زوجة لأبيه في حال الحضانة وقد تكون مطلقة منه طلاقاً رجعياً أو بائناً وهي في العدة أو بعد انعقادها . هذه حصة أحوال للأم وحالة واحدة لغيرها

إذا كانت حاضنة الصغير أو الصغيرة غير أمه فإنها تستحق أجرة على حضانته بكل حال ، سواء أكانت قريبة لأبيه أم لم تكن

وإذا كانت حاضنة الصغير أو الصغيرة هي أمه فإن كانت زوجة لأبيه أو مطلقة منه طلاقاً رجعياً وهي في العدة فلا خلاف بين علماء المذهب في أنه لا يجب لها أجرة حضانة في هاتين الحالتين<sup>(١)</sup>

وإذا كانت الحاضنة هي أم الصغير أو الصغيرة ولكنها طلقت من أبيه وانقضت عدتها فلا خلاف بين علماء المذهب في أنه يجب لها

(١) انظر حاشية بن عابد (٢ - ١٨١) ثم انظر (٢ - ١٠٤٤ - بولاق)

أخره حصته ، أو أكل طلاقه الذي نقصت عنها منه رجعيًا  
أم بآثاء .

وإذا كانت حصته صغير هي أمه وسكنها مضافة من أبيه طلاقًا  
بأنه ولم تنقص عنها منه فإني عنه اعتري في المذهب أنه لا يجب  
له في هذه الحالة أيضًا ، أخره حصته ، وذلك لأن لها بقية عدة على  
أن الصغير فلا تجمع بين هذه البقية وأخره الحصته ، وفي المذهب قول  
آخر أن له أخره حصته ، حيث أن زوجها قد زالت بمجرد الطلاق  
البائن فكأنها أجنبية عنه .

وأخره حصته من بقية الصغير فتجب على به كالحب عليه أخره حصته .  
وتصير أجره الحصانة حقًا لمن تقو به بمجرد قيامها بها بفغير أن  
توقف على إصاء المصير ، وذلك لأن حره على العمن ، ومع صيرورتها  
حقًا لمن تقو به ، نصح رب محمدًا لا يسمع ، لا أحد الأمرين الإبراء  
والإبراء ، ومرت على هذا أن يكون للأخصه حق في أن تصالح  
أه الصغير على أن يأخذ منه شيء مما سلا من أخره ، ومنى تصالحها  
على ذلك لزم لأب دفع الدل

ثم دالم يكن له حصته مسكن ثلوث له يحصر به الصغير أو الصغيرة  
كان له أن تصالح أه الصغير بحد من أمرين الأول أن يؤجر  
لها مسكنًا تقم به هي والصغير والثاني أن يعطاه أخره مسكن وهي

تكرى لهما مسك نقيم به هي والصغير ، وهذا هو القول الراجح  
في مذهب الخصية<sup>(١)</sup>

وإذا كان إتمام شؤون الصغير يحتاج إلى خادم وكان أبوه موسرا  
كان له خاصه أن تطالب أباه أو من تولى تربيته<sup>(٢)</sup> بإحضار خادم  
أو إعطائها أجرة خادم لتؤجره هي

٢٠٢ - في الخصية حين أحدهم للصغير والثاني لخاصته

فقد أثار الشارع مصلحة الصغير في أن يتولى تربيته في سن مبكرة من  
هو قادر على رعايته وحفظه وإتمام صحته لأبيه ، وحين لأمه  
وسائر قراباته الذين ذكرنا مراتبهم ودعاهم الحق في إمساك الصغير  
حتى يقوى على الاستقلال بشؤون نفسه لضروريته ، ثم جعل حق  
إمساكه بعد ذلك لأبيه وأورثه الخوارة من نصيب ، وهذا عهدان  
الأول عهد الصغير إلى أن يتولى من الخصية ، والثاني العهد الذي بعد  
ذلك ، وفي العهد الأول ثبت حق الأب وأمه خصمه وهو أنه يجب له  
على من لها حق الخصية أن تقوم بربته وتمهده ويجب له على من يجب  
عليه تربيته أن تقوم بأحرز الخصية<sup>(٣)</sup> إن كاتب نسحق أحرز على

(١) انظر ابن عابدين (٢ - ٩٨٥)

(٢) انظر الفهرست وابن عابدين (٢ - ٩٨٥)

(٣) عن د. ر. ر. عن الصغير ما ينفي عنه عليه وانظر الفهرست وابن عابدين (٢ - ٩٨٦)

حصانته ، والحق الثاني للحاضنة وهو أنه يجب لها أن يكون الصغير عندها لا ينزع منها ، وفي المهد الثاني ينبت حق واحد لأبي الصغير وسائر عصته المحارم ، وهو أن يكون الصغير عند أقرب هؤلاء إليه لأن الصغير في هذه الس شؤوبا تحالف شؤونه التي كان بحاجة إليها في وقت الحصانة ، وشؤونه في هذه الس لا يعرفها النساء ، وإن عرفها قلن أقدر عليها من الرجال ، بل إهن لا يساوي الرجال في القدرة على الاضطلاع بها

ويترب على أن في الحصانة حقا للصغير الآور الآنية :

(١) أنه لا يجوز لأمه التي تستحق حصانته أن تصالح أباها على إسقاط حقها في حصانته لها في مقابل بدل أحده مه : لأنها فعل ذلك تفوت حق الصغير ، وهي لا تملك إسقاط حقه ، فلو فعلت ذلك لم يصح الصالح ولم تستحق الدل الذي اصططلحت عليه

(٢) وأن أمه لو خالفت أباه على أن ترك حقها في حصانة الصغير مدة الحصانة فإن الخلع يصح ، ولكن يطر الدل : لأنها بذلك قد فوتت حق الصغير وهي لا تملك ذلك

(٣) إذا كانت الحاضنة متعينة بأن لم يوجد من استكملت شروط الحصانة غيرها فإنه لا يجوز لها أن تمتنع عن حصانة الصغير ، ولو امتنعت أجبرت عليها ، محاطة على حق الصغير

ويترتب على أن في الحصانة حقاً للحاصة الامور الآتية :

(١) لو أنه كان للصغير مرضه غير التي تحصنته فإنه يجب على هذه المصلحة أن تقوم بإرضاعه في منزل الحصانة حتى لا يفوت عليها حقها في حصانته

(٢) ليس للأب حق في أن ينزع الصغير من يد حاصنته المستكملت لشروط الحصانة ليندفعه إلى مَنْ هو دونه في الدرجة . لأن في ذلك تقويتا لحق الحاضنة

(٣) لا يجوز لأبي الصغير أن يخله من البلد التي تقيم فيها حاصنته : لأنه إن فعل ذلك فقد صرع عليها حقها

٢٠٣ - حق الحصانة غير استحقاق الحرية عليها

ذكرنا أنه لا يجوز للحاصة أن تصالح أما الصغير على بمقاطع حقها في الحصانة ولا أن تحالعه على ذلك ، ولكن ثمة مرقابين حق الحصانة وأجرتها ، وبيان ذلك أن حق الحصانة حتى جعلته الشريعة الأم ومن ذكرنا معه دون من عداها يحول لها أن تمسك الصغير عندها في وقت معين ، «الشريعة شيء من هذا الحق ، وأما أحررة الحصانة فهي من المال تستحقه الحاصة في مقابل قيامها بشؤون الصغير ، وهو خالص حقها ، ومن هنا يمكن أن سلم الوجه الذي سوغ للحاصة أن تصالح أبا الصغير على أجره حصانته ولم يسوغ لها أن تصالحه



على إسقاط حقه في حصته الصغير ، والذي موع للخاصة أن تتناول  
أما الصغير على أحده حصته دور إسقاط حقه في الحصته

٢٠٤ - تنزع ما يخصه

قد تكون أحده حصته الصغير واحده في مال الصغير نفسه ،  
وذلك إذا كان للصغير مال بحقه فيه بماله كله ، وقد تكون هذه  
الأحده واحده على أبي الصغير ، ثم بدلت كانت أحده المضافة واجبة  
على أبي الصغير فقد تكون - الأب مرسراً وقد يكون مرسراً ، وعلى  
كل حال من هذه الأحوال قد تنزع ثم الصغير حصته وقد يأو أن  
تخصه إلا بأجرة

فإذا رخصت ثم الصغير ، هي مستكنة لشروط الخصاصة - بأن  
تخصه بما ستم بها وم يحرم أب بعض لغيره من الحصص بأنه  
حال ، لأن حصته الصغير حقه ولا ضم . على أحد في ذلك  
وإن أنت أم الصغير أن تخصه إلا بأجره فإن لم يوجد له خاصة  
أخرى من محرمه أو وجدت له خاصة سواها من محرمه ولكنها  
تصلب أحر الخصصة كالأم سبب الصغر ، في أنه أنصا

وإن أنت أم صغير ، تخصه إلا بأجره أو وجد من محرم الصغير  
من هي أهل خصصته كحده أم أنه وعمته أحب إليه وبرعت هذه  
الخصصة بخصاصة الصغير نظر فإن كان أحر الخصصة واجبا في مال الصغير

وبن الصغير يسلم إلى الحاصنة المتبرعة ولا يسلم إلى أمه : لأن مال  
الصغير تحت الحاطة عليه بقدر الواسع . ليس على الصغير ضرورة في أن  
يكون في حصانة المتبرعة لأنها إحدى محارمه . وإن كان آخر الحصانة  
واحداً على الأب وكان الأب مفعراً وجب تسليم الصغير إلى الحاصنة  
التي تتبرع بحصانته أياً ، لأنه لا ضرورة تلجئ إلى تسليمه لأمه مع  
وجود إحدى محارمه تتبرع بحصانته . وفي تسليمه لأمه مع عدم الخال  
يصرار بالأب بالرأفة بآخر الحصانة مع إعساره . ولا يُجبر إليه .  
وإن كان آخر الحصانة واحداً على أبي الصغير وكان الأب مومراً وجب  
تحت تسليم الصغير إلى أمه وجب على أمه أن يدفع له آخر حصانته .  
والسر في ذلك أنه لا ضرورة على الأب حينئذ برأفة آخر الحصانة إذا  
أمرص أنه مومر . . . إلا أنه أصح لخصانة الصغير من غيره . . . كمن  
من محارمه

وإذا أنت أم الصغير أن تقوّم حصانته فلا آخر . ولم يوجد  
خاصة له من محارمه أو وجدت ولكنها لا تتبرع بحصانته . . . لم يكن  
للصبي مال ، وكان لأب مع ذلك مفعراً أحرقت الأم على حصانته  
وكانت آجرة الحصانة ديناً على أبيه

٢٠٥ - الفرق بين الرجوع لخصانة والرجوع لمرضاة

قد رأيت أن شرط في إحصائه التي تتبرع بخصنة الصغير وبمقتضى  
( ٢٤ - الأحوال الشخصية )

الصغير لها في بعض الأوقات أن تكون إحدى محارم الصغير، في حين  
أما أطلق في المبرعة ما صفة فلم يرق من أن تكون إحدى  
مريدات الصغير وأن تكون أجلة منه. ورأي أيضا أن لا تحكم  
بإشباع الصغير من يد أمه إلى محضته متى وجدت المبرعة بالخصانة  
ولو مستكلة شرط المحرمية. بل حكما تراعى في بعض الصور  
وحكما بضرورة معناه في صو أخرى. في حين أن ما ذكرنا في أحكام  
الرضاع أنه متى وجدت مبرعة به لم يرص الأم بأن ترصمه بما  
اترعاه من أمه وأسطباه رتبته. ومن هنا يتبين لك أن الفرق بين  
التبرع بالرضاع والتبرع بالخصانة من جهتين

الجهة الأولى أنه لا بد لأغلب المبرعة واحدة من تحقق كونه  
من محارم الصغير بعد استكمالها من شروط الخصانة التي قدما بياناها  
فلو كانت المبرعة حصة من الصفة أو كانت من عذومه ولم  
تتمكن من ترشده بعد الحنفية لم يطر بها منه ويصير الحال كما لو لم  
توجد مبرعة أصلا مع أنه لا فرق في المبرعة بالرضاع من أن  
تكون من محارم الصفة ولا تكون من عذومه. والسر في ذلك أن  
العرض من الرضاع هو بعبارة الصفة لا أكثر وهذه العبارة كما تحصل  
من المحارم تخص من عذمه. أما العرض من الخصانة فهو ترصه  
الصغير وتعهده بالرعاية والعبادة وهذه تعتمد الشفقة والحنان والعطف

وهي أمور قد توحيد في العيادات وتوجد في الألفاظ كثيرا  
الجهة الثانية : أنه إذا وجدت متبرعة بالحصانة لم ينتزع الصغير من  
أمه إلا في حالتين :

الأولى : أن تكون أجر حصانة الصغير واحدا في مال نفسه  
والثانية : أن تكون أجر حصانة الصغير واحدا في مال أبيه وهو مفسر  
بأن كان الآخر واحدا في مال أبيه وهو مفسر لم ينتزع من أمه ويجب  
على أبيه دفع أجرها

وأما المنتزعة بإرضاع الصغير فيعطى لها ولد بكل حال ، سواء  
أكان للصغير مال أم لم يكن وسواء أكان الأب موسرا أم معسرا ،  
والحكم في ذلك أن تزينة الأم لصفتها أحاطة له ، أحداقة فلا يعدل  
عنه ، إلا لضروره ملحنة كسر الأب والقصد إلى المتداخلة على مال الصغير  
٢٠٦ - سفر الحامنة بالصغير

خاصة الصغير إما أن تكون أمه وإما أن تكون غيرها من  
الحاصلات ، وإذا كانت خاصة الصغير هي أمه فإما أن تكون في حال  
حصانتها إياه زوجة لأبيه وإما أن تكون معتدة من طلاق أبيه وإما  
أن تكون لا روجه أبيه ولا معتدة من خلافه

فإن كانت خاصة للصغير غير أمه لم يحرم لها أن تسافر بالصغير  
من موطن حصانته إلا أن يأذن لها أبوه بالسفر ، على أية حال كان

سمرها . معى أمه لا فرق بين أن تنتقل من مصر إلى قرية وأب  
تنتقل من قرية إلى مصر وأن تنتقل من مصر إلى مصر آخر وأب  
تنتقل من قرية إلى قرية أخرى

وإن كانت حاصه الصغير هي أمه وكانت في حال حضانها إياه  
ر . ح . لآيه طيس لها أن تنتقل بالصغير من موطن حضانته إلا إذا  
أمه . على أية حال كان سمرها . وذلك لأن قرارها في منزل الروحية  
حق لروحها الذي هو أبو الصغير فلا تصبغه إلا بإدنه

وإن كانت حاصه الصغير هي أمه وكانت في حال حضانها إياه معتده  
من طلاق آيه طيس لها أن تسافر بالصغير مطلقا ، لا إذا أبه ولا  
بغير إدنه . والسفر في ذلك أن قرارها في المنزل الذي كانت تعاشر فيه  
أباه أثناء الزوجه حق عليها للشرع طيس لها أن تعارقه ، وإذا زوجها  
لا يفيد : لأنه لا يملك تعويث حق الشرع .

وإن كانت حاصه الصغير معى أمه وكانت مع ذلك في حال الحضانة  
لا هي روحه آيه ولا هي معتدة من طلاقه فإن أدن لها أبو الصغير  
في أن تنتقل بالصغير إلى مكان ما جاز لها أن تنتقل به إلى المكان  
الذي أدها به . وإن لم يادن لها في الانتقال فإن كانت تريد أن  
تسافر إلى مكان هو وطنها الأصلي وهو المكان الذي حصن عقد  
زواجها ، آيه بيه صح لها أن تسافر إليه بغير إذن . فإن كان المكان

الذى يريد أن تسافر إليه ليس هو وطنها الأصلي ولو كان هو المكان  
الذى حصل فيه عقد رواجها بأبيه أو كان ليس هو المكان الذى حصل  
فيه عقد رواجها بأبيه ولو كان هو وطنها الأصلي . وبأن كان مع ذلك  
مصرأ قريبا من تلك آية بحيث يتمكن الأب من الذهاب إليه والعودة قبل  
أن يدخل الليل صح لها أن تسافر إليه ، وإن كان مصرا بعيدا  
لا يتمكن الأب من الذهاب إليه والعودة قبل أن يدخل الليل أو كان  
قرية قريبة أو بعيدة لم يجز لها أن تسافر إليه

وكل موضع قلده فيه إنه لا يجوز بحصة أن تسافر بالصغير لو أم .  
أصبحت السهر به سقط حكمها في حصته واستقر إلى من بينها في  
الدرجة من الحصانات

وإن كان الذى يريد أن يسافر بالصغير ناه فإن كانت حصته  
هى أمه أو غيرها وليس له أن يخرج به عن البلد الذى تقيم فيه  
حاصته لأن في حرجه بالصغير من بلد الحاصنة نهوت حقها في  
حصته . نعم لو سقط حق أمه في حصته بأن تزوجت أحسا منه  
ولم يكن في البلد الذى تقيم فيه امرأة من محارم الصغير تصح  
للحاصنة كان لائق الصغير أن يخرج به من البلد الذى تقيم فيه أمه  
إلى البلد الذى تقيم فيه من يتقرر إليها حق حصته ومتى زال  
السبب الذى من أجله سقط حق أم الصغير في حصته وجب على الأب

أن يعيده إليها في المكان الذي تقيم فيه

٢٠٧ - من الإحق بإمساك الصغير بعد الخصامة

الصغير إما أن يكون غلاماً وإما أن يكون حارية

فإن كان الصغير غلاماً فقد بينا أنه ينبغي عند حاصته لا ينزعه  
منها أحد إلى أن يبلغ سبع سنين أو تسع سنين ، على ما سمعه القانون  
دم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ للنصاة من حرية الطر ، ومتى بلغ التسع أو  
بلغ السبع ورأى القاضي أن ينزعه من حصة النساء فإن أحق الناس  
بإمساكه حينئذ أبوه ، ثم ط أن يكون أب غير مقصد وآلا يحشى على  
العلام منه ، فإن لم يكن له أب مكمل لما ذكرنا من الصفات  
فأحق الناس بإمساكه حينئذ أبو أبيه ، فإن لم يكن له جد فأحق  
النس بإمساكه أقرب عصاته من الرجال ، سواء أكارا محارم  
كأخوته الأشقاء أم لم يكونوا محارم كأنساء عمه

وليس للعلام نفسه ولا لآبيه أو من يقوه مقامه من المصحات  
خيار في ذلك ؛ بل يُجبر العلام على أن يكون عند أبيه أو من  
يقوم مقامه ، وإذا امتنع الأب أو من يقوم مقامه عن إمساك العلام  
بعد ما انقضت حصاته أُخبر على إمساكه

والشر في ذلك أن العلام بعد أن يجاوز سبع سنين أو تسع  
سنين يستعنى عن تعهد النساء ورعايتهن ، ويحتاج إلى التهذيب

والشقيف وتعليم العم أو الصاعقة التي يحتاج إليها في قابل حياته :  
وليس للنساء علم ذلك ، ولا هن تقدر بما يقع العلم وما يقع له  
العلم ، ثم إن تطور ابدى يلى س احصاه هو هو الذى ينكون  
وه خلق العلم ، وتناقل فيه أعداد فمشرته نساء تحب عليه  
احصرد لأى ناعد بيه ، من أخلاق الرجال ، يعود به المدات  
مالا يصلح بعهه بواحدة مصعب الحده ، آلامها ، غير أنه إذا لم  
كنز للعلم أن لا قرب عاصه ، ولا حتى على شؤنه فيه  
رى عدد حصه ، إلا أن ي لخصه مصعبه : أنه عهدها ، فإنه  
حينئذ مترعه بها وبسبه لمن رى امصحة فى أن يكون عده

ويعتد هذا التطور ابدى بيا حكمه إلى أن يقع العلم الحظم ،  
وذلك أن ترى عليه أمارات اربوع أو ثل عشر سه خمس عشر  
سه ، وحينئذ إما أن يكون مصعب لاؤمر على بعهه وبما أن  
يكون مصعبه يؤمن على بعهه ، فإن كان بعد اوع مصعبه لاؤمر  
على بعهه كان لأبيه أو من يقوم مقامه من بعهه أن يمسكه عده  
ليدفع عده الفسه ، وتصير وليكبه حاحه من اشر والعوانه  
ويؤدده إن حدث منه ما يحج معه رؤى ، وبما يت حدا  
الحق لأبيه ونصته حينئذ أن لأب بعهه بعهه وبسبوكه من  
اشر وبسبوكه ، وإن كان بعد اوع مصعبه مأمره على بعهه لم يكن



لأحد الحق في أن يمكده . بل يصير هو نفسه صاحب الحق  
في توجيه نفسه حيث شاء . وفي الإقامة كيف شاء : إن أراد أن يقيم  
صدور أقام مفردا . وإن أراد أن يقيم مع أبيه أقام مع أبيه .  
وإن أراد أن يقيم مع أمه أقام مع أمه . وإن أراد أن يقيم مع غير  
أبيه وأمّه أقام معه .

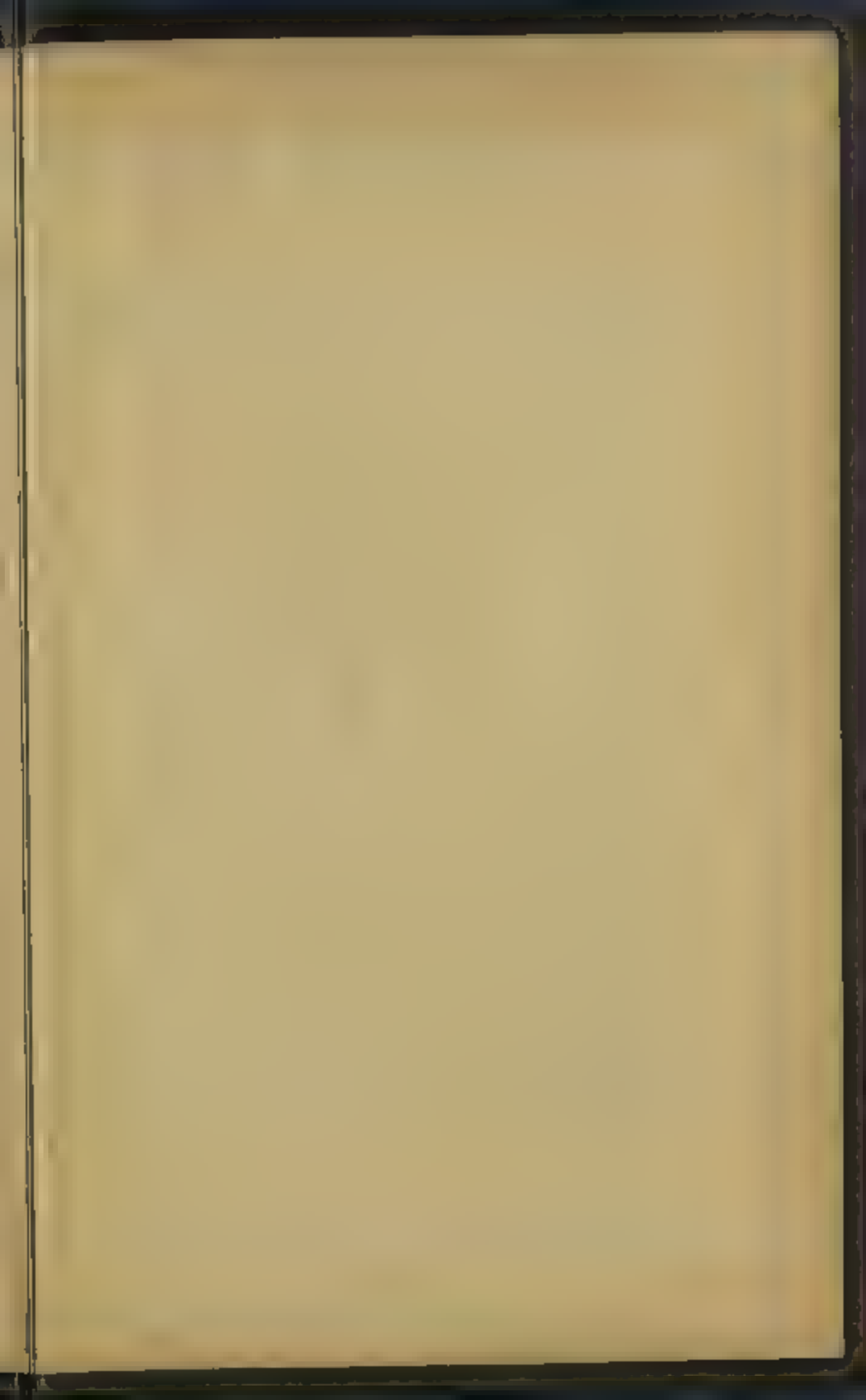
وتخصص من هذا كلامه أن للعلاء ثلاثة أطوار : انطور الأول  
صدر الحصة وسبق من حين ولادته إلى أن يبلغ سبع سنين أو  
سبع سنين . وانطور الثاني صدر ما بعد الحصة إلى أن يبلغ الحلم أو  
صدر عمره خمس عشرة سنة . وانطور الثالث من بعد بلوغه الحلم  
وإن كان الصبي حارياً فقد يباينها حتى عند حداثتها إلى أن  
تبلغ سبع سنين أو إحدى عشرة سنة على ما سجد القامون ريم  
٢٥ سنة ١٥٢٩ . حربية الخط للقاضي . وهذا باب الجارية تسع  
سنين أو إحدى عشرة سنة كان حق إمساكها لأنها شرط أن  
يكون قبيحاً عند مقصد الزواج . ولا يفتى فيه عليها . وإن لم يكن لها أب  
ممكن ما ذكره حتى يمسه . فلهذا من أبيها . وإن لم يكن لها  
حد حتى يمساكها لأمر من خصتها المتجارة . كبحوث الأشقاء وأعمامها ،  
ولا يبعد حق إمساكها لخصتها غير ما ذكره كآباء عمها . ولا  
جبار للحرية في ذلك ، كما لا خيار لأبها ولا لمن يقوم مقامه من

عصباتها المحارم ، بل تجبر الجارية على الإدمان مع أبيها أو من يقوم  
مقامه ، ويغير زوجها أو من يقوم بمقامه عن إدمانها إذا امتنع عنه  
ويبتدئ هذا الطور بالنسبة إلى الخادمة حتى يزوجها ، فإذا زوجت  
صار حقها معها كحق غيرها ، ولكن إذا اعتبت الخادمة الجارية ولم تزوج  
إلى أن صارت في نفسه وكان لها مع ربك في نفسه ونزوح ثم  
طلعت وهي مأمونة على نفسها فليس لها في إحدى هاتين الحالتين  
مال للعلام الذي يقع أحق بمصاحبة من لا يملك نفسه فيكون له أن يهرم  
أو يزوج ، ولا يكون لأبيه ولا لغيره من بعده من بعدهم بحرمه  
أن يجبرها على أن تقيم معه

والأمر في هذا هو أن لا يزوجها من بعدهم من بعدهم

فرقا من جهتين :

الجهة الأولى أن صاحبها لا يملك إليه حق إصاها  
لجارية بعد أن يملكها من بعدهم من بعدهم من بعدهم من بعدهم  
والجهة الثانية أن صاحبها لا يملك إليه حق إصاها من بعدهم من بعدهم  
بالنسبة إلى العلام ، ولا يملك إليه حق إصاها من بعدهم من بعدهم  
أستتغير روحها وكان لها مع أبيها في وعقة أو صارت ثوبا وكانت  
مع ثوبها مأمونة على نفسها



كتاب الحجر  
والولاية على المال

الحجر في اللغة مع مطاع ومعنى انحصار الحجر  
 — مكره فكون — و هو ه تعالى . (هل في ذلك قسم لدى  
 ح ) " ، اعني الشرعة في تعريفه عبارات اشهرها أنه المنع  
 من تعاد المحور وتصرفات الفعلية على معنى أن من واحد عنده  
 سب من ذلك ان ما فيه الحجر عليه والتي سذكرها فيما بعد  
 لو تم عند صرف تصرفه وذلك لا يبعد مادته من ذلك ولا  
 يرمي حكمه . . . . ذلك أنه لا يجوز له مباشرة العقود ولا  
 التصرفات العامة . . . . انحصار من مباشرة من ذلك عادة ولزوم  
 احكامه وردكا لا يبعد مباشرة ولا يلزمه حكمه في مباشرة حاشي  
 يكون هو ولا يشاركه شرعا

و اما حصص العقود ، تصرفات القوية بذلك لأنها هي التي  
 يتصور فيها المنع من النفاذ وعدم ترتب الاحكام عليها ، أما  
 التصرفات الضعيفة فلا تصور فيها شيء من ذلك من قبل أن انحصار  
 يدارع م مكر رفة " ومن حين قد كان المحجور عليه مؤاحدا  
 تصرفاته الضعيفة أو لا يرى أن محجور أو نصي أو المأمور لو أنفك

واحد منهم مالا لغيره أو ألقى بها بحرية وعتسوا كان غلبته  
 صان ما أتته و لم يوجد المقصد منه فكأن كل واحد منهم  
 غير محور عليه بالنسبة لتصرفاته فعمله كان صوابا . ولكون  
 المقصد غير منظور من أحدهم لم يصح تلافه النفس أو العصور فمما  
 يوجب القصاص وبأنه اعترضا يوجب بدنه على الله وبما  
 ألقى أحدهم مالا بين نفسه بعد مقتضى من يجب له ما كان به من  
 لزم وثبته أن يؤدي صان ما أتته من ما يجب له . وإن لم يكن  
 بالتلف فهو مال لم يضمن إلا بعد أن يصير له . . . . . مثله مثل  
 المفسر لا يطالب . . . . . ولا بعد أن . . . . . وإن كان يلاف أحدهم  
 المال فيسقط صاحب المال . . . . . كان . . . . . رجوعه على الله وبما  
 مالا أو لغيره . . . . . كان . . . . . في حق محور عليه وحب  
 الصانع . . . . . وإن كان يسيط صاحب المال . . . . . يدر أولي . . . . .  
 صان لأن المال كحقيقة قد فرضه الله . . . . . لا يحفظه . . . . .  
 بخلاف نفسه . . . . .

٢٠٩ - حكمة منه وعنه ح

لو قدرت الحكمة في من أجهل أربع أمه فحجر على الآله ع  
 بدكرها فيما بعد لو حدث في الحجر على كل واحد منهم حكمة ترجع إذا  
 إلى قصد الحفظ على ما هو نفسه من أصبح وما إلى قصد الحفظ

على أموال غيره من الدس أو أرواحهم أو أديانهم : فاصبي والمجون  
والمعتوه والسفيه ودوامة محجور عليهم لثلاث نضيع أموالهم بغير قصد  
منهم ولا رصاً : لأنهم ليسوا أملاً بقصد الصالح ولا يتصور منهم الرضا  
الكامل الذي يبنى على تقدير المصلحة ، فلكن تحول الشريعة بين هؤلاء  
ومن يحاول الاحتيال عليهم وأحد أموالهم بالطل حجرت عليهم رحمة  
بهم وضرباً بموالمهم أن تصعب شدي . والمدين محجور عليه لثلاث يتصرف  
في أمواله بقصد إيقاع الضرر بدنيته . فلكن تحول الشريعة بينه وبين  
أكل أموال الدائنين بالطل حالت بيده وبين اتصرف في أمواله على  
الوجه الذي يذكره فيما بعد . واتفق المأخوذ الذي يعلم الناس الخيلة  
ويذكر لهم وحده التخلص من التكاليف الشرعية محجور عليه أيضاً  
دفعاً لشبه وصيانة لأديان الناس أن يفسدهم ببحث تعاليمه ،  
والطبيب الخامل محجور عليه أيضاً ولا تخور له الشريعة أن يزاول مهنته  
قصد آمها إلى نحيب أس آداه ، لأنه بجهله يفسد عليهم صحة أديانهم ،  
وهكذا لا نجد في الأسباب التي جعلت الشريعة مناهة للحجر سبباً واحداً  
حالياً من مصلحة خاصة عائد نفعها على المحجور عليه أو مصلحة عامة عائد  
نفعها على الناس أجمعين .

باب ثلث . في الحجر ضرر محقق بمال المحجور عليه ، لأن الحجر  
يتضمن بقاء هذا المال متحجراً غير منتفع به في بيع ولا شراء ولا إجارة

ونحو ذلك ، وقد عسا أن المال ليس مقصوداً بنفسه ، وإنما هو مقصود  
بالع إلى استناده وإلى وجوه المصالح التي يحكم ، ووجوه المعاشد  
التي يدرؤها .

فالجواب عن ذلك أن يقول لك : إن الشريعة قد احتاطت لهذا  
أحسن احتياط وأكمله ، وذلك بأنها قصت بأن يكون لكل محجور عليه  
ولي يحفظ أمواله ويستثمرها استثماراً صحيحاً لا ضرر فيه ، وأرجحت  
على انقضاء أن يكونوا أولياء على من لا ولي له من أب أو جدير أو وصي :  
بما قسم إن تيسر لهم ذلك ، وبما يقيمونه من الأوصياء أو القوام  
الموثوق بهم إن تعسر عليهم .

٢١٠ - أسباب الحجر

لأحجر ستة أسباب الأول الصغر ، والثاني الخون ، والثالث نكته ،  
والرابع السفه ، والخامس العقلة ، والسادس الدين .  
وقد أجمع علماء الشريعة على أن الصغر والخون والنكته أسباب  
ينتضي كل واحد منها الحجر عن من قام به ، واحتلوا فيها عدا هذه  
الثلاثة من الأسباب .

فذهب أبو حنيفة رحمه الله<sup>(١)</sup> إلى أنها لا تقتضي الحجر ، ووجه ما ذهب  
إليه أن الإنسان متى بلغ عاقلاً رشيداً فقد كملت أهليته ، ومنى كملت أهليته  
كان له مطلق الحرية في أن يتصرف في ماله كيف شاء ، فالحجر عليه

(١) ورواه عن ذلك من يبرين والظاهر ، والله ، أنظر مع تباري لأمر حجر



حيث إصاعة لما وجد الله من نفسه ، بل هو إهدار لأدمته ثمة  
وتشبه له بالعجرات ، ولا شك أن إصاعة هبة الإنسان وإهدار  
آدميه صرراً أشده ، لكي من الصرر الذي يحجر عنه لدفعه ، فكيف  
يُحجر على إنسان ما أهله يُقصد المحافظة على شيء من المال ، والمال  
غايه ورائح يكون بيد هذا البوه ثم يصير له داراً ، مع أن الحجر نفسه  
يصم من فقد الإنسان في هي عظم نعم الله على لاديين

، من غير مذهب أي حقه على هذا لوجه تترك أن كلامه في إنسان  
أعز منه ، ولا ثم صراً عنه بعد ذلك ، أنه غلبه أو صار مديراً ،  
ما د مع صير غير شديد من الإجماع معقد على أنه لا نسب إليه  
قاله " "

وقال مالك وأبو حنيفة وحماد بن يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني .  
إن النسب وانحصر بالذين ينصرون الحجر على من قام به ، واستدلوا على  
ذلك . أما علم أن النسب يقتضي الحجر فعليه تعالى (وَلَا تَوْنُوا الشُّعْهَاءَ  
أَمْوَالَكُمْ أَيْ تَحِلَّ لَكُمْ فِرَاقُهَا وَأَرْزُقُوا فِيهَا وَأَكْسُوهُمْ) " "  
وجه الاستدلال من هذه الآية أنكم إنما سجدتم وتعالى تبي الأولياء  
عن أن يعتادوا أملاكهم في أسفهاء لا في حفظهم إياها بصيغتها :

(١) انظر إلى الأثر في التوكا في باب الحجر على منصر

(٢) ... ..

وهذا دليل على مع السوء من التصرف في أموالهم . إذ لو حار لهم  
التصرف فيها لم يكن جعلها بيد أوليائهم فائدة . ألا ترى أنه لو عد  
نصرهم في أموالهم لكانوا يصدّدون أن يتصرفوا فيها وهي في ذل الأوصياء  
بالباع أو الهبة أو الودعة أو غير ذلك فكان المانع من إعصائهم أموالهم  
مضمناً للثمة عدم عد تصرفاتهم فيها . وبما يدل لذلك قول الله تعالى :  
( فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَمْرُ مِنْكُمْ شَيْعُماً أَنْ يَقْرَأَ الْفَوْرَ  
فَلْيُمْلِلْ وَيُلْهِمْ بِالْمَدِينِ ) (١) وجه الاستدلال من هذه الآية الكريمة أنه  
سبحانه وتعالى حرم للشعبة ونصدهم والذي لا يستطيع أن  
وهو المألوف على عقله . أ. ل. ه . ولا يكون لهم إليه حتى  
يكونوا محجوراً عنهم . وأما الذي على أن أمته تهضي الحجر فأمر يؤدي  
إلى تصبيع المال . وقد أخرج على الصي والمحبون والمعدودين أصل أن  
الصبر والجور والمنة قد تؤدي إلى إضاعة المال بحيث وحده هذه  
أمنة في المعلة وحب أن يكون لها حكم هذه الأوصاف . وأما على أن  
الدين يقتضي الحجر فمكون عدم الحجر على الدين يؤدي حتماً إلى إضاعة  
أموال الدائنين ، وفي ذلك من حقوق الصبر بهم ما ليس يحق أمره .  
والصبر مدفوع في شريعة الإسلام . والقول أن السوء والمنة ، الدين  
من أسباب الحجر أقوى دللاً وأصح مستنداً ؛ ولذلك كان هو المقنى .  
في مذهب الحنفية .

( ١ ) سورة البقرة ، الآية ٢٠٨

٢١١ - الحبر على المجنون .

المجنون : زوال العقل ، والمجنون على نوعين : لأن جنونه إما أن يكون مطلقاً على معنى أنه يستغرق جميع أوقاته بحيث لا يمر عليه فترة ينوب إليه عقله فيها ، وإما أن يكون جنونه متقطعاً على معنى أنه يمر به أوقات يكون فيها حاصر العقل ونسوته نوبات يزول عقله فيها نه .

أما المجنون جنوناً مطلقاً فهو فاقد الأهلية كلية ، فلا يكون أهلاً لأي نوع من أنواع التصرف في أي وقت من الأوقات ، ولا يصح له تصرف مطلقاً ، سواء أكان هذا التصرف عاماً محصاً كقبول الهبة أم كان صريحاً محصاً كالهبة أم كان متردداً بين الضرر والعم كالبيع والإجارة ، وسواء أكان ضرره في عقد معاوضة كالبيع وإجارة أم كان في إسقاط كالتقاضي : والسري في ذلك أن التصرفات التي تنوقف على العبارة إنما تكون معتبرة شرعاً إذا اعتمدت العبارة الدالة عليها على قصد المتكلم إليها ورصده بها ، وليس للمجنون جنوناً مصدقاً قصد توجه نفسه إليه ولا رصده عنه بما يقول ، لأن قصد يقيني على التمييز والفرص أنه فاقد التمييز مما يطاق به من العبارة يكون تعوياً وغير معتبر شرعاً .

وأما المجنون جنوناً متقطعاً فإن تصرفاته في وقت جنونه تكون باطلة شرعاً كتصرفات المجنون جنوناً مطلقاً ، لأن الذي اقتضى بطلان

تصرف المحزون جنوباً مطبقاً هو بعينه موجود فيه وقت التصرف ، وأما تصرفاته في وقت إفاقته فإنها تكون تصرفات صحيحة إذا كانت إفاقته تامة . لأن تصرفه حينئذ صادر من كامل الأهلية ؛ فلا مقتضى لإبطاله ؛ فإن لم تكن إفاقته تامة فهو المعتوه ، وسيأتى حكمه .

### ٢١٢ - الحجر على الصغير

الصغير على نوعين : الأول لصغير غير المميز ، والثاني الصغير المميز .

أما الصغير غير المميز فهو الطفل الذي لم يبلغ سبع سنين ولم يفهم ما يترتب على العقود والتصرفات ولا يدرك الفرق بين العيب والفاحش والبسير ، وهو فاقد الأهلية بكلية ومنتنة مثل المجنون ؛ فلا يصح تصرفه بأي نوع من أنواع التصرفات ، لأنه لا قصد له ولا تميز .

وأما الصغير المميز فهو من بلغ سبع سنين وفهم - مع ذلك - ما يترتب على العقود والتصرفات وأدرك الفرق بين العيب والفاحش والبسير ، وهو حينئذ ناقص الأهلية وليس فاقداً لها بكلية . لأن العرض أنه غير ، وأصل الأهلية يتحقق بالتمييز . والصغير المميز على نوعين . لأنه إما أن يأذن له وليه بالتجارة لما يجده فيه من الخبرة والمعرفة بأساليب التجار وحيلهم ، وإما ألا يأذن له وليه في التجارة ، وعلى كل حال إما أن يكون ما يريد أن يباشره من التصرفات مما هو

بمع محض كقول الله وقول الوصية ، وإما أن يكون من العقود  
 ذوات الضرر المحض كالخلع والوصية ، وإما أن يكون من العقود  
 النفع وانصرده كالبيع والإجارة وسائر عقود المعاوضات . فإن كان  
 العقد الذي يريد أن يشره من العقود ذوات المنفعة المحضة فإن  
 انصره فيه يصح ، وسواء كان غير توافيق على إجارة الولي سواء كان  
 من ماله في التجارة أم لم يكن . وإذا كان العقد الذي يريد أن  
 يشره من العقود ذوات الضرر المحض فإن انصره فيه لا يصح أصلاً  
 سواء أجاره الولي أم لم يجره . ولا فرق في ذلك بين المأذون له  
 في إجارة وغيره . وإذا كان العقد الذي يريد أن يشره من العقود  
 المترددة من الضرر والنفع فإن كان مأذوناً له في التجارة فإن انصره  
 فيه يصح وينفذ بمجرد مباشرته إياه ، لأن الإذن السابق على  
 مباشرته العقد عموم مقدم إجارة الولي له بعد مباشرته . وإن كان  
 غير مأذون له في التجارة فإن انصره فيه يصح ، ولكنه يبقى موقوفاً  
 لا ينفذ إلا بإذن أحارة الولي ، وإما توافيق حينئذ على إجارة الولي  
 لكي يجبر بفصل نفسه من رأي الولي وتقدره عواقب هذا انصرف

٢١٣ - انصر على المعتوه

المراد بالمعتوه المحض الذي لا يكون حيوياً مضاف وبكونه - مع  
 ذلك - في حال إفاقته غير كامل الوعي ، وذلك بأن يكون قليل العلم



كان كل واحد منهما كامل الأهلية ، وكان الحجر على كل واحد منهما إما هو للمحافظة على أمراله بحسب كان حكمهما على ما يأتي :

(١) كل واحد من السفيه وذى العته مخاطب بجميع المبادات وأهل لكل التكليف ، لأن ذلك يعتمد كمال الأهلية ، وهو متحقق فيهما ، بخلاف المحجور به فاقداً للأهلية ، وبخلاف الصبي المميز والمعتوه فإن كل واحد منهما ناقص الأهلية

(٢) إذا كان تصرف كل واحد منهما في شيء لا يقبل الفسخ ولا بطلاله المهرل كالزواج والطلاق والرجعة فإن تصرفه فيه يكون صحيحاً نافذاً غير متوقف على إجازة أحد : لأن هذا تصرف صادر من كامل الأهلية في غير ما قصد بالحجر عليه منعه منة لمصلحة عائدة إليه

(٣) إذا كان تصرف كل واحد منهما في شيء غير ما قدمنا من العمود والتصرفات كالحكمه فيه حكم تصرف الصغير المميز والمعتوه المميز : فإن كان التصرف يشتمل على نفع محض صح التصرف ونفذ بدون حاجه إلى إجازة أحد ، وإن كان التصرف يشتمل على ضرر محض بطل ولم تنفع به الإجازة ، واستثنى من ذلك وقفه بعد إذن القاضي على نفسه<sup>(١)</sup> طول حياته ثم من بعده على ما أراد : لأن في

(١) خلاف في صحة وقفه وصحح قلبي رحمه الله أن كان نائب القاضي ، وهو من طائفة

الوقت حفظاً للدين الموقوفة وضماناً لوصول ريعها إليه ، كما استثنى وصيته في سبيل الخير عما لا يزيد<sup>(١)</sup> عن ثلث تركته إن كان له وارث لأب الوصية لا تُخرج الوصية به عن ملكه في حياته وهو بعد الموت أحوج إلى نواب هذه الوصية منه إلى المال . وإذا كان التصرف متردداً بين البيع والصرر صح ولكنه يبقى موقوفاً على إجابة العلم عليه : فإن أحاره بعد بشرط ألا يكون فيه عن فاحش ألا يكون فيه عن أصلاً أو يكون فيه عن يسر . . . إن لم يحره أو كان فيه عن فاحش لم يعد أصلاً

#### ٢١٥ - العجز على المدين :

مذهب أبي حنيفة أنه لا يحجر على المدين لمصلحة دائنيه ، ولا يبيع القاصي ماله إذا كان عروصاً أو عقاراً ليقوم من ثمنه ديون دائنيه ، ولكنه يُوفى دائنيه مما يكون عنده من الأثمان دراغماً كان ما عنده أو دناييه موافقةً كانت لما عليه من الدين أو مخالفة له ، وإن لم يوجد عنده شيء من الأثمان ولم يُوفَ الدائنين ديونهم حسنة حتى يبيع نفسه ما عنده لو فاء دبه ، ولا يكون حسن القاصي إياءاً إكراهاً له على بيع ، لأنه ظالم بالمثل حسنه يحل لدفع طيه

ودهب أبو يوسف ومحمد إلى أنه يجوز للقاصي إذا امتنع المدين من

(١) نظر ابن عابد ( ٥ - ١٤٤ )



أداء ما عليه من الدين أن يبيع من أمواله ما يفي ثمنه بأداء ما في دينه  
من الديون ، ويفضي أن يبيع في بيع أمواله الداه بما يحسن عليه  
التلف من العروض ثم يبيع ما لا يحسن عليه التلف من العروض أيضا ثم  
يبيع ذلك مع عفاؤه ، كما يفضي أن يترك الدين ما يلزم له وليس يجب  
عليه معهم فقد الكفاية من طهه وكسرة ومسكن<sup>(١)</sup>

ودفع أبو يوسف ومحمد وفقا للأمة الثلاثة — إلى أنه إذا  
طلب الدائنون الحجر على فدينهم بجاءت إلى طاهم ، ولا يجوز  
من جئت أن يصرف تصرفه يؤدى إلى يطل حق العروة كالأقف  
، الله وصدقه ولو صه ، فإن فعل شذ من ذلك توقف على إحارة  
الدينه فإلى حرره مد ولزم وإن لم يجبروه نطل وإن باع شيئا  
منه له فإن كان من ضمنه بعد واستحق الدائنون الثمن وإن كان بأهل  
من بعده وقف على الإحارة ويخير المشتري حينئذ بين أن يتم الثمن  
أو يفسح البيع<sup>(٢)</sup>

٢١٦ - الوقت الذي يبدأ منه الحجر على السبي ودر الله

وإن عرفت به فدم أن لصى إذا بلغ سبها فلا خلاف بين أحد من  
المعلماء في أنه لا يرفع الحجر عنه ؛ لأنه إذا زال عنه حجر الصبا فإنه

يُحَجَّرُ عَلَيْهِ لِسَعَةِ<sup>١</sup>، وعرفت أن خلاف ما هو فيمن بلغ رشيداً ثم  
 طرأ عليه لِسَعَةُ أو العفلة فأبو حنيفة لا يرد حجار الحجر على أحدهما  
 وأبو يوسف ومحمد يريان أن يحجر عديم<sup>٢</sup> مع ما ذهبوا على أنه يحجر  
 عليهما جميعاً في هل يمان النصف مجرد حصول لِسَعَةٍ أو العفلة؟  
 وذهب محمد بن الحسن، وشيبي إلى أنه متى حدثت العفلة ورُبُوت  
 سلامتها في تصرف<sup>٣</sup> أو في تصرف<sup>٤</sup> على النقص الذي شرحه  
 سابقاً، ولا حاجة إلى أمر<sup>٥</sup> حتى يحجر عديم<sup>٦</sup> حدث لِسَعَةٍ  
 ورُبُوت سلامتها في تصرف<sup>٧</sup> أو في تصرف<sup>٨</sup> حتى يحجر عديم<sup>٩</sup> حاجة إلى  
 أمر القاضي وسبب ذلك<sup>١٠</sup> أن في عديم<sup>١١</sup> ما هو الوصف الذي  
 قام بكل واحد منهما، وهو لِسَعَةُ أو العفلة، لا يشك في أن الف  
 يستتبع مسيبه بدون حاجة إلى شيء<sup>١٢</sup>، ثم على وجوده، وذهب  
 أبو يوسف إلى أنه لا يمان النصف في رُبُوت<sup>١٣</sup> حتى يحجر  
 عليهما، قال لم يأمر<sup>١٤</sup> نكحوا ما حجر<sup>١٥</sup> في رُبُوت<sup>١٦</sup> حتى يحجر<sup>١٧</sup>  
 كنصرف<sup>١٨</sup> سائر الناس عفاً<sup>١٩</sup> أو<sup>٢٠</sup> أن يوسف<sup>٢١</sup> جمع في  
 المذهب عند محمد بن محمد بن<sup>٢٢</sup> في رُبُوت<sup>٢٣</sup> حتى يحجر<sup>٢٤</sup>  
 الحجر على السعيه<sup>٢٥</sup> أن يكون<sup>٢٦</sup> مع رشداً من حلف<sup>٢٧</sup> فيه من أنه  
 الشريعة فهم من حوذه<sup>٢٨</sup> ومنهم من سعى<sup>٢٩</sup> أو قصد<sup>٣٠</sup> القاضي

يزين الخلاف فمن المصلحة أن ينتظر الحجر على هذين إلى أن يأمر  
القاضي بالحجر عليهما حتى لا يبق بعد ذلك مقال لأحد بأنه إنما تعامل  
معه على مذهب من لا يحجز الحجر عليه ، وبحود ذلك . والوجه الثاني :  
أن الأمور التي يثبت بها السفه والعقلة قد نشقبت على الناس ، بل هي  
كثيرة الاشتباه فمنهم من يعد شيئا من الأشياء تذكيرا ومنهم من لا يعدده  
كذلك ومن الناس من يعد شيئا من الشراء عقلة وعنا في حين لا يعدده  
غيره بهذه المعركة ، وإذا كانت الأمور التي يثبت بها السفه والعقلة كثيرة  
الاشتباه على الناس فهي في سبب الحاجة إلى أن يطر فيها القاضي طرا يريل  
عنها الاشتباه ويدفع اللبس . ومن أجل هذا احتارت محاكم الشرعية  
المصرية العمل بمذهب أبي يوسف في هذه المسألة

#### ٢١٧ - الفرق بين الحجر للسفه والحجر للدين

الفرق بين الحجر بسبب السفه والحجر بسبب الدين من أربعة  
أوجه<sup>(١)</sup>

الأول : أن الحجر بسبب السفه لمصلحة المحجور نفسه أولا ، والحجر  
بسبب الدين لمصلحة الدائنين أولا

الثاني : أن الحجر بسبب الدين يحتاج إلى قضاء القاضي به باتفاق  
جميع المحوزين له ، وأما الحجر بسبب السفه فهو محتاج إلى قضاء القاضي

(١) انظر ابن عابدين (٥ - ١٤٢ مولاني)

عند بعض من يجوز كآبى يوسف رحمه الله وغير محتاج إلى القضاء  
عند آخرين ومهم محمد بن الحسن رحمه الله

الثالث : أن المحجور عليه بالسهم لا يصح إقراره بحال من الأحوال ،  
فلا ينفذ عليه لاقى حال الحجر ولا فيما بعده ، ولا ينفذ عليه في ماله  
الذى كسبه قبل الحجر ولا في ماله الذى كسبه بعد الحجر ، أما المحجور  
عليه بسبب الدين فلو أقر في حال الحجر لم ينفذ إقراره في حال الحجر  
في المال الذى دخل في ملكه قبل الحجر ، وينفذ إقراره بعد زوال الحجر  
وفي الأموال التى يمتلكها بعد الحجر في حال قيام الحجر

الرابع : لو أعتق المحجور عليه بسبب السفه عبداً ووجت السماء  
عن هذا المذهب فإنه لا يملك الرجوع على سيده لاقى حال الحجر ولا بعده ،  
أما المحجور عليه بسبب الدين فلو من ذلك رجع العبد عليه بعد زوال  
الحجر عنه بما سعى به

#### ٢١٨ - متى يزول الحجر ؟

متى زال السبب الذى اقتضى الحجر على من حجر عليه زال  
الحجر ، لأن الحكم ينتهى بانتهاء المقتضى له ، وعلى هذا يزول الحجر  
عن السفه إذا ظهرت أمارات رشده وتبنت علامات حرصه على المال ،  
وبزول الحجر عن ذى العلة متى ظهرت دلائل عليه بالبياعات وتبنت  
طرق اهتدائه إلى التصرف الذى لا غنى فيه ، وبزول الحجر عن

اتجوز إلى مرقى من هذه الدار في بقية يوم ول الحجر عن المتعوه  
 ريا تكلمت قوا هذه ووال عنه اختلاطه، ويزول الحجر عن  
 اصغر اذا مع الحمر وهو في شدة يكون نوع الحد للعلام  
 وللحجارة حمرة تقوى علامه من سلام: الموضع، وهي مائسة للعلام  
 الاحلام مائسة من هذه الحصى: ان لا ينظر على أحدهم شيء  
 من علامات السبع في ذلك الموضع كما مره حمرة دامت سنة حسن  
 عرده سنة، وقد مره في هذه الحصى: المصن الآ في  
 في مجالس مصر الحرة على أنه لا يجر وجهه على القصر بل لا يجر  
 العلام أو الجا، في هذه الحصى: قد أرى الإلهاط، اذا  
 في الصر: فما فقد أجبر علماء الحقة على أنه لا يدع إليه ماله  
 ولكنهم اختدوا فيها وراه ذلك: قد ذهب: سيف وعهد إلى أن  
 حجر هذه الدار: في هذه الحصى: الحصى سنة ٥٥٤  
 أو حصة إلى: في هذه الحصى: حصى من مع إليه ماله،  
 في هذه الحصى: حصى من مع إليه ماله، حصى من مع إليه ماله  
 مهما تكن بحد: في هذه الحصى: في الانتظار بعد هذه السن

٢١٩ - الولاية على مال المحجور عليهم، وعن ثقت له

نائب له في أمور الصغر والحدود، ويستقر لأب، ثم يوصيه،

ثم للحد أو الأب ثم وصيه ، ثم بقصبي ، ثم وصيه

وتثبت الولاية على ابيه وري ماله ولا نصبي ولا كان  
لأحد من أب أو جد ثم للهم الذي بعده

٢٢٠ ثم وصيه ، ثم وصيه ، ثم وصيه ، ثم وصيه

لا بد من حق الولاية ، ولا في كل واحد من هؤلاء  
المحبوبين ، وهي العقل ، والبصيرة ، والبر ، والعدل ، والوفاء ،  
والإيمان ، والبر ، والعدل ، والوفاء ، والإيمان ،  
فإن كان الولي هو القاضي لم يشترط في

٢٢١ من ولاية لا

أب أو جد من جهة ، ولا في كل واحد من هؤلاء  
الأب أو جد من جهة ، ولا في كل واحد من هؤلاء  
والإيمان ، والبر ، والعدل ، والوفاء ، والإيمان ،  
معروفا ، لا خلاف في ذلك ، ولا خلاف في ذلك ،  
لا يعرف عنه شيء من ذلك كله

فإن كان الأب أو الجد من جهة ، ولا في كل واحد من هؤلاء  
الأب أو جد من جهة ، ولا في كل واحد من هؤلاء  
أولاده الصغار ، ولا في كل واحد من هؤلاء  
ولا كان أي يدعيه ، ولا كان أي يدعيه ، ولا كان أي يدعيه

كل ما فيه حطها واستنارها ، وله أن يبيع أموالهم عقارا  
 كانت أو منقولا ، وله أن يشتري لهم بأموالهم ماشاء عقارا  
 كان أو منقولا ، بشرط ألا يكون في بيعه أو شرائه عيب فاحش ، فإن  
 باع أموالهم نفس فاحش نال البيع بالمرّة ، ولا يبيعه أن يجيره الصغير  
 بعد بلوغه مثلا ، وإذا اشترى لهم نفس فاحش بعد الشراء عليه هو نفسه  
 لا عليهم ، وله أن يرهن مال الصغير بدين على الصغير أو على نفسه  
 وله أن يبيع مال نفسه لولده كماله أن يشتري مال الصغير لنفسه ،  
 ويشترى هو طرق العقد حينئذ ، وله أن يودع مال الصغير أو يعيّره ،  
 وليس له أن يترج بمال الصغير بأي نوع من أنواع التبرعات ؛  
 وليس له أن يقرضه ولا أن يوصى به ولا أن يقرضه ولا أن يقرضه  
 ولا أن يهبه هبة نفير عوض

وإن كان الأب معروفا بسوء الرأي وفساد التدبير فمع ثبوت  
 الولاية له على أموال أولاده لا يكون مطلق التصرف كما ذكرنا في  
 الحالة السابقة ، بل إنما يجوز له التصرف في أموال أولاده إذا كان  
 التصرف مشتملا على تقع محض كقبول الهبة والوصية والهدية ، أو  
 كان التصرف متريدا بين البيع والصرر لكن بشرط ظهور المصلحة  
 كأن يبيع عقار الصغير بصمت قيمته الحقيقية أو يشتري له عقارا

نصف قيمته الحقيقية ، فأما غير ذلك من التصرفات فإنه لا يجوز له أن يبشره .

وإن كان الأب معروفا بالتسدير وإتلاف المال فإنه تُسَلَب ولايته ولا يكون له حق في شيء مطلقاً لأنه هو مستحق للصهر عليه ، ويؤخذ مال الصهر ومن في حكمه من تحت يده ، فإن كان له أب تصح ولايته على الصغير انتقلت إليه الولاية ، وإن لم يكن له أب عين القاضى وصياً على الصغير

هذه ثلاث مراتب الأب : المرتبة الأولى الولاية التامة ، والمرتبة الثانية الولاية الفصية ، والمرتبة الثالثة فقدان الولاية بامرة

#### ٢٢٢ - وصى لأب وصى ولاب

وصى الأب هو من يختاره الأب ويوصى إليه ما أن يكون حلقاً عنه على أولاده يدير شؤونهم بعد موته ، ويسمى الوصى اختار

والأصل في عهدة الحفية أن الإيهاء يتم بحجاب من الموصى ويقول من الوصى ، مثل أن يقول الأب : أوصيت إليك أولادى ، ويقول الوصى ، فليت ، وقد يكون القول بفعل كأن يباشر الوصى شأماً من شؤون الأسرة بعد موت الموصى ، ولا يلزم أن يحصل القول في بحاس الإيجاب ، بل يفسد من القول من لدن حصول الإيجاب إلى أن يموت الموصى ويظهر من الوصى القول أو الرضا



وبدا قبل الوصى الإيصاء في حياة الموصى وعم الموصى بقبوله واسم  
 الوصى على القول حتى مات الموصى فقد لزمته الوصاية ولم يكن له  
 حق في إخراج ماله ولا في بيعه ولا في إرضائه من الحق ،  
 ويرى أن حق الوصى لم يقبل ولم يرده حتى مات الموصى كان  
 له بعد موت الموصى أن يقبل أو يرفض ، وإن رد الوصاية في  
 حياته لم ينسحب عنه الوصى ولا يرد له ماله بغير موافقة الوصى ، حتى إنه  
 لو رد الموصى ماله لم يرد له ماله مع هذا القول ، وحتى تم عقد  
 الإيصاء بغير موافقة الوصى فقد صا الوصى وأما على  
 أموال أولاد الموصى

فقد عدا الأوصى في ماله من ماله ، ولكن العمل في نحاس  
 مقدم عليه ، وأنه لا يمكن حصر الأب الموصى حتى يصير له حق  
 تصرف في ماله بعد موته ، بل لا بد من عرض أمر هذا الإيصاء  
 على المجلس حتى يتم تصديق الوصى هذا ، بحق من لاقته ما  
 واستدعيه من يجب أن يرد له من ماله ، كونه المانع عاقلًا حر  
 ومعتق مع أهله في بلد من بلدان ، حسن التصرف قادراً على القيام  
 بشؤون المالك ، ويرى أن المجلس ثم أي شيء يستحق العمل  
 عليه وعلى غيره ، ويرى أن رد الموصى عن حياته وحده بشؤون  
 ماله صم أنه غيره

نعم إن الآب إما أن ينص في إيصائه على أن الوصي له الولاية العامة وإما أن ينص على أن له ولاية خاصة على بعض الشؤون دون بعض وإما أن يطلق الأمر عن التعميم أو التحصيل ببعض الشؤون دون بعض ، فإن نص على أن له الولاية العامة أو أطلق له الأمر فلا خلاف بين علماء الحنفية في أنه تكون له الولاية العامة على جميع شؤون الميركة ، وإن نص على أن له ولاية على بعض الشؤون كان يجعله وصياً في إجارة عقاره أو تحصل ديونه فذهب أبو حنيفة رحمه الله إلى أنه - مع ذلك - تكون له الولاية العامة على جميع شؤون الميركة ، لأن الولاية لا تحراً ، وما أن يوسف يصير بتخصيص الآب دأواه خاصة على ما خصه ، لأن تخصيص الآب هذا الوصي نوع واحد من النعمات مثلاً ليس على أنه لا يشترط فيه عداؤه وإذا أوصى الآب إلى أوصيه متعدد فاما أن ينص على أن لكل واحد منهم أن يستقل بالولاية على كل شيء ، إما أن ينص على أنهم لا يتولون شيئاً من الأشياء ، لا محتملين وإن أن يطبق الأمر إطلاقاً فلا ينص على شيء فإن نص على أنهم لا يتولون شيئاً إلا محتملين أو نص على أن لكل واحد منهم الاستقلال بالولاية كان الأمر على ما نص عليه اتفاقاً بين علماء الحنفية ، وإن أطلق الأمر إطلاقاً فذهب أبي يوسف أنه يكون لكل واحد منهم ولاية كاملة (٥٦١) (في نسخة)

و به مستقل بالظن في كل شيء . وذهب محمد وأبو حنيفة أنه لا يجوز  
 لهم أن يعملوا إلا بتعمير . فلا يستقل أحدهم بالنظر في شيء إلا أن  
 يكون ما تصرف فيه مما يحثي من تأخير ضرر كبيع ما يحثي  
 عليه التلف وشراء الحاجات الضرورية للعصر وتجهيز الموتى أو يكون  
 ما تصرف فيه غير محتاج إلى الرأي كترد الودائع المعروفة إلى  
 أصحابها وهذه الديون الثلاثة المضمونة بهذا الوصية معصية  
 لصاحبة التي عن غير الموصى إليه .

ثم إن ترك الموصى له أن يكون مشعولة بدين أو وصية  
 ساهية وإما لا تكون مشعولة بأحدهما . فإن كانت التركة مشعولة  
 بدين أو وصية جازة وجب على الوصى أن يسدد الدين ويوفى  
 الوصية حتى ولو كان الوفاء للدين استدعى بيع أعيان التركة كلها .  
 وإن لم تكن مشعولة بدين ولا وصية فإن كان الورثة كلهم كبارا  
 حاصرين فليس للوصى ولاية عليه ، وكل ما يملكه بمقتضى الوصية هو  
 أن يخصص حقوق الموصى ويبدلها إلى ورثته . وإن كان الورثة  
 كلهم كبراً عائلياً كان له فوق ذلك أن يبيع المعولات من التركة  
 إذا رأى أن أنساب أبيه منها . وإذا كان الورثة كلهم صغاراً كان  
 له عليهم ولاية أبية . وهذه الولاية تحول له التصرف في أموالهم  
 بما يقتضي حفظها واستمرارها . وليس له أن يتبرع بشيء منها بأي

وع من أنواع التبرع . كما أنه لا يملك أن يبيع شيئاً من أمواله إذا  
كانت عقاراً إلا أن يفتق بركة حقه ولا يمكن إيقوعها مع المقول  
وحده . أو يكون بيع العقار حراً بالتصريح من بعده

والوعر المحار من الآث أن يصرف كل تصرف يبيع  
محض كقصر الهبة . وكل تصرف دبر من البيع وانصرف كالإيجار  
والإجارة واسعة والشراء . ذكر لا يشرى لنفسه ولا يبيعهم مال  
نفسه إلا أن يكون هم في ذلك مع ظاهر

#### ٢٢٣ - ولاية الحد

يكون أولاداً للحد من الآث من عدم وجود الآث ووصيه  
وقد حرم عدم الحقة في مدى مصلح الحد من الآث في ولايته  
على أولاد . مذهب محمد بن الحسن شمسو بل أن الحد يملك  
حتى آلت الولاية إليه كل ما كان يملكه الآث من تصرفات . وذلك لأنه  
أثوبه من وفور الشفقة مثل ما للآث . ومع ظهور هذا القول لم  
يأخذ به متأخرون ولم يفتوا به . ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف  
في أن الحد لا يملك كل ما كان يملكه الآث من التصرفات . من  
ولا يملك كل ما كان يملكه وصي الآث من تصرفات . وليس بالحد أن يبيع  
شيئاً من أعيان التركة لأغباراً ولا مقولاً لخدمة ما عسى أن يكون  
على التركة من دين أو ليعقد ما يكره . وبه من وصيه جائز مع أن وصي

الأب يملك أن يسع التركة كلها عقراً ومعتقلاً إذا انقضى تسديد ما سلف من الديون نفعها، وإنه على هذا لا توجبه مطالبة الدائنين تسديد الدين إلى أحد من كان إبقاء ديونهم يقتضي بيع بعض أعيان التركة، وإنما يرجع الأمر إلى القاضي ليقوم هو ببيع ما يفي بسداد ديونهم، سكر ذلك كانت على القصر أنفسهم ديون كان لأجد أن يبيع التركة لأحد هذه الديون، وفيما عدا ذلك تكون مدى سلطان

الجد كسلطان وصي الأب

٢٢٤ - ولاية وصي الجد

وصي الجد هو من خارجه الجد ليكون حلفاً له في الولاية عن أولاده، متى آتت الولاية إلى وصي الجد كان له من الولاية المأنة على أمه، إلّا أن كان له من الولاية، لأنه يستمد ولاية منه، أما أحكام وصي الجد من حيث إقامته، ومن حيث ما يحل له من حوزة من الثروة ومن حيث وجوب تدبيره من بعض الحسنى مختصر، ومن حيث عدم تخصيصه، وتخصيص من الجد، ومن حيث ما يجوز له عند تعدد من الإلزام أو عدمه - فهي نفسها أحكام وصي الأب في قدمها

٢٢٥ - ولاية القاضي ووصيه.

وهو من حيث قدمه يذهب إلى الولاية عن موال الصغار ومن في

حكمهم من المعاهدين والمخاضين نلت به وصى إذ به بكر لا اخدم  
 أب ولا وصى مختار من لأب ولا أحد نوب ولا وصى مختار من  
 أحد ، وقد قام في مصر مقام الوصى المختار أحد ، لولاه عن أم ال  
 الصغار من في حكمهم . ومث كان المختار أحد ، لا يصعب أن  
 يباشر نفسه هذه الولاية كان مث رأيه أنه أن يعين وصيه يوجب  
 عنه في إداره شؤنه بصغار من في حكمه .

والولى الذى يعينه القاضى يملك ثمة محرره بعده كل ما تملكه  
 الوصى المختار من ممتلكات ، أنه أن يصرف كل مصروف دى بيع  
 يخص الله إلى عبده كقول الله ، هذه وهبته ، كما أن به  
 مصروف كل مصروف زنة أمره من الله ، وأما كالأخت ، بيع  
 والشراء ، وأما له أن يصرف غيره دى خصه كاهدية  
 والهبة والوصية .

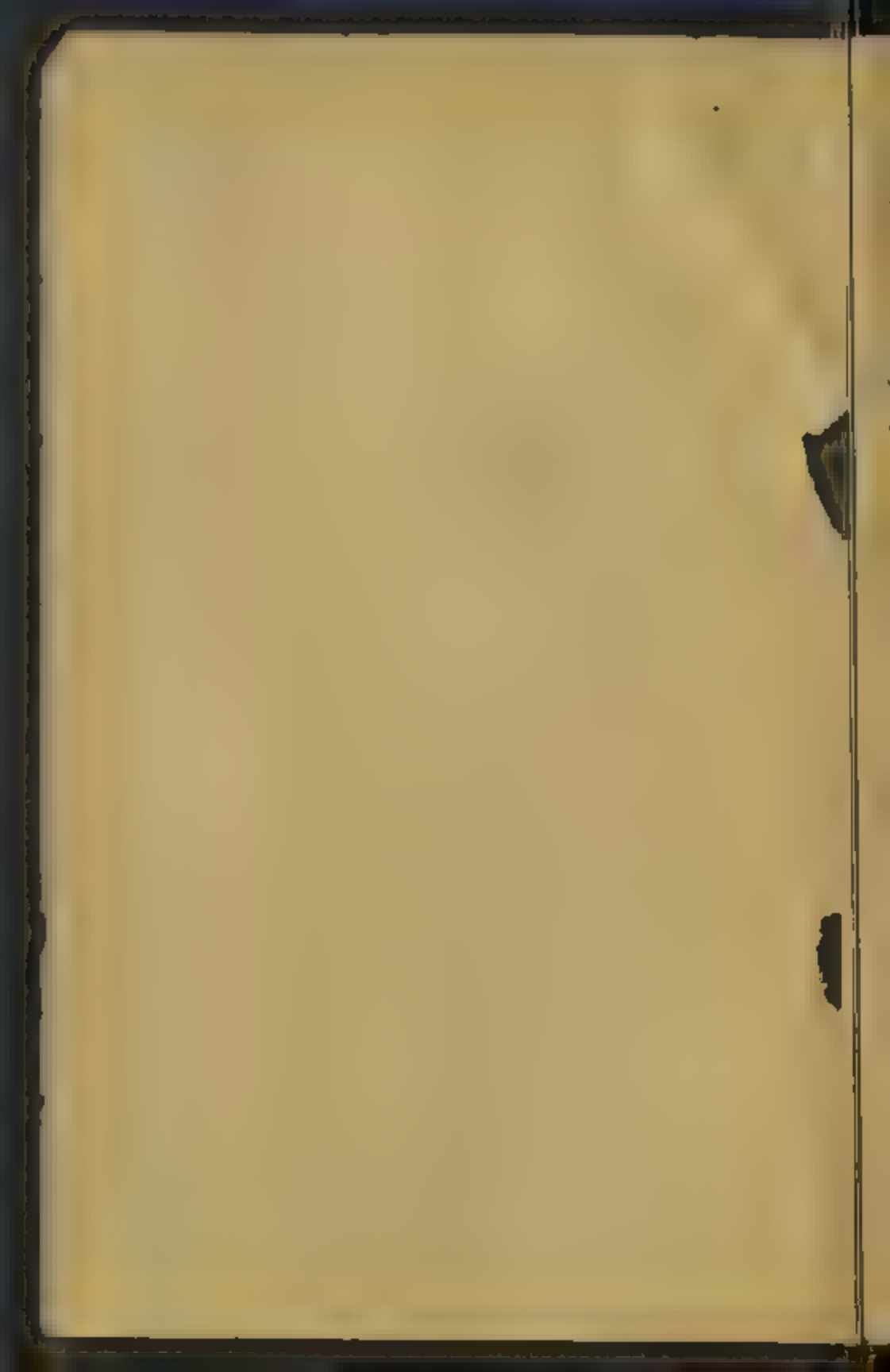
ومع انه لو وصى أحد ، ولو وصى بعين في ذكر من حكمه  
 بينهما فروقا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول أن لو وصى أحد ، لا يخصص وير حصصه لأب  
 بعض الشؤون دون بعض الآخر ، على ما هو العرف في المذهب  
 كما قدما ، أما الوصى الذى يعينه القاضى فإنه لو خصصه الوصى بشئ  
 دون شئ - كأن حصصه بذرده لأراضى الرأفة و ببحار

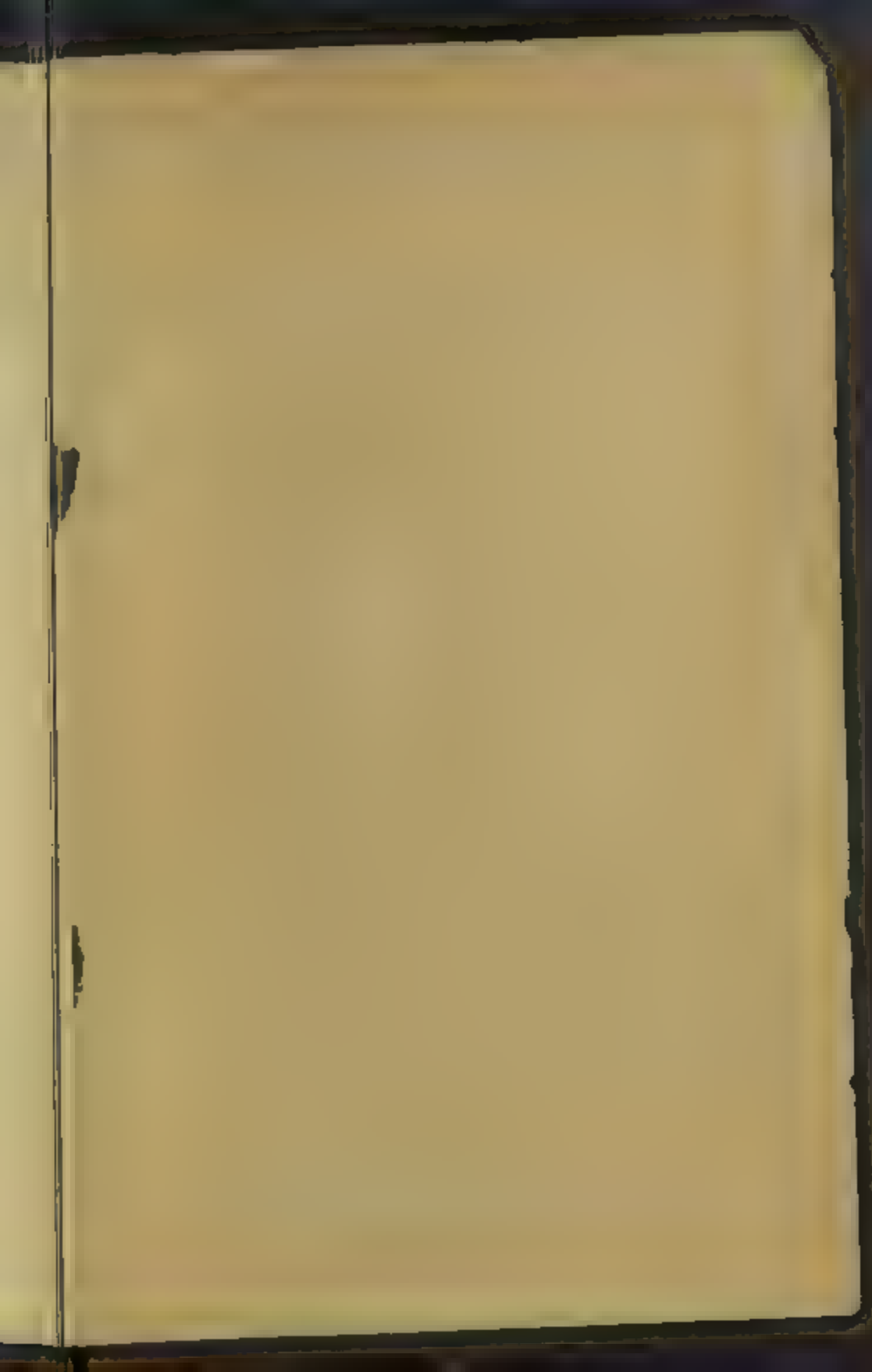
المعارات أو بعض الديون أو نحو ذلك - فإنه شخص من  
حاصله به إجماعاً .

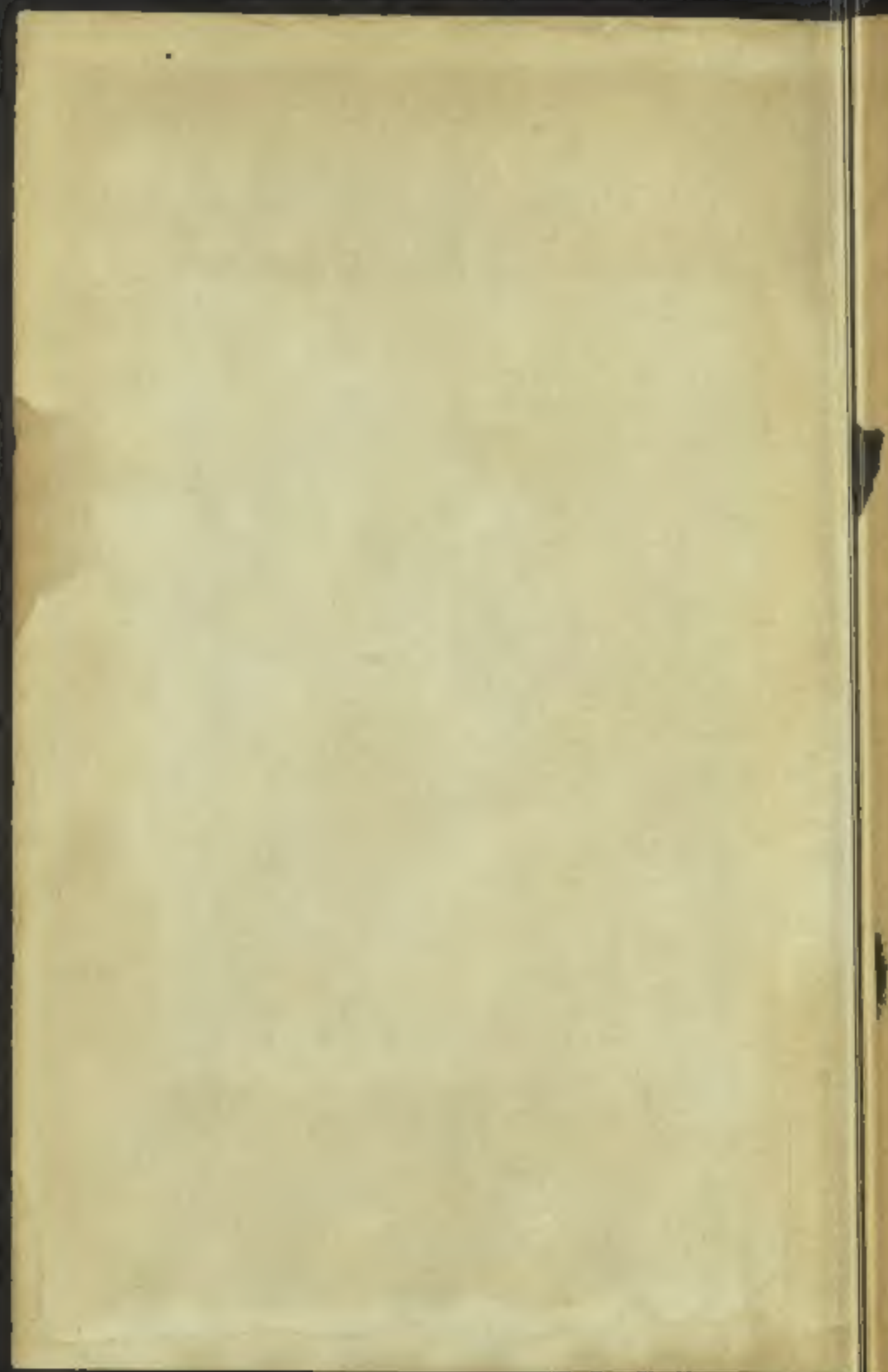
والوجه الثاني . أن الوصي المخار من الآب ملك أن يبيع مال  
معه لدولتي عليه ، أو يشتري مال لدولتي عليه لنفسه . بشرط أن  
يكون في ذلك البيع أو الشراء مع طهر الدولتي عليه ، كما قدما  
بأنه . أما الوصي الذي نعيه القاصي فإنه لا يملك شيئاً من ذلك أصلاً  
والوجه الثالث أن الوصي المخت من الآب ملك أن يوصي  
بما أوصى به إليه ، ويكون وصيه بعد موته وصياً على التركتين  
بركته وبركة من كان قد أوصى إليه . سواء أكان قد أدب له في ذلك  
أم لم يكن . أما الوصي المعتبر من القاصي فإنه إنما يملك أن يوصي  
بغيره في ركة من كان متولي شؤون أولاده ، إذا كان القاصي قد أعطاه  
هذا الحق عند تعيينه . فإن لم يكن قد أعطاه هذا الحق نصاً  
فإنه لا يملك ذلك .

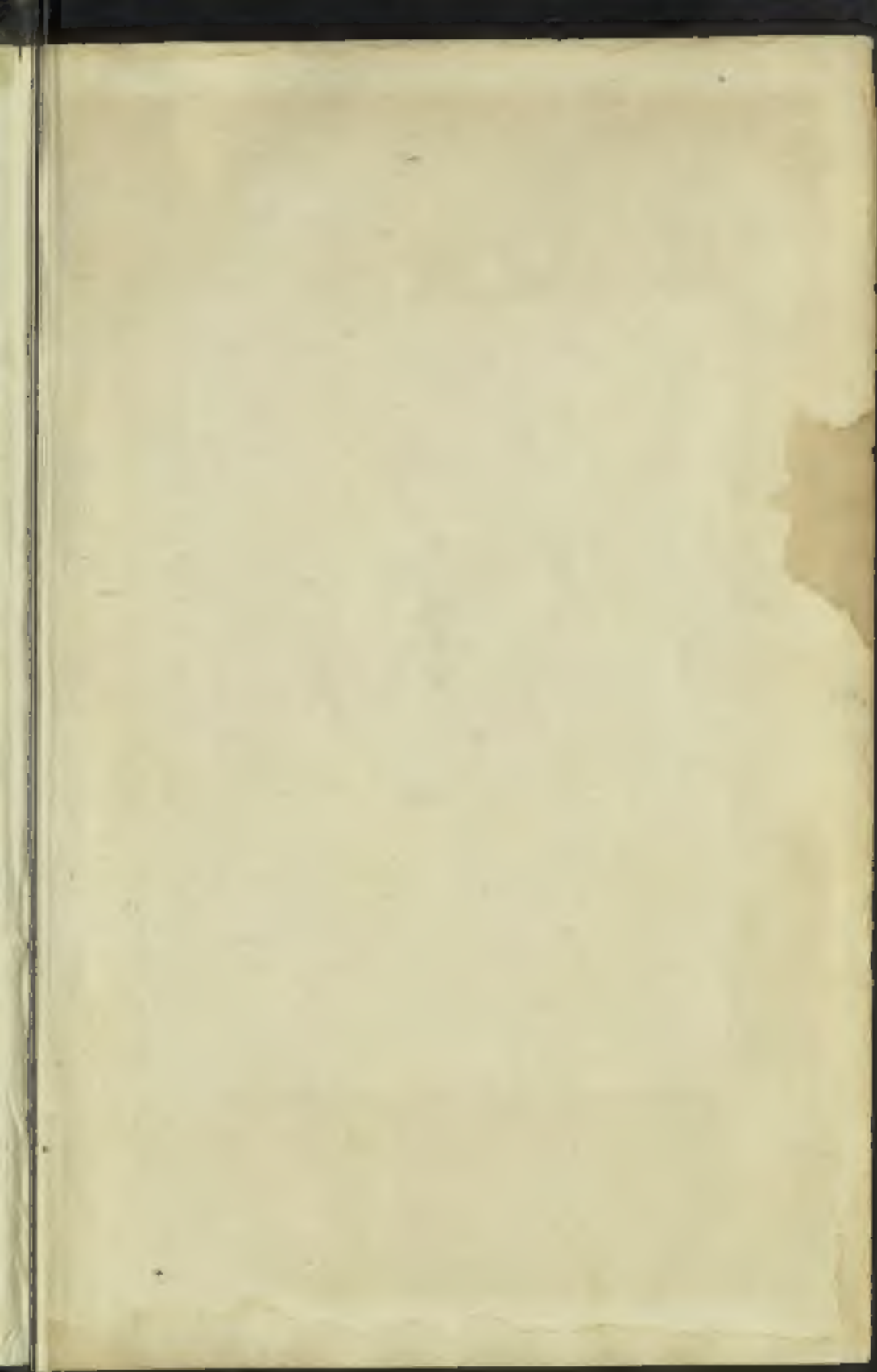
والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم











عبد الحميد، مصطفى محمد الدين  
 الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية  
 AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES  
 10-10-1983

American University of Beirut



General Library

